الختمية في السودان

«تيار سياسي في بناء الدولة الحديثة والمعاصرة» «دراسة وثائقية»

أ.د. ظاهر جاسم محمد



الختمية في السودان

الختمية في السودان

تيار سياسي في بناء الدولة

الحديثة والمعاصرة

"دراسة وثائقيـة"

أ.د.ظاهر جاسم محمد

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 2692/ /2007

الطبعة العربية الأولى **2008**

دار الجنان للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي(التوزيع - المكتبة)

00962796295457 – 00962795747460

0096264659891

ص. ب 927486 الرمز البريدي 11190 عمان

مكتب السودان ـ الخرطوم

00249918064984

E-mail:dar_jenan@yahoo.com

الختمية في السودان

تيار سياسي في بناء الدولة
الحديثة والمعاصرة

"دراسة وثائقيـة"

الأستاذ الدكتور ظاهر جاسم محمد

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

﴿ قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم﴾

[البقرة: 32]

صدق الـلـه العظيم

الإهــداء

إلى روح والديّ رحمهما الـلـه

إلى زوجي وفاء

إلى أبنائي محمد ومروان وسرمد وعلي

شؤون أفريقية

مجلة الجمعية الملكية الأفريقية

African Affairs

The Journal of the Royal African Society

Editors: Richard Hodder-Williams
Department of Politics
University of Bristol
12 Priory Road
Bristol BS8 1TU
Tel: (0272) 303030

Peter Woodward
Department of Politics
University of Reading
Whiteknights, PO Box 218,
Reading RG6 2AH
Tel: (0734) 875123

Reviews Editor: David Killingray
Department of History
Goldsmiths' College
University of London
New Cross, London SE14 6NW
Tel: (01) 692 7171

15 February 1989

To whom it may concern

I had the pleasure of examining Dr Dhaḥir's PhD thesis which was a useful contribution to the literature on Sayyid Ali al-Mirghani and the Khatmiyya tariqain Sudan. The strength of the thesis lies in the new material he has researched which gives a fuller picture than was known hitherto. He has also been able to uncover some virtually unknown facts of considerable significance.

Within the Khatmiyya he is particularly interesting on the relations between leading figures, especially with regard to the activities of the tariqa in Kassala and in neighbouring Eritrea, where many of its adherents live.

With regard to the role of the Khatmiyya in national politics in Sudan Dr Dhahir's thesis is particularly useful on the role of Sayyid Ali al-Mirghani in the post-independence period. The tariqa's attitude to the various civilian coalition governments formed, and its part in the National Unionist and Peoples Democratic Parties is effectively portrayed.

Internationally the thesis reveals the links between the tariqa and both Egypt and Arabia. Sayyid Ali al-Mirghani's role as a go-between in the Arab revolt in World War I is an interesting and unknown theme; while the Khatmiyya's relations with Egypt after independence also emerge more clearly than elsewhere.

In all Dr Dhahir has added significantly to our knowledge of the political development of Sudan in this century, and I hope that it will be possible for his work to receive a wider circulation.

Peter R. Woodward

Dr Peter Woodward

د.بيتر وودورد
قسم العلوم السياسية
جامعة ردنج – وايت نايتس
ص.ب 218، ردنج

لقد شعرت بالمتعة لدى إطلاعي على رسالة الدكتوراه التي أعدها الدكتور ظاهر جاسم، بصفتي ممتحنا خارجيا، والتي تمثل إسهاما مفيداً في الأدبيات التي كتبت عن السيد علي الميرغني وعن الطريقة الختمية في السودان.

وتكمن قوة الرسالة في المادة الجيدة التي بحثها والتي تقدّم صورة أقرب إلى الكمال من الصورة التي كانت معروفة إلى الآن. وقد استطاع أيضا أن يكشف بعض الحقائق ذات الأهمية البالغة، التي لم تكن معروفة بشكل دقيق.

لقد كان بحثه حول الختمية –وبوجه خاص- عندما يتناول العلاقات بين قادة الطريقة، وتحديدا فيما يتعلق بنشاطات الطريقة في كسلا وإريتريا المجاورة، حيث يعيش الكثيرون من أنصارها.

أما عن دور الختمية في السياسة الوطنية في السودان، فرسالة الدكتور ظاهر لها أهمية خاصة عن دور السيد علي الميرغني في فترة ما بعد الاستقلال. وقد تم تصوير موقف الطريقة من الحكومات المدنية الائتلافية التي شكلت في حينه، وكذلك دورها في حزب الشعب الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني بشكل دقيق.

وعلى المستوى الدولي، تكشف الرسالة الروابط بين الطريقة وبين كل من مصر والعربية السعودية.

لقد كان دور السيد على الميرغني بصفته وسيطاً في الثورة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى موضوعا مهما وغير معروف من قبل، بينما تظهر علاقات الختمية مع مصر بعد الاستقلال كذلك بشكل أكثر وضوحا من أي مكان آخر.

ومجمل القول أن الدكتور ظاهر قد أضاف شيئاً مهماً إلى معرفتنا عن التطور السياسي في السودان خلال هذا القرن.

وأنا آمل أن تُتَاح الفرصة لعمله هذا بأن يحظى بانتشار واسع.

د. بيتر وودورد

بسم اللـه الرحمن الرحيم

المقدمة

تُعنى هذه الدراسة بحقبة زمنية مهمة من تاريخ السودان الحديث والمعاصر، وتهدف إلى استكشاف، وتحليل المواقف التي تبناها السيد علي الميرغني، وأتباعه من أبناء الطائفة الختمية، وذلك خلال استعراض جملة من الظروف، التي تركت تأثيراً مباشراً، وغير مباشر في مسرح الأحداث السياسية التي عصفت بالسودان وشكلت جزءاً مهماً من تاريخه الحديث والمعاصر.

وينبغي التنويه بأن هذه الدراسة ليست محاوله ببلوغرافية حول زعامة الختمية، ومتابعة نشاطاتها الدينية في السودان، ولكنها تسعى إلى البحث في موضوع مهم، ظل بعيداً عن التناول بسبب اقتصار الدراسات الأخرى على متابعة نشاطات المهدية (الاتجاه المناوئ للختمية)، ولاسيما تلك التي كتبت بأقلام الضباط البريطانيين الذين قضوا مدة خدمتهم في الإدارة الإنكليزية في السودان، فضلاً عما قدمه السودانيون في هذا المجال.

ويلزم التنويه بملاحظة لا يمكن إخفاؤها، وهي عزوف المختصين في الجامعات السودانية عن متابعة النشاط السياسي، لبعض الشخصيات المهمة، ممن ترك بصماته في تاريخ الحركة السياسية الوطنية السودانية، ونعني هنا أتباع الختمية، ويمكن تعليل ذلك بقلة الوثائق المتاحة.. أو الخوف أو امتناع عائلة الميرغني عن فتح أرشيف وثائقها، وذلك يعطي عذراً مقبولاً للمختصين.

إن طول المدة الزمنية التي تناولها هذا البحث، دفعتنا إلى الخوض في رصد تحركات كل القادة السياسيين المؤثرين في الأحداث ومناوراتهم، مثل السيد عبد الرحمن المهدي، مؤسس المهدية الجديدة، وإسماعيل الأزهري، والجماعات والأحزاب السياسية الأخرى، حسب ظهورهم على المسرح السياسي، ومما يلفت الانتباه أن الأحزاب السياسية كان لها حضور بارز منذ الأربعينيات، إلا أنها لم تستطع تجاوز هيمنة القوى التقليدية، مثل: الختمية والأنصار، سواء أكان ذلك قبل الاستقلال أو بعده.

وقد شملت الدراسة ثمانية فصول وخاتمة: تناول الفصل الأول زعامة الختمية خلال الحقبة المهدية من عام1884 – 1888م، ونشأة زعيم الختمية، والظروف والملابسات التي رافقت إعادة غزو السودان، ودور المراغنة فيه.

والفصل الثاني الذي تناول المدة من عام 1889 – 1914م شمل سياسة الإدارة الإنكليزية في السودان تجاه الإسلام والطرق الصوفية، ولاسيما تجاه الطريقة الختمية، وموقف السيد علي الميرغني تجاه المصريين، وأساليبه الناجحة في إحياء طريقته.

أما الفصل الثالث فغطى المدة من عام 1914 – 1924م إذ تابعت الدراسة فيه أثر الحرب العالمية الأولى في السودان، ومن ثم إبراز دور السيد علي الميرغني وسيطاً بين الشريف حسين والسير ريجنالد ونجيت، وهي وساطة تزامنت مع مراسلات حسين- مكماهون المشهورة، وكذلك سفر زعماء الدين وشيوخ القبائل إلى العاصمة البريطانية لندن، لتهنئة الملك جورج الخامس بالانتصار، كما تمت مناقشة موقف السودانيين من ثورة عام 1919 المصرية، وموقف زعماء الدين من التجمعات الوطنية للمدة من عام1920-1924م.

وجاء الفصل الرابع الذي تناول المدة من عام 1925 -1937م، شمل مسحاً دقيقاً للأحداث في هذه الفترة، إذ تم إبراز دور الطلبة، بصفتهم دماً جديداً في المعترك السياسي، وإضرابهم الشهير عام1931م، وتوضيح جذور التنافس بين الختمية والمهدية، ورد الفعل السوداني على المعاهدة البريطانية- المصرية عام 1936م.

أما الفصل الخامس فقد خصص لدراسة المدة من عام 1938- 1947م، التي تمحورت حول نمو المؤتمر العام للخريجين وجذوره، وموقف زعماء الدين منه، وكذلك الموقف السوداني من الحرب العالمية الثانية، وإبراز دور السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي في تأسيس المجلس الاستشاري لشمال السودان، وظهور الأحزاب العلمانية وانعكاساتها على تاريخ السودان، وكذلك إفراد جزء من الفصل لتوضيح تطور الختمية سياسياً.

وقد اهتم الفصل السادس بالمدة من عام 1947- 1956م مركزاً على الغليان السياسي، وإصلاح الدستور وإلغاء معاهدة عام 1936م، وإبراز ملابسات المرحلة الانتقالية من عام 1954- 1956م، والأزمة الوزارية وظروف وملابسات الخطوة الأخيرة نحو الاستقلال.

وعالج الفصل السابع مرحلة ما بعد الاستقلال من عام 1956- 1964م متناولاً البحث والتقصي لأهم الأحداث: تشكيل الحكومة الوطنية الأولى، تأسيس حزب الشعب الديمقراطي، الحكومة الائتلافية الأولى، أزمة قناة السويس، المساعدة الأمريكية، نزاع حلايب وموقف الرئيس جمال عبد الناصر، الصراع داخل لجنة الدستور، وأخيرا انقلاب الجنرال إبراهيم عبود في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر1958م.

وقد جاء الفصل الثامن موضحاً تطورات المدة من عام 1964- 1968م، أي الإرهاصات التي مهدت لثورة تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1964م، ومؤتمر الطاولة المستديرة لإيجاد حل لمشكلة الجنوب، وملابسات الانتخابات العامة، والزواجات غير الموفقة بين الأحزاب متباينة الأهداف، وانتهت الدراسة بخاتمة، نوقشتا فيها أهم القضايا والنتائج التي أمكن التوصل إليها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة لم تحاول الخوض في مشكلة جنوب السودان، وتعقيداتها القائمة والمستمرة، وليس هذا بهدف التقليل من أهميتها، ولكن لكونها تقع خارج الدائرة المركزية لاهتمامات هذه الدراسة.

ومن الواجب التنويه هنا ان اصل الدراسة أطروحة دكتوراه (مترجمة عن الإنكليزية) مقدمة إلى جامعة اكستر في المملكة المتحدة البريطانية عام 1989، ولضرورات النشر تم إحداث بعض التغيرات ومن ضمنها العنوان.

هذا وقد استندت الدراسة إلى المصادر الأولية غير المنشورة والمحفوظة في: دار الوثائق المركزية(الخرطوم)، أرشيف الحكومة المصرية (القاهرة)، مكتب وزارة الخارجية البريطانية(لندن)، الأوراق الخاصة في أرشيف السودان (جامعة درهم)، أرشيف البعثات الكنسية(لندن)، أوراق ملنر(مكتبة بودلين- جامعة أوكسفورد)، هذا إضافة إلى الكتب

والدوريات والصحف العربية والأجنبية والاطاريح الجامعية غير المنشورة والمقابلات الشخصية، التي قادت جميعها إلى إتمام هذه الدراسة بأسلوب تحليلي، يتقصى الحقائق بتجرد.

وفي النهاية أوجه جزيل شكري إلى البروفسور محمد عبد الحي شعبان، رئيس قسم الدراسات العربية والإسلامية، والى خلفه الدكتور I.R.Netton ، والى أستاذي المشرف H.G.Balfour، واخص بالشكر والعرفان أيضا إلى كل من مد لي يد المساندة في بلدي السودان وعلى رأسهم السيد محمد عثمان الميرغني، الزعيم الحالي للطريقة الختمية، والسيد أحمد الميرغني والبروفسور محمد إبراهيم أبو سليم والبروفسور محمد عمر بشير والدكتور عوض الكرسني، والى وجميع من سمحوا لي بمقابلتهم في السودان وبريطانيا.

وأخيرا أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد كريم الكواز، لقراءته المسودات بعد الترجمة وتدقيقها لغويا، والى كل من أسهم في توجيه مسار هذه الدراسة، فلولاهم لما رأت النور، وما استقامت على ما هي عليه.

آمل أن تكون هذه الدراسة إسهاما تاريخياً مفيداً في موضوعها، لتغطي جزءا دقيقا من تكوين تاريخ السودان الحديث والمعاصر، ولسد النقص الكبير في المكتبة العربية والأفريقية، والله ولي التوفيق.

المؤلف

العراق/ بغداد

الفصل الأول

زعامة الختمية خلال الحقبة المهدية

1888 – 1884

مقدمة

1. الشيخ على الميرغني.
2. الحقبة المهدية وأثرها في تكوين شخصية الميرغني.
3. الأثر المصري في بلورة زعامة الختمية.
4. إعادة غزو السودان والموقف الدولي.
5. طموحات المراغنة ومواردهم الاقتصادية.

زعامة الختمية خلال الحقبة المهدية

1888 -1884

مقدمة....

لا يمكن تجاهل دور الأسر الدينية، و قادتها عند دراسة تاريخ السودان، إذ أن الأسر متميزة عن هؤلاء الزعماء القبليين بمسؤولياتها الإدارية، عبر حقب معينة من التاريخ. وعلى المستوى الشعبي، كانت هذه الأسر تعد وسيلة لكسب رضا الله من جانب، ومن جانب آخر كانت وسيطا لحل مشكلات الناس الدنيوية.

إن الطريقة التي ينظر من خلالها السودانيون إلى مشكلاتهم الدينية والدنيوية لهي دليل على أهمية الرسالة التي تقوم بها هذه الأسر الدينية وقادتها[1]. أن للطرق الصوفية تأثيرا على المناخ السياسي في السودان أعظم من أي مجتمع إسلامي آخر، وهذه ظاهرة عامة في السودان حتى العصور المتأخرة، و قد لاحظ هللسون على سبيل المثال- "أن كل مسلم في السودان تقريبا يرتبط بواحدة أو أخرى من هذه الجماعات، و ينظر إلى رئيس طريقته كدليل في قضاياه الدينية والدنيوية، وعلى ذلك فأن لهذه الطرق نفوذاً عظيماً"[2].

إن الطريقة الختمية[3]، التي أسسها السيد محمد عثمان الختم(1793- 1853)، هي واحدة من أكثر الطرق الدينية شهرة وتأثيراً. وقد وطئت قدما محمد عثمان أرض السودان لأول مرة عام 1817، ليقود جولة واسعة لصالح أحمد بن إدريس الفاسي[4]، وهو أحد

)1 (P.M.Holt, Holy Families &Islam in the Sudan,(Princeton University),1967,p.1.

)2(S.Hillelson,"Religion in the Sudan", in J.A.de c, Hamilton(ed.),The Anglo-Egyptian Sudan From Within , (Faber&Faber,London,1935) ,p.209.See also Fabian Bureau Report, The Sudan: The Road Ahead,(Fabian Publications,London,1945),p.21.

(3) للمعلومات عن أصل تسمية الطريقة أنظر: أحمد سعد الدين علي (تحقيق)، مجموعة النفحات الربانية، (مطبعة مصطفى ألبابي الحلبي، مصر، 1950) ص12.

)4 (Press ,London, .A. Mac Michael ,A History of the Arabs in the Sudan, (2vols., Cambridge University 1922),vol.2,p.383.,

الأصوليين الإسلاميين البارزين، من الحجاز، بقي معه في مصر العليا لفترة من الزمن، ووضع أسس الطريقة في السودان عن طريق جذب الأتباع في جولته هذه، وبعد وفاة أحمد بن إدريس الفاسي أسس محمد عثمان الختم طريقته الخاصة به[1].

كان ابن مؤسس الطريقة، السيد محمد الحسن(1819-1869)، وهو من أم سودانية، ممثلا لوالده في السودان، وعندما ورث أخوه الأكبر محمد سر الختم (1815-1863) مركز والده في الحجاز، في عام 1853، لم يعترض على ذلك، وكان السيد محمد الحسن قد مارس"قسطا كبيرا من الحرية في العمل"، كما كان يفعل الرؤساء الإقليمين للطريقة في الجزيرة العربية وإريتريا ومصر. وتمكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن يوجد حركة جماهيرية مؤثرة[2]. وحتى ذلك الوقت لم تواجه الطريقة الختمية تهديدا حقيقيا، ولكن عندما أصبح السيد محمد عثمان الثاني زعيما للطريقة، كان عليه أن يواجه أوقاتا عصيبة من النفي وفقدان الثروة والنفوذ، وهذا الفصل يلقي الضوء على الفترة المبكرة من حياة خلفه السيد علي الميرغني[3]، زعيم الطريقة الختمية في السودان خلال الحكم الإنكليزي وبعده.

1- الشيخ علي الميرغني[4]:

ولد الشيخ علي، وهو ابن الشيخ محمد عثمان الثاني[5]، في الجزيرة مساوي التي تقع

(1) للتفصيل أكثر في موضوع رحلاته وأتباعه أنظر: دار الوثائق المركزية (الخرطوم)، منوعات، 1/ 1126/63 مخطوط الإبانة النورية في شأن صاحب الطريقة الختمية، (1310هجرية) ص4-10، (تحقيق) أحمد بن إدريس محمد النصيح؛ دار الوثائق المركزية، قسم المخابرات، 261/32/2 ،تاريخ وصول الطرائق للسودان، (د.ت) ص10-11.

(2)Voll,J.O. A History of the Khatmiyyah Targah in the Sudan , PhD thesis, University of Harvard , 1969,pp249-254.

(3) يعتقد ان اسم العائلة مشتق من الكلمة العربية (أمير) التي تغيرت مع الزمن إلى كلمة مير(أمير) وغني (ثري). وقد أطلقت أول مرة على السيد علي الميرغني الجد الأعلى لمحمد عثمان، الذي قدم من خراسان ليستقر في مكة، ولا تزال العائلة تحتفظ بهذا اللقب.

(4) عن شجرة نسب السيد علي الميرغني انظر ملحق رقم1.

(5) معروف بالسيد محمد عثمان الثاني أو الأقرب لتمييزه عن السيد محمد عثمان الميرغني مؤسس الطريقة.

بين حنك وكورتي في إقليم دنقلة شمال السودان[1]. وكانت أمه، أمينة بنت النور، من قبيلة الأنقرياب[2].

ويبدو أن هناك اختلافا حول السنة التي ولد فيها السيد علي،" لا أحد يعرف متى ولد، على الرغم من وجود نظام في ذلك الوقت لتسجيل الولادات في تلك المنطقة من السودان، وذلك لأنه ولد في أسرة دينية لا تأخذ بهذا النظام"[3]. ويعتبر بعض الكتاب الغربيين ولادته في عام 1879[4]، ويتفق ذلك مع بعض المصادر السودانية، في حين يؤرخ آخرون ولادته في عام 1870 وهذا الرأي يؤكده بعض الكتاب المصريين[5]. وعلى أية حال فان الأوراق الخاصة بعائلة الميرغني تعتبر عام 1880 العام الذي ولد فيه[6]. ان ذلك يثير تساؤلا حول سبب الاختلاف في تاريخ ولادة السيد علي.

ومن وجهة النظر السودانية فان من السهل ملاحظة سبب اعتبار ولادته قبل عام 1879، وإلا فانه لم يكن في استطاعته أن يرافق والده في رحلته من مدينة كسلا إلى سواكن خلال الحرب المهدية، نظرا لظروف السفر غير المتيسرة في ذلك الوقت. فضلا عن أن خصومه يزعمون أنه تسلم منصبا عسكريا أثناء إعادة غزو السودان. وإذا كان ذلك صحيحا- على الرغم من أن الدليل على النقيض من ذلك- فان ولادته يجب أن تكون قبل عام 1879، وتعتبر عائلة الميرغني ولادته في عام 1880 ربما لتتجنب انتقاد الوطنيين[7].

---

(1) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، (دار الثقافة، بيروت،1967) ص103.

(2) هي من أحد العوائل المتنفذة في بربر، تنتسب إلى عبد الله جماع حاكم مملكة العبدلاب، محمد عبد المجيد السراج، المناهج العلية في تراجم السادة الميرغنية، (النهضة السودانية، الخرطوم، 955) ص81.

(3) فومبل لبيب، "الميرغني الذي بكاه وادي النيل"، مجلة المصور،عدد 2264 (1 مارت 1968) ص21.

(4) J.S.R.Duncan,The Sudan's Path to Independence ,(William Blackwood, London, 1957) P.142; R.Segal, Political Africa,(Stevens, London, 1961)P.182; The Times ,22 February 1968.

(5) Mohamed Ahmed Mahgoub, Democracy on Trial, (Andre Deutsch, London,1974) P.236.

(6) الأمانة العامة لشؤون الختمية، مناقب السيد علي الميرغني، (شركة الطباعة بالألوان، الخرطوم، 1970) ص9.

(7) أنظر:

FO 371/41368(J1274/185/16), A note made in the Civil Secretary's Office on Mr. Scrivener's meeting with Sayed Abd-Al-Rahmam and Sayed Ali, 26 February 1944, Appendix A. FO 371/53262 (J 5155/24/16), Lord Stan gate reports interviews with among others, R.Wingate 5 December 1946.

ان الدليل يظهر أن السيد علي قد حجّ إلى مكة عام 1887[1]، وانطلاقا مـن الـشريعة الإسـلامية، فـان المسلم يجب أن يبلغ سن النضج قبل أن يقوم لإتمام فروضه الدينية، وعلى الرغم من ذلك فأنه كان يجـب أن يكون على الأقل في الرابعة عشرة من العمر في عام 1887، ولهذه الأسباب فان من الصعب قبول التاريخ الذي تعطيه أسرة الميرغني، ويمكن أكثر منطقية الأخذ بوجهة نظر هؤلاء الذين يقولون انه ولد عام 1879.

2- الحقبة المهدية وأثرها في تكوين شخصية الميرغني:

قضى السيد علي شطرا من طفولته في إقليم دنقلة حيـث ولـد، وفـيما بعـد، في بيـت والـده في حلـة خوجلي في شمال الخرطوم حيث نشأ نشأة تقليدية محافظة[2].

وقد كان السيد علي مع والده في كسلا عندما بدا محمد أحمد المهدي في البحث عن مساندة عائلـة الميرغني، وهكذا فقد كان معاصرا في شبابه للدعوة المهدية، عندما قاد أبوه المعارضة لهذه الـدعوة بـصفته زعيما للطريقة الختمية.

لقد كان الهدف الرئيسي للمهدي هو إعـادة الإسلام إلى مـا كـان عليــه في الأصـل[3]. ولتحقيـق هـذا الهدف فقد أصدر بيانا في عام 1301 لـلـهجرة في وقت مبكر من عـام 1884 لإنهـاء الطـرق الـصوفية التـي اعتقد أنها هـي المسؤولة عن الاختلاف في الآراء بين المسلمين[4].

وقد كانت ردود الأفعال مختلفة من قبل زعماء الطرق الصوفية عـلى مطلـب المهـدي، فبعضهم آمن بدعوته وانضم إليـه كـما فعـل شـيخ الطريقـة المجذوبيـة. وعـلى الـرغم مـن

---

(1) NRO,Cairint1/4/87 عائلة الميرغني، نظارة المالية، إدارة حسابات السودان، رقم 275 عام 1887ص45.

(2) الرأي العام، 22 شباط 1968.

(3) حول تعاليم المهدي أنظر:

A-B.Theobald,The Mahdiya,(Longmans, London, 1951)pp.43-47.

(4) للإطلاع على النص الكامل للإعلان أنظر: محمد إبراهيم أبو سليم، منشورات المهدية، (دار الجيل، بـيروت، 1979) ص61-65؛

J.S.Trimingham, Islam in the Sudan,(Frank Cass, London, 1949)P.153.

المعارضة التي واجهها المهدي فأنه ظل مستمرا في الكتابة إلى كل شيخ، يستحثه على الالتحاق بحركته، كما كان يفعل سرا أثناء إقامته في جزيرة آبا من نيسان/ أبريل عام 1881 حتى إعلان حركته على الملأ. لقد كان ضروريا بالنسبة إليه إقناع الطرق الصوفية بالانضمام إليه، لأنه كان يعتقد أنهم مساندوه الحقيقيون الذين يفهمون ويعرفون القضية المهدية، وهو مؤمن أيضا بأن مستقبل الحركة يعتمد على انضمام هؤلاء الـزعماء إليه، ويعتقد أنهم يجب أن يكونوا شركاءه في الجهاد أو الحرب المقدسة، وإذا تبعه هؤلاء الزعماء فأن ذلك سيكون حافزا له في دعوته، وسيكون دليـل عـلى أن مطلبـه صـحيح[1]، وكـان أولئـك الـذين لا يؤمنـون بـه يعتقدون أنه لم يكن يحقق توقعاتهم حول المهدي المنتظر، أو كانت لديهم أسـباب أخـرى لـرفض دعوتـه، وكان من بين الزعماء الصوفيين الذين عارضـوه الـسيد محمـد عـثمان شـيخ الطريقـة الختميـة في الـشمال والشرق من السودان، وخاصة في مدينة سنكات وسواكن وكسلا[2].

ويبدو أن المهدي كان مصيبا في تركيز اهتمامه على زعماء القبائل وشيوخ الطرق الصوفية، إذا أخـذنا بنظر الاعتبار، تركيب المجتمع السوداني في ذلك الوقت، وأخيرا فأنه كان قادرا على تحقيق معظـم أهدافـه، وكما قال البروفسور هولت: فأن كل سوداني كـان "عـضواً في ثـلاث جماعـات: قبيلتـه وطريقتـه والـسودان المصرية، وقد حطمت المهدية الإدارة المصرية وقمعت الصوفية وأضعفت بشكل جدي الـسطوة التقليديـة للقبلية"[3].

وقد أبقى المهدي على اتصاله بالسيد محمد عثمان، وابن عمه سـيد بكـري بـن جعفـر الميرغني، ونحن نعلم من الرسالة التي بعث بها المهدي إلى سيد بكري بن جعفر الميرغنـي في

---

(1) محمد سعيد القدال، المهدية والحبشة،(مطبعة دار التأليف والترجمة ، الخرطوم، 1970) ص23؛
Muddathir Adb Al-Rahim,`Africaian and Self Identification in the Sudan,' in Yusuf Fadl Hasan (ed.),Sudan in Africa,(Khartoum University Press, 1970),p.232.

(2) الناصر عبد الـلـه أبو كروق، 'تاريخ مدينة كسلا'، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، 1967، ص49-50؛
Mandour Al-Mahdi, A Short History of the Sudan, (Oxford University Press, London, 1965), p.88.

(3) P.M.Holt, ’Sudanese Nationalism and self-Determination’, in W.Z.Laqueur (ed.), The Middle East in Transition, (Fredrick Praeger, New York, 1958),p.168.

عام 1301هـ (1883م)[1] ، أنه كان قد بعث بكثير من الرسائل إليه، وإلى السيد محمد عثمان الثاني، وهذا الدليل يظهر لنا أنه كان قد كتب إليهم قبل أن تزحف قواته نحو مركز الختمية، ومن المحتمل انه كتب إليهم كما كتب إلى غيرهم منذ بداية دعوته عندما عين خلفاءه، وقد طلب من السيد محمد عثمان بأن يكون واحدا من هؤلاء الخلفاء، على أن يحمل لقب الخليفة عثمان بن عفان(رضي الله عنه)، لكن مطلبه جوبه بالرفض[2]، وبالرغم من ذلك فقد استمر محمد أحمد في الكتابة إلى السيد محمد عثمان الثاني باعثا له برسالة في الرابع عشر من صفر عام 1301هـ (تشرين الثاني- نوفمبر1883م)، يذكّره فيها أنه كان قد كتب إليه في وقت سابق ولم يتسلم رداً. وأعاد محمد أحمد إلى الأذهان أن والد محمد عثمان نفسه تحدث عن مهدي منتظر، وخيره بين الهجرة أو الانضمام إلى الجهاد مع شيخ الطريقة المجذوبية وتابعه القوي عثمان دقنة، أمير أمراء المهدي(القائد العام لشرق السودان) [3].

وأياً كان رد فعل السيد محمد عثمان الثاني، فأن المهدي استمر في الكتابة إليه مؤكدا ضرورة انضمامه إلى الحركة، انطلاقا من نفوذه في شرق السودان، وقد كتب إليه ثانية في شوال عام 1301هـ (آب/ أغسطس 1844م[4])، لكن هذه الرسالة كانت تختلف عن سابقاتها.

وكما هو معتاد فقد كتب بداية الرسالة بأسلوب صوفي، لكنه استخدم في النهاية لهجة شديدة زاعما أن السيد محمد عثمان قلق على ثروته ونفوذه- اللذين كان قد كسبهما تواً- من الضياع أكثر من قلقه على مبادئ الدين.

ومن الجلي أن السيد محمد عثمان كان مهما بالنسبة للمهدي ذلك أنه استمر في الاتصال به حتى بعد أن هاجمت قوات الأخير قرية الختمية، وقد بعث المهدي برسالته الأخيرة عندما كانت قرية الختمية على وشك السقوط في أيدي قواته، يخبر السيد محمد

---

(1) محمد إبراهيم أبو سليم، المرشد لوثائق المهدية، (دار الوثائق المركزية، 1969) ص89.

(2) F.R.Wingate, Mahdism and the Egyptian Sudan, (Macmillan, London, 1891), p.312.

(3) أبو كروق، تاريخ مدينة كسلا، ص51؛ مكي شبيكه، السودان و الثورة المهدية، 2ج، (دار جامعة الخرطوم للنشر، 1979) ج1 ص133-135.

(4) للإطلاع على نص الرسالة أنظر: فوزي إبراهيم، السودان بين يدي غوردون و كتشنر، (2ج، جريدة المؤيد، القاهرة، 1901)ج1، ص198-201.

عثمان أنه على الرغم من فراره فأنه يعلم أنه-أي محمد عثمان- سوف ينضم إليه أخيرا في وقت ما[1].

ان هذه الوقائع تطرح سؤالا هو: لماذا كان المهدي يصر على مساندة السيد محمد عثمان له في الوقت الذي كان يستطيع اعتباره منذ البداية عدوا له، ورغم ذلك لم يعتبره عدوا حتى عندما نشبت الحرب بينهما؟

إن هناك أسبابا محتملة تفسر هذا الموقف منها:

1. كان المهدي يعتبر الطرق الصوفية حلفاءه الطبيعيين، فإذا ساندته هذه الطرق، وخاصة الختمية، فأن ذلك سوف يعطي زخما لحركته.
2. وكان بحاجة على وجه الخصوص لاستمالة زعيم ديني نافذ في شرق السودان. ذلك أنه على الرغم من قدرته على كسب مساندة زعيم الطريقة المجذوبية هناك، فأنه لم يكن ذا نفوذ كاف في منطقة كسلا، ومن المحتمل أن هدف المهدي لم يكن في السيطرة على المنطقة نفسها فحسب، بل أيضا لاستخدامها كقاعدة للهجوم على إثيوبيا التي تشكل منطقة كسلا مفتاحا إليها[2].
3. وعلاوة على ذلك، فأن المهدي كان يدرك أنه إذا استمال زعامة الختمية فأن ذلك سوف يقصر أمد الصراع، وفي الوقت نفسه يسد الطريق على أية نجدة تأتي إلى الخرطوم عن طريق البحر الأحمر[3].

لكل هذه الأسباب أو بعضها فان المهدي استمر في الكتابة إلى السيد محمد عثمان الثاني، ومع ذلك فأن السيد محمد عثمان ظل يصر على أن محمد أحمد ليس هو المهدي الحقيقي، وكان ذلك هو السبب في انه لم يجب على رسائله.

يروي إبراهيم فوزي أن السيد محمد عثمان تسلم في أحد الأيام رسالة من المهدي،

---

(1) دار الوثائق المركزية، المهدية، 3/1/2، رسالة من محمد أحمد المهدي إلى محمد عثمان الثاني، أول شوال 1302هجري/1884م ص21-22.

(2) للتفصيل أكثر أنظر: القدال، المهدية، ص22.

(3) محمد إبراهيم أبو سليم(تحقيق)، مذكرات عثمان دقنة، (دار التأليف و النشر والترجمة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1974) ص12.

فدعا زعماء القبائل إلى الاجتماع في جبل تكروف، في ضواحي كسلا، حيث حذرهم من الدعوة المهدية معتبرا إياها فتنة وأخبرهم أن يكونوا في منأى عنها[1].

ويبدو أن قيادة الطريقة الختمية، في السنوات الأولى من الدعوة المهدية، كانت تستخدم فقط الإقناع الأخلاقي لتحذير أتباعها، وخاصة زعماء القبائل ذوي النفوذ[2].

وطوال تاريخ الختمية، فأن هذه الطريقة لم تدخل في صراع مسلح مع أية جماعة، ولم تظهر أي طموح سياسي، وقد وضعهم التسارع غير المتوقع لتطور الأحداث في السودان في موقف دقيق، وعندما زحفت قوات المهدي تجاه شرق السودان عام 1883، فأن الختمية لم تجد بدأ من الانخراط في الصراع، وعندما واجه السيد محمد عثمان الحقيقة الواقعة فقد طلب من أتباعه مساندة الحكومة، وحتى أنه استعاد ولاء قسم من أولئك الذين انضموا إلى عثمان دقنة[3].

وهناك تفسير مختلف لموقف السيد محمد عثمان المعادي للمهدي، فقد كان يعتقد أن هناك نوعا من العلاقة غير الرسمية بينه وبين الحكومة المصرية، وفي الحقيقة ومن وجهة نظر شقير[4]، فأن ذلك كان واحدا من الأسباب الرئيسية لصعود الحركة المهدية، وربما هناك أيضا شيء من الصحة في اعتقاد المهدي بأن حب السيد محمد عثمان للثروة والمجد كان أحد الأسباب التي منعته من الانضمام إلى الحركة المهدية[5]. ومن المؤكد أن النفوذ الكبير للختمية في السودان أدى إلى قيام علاقات متوترة بينها وبين بعض الجماعات الدينية الأخرى، وكما قال جون فول Voll :"...من الصحيح ان الموقع المتميز الذي تمتعت به الختمية قد خلق توترات بينهما وبين الجماعات الدينية السودانية الأخرى، وجعل أيضا من الصعب ومن العملي للختمية الانضمام إلى أية حركة ثورية"[6]. وعلى

(1) فوزي، السودان بين يدي غوردون، ص198.

(2) شقير، جغرافية، ص906-907.

(3) Voll, 'A History of the Khatmiyyah', pp274-275.

(4) شقير، جغرافية، ص634.

(5) فوزي، السودان بين يدي غوردون، ص206.

(6) Voll, 'A History of the Khatmiyyah', p.274.

الرغم من أن هناك أسبابا دنيوية لسياسة السيد محمد عثمان، فأن هناك أيضا أسبابا أخرى مهمة ذات أساس ديني[1].

وعلى سبيل المثال، فعلى مدى تاريخهم كان الختمية يلتزمون بالمبدأ الإسلامي حول وحدة الإسلام، وقد جعلهم ذلك ميالين بصورة طبيعية إلى الاعتراف بالحكم العثماني من مقر الخلافة الإسلامية(الباب العالي)، على الرغم من أنهم يعيشون في السودان[2].

ويبدو أن السيد محمد عثمان قد قلل من الأخطار التي تشكلها الدعوة المهدية، حتى أتجه المهدي انطلاقا من قاعدته في غرب السودان نحو الشرق، مركز الختمية، حيث بدأ يكسب الأتباع.

وبعد ذلك أدركت زعامة الختمية خطورة الموقف وبدأ السيد محمد عثمان يعظ على نطاق واسع بدعاية معادية للمهدي وعلى سبيل المثال، فقد قام في الأعوام 1883-1884 بجولة واسعة في شرق السودان ليؤكد لزعماء القبائل بأن دعوة المهدي دعوه باطلة وأنهم يجب أن يقفوا إلى جانب حكومة الخديوي، وقد ساند بعض أعضاء عائلة الميرغني هذا التوجه، وكان بعض هؤلاء يعيشون في السودان بينما جاء آخرون خصيصا لهذا الغرض[3].

أن العمل العسكري الأكثر أهمية الذي قاده السيد محمد عثمان كان أثناء حصار مدينة كسلا من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1883حتى عام 1885[4]. لقد ظل يساند ويقوي الحامية العسكرية هناك، موجها الأوامر-على سبيل المثال، إلى قبائل الشكرية وبني

(1) حول فكرة المهدي المنتظر لدى الختمية أنظر: محمد إبراهيم أبو سليم (تحقيق)، مخطوط الإبانة، (المكتبة الإسلامية، الخرطوم، 1981-1982) ص78-81.

(2) نوال عبد العزيز راضي، دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية، (دار الأنصار، القاهرة، 1982)ص3.

(3) للإطلاع على تفاصيل التحركات التي قام بها أقرباء السيد محمد عثمان انظر:

December 1883.Wingate , NRO Cairint 1/3/15, The insurrection of the false Prophet , by J.J.Leverson, 25

Mahdism,p .162.A.Le Chateher, Les Confreries Musulmanes du Hedjaz, (Ernest Leroux, Paris,1887)pp.241-242.

(4) شقير، جغرافية، ص904-917. Wingate, Mahdism, p.150 .

عامر والحمران والحلانقه بأن يجمعوا ثمانية آلاف مقاتل لمساندة كسلا، لقد دفعت قوة أولئك المحاصرين قائد الحامية إلى أن يطالب حكومته بإرسال المزيد من القوات[1]. وعلى أية حال فأن السيد محمد عثمان قرر أن يغادر مع ابنه السيد علي، وذلك بسبب تأخر وصول القوات، ولاعتقاده أنه إذا بقي قد يلقى القبض عليه ويتعرض للإهانة، ولذلك فقد غادر كسلا إلى سواكن، مصطحبا معه ابنه السيد علي، وذلك في السادس من رمضان عام 1301 للهجرة (حزيران/ يونيو عام 1884م)، مسافرا عبر طريق مصوع[2].

وقد بقي ابن عمه السيد بكري بن جعفر الميرغني، ليأخذ مكانه في الدفاع عن قرية الختمية، وقد ظل يؤدي هذه المهمة حتى جرح في المعركة، فحمله أتباعه إلى مكة عبر طريق مصوع وسواكن حيث توفى في عام 1886[3]، ويقول جون فول "ان من المحتمل ان الميرغنيين كان في استطاعتهم أن يوقفوا الحركة المهدية في شرق السودان لو أنهم تلقوا من الخارج بعض المساعدة المؤثرة،لكنهم وحدهم لم يكونوا يمتلكون القوة لذلك"[4].

وهكذا وفي أيار من عام 1885 سقطت كسلا بأيدي عثمان دقنة الذي دمر جامع وضريح السيد الحسن[5]، الذي بقى مدمراً حتى اليوم ولم يرمم.

وعلى الرغم من سقوط كسلا، فقد استمرت الختمية في الصراع انطلاقاً من سواكن وبسبب تدهور صحته، كان السيد محمد عثمان مرغماً على مغادرة سواكن إلى القاهرة في كانون الثاني/ ديسمبر عام 1886 حيث توفى بعد أيام قلائل، وقد أخذ السيد عثمان تاج السر زعامة الختمية في سواكن، واحتفظ بها حتى سقوط الحركة المهدية[6].

وأثناء ذلك، وفي 22 حزيران/ يونيو عام 1885، توفى محمد أحمد المهدي وحل

---

(1) H.C.Jackson, Osman Digna, (Methuen, London, 1926) p114.

(2) NRO Intell, 6/8/24, SIR, No.258, January 1916,Appendix;

(3) NRO Cairint 1/4/87, The Mirghani Family,Cairo, 11 November 1906, p.113

(4) Voll,J.O. A History of the Khatmiyyah ,p.283.

(5) A.E.W.Gleichen, Report on the Nile and Country between Dongola, Suakin, Kassala and Omdurman, 2nd edn , (War Office , London, 1898),p.290. Jackson, Osman Digna, p.14.

(6) أرشيف الحكومة المصرية، العائلة الميرغنية، محفظة رقم 1/9/ز مجموعة رقم 87، السودان، رسالة من السردار إلى مجلس النظار، يناير/ كانون ثاني 1886.

محله الخليفة عبد الـلـه التعايشي زعيماً للحركة، وقادت سياسته الجديدة إلى تغيرات في المساندة الأصلية للقبائل للحركة المهدية بسبب تقريبه لقبائل البقارة والتعايشه على حساب القبائـل الأخـرى، وارتـد ضـده الجعليوّن والدناقلة والشكرية مهددين وحدة الدولة، كما كانت مجاعة عـام 1888-1889 سـببا إضـافيا في سقوط حكم خليفة المهدي[1].

وكما ذكرنا تواً، فقد رافق السيد علي أباه من كسلا إلى سواكن، وعندما ذهب الـسيد محمـد عـثمان إلى القاهرة في نهاية عام 1885، ترك وراءه السيد علي في سـواكن، وبقـي ابنـه الأكـبر الـسيد احمـد وابنتـه السيدة نور في حلة خوجلي في الخرطوم، حتى قرر الخليفة عبد الـلـه نقلهم إلى بيت المال في أم درمان مع أبناء عمهم: السيد جعفر الميرغني والحسن الميرغني أبناء السيد البكري[2].

وقد بقي السيد علي في سواكن في رعاية عمه عثمان تاج السر، الذي تلقى عن طريقـه تعلـيماً دينيـاً تقليدياً في خلوة الأنوار، حيث تمكن من حفظ القـرآن[3]. وكـان معلمـوه في الخلـوة الـشيخ محمـد شـنقير والشيخ أبو علي إكلف[4]اللذين كانا تلميذي والده في سواكن[5]. وقد طرح محجوب عمر باشري رأيـا يقـول ان السيد علي تلقى تعليمه في مدرسة ابتدائية[6]، وهو رأي لا يحوز على إجماع كبير، وعـلى أيـة حـال فـأن هناك دليلا يؤكد أن السيد علي تلقى تعليما كبيراً في سواكن[7].

---

(1) للإطلاع على سياسة الخليفة عبد الـلـه التعايشي أنظر: القدال، المهدية، ص39-71.

EL.Mahdi, A Short History, pp.104-105,109; Wright, (William Heinemann, London, 1972), p.39, 84.

(2) الختمية في عهد المهدية معارضة و مقاومة، مجلة الحياة، عدد 25 (1 مارس 1968) ص6.

(3) المناقب، ص8.

(4) حديث مع الخليفة أوكش صبرو (_1920)، المشرف على خلوة الأنوار، سواكن 12 آب عـام 1983. مقابلـة مـع الخليفـة ميرغني محجوب (- 1909) الخرطوم، 30 تموز/ يوليو عام 1983.

(5) الرأي العام،22 شباط 1968.

(6) محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، (دار العالم الإسلامي، بيروت، 1981) ص265.

(7) الحاكم العام في كانون ثاني/ يناير عام 1916 في خطابه الموجه للسيد علي.

NRO Intell 6/8/24, SIR No.258, January 1916, Appendix. SAD 248/41/2, 29 January 1916.

بالإضافة إلى الفوائد التي جناها السيد علي من تعليمه، فأنه نشأ في أسرة دينية تـدعي أنهـا تنحـدر من سلالة النبي(صلى اللـه عليه وسلم)، كـما اكـسبه ذلـك احترامـا منـذ صـغره، وورث عـددا كبـيرا مـن المخطوطات والكتب الدينية التي كتبتها أسرته ولا تزال موجودة.

وبالإضافة إلى ذلك فأن نشأته في سواكن التي، بصفتها مرفأ تجاري، لها مناخ خاص كان له تأثيره على حياته فيما بعد.

لقد أقر بأهمية سواكن لبعض الوقت من قبل الحكومة المصرية التـي قـدمت لهـا المـساعدة والتـي مكنتها من ان تصبح مركزا للتجار والعلماء والفقهاء[1]، وقد احتفظ السيد علي بمودة خاصة نحـو سـواكن، وعندما اقترحت الحكومة إعادة بناء المدينة عام 1954، كان السيد علي الرئيس الفخـري للجنـة التـي كـان عليها أن تقوم بإعادة البناء[2].

3- الأثر المصري في بلورة زعامة الختمية:

تعكس المراسلات بين السيد علي والحكومة المصرية العلاقات الودية التي استمرت بيـنهما، وهكـذا فـأن السيد علي كتب من سواكن في عام 1887 إلى السردار يسأله فيها تقديم العون له للقيام بالحج إلى مكـة، ولـكي يرى أقرباءه، ويقوم بجرد أملاك أسرته هنـاك وفي الطـائف، وفي نفـس الوقـت فقـد طلـب مـساعدة ماليـة لـه ولحاشيته المكونة من خمسة عشر شخصا، وكان السردار متجاوبا مع هذا المطلب فقـام الـسيد عـلي بـالحج في نفس السنة[3].

وفي رسالة أخرى يظهر بوضوح تعاطفه مع الحكومة المصرية في موقفها المعادي للحركة المهدية التي كان يعتبرها فتنة كما كان يعتبرها والـده مـن قبلـه[4]، وهكـذا فقـد أقـام الـسيد عـلي جـسورا بينـه وبـين الحكومة المصرية قبل أن يذهب للعيش في مصر.

(1) See NRO Cairint 3/2/24, Report on the Eastern Sudan by Egyptian officers, 1883.

(2) محمد صالح ضرار، تاريخ سواكن و البحر الأحمر،(الدارالسودانية،1981) ص167.

(3) العائلة الميرغنية، ج2 ص45-50 ,NRO Cairint 1/14/87.

(4) العائلة الميرغنية، ج2 ص77، رسالة من السيد علي الميرغني إلى وكيل سردار الجيش المصري كتشنر باشا، سواكن 19 رجب الأول عام 1307هجري/1887.

غادر السيد علي السودان عام 1894، وانطلاقا من رسالته التي وجهها إلى نائب حاكم البحر الأحمر حينما سأله حول مساعدته في رحلته، يبدو أنه لم يكن سعيدا لكنه أعطى الانطباع بالأمل في العودة بعون الله في يوم من الأيام[1]. وقد وصل السيد علي إلى مصر حيث انضم إلى عمه السيد محمد سر الختم الذي أحس معه بالاستقرار بين عائلته وأتباعه في الطريقة[2].

بدأ السيد علي دراساته في الشريعة والفقه الإسلامي تحت أشراف عمه الذي كان مشهوراً بتفقهه في الدين[3]، كما تلقى تعليما خصوصيا من شيوخ الأزهر، وقد أشار الحاكم العام للسودان في عام 1916 مخاطبا السيد علي إلى حقيقة كونه قد تلقى في مصر "تعليما كفئا من قبل معلمين أكفاء"[4].

أن سلسلة الأحداث في الحرب مع المهدية في شرق السودان، كانت بلا شك السبب الرئيسي لرحيل السيد علي إلى مصر" لاجئا من الدراويش "[5]، وربما هناك أسباب مساعدة لاعتباره مهما للإدارة المصرية كزعيم معترف به لطريقة صوفية لها نفوذها، وربما دعوه لبلدهم وهم يفكرون في العون الذي يمكن ان يقدمه، عندما تحين الفرصة لعودتهم إلى السودان.

ان التزامن بين رحيل السيد علي إلى مصر والاحتلال الإيطالي لكسلا في عام 1894 يطرح إمكانية ان الإدارة المصرية لم ترغب في مجيئه تحت التأثير الإيطالي، بالمقابل تهيأت للسيد علي أسباب شخصية للذهاب إلى مصر، ليواصل دراسته على يد شيوخ الأزهر الذي كان ولا يزال، مركز الدراسات الإسلامية.

---

(1) العائلة الميرغنية، ج2 ص22، رسالة من السيد علي إلى نائب حاكم عموم سواحل البحر الأحمر، 9 /6/1894 NRO Cairint 1/14/7/87.

(2) باشري، رواد، ص265؛ المناقب، ص8. الرأي العام، 22 شباط/ فبراير 1968.

(3) مجلة الحياة،عدد 25 (1 مارس 1968) ص8؛ مجلة الفتح،عدد4 ربيع الثاني 1403ه/1983) ص6.

(4)NRO Intell 6/8/24, SIR No.258, January 1916; NRO.DR 1/1/4 Religious Confraternities of the Sudan, Compiled by C.A.Willis, Khartoum, February 1922, p.12.

(5)FO.407/216 (J 2681/14/16), Enclosure 2 in No.78, Memorandum respecting the Attitude of the Sudanese towards Egypt 1905-1932, 10 September 1932.

ومهما تكن الأسباب لانتقاله إلى مصر، فقد واصل السيد علي اهتمامه بالأحداث في السودان، متتبعا الأخبار عن طريق العوائل السودانية التي كانت تهرب إلى مصر، وتلقى العناية من الميرغنيين أكثر مما تلقاها من الحكومة المصرية[1]، وبفضل مركزه، أصبح السيد علي زعيم المعارضة للمهدية، هذه المعارضة التي كانت تضم عددا من الضباط العسكريين السودانيين، والتجار الذين كانوا يتنقلون بين مصر والسودان[2].

من المؤكد أن السيد علي لم يكن مجهولا لدى الإدارة المصرية والموظفين البريطانيين، وكان واضحا لديهم أنه كان يعارض الثورة المهدية منذ كان في سواكن. على سبيل المثال، عندما أراد محمد عثمان أبو قرجة، وهو واحد من أكثر الزعماء المهديين نفوذا، تحقيق السلام مع الحكومة المصرية، فقد كان تبادل الرسائل بينه وبين السيد علي عاملا مساعدا في ذلك[3]، وتمكن السيد علي أثناء أقامته في مصر من تعزيز علاقاته مع المصريين[4]، كما ارتبط بعلاقات قوية مع السير رجنالد ونجيت واللورد كتشنر وشخصيات بريطانية أخرى[5].

كان السيد علي مشهورا بدهائه، لذا كان من المتوقع ان يرتبط بعلاقات جيدة مع الموظفين المصريين والبريطانيين لمساعدته عندما تحين الفرصة للعودة إلى السودان وإعادة المكانة التي كانت تتمتع بها عائلته، ومن الواضح من خلال نبرة الرسائل التي تبادلها مع الموظفين الحكوميين انه كانت له علاقات حميمة معهم قبل مجيئه إلى مصر وذلك لتحقيق أغراضه السياسية[6].

---

(1) لمزيد من المعلومات حول دور العائلة الميرغنية في مساعدة السودانيين في الهروب إلى مصر والحبشة أنظر: أرشيف الحكومة المصرية، محافظ مجلس الوزراء-السودان- مجموعة رقم 78، 96 و مجموعة المعية السنية. وارد تلغراف السودان، رقم 65/1/2 مسلسل 765.

(2) باشري، رواد، ص265.

(3) NRO Cairint 6/22, Staff Diary and Intelligence Report No.22, 19 October 1889 Appendix B.

(4) (FO 407/216 (J 81/14/16), Enclosure 2 in No.78, Memorandum respecting the Attitude of the Sudanese towards Egypt 1905-1932, 10 September 1932.

(5)G.Warburg, Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, the case of the Sudan, (Frank Cass, London, 1978), p.22.

(6) مثلا أنظر رسالة من السيد علي الميرغني إلى السردار كتشنر،19 ربيع الأول1307هجرية/1889م. NRO Cairint 1/4/87, Part. 2.

ويمكن تفسير علاقته القوية مع السير رجنالد ونجيت انطلاقا من المركز المتقارب الذي يشغله كل منهما، وبفضل مركزه كرئيس لقسم المخابرات في الجيش المصري، فقد كان ونجيت مسؤولا عن علاقة ذلك القسم بالسيد علي[1]، كما كان يستخدم أيضا أتباع السيد علي كوكلاء للمخابرات ينقلون إليه ما يحدث في السودان. وكما يعلق ك.د.د هندرسون: "ان الوكلاء في السودان، كبابيش وغيرهم، الذين كانوا يأتون بالمعلومات شهريا إلى ونجيت كانوا جميعهم من الختمية "[2].

ويجب ان نضيف إلى ذلك المعلومات التي تحصل عليها عائلة الميرغني من اللاجئين السودانيين الذين كان الميرغنيون يقومون بضيافتهم.

ومن وجهة النظر الدنيوية لا يمكن لوم السيد علي وانتقاده في جهوده لترسيخ علاقات قوية مع الإدارة، هذه العلاقات التي لم تكن شخصية بل سياسية، وفوق كل ذلك فأن المناخ والظروف التي عاش في ظلها هو وعائلته، في ذلك الوقت، كانت صعبة خلال الفترة المهدية[3]، وان نجاح سياسته يمكن أن نجد دليلا له في احتلاله مركزا مرموقا في الحكومة السودانية، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى على الأقل.

4- إعادة غزو السودان والموقف الدولي:

أن الاحتلال البريطاني لمصر الذي بدا في 29 سبتمبر/أيلول عام 1882، أعطى هو الآخر مسؤولية غير مباشرة لبريطانيا في السودان، ذلك أن السودان كانت جزءا من المنطقة التي خضعت لسلطة الخديوي في مصر منذ أن دخلها محمد علي في عام 1820، وعلى أية حال، فقد كانت وجهة النظر البريطانية حول أحداث السودان في أول الأمر تعتبرها شأنا داخليا ومن مسؤولية الخديوي[4]. وفي الوقت نفسه فقد حاولت بريطانيا

(1) مقابلة مع التجاني عامر، الخرطوم، 5 آب/ أغسطس عام 1983.

(2) مقابلة مع ك.ء.هندرسون، سالزبوري، بريطانيا، 23 مارت/ مارس عام 1983.

(3) حديث مع أحمد خير المحامي،الخرطوم،1983/7/30.مقابلة مع التجاني عامر،الخرطوم،5 /7 1983.

(4) J.Marlowe, Mission To Khartoum, (Victor Gollancz, London, 1969) p.78.

جمع المعلومات حول محمد أحمد وقوة حركته، وذلك لكي تكون في موقع تستطيع فيه حماية مصر منه إذا ما أمتد تأثيره إلى هناك[1].

أن سرعة تطور الأحداث في السودان قادت حكومة جلادستون في بريطانيا إلى تغير سياستها، وكان ذلك خاصة بعد المراسلات بين الحكومة البريطانية والسيد ايفلين بيرنغ، اللورد كرومر فيما بعد، الذي كان آنذاك دبلوماسيا ومندوبا ساميا في القاهرة، تلك المراسلات التي أعقبت كارثة حملة هيكس باشا في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1883، وفي كانون الثاني/ يناير عام 1884 نصحت الحكومة البريطانية القوات المصرية بأن تنسحب من جنوب "اسونان"كذا" أو على الأقل من وادي حلفا". وقد عين الخديوي الجنرال غوردون حاكما عاما بهدف إجلاء حامية الخرطوم، وقد وصل غوردون إلى الخرطوم في 18 شباط/ فبراير عام 1884[2]، ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى فشل مهمة غوردون في السودان، فقد هاجمت قوات المهدي مدينة الخرطوم في 26 كانون الثاني/ يناير عام 1885 ولقي غوردون مصرعه.

أن سقوط الخرطوم بأيدي قوات المهدي، وتوقع نشوب القتال بين روسيا وأفغانستان بوابة الهند، قادا إلى إنهاء العمليات العسكرية في السودان، وإلى انسحاب القوات إلى وادي حلفا عند الحدود، وقد خلقت هذه الأحداث موقفا مكن المهدي، كما مكنت بعد موته، خليفته عبد الله من توسيع العمليات العسكرية وسقوط باقي السودان تحت قبضتهم[3].

أن الاهتمام المتزايد الذي أبدته القوى الأوربية في أفريقيا، وخاصة في وادي النيل، لفت انتباه الحكومة البريطانية وأرغمها على العمل بسرعة لحماية مصالحها في السودان

---

(1) للإطلاع حول جذور الاتصالات في الشؤون السودانية أنظر:

Omar Toussoun, Memorandum on the Question of the Sudan, (Society Publications Egyptians, Alexandria, 1963), p.32.K.D.D.Henderson, Sudan Republic, (Ernest Benn, London, 1965), p.38. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، (دار الوثائق، بيروت، 1964) ص284.

(2)BLO , Milner Paper, (E 5239/735/16), file 462/17, Memorandum on the future Status of the Sudan, Stack to ,Allenby, 25 May 1924 Appendix I.E.B. Cromer, Modern Egypt, (2 Vol, Macmillan, London, 1908), Vol.1, pp.311-395,p.429.

(3))Theobald, The Mahdiya,p.130.

وكانت فرنسا وإيطاليا منافسيها الاقربين[1].

إن أول بادرة للاحتكاك بين فرنسا وبريطانيا قد حدثت عندما أصبحت الأخيرة شريكا في قناة السويس، وكما يقول نيكولسون: "بالنسبة لبريطانيا...كانت فرنسا منافسا قويا ويقظا يراقب، ويشك ويحاول ان يضع العراقيل أمام أية حركة تقوم بها بريطانيا في وادي النيل"[2]. ويعلق جاكسون بأن فرنسا كانت تصبوا دوما إلى تأسيس إمبراطورية في أفريقيا تمتد من الشرق إلى الغرب مثلها مثل بريطانيا التي كانت تهدف إلى بناء إمبراطورية تمتد من الجنوب إلى الشمال[3].وفي عام 1882 بدأت المفاوضات للسيطرة على المشكلة العامة بين القوى الأوربية المتنافسة في أفريقيا. وقد قسم مؤتمر برلين الذي عقد في الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبرعام 1884 حتى شباط/ فبراير عام 1885، أفريقيا بين القوى الأوربية إلى مناطق نفوذ[4]. وعلى أية حال، فأن ذلك لم يضع حدا لأطماع فرنسا في السودان، وجاء التحدي العسكري الأخير في حادثة فاشودة الشهيرة في19 أيلول/ سبتمبرعام 1898.

لقد أمنت إيطاليا مصالحها في شرق السودان، عندما وقع الإيطاليون معاهدة أو شيلي في عام 1889 مع الحبشة، وكان رد فعل بريطانيا المحتمل في هذه المنطقة[5]، وخاصة منطقة طوكر، اذا لم تكن الحكومة المصرية في وضع يؤهلها لاحتلال تلك المنطقة[6].وفي تلك الظروف أصدر الأمر إلى هولد سمث، الذي كان حاكما على

(1) For adiscussion of this revival of interest in the Sudan, See W.L.Langer,The Diplomacy of Imperialism,(2ndedn.),(Alfred A.Knopf, NewYork,1951),pp.574-577.

(2) D.H.Nicholson, ‘A History of the Anglo_ Egyptian Sudan’, Unpublished Ph.D. thesis, University of Wisconsin, 1935, p.1.

(3) H.C.Jackson,Sudan Days and Ways, (Macmillan, London,1954)p.14

(4) J.D.Hargreaves, ‘The European Partion of West Africa ’, inJ.F.A.Ajayi and M. Crowder (eds.), The History of West Africa , (2 vols. ,Logmans, London, 1971-1972), vol-2,p.214.

(5) السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا، (القاهرة، 1960) ص324.

(6) Mekki Shibeika, British Policy in the Sudan 1882-1902, (Oxford University Press, London, 1952)p.259.

سواكن، باحتلال طوكر وذلك في 19 تشرين الثاني/ نوفمبرعام 1891[1].

ومن جانب آخر فقد وقعت الحكومتان البريطانية والإيطالية ثلاث اتفاقيات بين 4 نيسان/ أبريل عام 1891 وعام 1894 لأجل التوصل إلى اتفاق مشترك في سياستهما في أفريقيا، وفي الوقت الذي حددت فيه هذه الاتفاقيات مناطق النفوذ المعترف بها لكل منهما، أعطت الحق لإيطاليا باحتلال إقليم كسلا السودانية، إذا استدعى الموقف العسكري ذلك من وجهة نظر بريطانيا، وفي عام 1894 تم الاتفاق على أن تحتل إيطاليا المنطقة شريطة أن تنسحب منها عند استعادة النظام في السودان وعند ذلك تعود المنطقة إلى مصر[2].

وفي بداية الثمانينات، انتقلت مطالب البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين إلى منابع النيل، فأخذت بريطانيا، التي كانت اقل القوى الاستعمارية اهتماما بذلك، زمام الأمور في السودان واستولت على المنطقة التي كانت مصر سابقا قد ضمتها إليها. وفي غضون ذلك، وبقدر ما كان يهم الشركاء الأوربيين، فقد استكمل تقسيم أفريقيا بينهم بدون أية نزاعات عسكرية كبيرة[3]، وهكذا فقد كانت هناك أسباب كثيرة للتدخل في السودان قادت بريطانيا إلى مشاركة مصر في حملة إعادة غزو السودان، أن الأمر الموجه إلى السيد هربرت كتشنر في 12 آذار/ مارس عام 1896 استهل الحملة لإعادة الغزو التي استمرت من عام 1896 إلى عام 1898[4].

والذي يهمنا هنا مساهمة السيد علي في الحملة بصفته زعيما دينيا، بينما دور الدين في الحملة لا يزال موضوعا حساسا في السودان، ويجب أن نتذكر أن القادة العسكريين كانوا أوربيين ولذلك فهم كفار من وجهة نظر السودانيين، ان مشاركة السيد علي أعطت للحملة تبريرا دينيا وما زاده أهمية ان الجيش مصري بصورة رئيسية.

---

(1) رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، (عالم الكتب، القاهرة،1979) ص259.

(2) Wright, Conflict on the Nile,pp.63-64.

(3) H.D.Nelson, (ed.) Sudan, 3rd edn (US Government Print, Washington, 1983),p.33.C.Collins,’ Colonial and Class Struggle in Sudan’, Merip Report, No.46.(1976)p.5.

(4) حول تفاصيل العمليات العسكرية أنظر: شقير، جغرافية، ص1199-1219.

وربما كان السيد علي قد أعد للحملة عندما كان في مصر، وهو الاحتمال الذي أشرنا إليه سابقا، وليس هناك دليل موثق يدعم وجهات نظر بعض معارضي الختمية التي تقول ان السيد علي "قد عين في منصب عسكري" أثناء الحملة، فمظهره الصوفي له تأثير أكبر على السودانيين من الرداء العسكري، فضلا عن ذلك فأن الحكومة المصرية لها تجربة في التعامل مع الزعماء الدينيين، وهي تعرف تأثيرهم في المجتمع السوداني[1]. ان الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن السيد علي كان في السودان عام 1896 بينما كانت الحملة تتقدم نحو دنقلة، وكان من المتوقع أن يستخدم نفوذه على القبائل لمساندة الحملة.

ولا يعرف حتى الآن كيف ومتى بالضبط دخل السيد علي السودان، لكنه ظهر في سواكن في 9 آب/ أغسطس عام 1896 حيث كتب آنذاك رسالة إلى مدير المخابرات العسكرية المصرية، لقد رحب بسرور بأنباء نجاح العمليات العسكرية شمال دنقلة، وكشف التضحيات التي كان يقوم بها، ونيته في عمل أي شيء لإطاعة الحكومة وللوصول بالحملة إلى الظفر حيث يقول: " أنني أرى وجودي في سواكن أكثر حكمة ما دامت الحملة تتقدم إذ أستطيع أن أقدم أية مساعدة إلى الحكومة في أي وقت يطلب مني ذلك،" كما عبر السيد علي عن أمله في نجاح الحملة بقوله: " إننا نأمل جميعا...أنه لن ينقضي وقت طويل حتى نرى السودان في سلام وازدهار، ويتمتع السودانيون بالحرية التي سيؤمنها لهم الناس الذين أرسوا أسس العدالة والقوانين"[2]، وهكذا فقد نشط بصورة غير مباشرة لتدمير الدولة المهدية، وفوق ذلك في عام 1897 توسط بين أهالي كسلا والحكومة المصرية كما سيأتي لاحقا.

---

(1) هاتين مثلين لاستخدام الإدارة المصرية في السودان لقيادة الختمية كوسيط لحل مشاكلها مع السودانيين، الأولى كانت عام 1840 أثناء حصار كسلا والثانية عام 1865 لإنهاء ثورة الجهادية أنظر: شقير، جغرافية، ص546-550.

Hill, On the Frontiers of Islam, (Clarendon Press, Oxford, 1970), p.95.

(2) جواب لرسالة من السيد علي الميرغني إلى مدير مخابرات الجيش المصري، 1896/8/6. SAD177/262

احتلت إيطاليا كسلا في 17 نيسان/ أبريل عام 1894، لكن موقعهم أصبح غير مستقر بعد معركة عدوة مع الحبشة في آذار/ مارس عام 1896[1]، ووصلت الأنباء إلى المخابرات العسكرية في حلفا في 17 نيسان/ أبريل، أي الإيطاليين كانوا على وشك الجلاء من كسلا، ووعيا منهم بخطورة الموقف، فقد طلب البريطانيون من إيطاليا البقاء في كسلا إلى أن يكونوا في موقف يمكنهم من استردادها منهم[2]، ان الملابسات التي وجدت إيطاليا نفسها فيها كانت واحدا من أسباب حملة إعادة غزو السودان.

استمرت الانتصارات العسكرية في أبو حماد وبربر مع فتح طريق سواكن والاشتباك مع القوات المهدية في الجبهة الشمالية. وكانت الظروف مناسبة لاسترداد الخديوي كسلا، وصدرت الأوامر إلى بارسونز باشا في 20 كانون الأول/ ديسمبر عام 1897 بالتحرك من سواكن نحو كسلا، وأعداد العدة للاحتفال بالاستيلاء على كسلا في عيد رأس السنة الميلادية[3].

ويبدو أن الموقف في الشرق لم يكن ملائما للحكومة، ولذلك فأنهم لم يستطيعوا تجاهل الحاجة إلى وسطاء بينهم وبين الناس، وكان السودانيون لا يزالون غير مستقرين وغير متيقنين مما يحدث، وهكذا ظهرت الحاجة إلى الزعماء الدينيين لتطمين الناس حول هذه التطورات، ولإضفاء نوع من الشرعية على خطوة الحكومة بالاستيلاء على كسلا، ولهذه الأسباب، دعي السيد علي للذهاب إلى كسلا في عام 1897[4].

وقد عبدت هذه الدعوة الطريق نحو مبادرة جديدة من قبل السيد علي للفوز بمساندة الناس للحكومة، وانضم إليه وفد من سواكن ضم أفرادا من أسرته وزعماء قبليين مهمين، وكان من بين أعضاء الوفد-على سبيل المثال- إبراهيم موسى، ناظر

(1) Anglo-Egyptian Sudan, Handbook, Foreign Office, No.98.(H.M.S.D., London, 1920), p.30.

(2) الشيخ، مصر والسودان، ص260-261.

(3) حراز، التوسع، ص475.

(4) Sayed Abdul Razak Bukhari, ' Military Aspects of Internal Security in the Anglo-Egyptian Sudan 1898_1925', unpublished Phil thesis, University of London, 1972, p.195.

الهدندوة، ودقلل، ناظر بني عامر، جنبا إلى جنب مع عوض المعروف، الـذي أصبح مرشـدا للقبائـل لـدى الحكومة، والشيخ إدريس القاضي الذي كان نائبا لشيخ هدوندة كسلا والمناطق الأخرى[1].

كان هذا الوفد مهما بالنسبة للحكومة، ويصف إبراهيم الفكي، نائب كسلا في البرلمان السوداني في عـام 1953 لاحقا، استقبال السيد علي في كسلا حيث كان قد عانى هو وأبـوه عـلى أيـدي القـوات المهديـة، حيـث يتذكره اغلب الناس، ويذكر ان بارسونز باشا وأولئك الذين كـانوا في انتظـاره هتفـوا قـائلين "جـاء الميرغنـي". وأعطي السيد علي مكان الصدارة أثناء الاحتفال، مما كان له تأثير كبـير عـلى الجنـود المحتـشدين، لقـد خـير هؤلاء الجنود بين الانضمام إلى قوات الخديوي أو البقاء مع القوات الإيطالية التي كانت ستتجه نحو إريتريـا، وكان حاج أغا أول جندي بدأ الكلام هاتفا: أنا مع شيخي، ثم وقف إلى جانب كرسي السيد علي، وكـان لـذلك تأثير قوي على بقية الجنود العرب، الذين يربو عددهم على 600 من الرجال المدربين تـدريبا جيـدا، والـذين اختاروا الخدمة تحت العلم المصري[2].

ربما كانت تلك أول مناسبة يزور فيها السيد علي كسلا منذ نفيه من هناك، ويظهـر أنهـا أول إشـارة رسمية من الحكومة المصرية بأنهم يريدون منه أحياء طريقته، وقد عين سادنا لجامع كـسلا وأصـبح راعيـا لضريح جده[3].

قدم السيد علي مساعدة إضافيـة للحكومـة لأن وجـوده أكـد أن عـددا جيـدا لا يـستهان بـه مـن الرجال المدربين، أصبحوا في متناول اليد لخدمة الحكومة المصرية، وبصفته أبنا لشيخ الطريقة السابق فقـد أوحى بشعور الثقة إلى أهالي كسلا، وكان قادرا على ممارسة تأثير قوي، كـل ذلـك انعكـس بـصورة مبـاشرة على حياة المدينة، فبدأ الناس يعودون إلى بيوتهم وأرضهم، وبدأت المنطقـة تـستعيد ازدهارهـا وعـاد شرق السودان كله إلى السيادة المصرية، بينما كانت الحملة لإعادة غزو باقي البلاد مستمرة[4].

---

(1) "الختمية في عهد المهدية معارضة و مقاومـة"، مجلـة الحيـاة، عـدد 25 (1 مـارت 1968) ص8؛ الـرأي العـام، 22 شـباط 1968.

(2) أرشيف العائلة الميرغنية، مقال مكتوب من قبل محمد الأمين شريف ‹ملامح من تاريخ كسلا.

(3) Bukhari, 'Military Aspects', pp.190,309.

(4) الشيخ، مصر والسودان، ص278.

في الثاني من أيلول/ سبتمبر عام 1898، التقت القوات الزاحفة مع قوات الخليفة عبد اللـه عند سفوح تلال كرري على مبعدة أميال قليلة إلى الشمال الغربي من أم درمان، وفي نهاية المعركة انسحب الخليفة بعد هزيمته يصاحبه جزء من قواته الذين تبعوه إلى أم دبريكات، حيث قتل في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1899. وكان السير رجنالد ونجيت على أمرة الجيش.

وقد أذن موت الخليفة بنهاية المهدية ومكن ونجيت من ان يعرب عن أمله عندما قال: "لقد تلقت المهدية رصاصة الرحمة في الرابع والعشرين وأمل ان عصراً جديداً سيبدأ الآن للشعب السوداني التعيس"[1].

وخلال ذلك، كان تخلي فرنسا عن مطالبها في النيل الأعلى بعد حادثة فاشودة في 19 أيلول/ سبتمبر عام 1898 عاملا مشجعا آخر، وعزز الأمل الذي عبر عنه ونجيت بأن نهاية المهدية ستؤدي ببداية جديدة في حياة السودان، وفي نفس الوقت كانت تلك بداية جديدة للسيد علي، وطريقته، الذي انتظر لتحطيم قوة المهدي، وكان مستعدا لتقديم أي تضحية تحقيقا لهذه الغاية، وكما قال جاكسون: " أن مساعدتهم ومساعدة وكلائهم قد فعلت الكثير لجعل إعادة غزو السودان ممكنا"[2].

بدأ السيد علي بإعادة توحيد طريقته في كسلا التي أصبحت مركزا له مرة أخرى، وأنضم إليه في كسلا أخوه السيد أحمد وأفراد آخرون من أسرته الذين أطلق سراحهم من السجن بعد معركة أم درمان[3].

ان هذه الأحداث والمعاناة التي تعرض لها أتباعه والآخرون جعلتهم ينظرون إلى السيد علي على انه منقذهم، واتسع تأثيره فيما بعد عندما ذهب إلى الخرطوم ليقطن فيها، حيث كان عونا للحكومة الإنكليزية في السودان لا يقدر بثمن.

---

(1) SAD 269/11, Telegram, Wingate to Cromer, 25 November 1899.

(2) H.C.Jackson, Behind the Modern Sudan, (Macmillan, London, 1955) p.212.

(3) ذكر عبد الكريم محمود غرايبه خطأً في كتابه (دراسات في تاريخ أفريقيا العربية)، (مطبعة جامعة دمشق 1960) ص211، أن السيد علي و أخاه سيد أحمد قد عادوا إلى السودان في الوقت الذي كان فيه سيد أحمد في السجن لدى الخليفة عبد اللـه التعايشي.

5- طموحات المراغنة السياسية ومواردهم الاقتصادية:

منذ الهزيمة المنكرة التي تعرض لها هيكس باشا في الخامس مـن تـشرين الثـاني/ نـوفمبر عـام 1883 وفقدان الثقة في القاهرة الذي ترتب على ذلك، فكرت الحكومة المصرية والموظفون البريطانيون في تأسيس حكومة علمانية جديدة تكون قادرة على تهدئة المهديين، الذين شعروا أن الزعيم الجديـد يجـب أن يكـون وطنيا سودانيا يتمتع بالشعبية والنفوذ[1]، وأصبح واضـحا عـلى الفـور أن الحكومـة الدينيـة التـي يقودهـا المهدي لا يمكن التغلب عليها بواسطة حكومة مكونـة مـن زعـماء علمانيـين، ولـذلك لم يكـن مـستغربا أن بريطانيا نظرت إلى الدين كحل لذلك[2]، وأصبح واضحا أن الأمل يكمن في عائلة الميرغني، عنـدما أخـذت في الاعتبار وجهة النظر التي عبر عنها هربرت جيرمسايد حاكم منطقة البحر الأحمر في كانون الثاني/ يناير عام 1885 بقوله: "ان التأثير المعنـوي للـشيوخ الكبـار، وخاصـة الـشيوخ مثـل الـسادة الميرغنيـين، سـيثبت أنـه الوسيلة المباشرة المثلى للتهدئة"[3].

وبالرغم من أن أي فرد مـن أسرة الميرغنـي كـان مرشـحا للزعامـة، فـأن آمـال المـوظفين البريطـانيين والمصريين كانت معلقة في هذه المرحلة على محمـد عـثمان الثـاني. وفي الواقـع فقـد اعتـبر محمـد عـثمان الشخص الوحيد القادر على تدمير المهدية، وفي عام 1885 قال اللواء السير ردفيرزبولر، رئيس أركـان حملـة النيل، في برقية عن محمد عثمان"إن الهزيمة في سيدي عثمان ممكنـة الآن بالنـسبة إليـه في أيـة لحظـة"[4]. وانعكس ذلك أيضا في وجهة نظر وايلر، وهو تـاجر إنكليـزي في سـواكن كـان عـلى اتـصال قـوي بالـضباط الإنكليز الكبار، ففي معرض وصـفه لأحـداث عـام 1885، عـبر عـن اعتقـاده بقولـه:"أنـه إذا وضـع الـسيد

---

(1) لمزيد من المعلومات حول تشكيل حكومة سودانية ضد المهدي أنظر:

Cromer, Modern Egypt, vol.1, Chapter xxv;

(2) المرجع نفسه، ص250.

(3) Voll, ‘A History of the Khatmiyyah’, p.279.

(4) House of Commons Parliamentary Papers, 1884/1885, Vol.LXXXIX, C.4392, Further correspondence respecting military operation in the Soudan, No.78, p.66.

الميرغني في المقدمة كممثل لنا لأخذ زمام الحكومة في السودان بعد رحيل المصريين، فأن ذلك سيرضي جميع القبائل تقريبا"[1].

ومن وجهة نظر الموظفين البريطانيين فأن جميع أفراد أسرة الميرغني كانوا على نفس القدر من الأهمية، لكن يبدوا ان محمد عثمان الثاني كان يحوز على القدر الأكبر من الاحترام ربما بسبب الدور الذي لعبه في مهمة الجنرال غوردون وفي رسالة بعث بها الأخير إلى محمد عثمان في نيسان/ أبريل عام 1884 كتب يقول:" أتوسل إليك أن تعطيني جميع الأخبار التي تتسلمها...ان الحاج نظيف سيعلمك حقا بجميع أخبارنا"[2]، وبعد خمسة وستين عاما، كتب موظف كبير في سلك الخدمة السياسية في السودان قائلا: "ان محمد عثمان الثاني كان اليد اليمنى للحكومة أيام غوردون وكتشنر..."[3].

ومن الصعب تقدير ردود فعل عائلة الميرغني على الاقتراح بأنهم يجب أن يشاركوا في مسؤولية الحكومة بسبب عدم وجود دليل موثق، وعلى مدى تاريخهم، منذ تأسيس الطريقة حتى زمن المهدية، فأنه ليس هناك من دليل يثبت أن عائلة الميرغني كانت تتطلع إلى أية سلطة سياسية فعالة تتجاوز النفوذ الذي كانوا قد حصلوا عليه حتى ذلك الوقت، ولقد دخلوا الحرب ضد المهديين لأن بقاء طريقتهم تتطلب ذلك، وليس للحصول على مسؤولية في الحكومة، ثم ان تدخلهم أصبح أكثر فعالية انطلاقا من حقيقة أن مركزهم أعطاهم أتباعا بين الجلابة (التجار)، والموظفين والجيش في مختلف المناطق في السودان، كما تلقوا العون من العلماء ومن الخاضعين لتأثيرهم، ونتيجة لكل هذه العوامل، وجد الميرغنيون أنفسهم يقودون قوى المعارضة الداخلية للمهديين[4].

---

(1) A.B.Wylde, ‘ 83 to’ 87 in the Soudan 2nd edn .(2 vols,Remington, London,1988),Vol.1,p.178.

(2) رسالة جوابية من الجنرال غوردون إلى السيد محمد عثمان في 30 تموز/ يوليو 1884.

Wingate,Mahdism, p.312.

(3) R.C.Mayall,The Sudan & its Constitution, The Ashrige Journal,v0l.111,part.1, 1951,pp.27-28.

(4) عثمان سيد أحمد إسماعيل، الختمية والأنصار،(الشركة السودانية للتوزيع، الخرطوم،(د.ت) ص25.

كانت العلاقات في السودان بين الصوفيين والسلاطين المحليين وزعماء القبائل، من منتصف القرن السادس عشر، عريقة وعميقة الجذور، وكان زعماء الطرق الصوفية بحاجة إلى عطاء ودعم حكامهم إذ يعطيهم ذلك مكانه اجتماعية مرموقة، وبالمقابل كان الحكام بحاجة إلى دعم زعماء الطرق كما كان الحكام وزعماء الطرق كلاهما بحاجة لممارسة السلطة على رعاياهم ومريديهم، ولتحقيق ذلك فأن كلا منهما يعتمد على الآخر، وبفضل النفوذ الاجتماعي لرجال الدين في السودان، كان الحكام يعولون على مشورتهم في كل القضايا الخطيرة المتعلقة بمستقبل سلطتهم السياسية[1].

خلال السنوات من عام 1821 حتى عام 1885، أعطت الحكومة المصرية بياناً خاصا إلى الفقراء (رجال الدين المحليين) والصوفيين الذين كانت بحاجة إليهم للتعليم في الجوامع والخلوات التي تدعمها ماديا[2]، وعلى أية حال، فأن بعض رجال الدين كانوا يتسلمون إعانات حكومية لمجرد كونهم يمتلكون نفوذا، وعلى سبيل المثال فأن الشيخ محمد علي قرا في دنقلة كان يتسلم راتبا لأنه صهر محمد عثمان الثاني، كما كان الشيخ محمد شريف نور الدايم شيخ الطريقة السامانية يستلم راتبا هو الآخر، وفي نفس الوقت، فأن الإعانات الحكومية أدت إلى منافسات بين الجماعات الدينية، وانعكس ذلك في علاقاتهم مع الإدارة[3]، لم تكن الإعانة الحكومية المصدر الوحيد للدخل لشيوخ الطرق، الذين كانوا يتسلمون الزكاة والعطايا من أتباعهم.

وكان الوضع مختلفا بالنسبة لعائلة الميرغني أيام الدولة المهدية، فقد تضاءلت ثروة الشيخ الميرغني، وخاصة عطايا أتباعه ومريديه، بسبب استمرار الحرب التي امتدت إلى معظم السودان، وبالإضافة إلى ذلك، تضاءلت ثروة عائلة الميرغني أكثر عندما استولت القوات المهدية على أملاكهم عند الاستيلاء على كسلا مركز الختمية.

---

(1) قصص كثيرة توضح ذلك في تلك الفترة يمكن الإطلاع عليها في كتاب محمد النور ود ضيف الله، كتاب الطبقات، (تحقيق) يوسف فضل حسن (وحده أبحاث السودان، الخرطوم، 971).

(2) لمزيد من المعلومات انظر: يحيى محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1980.

(3) دار الوثائق المركزية، منوعات،872/42/1 محمد إبراهيم أبو سليم، انتشار الطرق الصوفية في السودان، ص31.

في تلك الظـروف، لبـت الإدارة المـصرية الاحتياجـات الماليـة للأشـخاص البـارزين في عائلـة الميرغنـي بإعطائهم دخلا منتظماً.

لقد قامت الإدارة المصرية بذلك اعترافا منها بالجميل بـسبب "فقـدانهم المـال والرجـال خـلال ثـورة المهدي"[1]، وللخدمات والتضحيات التي قدمتها عائلة الميرغني إلى الإدارة خلال الحكومة المهدية وبعدها.

في هذه المرحلة كان محمد عثمان الثاني يتسلم من سواكن راتبا شـهريا قـدره 85.5جنيهـا مـصريا[2]، وعندما توفى محمد عثمان الثاني في القاهرة في كانون الثاني/ ينايرعام 1886، ثار التساؤل عـن الاسـتمرار في دفع راتبه من سواكن، وكان جواب نائب السردار:

"نحن نعتقد أن ليس هناك سبب لعدم الاستمرار في الراتـب المـذكور أعـلاه انطلاقـا مـن حقيقـة أن عائلة الميرغني وأتباعه لا يزالون في خدمة الحكومـة، ومـا دام الأمـر كـذلك، فقـد كتبنـا إلى حـاكم الإقلـيم الاستمرار في دفع الراتب"[3].

وهكذا أنتقل راتب محمد عثمان الثاني إلى السيد علي الذي أصبح مسؤولا عن أسرتـه وكـان يتـسلم شهريا 94 جنيها مصريا[4]، وفي عام 1894 حاول السيد أن يرفع دخله لأنه، كـما قـال، لم يعـد في اسـتطاعته تلبية احتياجات عائلته[5]، وقد رفضت اللجنة المالية طلبه على الرغم من وصية السردار بوجوب منح ذلـك الدخل[6].

---

(1) دار الوثائق المركزية، المخابرات المصرية،87/4/1 العائلة الميرغنية، مدير المخابرات، 11 نوفمبر، 1906 ج1، ص113.

(2) دار الوثائق المركزية، المخابرات المصرية، العائلة الميرغنية ج2 نمره 275، ص45.

(3) أرشيف الحكومة المصرية، محافظ مجلس الوزراء-السودان، 1/9/ز مجموعة رقم87، من ولسن باشا إلى مجلس الـوزراء، كانون الثاني/ يناير 1886.

(4) دارالوثائق المركزية، المخابرات المصرية، 87/4/1، العائلة الميرغنية، ج2، مجلس الوزراء رقم 605، 5 تموز/ يناير 1889مـن السردار إلى رياض باشا، ص103.

(5) دار الوثائق المركزية، 287/4/1 العائلة الميرغنية، رسالة من السيد علي الميرغني إلى نائـب محـافظ عمـوم غـرب سـواحل البحر الأحمر، 19 حزيران/ يونيو 1894، ص22.

(6) دار الوثائق المركزية، مجموعة أبو سليم، 2/6/ 37 رقم 1، مذكرة مقدمة إلى وزير الداخلية بشأن الإعانات المالية لـزعماء الدين بالسودان، 30 كانون أول/ ديسمبر 1965.

ان وثائق أحدث تعود إلى هذه الفترة عثر عليها د.محمد إبراهيم أبو سليم تعطي التفصيلات حول المدفوعات إلى أفراد أسرة الميرغني في عام 1906[1]، ثبت فيها ان السيد علي كان يعتمد كمصدر له على الدخل الذي تقدمه الحكومة جنبا إلى جنب مع ريع الأملاك التي ورثها عن أبيه في السودان ومكة والطائف[2].

ومما سبق يتضح لنا أن أسباب هذا الموقف المتعاطف للحكومة المصرية في مسألة تمويل أسرة الميرغني يمكن إيجازها بالآتي[3]:

1. الاعتراف بالنفوذ الواسع للميرغني في شمال السودان وشرقه حيث ساعد الحكومة داخل السودان.
2. الموقف الواضح والصريح ضد الحركة المهدية والتبعية للحكومة المصرية ودخولهم الصراع كأنصار أقوياء لسياسة الحكومة.
3. الدور المهم الذي لعبته أسرة الميرغني في مصر، في تقديم الضيافة إلى الكثير من اللاجئين السودانيين وترتيب الخطط لهم للهروب من السودان، ولولا ذلك لكانت المهمة صعبة، وتكاليفها باهظة على الحكومة.

---

(1) المصدر نفسه، ص6.

(2) أرشيف الحكومة المصرية، محافظ مجلس الوزراء، ملف رقم 1/9/ز مجموعة 372، ملف خاص بشأن ميراث السيد محمد عثمان الثاني عام 1886.

(3) دار الوثائق المركزية، مجموعة أبو سليم، 37/2/6، رقم1، معاشات السادة المراغنة (د.ت) ص3.

الفصل الثاني

الختمية قبل إعادة غزو السودان

حتى الحرب العالمية الأولى

1899 - 1914م

1. سياسة الإدارة في السودان تجاه الإسلام.
2. موقف الحكومة تجاه زعامة الختمية.
3. موقف الميرغني تجاه المصريين.
4. إحياء الختمية.

الختمية منذ إعادة غزو السودان

حتى الحرب العالمية الأولى

1914-1899

1- سياسة الإدارة في السودان تجاه الإسلام:

بعد الإطاحة بالدولة المهدية حددت الحكومة البريطانية وضع السودان وإدارته في المستقبل. في تموز/ يوليو عام 1898 ، ولأسباب مختلفة[1]، تم تبني سياسة (العلمين) التي أذنت ببداية الحكم البريطاني- المصري في السودان[2]، وفي ظل الحكم الثنائي الذي وضعت أسسه في ذلك الوقت، أسندت السلطة العليا في الشؤون المدنية والعسكرية لحاكم عام تعينه بريطانيا[3]. ففي كانون الثاني/ يناير عام 1899 وقع اللورد كرومر و بطرس غالي اتفاقية لإدارة السودان، وفي نفس اليوم وبالتحديد تم تعيين كتشنر أول سردار (19كانون الثاني/ يناير عام 1899-22 كانون الأول/ ديسمبر عام 1899) للسودان الانكلو- المصري[4].

هذا ويعتبر كرومر المهندس الرئيسي للسياسة الدينية والمدنية للحكومة في السودان في السنوات الأولى من الحكم الإنكليزي، حيث كان يدرك قوة الدين وخاصة نفوذ الطرق الصوفية، ويدرك الحاجة إلى التعامل بحذر واحترام مع العناصر الثلاثة في المجتمع السوداني:-

أ- شيوخ الطرق الصوفية.

---

(1) H.A.MacMichael, The Sudan, (Ernest Benn, London, 1954), pp.62-64.

(2) G.N.Sanderson Europe, England, and the Upper Nile 1882-1889, (Edinburgh University Press, Edinburgh,1965),p.332.

(3) حول تفاصيل خلفية الحسابات الدبلوماسية والسياسية لاتفاقية الحكم الثنائي أنظر:

(4) للإطلاع على النص الإنكليزي لاتفاقية الحكم الثنائي أنظر:

FO 407/150, Enclosure 1 in No.64, Cromer to Salisbury 28 January 1899.

ب- العلماء.

ج- الفقهاء[1].

أ- شيوخ الطرق الصوفية:

عندما خاطب كرومر العلـماء والأعيـان والـشيوخ الـدينيين في كـانون الثـاني/ ينـاير عـام 1899 في أم درمان، بمناسبة زيارته إلى السودان، تحدث عن حاجات المجتمع السوداني، ووعدهم أنـه لـن يكـون هنـاك تدخل أياً كان شكله في شؤون دينهم، ولما سأل أحد الشيوخ الحاضرين فيما إذا كـان ذلـك التأكيـد يـشمل الشريعة الإسلامية، فرد كرومر بالإيجاب "مما أحدث بلا شك رضا عميقا"[2]، وبالرغم مـن وعـده بمـساعدة الحكومة في بناء الجوامع وإعادة الحج إلى الأماكن المقدسة، لكن يبدو أن بعض الموانع متضمنة في ما قاله. ان الحكومة لن تسمح للطرق الصوفية بإحياء أضرحة أوليائها أو إعادة بناء جوامعهم، مـما يعنـي أنـه لـن يسمح لهم بلعب دور رئيسي في المجتمع، وعلى أية حال، فقد كانـت الحكومـة تعـد العـدة للمـساعدة في تقوية التنظيم الإسلامي السائد كما هو متبع في مصر.

على الرغم من أنه ليس هنـاك مـن شيء يخـشاه النظـام الجديـد مـن الـشعب الـسوداني في تعزيـز سلطته، ومهما يكن من أمر فأن كرومر أخذ ذلك بنظر الاعتبار، لقد عانى السودانيون من الحرمان والمعاناة والمجاعة، وعندما كتب الشاعر الحاردلو: "يا يا به النقس يا الإنكليز الفونه"[3]، كان يعبر عن مشاعر الحـزن والإحباط التي كان يعانيها الناس والتي أدت بهم إلى الترحيب بأية سلطة تنقذهم، وقد رحب الأكثر تحضرا ممن يعيشون في المراكز الرئيسية المدنية وبالقرب من الأنهار برفع القيود، على سـبيل المثـال، عـلى الـرقص

(1) FO 633/25, Terms of viscount Cromer's speech to Sheikhs and Notables of Sudan, at Omdurman, on 4 January 1899. This speech also appears in FO 78/5022, of 1899.

(2) FO 633/25, Terms of viscount Cromer's speech to Sheikhs and Notables of Sudan, at Omdurman, on 4 January 1899.

(3) شقير، جغرافية، ص1137.

والاحتفالات وتناول المشروبات الروحية، هذه القيود التي فرضتها قبائل البقارة والتي تتم مراقبتها عن طرق "نظام للتجسس"[1].

كان لكثير من الشيوخ الدينيين للطرق الصوفية التقليدية، والعلماء الذين كانوا يسترشدون بالفقه والشريعة، أسبابهم المقبولة للترحيب بالإطاحة بدولة خليفة المهدي، وقد وصف الكولونيل لويس، مدير سنار، رد فعل الناس المبرر إلى حد بعيد بأنهم استقبلوا "بشعور من الارتياح " الأنباء، حيث علقوا الآمال بحكومة مستقرة[2]، بينما كان اقتصاد البلد وإدارته في ضائقة شديدة حقا، حيث انخفض عدد السكان من 8.250.000 إلى 1.875.000 مليون[3]، وتدهورت الزراعة، وقلت العمالة، وكانت التجارة في أدنى جزر لها. الأمر الذي أعطى السلطات الفرصة لإعادة بناء السودان بالطريقة التي يرغبونها.

وخلال الحملة ضد المهدية، في عام 1896، أعلن الجنرال كتشنر للقبائل والشيوخ الدينيين أنه قد جاء لتخفيف " المحنة عن المسلمين...وتشييد دولة إسلامية قائمة على العدالة والخير، وبناء المساجد والمساعدة في نشر الإيمان الحق"[4]، وفي عام 1899 [5]، عندما أصبح حاكما عاما بعث بمذكرة إلى حكام الأقاليم بالأسس التي حددها كرومر قبل ذلك، تضمنت الفقرات الآتية:

"ان الاستئصال الجذري لنظام الحكومة القديم من قبل الدراويش وفرّ الفرصة للبدء بإدارة جديدة أكثر انسجاما مع احتياجات السودان، كونوا حذرين لإدراك ان الديانة المحمدية يجب احترامها وعدم إيذاء المشاعر الدينية بأي شكل من

---

(1) G.M.A. Bakheit, 'British Administration and Sudanese Nationalism 1919-1939', unpublished PhD thesis, University of Cambridge, 1965, p.21.

(2) House of commons Parliamentary Papers, 1900, vol.CV, Cd.95, p.59.

(3) E.B. Cromer, Modern Egypt, (12 vols. Macmillan, London, 1908), vol.2, p.545 .

(4) NRO Cairint 1/10/54, Proclamation from Kitchener to Sudanese Tribes and Sheikhs, 1896, p.21.

(5) FO 78/5022, Memorandum to Mudirs, Enclosure in No.1 Cromer's letter to Salisbury, 17 March 1899.

الأشكال...سيعاد تشييد الجوامع في مدن الأقاليم، لكن لا يمكن السماح بإعادة بناء الجوامع الخاصة والتكايا والزوايا وأضرحة الأولياء...الخ، لأنها بصورة عامة تشكل مراكز للتعصب المعادي للخط السائد للإسلام".

ان سياسة الجنرال كتشنر بنيت على تشجيع الإسلام السائد ومحاولته جاهدا كسر حدة الطرق الصوفية، هذه السياسة استمر في انتهاجها خليفته ونجيت، الحاكم العام للسودان، منذ أواخر عام 1899 حتى عام 1916.

كان مستشاره الرئيسي في الشؤون الدينية سلاطين باشا، المراقب العام للحكومة الإنكليزية في السودان من عام 1900 حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، وكان اعتناق سلاطين باشا الظاهري للإسلام خلال الفترة المهدية قد جعله يألف التقاليد الإسلامية، بينما مكنه من أن يفهم المسلمين السودانيين بصورة أفضل من زملائه الضباط[1]. في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1901 أكدت الحكومة ان سياستها تجاه الإسلام ومؤسساته بتوزيعها في كل إقليم نسخا مطبوعة من بيان رسمي جاء فيه:" لن تعارض الحكومة بأي شكل من الأشكال الديانة الإسلامية الصحيحة، ومن الضروري ان يعرف كل شخص ذلك لكي لا يضلل بالشائعات والأكاذيب المنتشرة التي تزعم ان الحكومة سوف تعارض ممارسة الدين"[2].

ومضى التقرير في التأكيد على ان الحكومة ستسهم في بناء الجامع الرئيسي في الخرطوم وتشييد الجوامع في المراكز الإقليمية، كما تتخذ الخطوات لتشجيع الأوقاف لمساعدة العلماء في تدريس الشريعة في الجوامع. ان ذلك سوف يعطي" دليلا قاطعا على ان الحكومة مشغولة فقط بمصلحة العقيدة الإسلامية الصحيحة ومصلحة أتباعها"، ومع ذلك فقد وجه التقرير تحذيرا حازما ضد الخروج على القانون المدني أو الديني أو محاولة تخريب سلطة الحكومة.

---

(1) R.Hill, Slatin Pasha, (Oxford University Press, London, 1965), pp.79 -80.

(2) Egyptian Gazette, 14 November 1901.

وتم إيجاز سياسة الحكومة في هذا الصدد من قبل كرومر في كانون الثاني/ يناير عام 1902 : " كمحاولة على عاتق السردار لتقوية الاتجاه الإسلامي السائد الذي كانت سياسته في تشكيل ودعم هذا الاتجاه ضد التيارات الهرطقية الكثيرة في الإسلام التي عانت منها السودان الأمرّين"[(1)].

كان سلاطين باشا نفسه يعتبر زعماء الطرق الصوفية دوما مسيئين في استخدام مركزهم قصد تضليل الناس لمصلحتهم الخاصة. وهكذا حتى في عام 1911 عندما تم تنصيب حاكم كردفان زعيما للطريقة الختمية، وذلك للاعتراف بها، فقد أدان سلاطين هذا التنصيب زاعما ان الحكومة يجب ألا تتدخل في هذه التنظيمات الدينية التي يعطي شيوخها، لأجل الكسب المادي وعودا كاذبة بأن الناس سوف يدخلون الجنة أو ان النساء سيصبحن حوامل، وزعم أنه: "اذا عينت الحكومة رجلا فيجب ان تكون مسؤولة عن تصرفاته، ان الاتجاه الوحيد في الدين المعترف به من قبل الحكومة هو الاتجاه السائد"[(2)].

وعلى الرغم من عدم رغبة الحكومة المركزية بالاعتراف الرسمي بالصوفيين، الا انها لم تتدخل في شؤونهم الخاصة إذا لم يهددوا أمن الدولة، وفي الواقع فانه على الرغم من توصية كتشنر في عام 1899، فان معظم الطرق سمح لها، حسب رأي الدكتور أبو سليم، بالمحافظة على تشييد الزوايا(للصلاة) أو إعادة تشييدها والخلوات(للتعليم). لقد تحقق التوازن في التأثير بين الطرق الصوفية والحكومة، وكانت الحكومة تعتمد على شيوخ الطرق للسيطرة على قطاع واسع من الناس، بينما شغل بعض شيوخ الطرق في نفس الوقت مناصب في الدوائر الحكومية، مما مكنهم من تعزيز وضعهم المتفوق وبالتالي كسب المريدين[(3)]. ومع ذلك فقد أبقت الحكومة على بعض المآخذ على نمو نفوذ الطرق الصوفية، الطرق الأكثر تطرفا[(4)]، وفي عام 1901 ، قامت الإدارة الإنكليزية بمحاولة

(1) CMSA E/03/1902, Adeney to Baylis, 21 January 1902. Adeney, The Secretary of the CMS in Egypt, was reporting an interview he had with Cromer.

(2) SAD 400/10, Butler's Diary, 23 October 1901.

(3) دار الوثائق المركزية، منوعات،872/42/1 ، محمد إبراهيم أبو سليم، الطائفية في السودان، ص38.

(4) Trimingham, Islam in the Sudan, p.201.

أخرى للحد من نفوذ هذه الطرق وذلك عن طريق تأسيس مجلس للعلماء في أم درمان[1].

ب- العلماء:

لقد عزز مجلس العلماء لجنة علماء الدين البارزين التي استخدمها ونجيت في عام 1900 للتحقيق في نشاطات طائفة من المتطرفين الدينيين، ومعاقبة زعمائهم الذين كانوا يهددون العقيدة الإسلامية الحقة[2]، وفي مذكرة إلى دائرة المخابرات في آب/ أغسطس عام 1901 شرح س.هارولد الأسباب التي دعت إلى تأسيس هذا المجلس:

"ان هذا المجلس يؤلف هيئة استشارية تستطيع الحكومة ان تحيل إليها المسائل ذات الطبيعة الدينية...لقد تم تعيين المجلس للحاجة إلى تمكين الحكومة من التعامل مع القضايا، ظاهريا بواسطة رجال الدين الإسلامي المعترف بهم، بدلا من ان تتولى الحكومة هذه المهمة بمبادرة خاصة منها. لقد تعزز موقف الحكومة تجاه عقيدة البلاد بصورة واضحة، عن طرق مساندة إجراءاتها من قبل التيارات الإسلامية الأصولية العليا في البلاد"[3].

وفي العام نفسه، عبر ونجيت عن مخاوفه حول الصوفية وعن أمله في أن مجلس العلماء المؤلف حديثا سيساعد على كبح جماح النفوذ المتزايد للصوفيين:"ان الطرق (أو الطوائف الدينية) هي نوع ما في ازدياد، لكنني آمل في التعامل معها بهدوء لكن بحزم بمساعدة مجلس العلماء"[4].

في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1901 أعلن الرئيس والأعضاء الستة لمجلس العلماء عن تصميمهم[5]:"على إحياء العقيدة الإسلامية...محذرين كل أولئك الذين

---

(1) Hill, Slatin Pasha, p.86.

(2) SIR No.67, 1 January to 30 March 1900, Appendix C, Proclamation by the Governor-General, 2 March 1900. Quoted by J.O.Voll, 'The British, the Ulama and Popular Islam', International Journal of Middle East Studies, vol.2, (1971), p.215.

(3) FRO Intell 2/32/260, of 13August 1901.

(4) SAD 271/6, Wingate to Cromer, 13 June 1901.

(5) Mohamed Omer Beshir, Educational Development in the Sudan 1898-1956, (Clarendon Press, Oxford, 1969), p.47, gives a detailed list of the names of the board members.

يتدخلون فيما لا يعنيهم والذين يتجاوزون الحدود التي يفرضها عليهم واجبهم، ان هذه الملاحظات مبنية على أسس الشريعة"[1].

هذا فضلا عن تعيين الحكومة لعالمين لكل إقليم، أحدهم إماماً للمسجد والآخر محدثاً وقدمت إليهم مناصب القضاة في المحاكم الشرعية[2]. وكان هؤلاء العلماء الذين عينوا بهذه الطريقة، أئمة مساجد ومحدثين، يتسلمون مبلغا قدره 15.30 جنيهاً مصرياً سنوياً فقط، وكان عليهم لزيادة دخلهم ان يمارسوا عملا آخر. ولتعويض المكافأة المالية غير الكافية، قدمت الحكومة إليهم عطايا شرف دينية تبعا لدرجتهم كطريقة لحفظ اعتبارهم[3].

من الصعب تقدير إلى أي مدى أثّر مجلس العلماء حقا على سياسة الحكومة خلال هذه الحقبة. في عام 1921 كتب ويليس، مدير المخابرات، إلى سلاطين ان مجلس العلماء "استمر في لعب دور [**"Vicars of Bray"**] ، انهم لا يمتلكون نفوذا كبيرا، ولكنني اعتقد انه ما كان يقصد ان يمتلكوا مثل هذا النفوذ"[4]. من المؤكد ان المجلس لم يحقق هدفه المعلن في الحد من قوة الصوفية، والواقع أن بعض أعضائه كانوا أتباعا لطريقة أو لأخرى[5]. وبصفتهم علماء تقليديين كانوا بالتأكيد يعارضون نظريا الإيمان الصوفي بالبركة والغيبيات، لكن المعارضة التي يبدونها نحو الطرق كان تأثيرها ضعيفا بسبب الولاء الواسع النطاق للطرق الصوفية في عموم السودان. وفي حالة الختمية، فان معارضة المجلس كانت محكومة فعلا بالاحترام الذي يلقاه زعماء الختمية من الحكومة نفسها[6]،

---

(1) Egyptian Gazette, 14 November 1901.

(2) حول نظام قوانين المحاكم الشرعية في السودان أنظر:

G.Warbury, 'The Religious policy in the Northern Sudan: Asian and African Studies, vol: 7, (1971), pp.98-102.

(3) Sudan Gazette, No.36 June 1902; See SAD 199/2, Wingate to Herbert, 14 February 1916.

(4) SAD 438/653, of 15 March 1921.

(5) ان أغلبية أعضاء مجلس العلماء هم من أتباع الختمية، والقسم الآخر منهم أعضاء في الطرق الأخرى مثل السمانية والإسماعيلية والتجانية. أنظر:

Voll, "A History of the Khatmiyyah" , p.407; M.M.Rahman, 'The Islamic Policies of the Sudan Government 1899-1924', unpublished MA thesis, University of Durham,1967,p.87.

(6) أبو سليم، الطائفية في السودان، ص39-40.

وفي الواقع فان عائلة الميرغني أعيدت من الحكومة بصفة خاصة "للمساعدة في إحياء بنية الإسلام السائد"[1].

ج- الفقهاء:

المجموعة الدينية الثالثة التي كان على الحكومة ان تأخذها بنظر الاعتبار هم الفقهاء المحليون، ففي عام 1899 كتب كتشنر، في رسالة إلى وكيل وزير الدولة للحربية، " ان المهدية الآن شيء من الماضي"، لكنه لاحظ في واحدة من مذكراته في نفس السنة أن الفقهاء المحليين الذين يعملون في خلواتهم لا يمكن تجاهلهم: " الفقهاء الذين يعملون...يجب ألا يسمح لهم باستعادة تجارتهم السابقة. في الأيام الخوالي، كان هؤلاء الفقهاء الذين يعيشون على جهل الناس وإيمانهم بالخرافات لعنة من لعنات السودان، وكانوا مسؤولين إلى حد كبير عن التمرد"[2].

كان لدى البريطانيين سبب لكبح جماح الفقهاء، وتقارير حكام الأقاليم تظهر هذا الاهتمام، فعلى سبيل المثال، عندما ذكر ماهون في تقرير له عام 1903 ما يفيد إبعاد أحد الفقهاء من أم درمان، علق ان المهدي بدأ بخطوة صغيرة " وأي نار أضرمها"[3].

أولا كان ينظر إلى خلواتهم باعتبارها عائقا في طريق إصلاح نظام التعليم الذي كان ضروريا لتقدم البلاد، ثانياً وهو الأهم، أن المهدي كان يعد من وجهة نظر البريطانيين واحدا منهم. وعلى الرغم من ان المهدية هزمت وأصبحت خارجة على القانون[4]، فقد بقيت جاذبيتها للبعض وكان هناك بعض مظاهرها المحلية المتفرقة في المناطق الريفية حتى

---

(1) FO 371/41368 (J1274/185/16), Scrivener's interview with Sayed Ali Al-Mirghani and Sayed Abd Al-Rahman Al-Mahdi, 26 February 1944, Appendix A.

(2) FO 78/5022, Memorandum to Murders Enclosure in No.1, Cromer to Salisbury, 7 March 1899, London Gazette, 30 January 1900, p.597.

(3) FO 78/5302 No.105, Findlay to Lansdowne, 4 October 1903. Enclosure 2, Mahon to Governor-General, 24 September 1903.

(4) FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult, 11 December 1926. This memorandum also appeared in FO 371/12374 (J605/125/16).

الحرب العالمية الأولى. كانت تلك أسبابا كافية لإقناع الإدارة البريطانية ان طائفة الفقهاء المحليين كانت التهديد الرئيسي لأمنهم، حيث كان الفقهاء يضرمون السخط في القبائل ويعظون بأن " يسوع المسيح المسلم سيأتي لإنقاذهم من البريطانيين أعدائهم وأعداء المسيح"[1].

وقع عدد من الانتفاضات المحلية في الفترة من عام 1900 حتى عام 1916. ففي عام 1900 اعتقل علي عبد الكريم الذي زعم انه المهدي ثم نفي في وقت لاحق، وفي عام 1903 اعدم محمد الأمين لادعائه نفس الزعم[2]. وفي عام 1904 كان محمد ود أدم في سنار، الذي زعم انه النبي عيسى، في مناوشة مع السلطات[3]. وحدثت أخطر انتفاضة دينية في نيسان/ أبريل عام 1908 التي قادها عبد القادر ود حبوبه، من قبيلة الحلاويين، حيث يعتبر واحداً من أكثر أتباع المهدي إخلاصاً، وقد القي القبض على عبد القادر من قبل الحكومة وحوكم ثم شنق في 17 من أيار/ مايس من العام نفسه[4].

تم توضيح موقف الحكومة تجاه الفقهاء في رسالة إلى صحيفة التايمز، في 27 من أيار/ مارس عام 1908: "يجب التذكير"، يقول السردار، "بأن الجيل الحالي من السودانيين قد ولد ونشأ في ظل المهدية، التي تم إخمادها، لكن يجب ان نتوقع ثورات متقطعة من وقت لآخر، ويتوجب علينا ان نكتسحها بسرعة قبل ان تنتشر"[5].

وحتى بعد إعدام عبد القادر كانت روح المهدية لا تزال حية إلى حد كبير، ومن عام 1910 إلى عام 1921 ظهر فقهاء آخرون في مناطق مختلفة واعتبروا خطرين وشنقوا هم أيضاً[6].

---

(1) Bakheit, ‘British Administration', p.26 .

(2) The Times, 8 December 1903.

(3) FO 78/5367 No.95, Findlay to Lansdowne, 8 August 1904.

(4) FO 141/413 vol.1, Bonham Carter to Wingate, 9 June 1908.

(5) The Times, 27 May 1908, letter from Colin Scott-Moncrieff, about the murder of his son in the Sudan.

(6) Hassan Ahmed Ibrahim, ‘Mahdist Rising Against the Condominium Government in the Sudan 1900-1927’, The International Journal of the African Historical Studies, vol.12,No.3(1979),pp.452-469.

كانت سياسة الحكومة استشارة مجلس العلماء حول أية حركة يقودها الفقهاء وإذا لم تكن هذه الحركة إسلامية تقليدية يعاقب قادتها أما بالنفي أو الموت، وفي عام 1908 كتب السكرتير القانوني بعد التشاور مع مجلس العلماء:

"ان الرجل الذي يمكن أن يصبح خطرا هو المهدي (أي الذي يتقمص شخصية المهدي) عادة اما لرغبة في الكسب أو رغبة في النفوذ- ينشط في نشر تعاليمه، يعتبر العلماء ان من الحكمة ان تنشر الحكومة بيانا يقرر معاقبة الأشخاص الذين يجمعون سوية أشخاصا آخرين لغرض نشر الأفكار المهدية أو ينشطون في تعليم هذه الأفكار"[1].

ومع مرور الوقت تدهور نفوذ الفقهاء في المجتمع السوداني مع انتشار التعليم، ووجود شعب أفضل تعلماً.

2- موقف الحكومة تجاه زعامة الختمية:-

على الرغم من القهر الذي تعرضت له الطرق الصوفية أثناء الفترة المهدية، كما رأينا، فأنها كانت تصبو إلى إعادة تنظيم نفسها فيما بعد. وفي الواقع وجدت الحكومة ان عليها ان تتسامح مع الطرق كما كان يفعل الحكام الأتراك- المصريون[2]. وعلى أية حال، لم تكن الحكومة تعامل كل الجماعات بنفس الأسلوب، وكانت تفضل تلك الجماعات التي هي في موقف ونفوذ قوي، وهكذا فان الطريقة الختمية بزعامة السيد علي قد منحت مساندة غير رسمية على الأقل.

وكان للطريقة السامانية والقادرية أتباع كثيرون لكن افتقادها إلى سلطة مركزية قوية، وهو الأمر الذي يتحمل مسئوليته القادة المحليون- كان يعني انها اقل نفوذا من الطرق الأكثر مركزية مثل الختمية والإسماعيلية، وهكذا وعلى الرغم من ان التقارير

---

(1) FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government towards the Mahdist cult, 11 December 1296.

(2) SAD 400/10, Butler's Dairy, 23 1901.

الأولية للمخابرات وصفت السامانية بأنها الأكبر من حيث العـدد[1]، فقـد اعتـبرت الختميـة والإسـماعيلية باعتباريهما "الطريقتين الأكثر نفوذا"[2].

لا يتفق الدكتور محمد إبراهيم أبو سليم مع وجهة النظر هذه، ويـزعم أنهـا مجـرد دعايـة رسـمتها المخابرات المصرية التي يرأسها ونجيت ليتيسر للسيد علي القيام بدور مهـم في الـسودان[3]، ولكـن معظـم الأدلة تسانده.

ان سياسة الإدارة الإنكليزية في السودان هي حقا الحصول على مساندة أية طريقة أو زعيم يمكن ان يساعد على تأمين الاستقرار. كان الزعماء الدينيين يتلقون المكافآت والفـرص للعمـل، وهـذه المعاملـة كـان يتلقاها حتى السيد عبد الرحمن، ابن المهدي الذي بقي على قيد الحياة، والذي لم يكن يعتبر شخصا خطـرا على الرغم من طلبه العيش في أم درمان[4]. ووفقا لطوائفهم فقد منح امتيازا اكبر إلى السيد علي والشريف يوسف الهندي اللذين كانا، حسب وجهة نظر المؤرخ الإنكليزي هل(Hill) "المؤيدين المخلصين للنظام منـذ بدايته"[5].

كانت الحكومة الإنكليزية تنظر إلى الختمية على انها أفضل معارض للمهدية للأسباب التالية:

أولاً: كان الختمية معارضين بقوة للمهدية منذ البداية بيـنما كـان الـشريف يوسـف ووالـده مـشتركين مـع المهدية[6].

ثانياً: ان الختميـة كانـت أكـبر مـن الهنديـة، وكـان أتباعهـا المنحـدرين مـن مختلـف المنـاطق ومختلف المجموعات القبلية منشغلين بالتجـارة والزراعـة، وكـانوا أكـثر مـيلا للـسلم مـن

---

(1) NRO Intell 2/32/270, The Sudan Tarikas,n.d.

(2) NRO Intell 6/1/6, SIR No.95, June 1902 .

(3) أبو سليم، الطائفية في السودان، ص8.

(4) Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918-1948, (Ithaca Press, London,1985),p.24

(5) Hill, Slatin Pasha, p.137.

(6) P.Woodward, Condominium and Sudanese Nationalism,(Rex Collings, London, 1979), p.4' Abu Hasabu, Factional Conflict,p.24.

العرب البدو في غرب السودان، وبالإضافة لذلك فان أغلب القوات السودانية في الجيش المصري كانوا أتباعا للختمية[1].

وبناءً على ذلك كانت الحكومة تفضل السيد علي، بينما ظل الشريف يوسف في نظرهم في المرتبة الثانية من الأهمية حتى الحرب العالمية الأولى، وفي الواقع فأن أسرة الميرغني كانت قد "أعيدت... لاستخدام نفوذها لتنظيم البلاد في ظل نظام مستقر"[2]، وكانت طريقة إعادة السيد علي إلى العاصمة من قبل النظام الجديد ذات دلالة. كتب البروفيسور محمد عمر بشير أنه: "بعد ثلاثة اشهر من معركة أم درمان رافق السيد علي مائة رجل من فيلق الجمال بقيادة البمباشي مكريل وويلكنسون مع حاشية كبيرة من سواكن إلى الخرطوم عبر خور بركة"[3].

في 24 كانون الأول/ ديسمبر عام 1900 أعرب كرومر عن شكره لمساهمة السيد علي وأسرته في القضية البريطانية عندما منح السيد علي وساماً كزميل في جماعة القديس مايكل والقديس جورج(C.M.G)[4]. من الواضح ان الغرض من منحة الوسام هو دعم السيد علي شخصياً، لكن منحه هذا اللقب انعكس أيضاً على طريقته. كتب كرومر في رسالته التي يشكر الملكة فيها على منحها السيد علي هذا اللقب:

"ان الشيخ الميرغني هو رئيس طائفة دينية مهمة في السودان، انه ذو نفوذ كبير على النطاق المحلي، وحقيقة تسلمه الوسام الممنوح من جلالتكم، كما يعتقد كرومر ويأمل، سيكون له تأثير عظيم"[5].

---

(1) Muddathir Abd Al-Rahim, Imperialism and Nationalism in the Sudan, (Oxford University Press, London, 1969), p.91.

(2) FO 371/41368 (J1274/185/16), Scrivener's Interview with Sayed Ali Al-Mirghani and Sayad Abd Al-Rahman Al-Mahdi, 26 February 1944, Appendix A.

(3) Mohamed Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan, 2nd edn (Rex Collings, London, 1977),p.19.

(4) FO 633/25, Cromer's speech to Sheikhs and Notables of the Sudan, Khartoum, 24 December 1900.

(5) FO 633/8, of 29 December 1900

أنه لقب نادر، وهي المرة الوحيدة التي منح فيها سوداني هـذا اللقـب قبـل الحـرب العالميـة الأولى، وبالإضافة لذلك، ففي عام 1901 منحت الحكومة الإنكليزية في السودان السيد عـلي امتيـازاً آخـر بإعطائـه قطعة ارض ثمينة محاذية للنهر في مدينة الخرطوم المبنية حديثاً[1].

تعاونت أسرة الميرغني ومجلس العلـماء عـلى إقنـاع النـاس بـأن الإدارة الجديـدة ستـستمر في حكـم البلاد.

منذ السنوات الأولى للحكم الإنكليزي منح السيد علي الميرغني مساندته للحكومة في خططها لتطور البلاد في المستقبل. فقد حضر، عـلى سـبيل المثـال، الاحتفـال بمناسـبة إصـدار أول صـحيفة سـودانية وهـي صحيفة (الـسودان)[2]. كـما لعـب دور الوسـيط بـين الـشعب والحكومـة في التعريـف بـأعمال التحـديث والإصلاح في الإدارة، وكان هو وأخوه السيد أحمد من بين أولئك اللذين قـاموا بإدخـال الطـرق الحديثـة في الزراعة في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى، كما اشتركوا في المعرض الزراعي في كـسلا في عـام 1905، وقـد قدمت ابنة عمه الشريفة مريم دعماً مادياً للتجار في سواكن الذين عانوا مـن خـسائر ماليـة كبـيرة عنـدما تحولت التجارة إلى المرفأ الجديد في بور سودان[3]. وكان السيد علي دائماً بين الأشخاص الـذين يـدعون مـن قبل الحكومة للمشاركة في الاحتفالات الرسمية، ففي عام 1905، مثلاً، كان أول سوداني قدمه الحاكم العـام إلى دوق كونا وت[4].

كان ونجيت مهتماً على الدوام بالحفاظ عـلى ولاء أسرة الميرغنـي، ومـع ان سـلاطين كتب إليه في عام 1912 معلناً ان "السيد علي الميرغني مهتم بالحصول على اعتراف علنـي أو مركز فخري لتأمين مستقبله"[5]، فقـد اسـتمر ونجيـت في سياسـته بـدعم الـسيد عـلي ومنحه اعترافاً شبه رسمي كرئيس لأسرته في رسالة ورد فيها:" ان عائلة الميرغنـي يعيـشون

---

(1) FO 141/364 Item 101, Proposed Land Exchange, Colonel Jackson, 26 February 1901.

(2) خليل ثابت بك، "الصحافة والطباعة"، المقطم،ج3 عدد 96 ،1940، ص300.

(3) Kassala Province File No. KP/66-F-31. BD/SCR, 36 D.R.G.Dingwall, 'Sharifa Miriam', 16 May 1947. Quoted by Voll, 'A History of the Khatmiyyah', p.572.

(4) The Sudan Times, 6 February 1905.

(5) SAD 181/1/3, of 27 April 1912.

في أماكن مختلفة وهم لذلك في ظل سلطة المنطقة التي يعيشون فيها، لكنني لا يساورني الشك بأن جميعهم، مثلهم مثل الحكومة، يعتبرونك رئيسهم الأكبر"[1].

كانت المكافآت المالية من بين المزايا التي تمتعت بها عائلة الميرغني، ففي عام 1916 اقترح سيسل، المستشار المالي للحكومة المصرية، إلغاء هذه المكافآت كإجراء اقتصادي، وقد عارض ونجيت هذا الاقتراح، وكتب إلى سيسل قائلا " اعتقد ان وقف دفع المكافأة سيكون خطأً من الناحية السياسية ولن يكون جديراً بالاهتمام، ليس فقط من وجهة النظر السودانية بل أيضا من وجهة النظر المصرية"[2]، وان عائلة الميرغني هم " من بين القلة التي تقف إلى جانبنا كلياً وبصورة متميزة"[3].

في عام 1916 أعلن ونجيت على الملأ عن قناعة بالخدمات التي قدمها السيد علي، وذلك عندما خاطبه في احتفال في القصر:

"في عام 1898 كنت قادرا على الإقامة في الخرطوم حيث تابعت تقديم خدمة قيّمة فيما يتعلق بكثير من الإصلاحات التي ارتأت الحكومة ضرورة إدخالها على الإدارة في هذا البلد لإصلاح الآثار المدمرة لسوء الحكم والفوضى التي سادت هناك سابقا"[4].

كان عهد ونجيت كحاكم عام للسودان، بالنسبة للسيد علي والطائفة الختمية، عصرا ذهبيا إذا أرسيت فيه أسس الإدارة في السودان، وكانت مشورتهم تطلب دوما. وكان السيد علي قد انتظر طويلاً الفرصة لتعزيز طائفته، وعندما سنحت الفرصة استغلها أقصى استغلال.

باختصار فأن موقف الإدارة في السودان مكن السيد علي من مواجهة أية منافسة بثقة، سواء كانت هذه المنافسة من داخل أسرته أم من الطوائف الأخرى التي أعادت تنظيم نفسها في نفس الوقت.

---

(1) SAD 101/5, of 28 May 1912.

(2) SAD 201/2, of 5 July 1916.

(3) المصدر نفسه؛ لزيادة المعلومات أنظر:
FO 141/479/2217, The Mirghani Family 1916-1927.

(4) NRO Intell 6/8/24, SIR No.258, January 1916, Appendix.

3- موقف الميرغني تجاه المصريين:

في الفصل السابق تمت مناقشة العلاقات القوية بين زعامة الختمية والإدارة المصرية خلال الفترة المهدية. لقد اعتقد الختميون ان مصر هي القوة الوحيدة القادرة على حمايتهم خلال الحقبة المهدية، لكن بعد إعادة غزو السودان اتخذ السيد علي موقفاً تجاه مصر يختلف عن الموقف التقليدي لزعامة الختمية.

أشار ج.ناسون، السكرتير الإداري، في رسالة إلى ونجيت في 23 تموز/ يوليو عام 1903، إلى لقاءه مع السيد علي، وقد اخبره السيد علي ان المصريين يحاولون خلق الفرقة بين البريطانيين والسودانيين بنشر الشائعات التي تقول ان البريطانيين يعتبرون السودانيين "كلاباً وحميراً " وبأن البريطانيين يثقون بالمصريين لكنهم لن يعطوا السودانيين مراكز من المسؤولية، ويعتقد السيد علي ان الشائعات التي ينشرها المصريون لا أحد يصدقها بصورة عامة ويعتقد ان" لا أحد من الطبقة الراقية يصغي إليها ولا حتى الطبقة السفلى يصغون إليها لكن ذلك...مع مرور الوقت قد يخلق بعض التأثيرات"، واعترف بأن كرومر "قد أثنى كثيراً على الموظفين المصريين لكنه لم يذكر السودانيين، وقد استغل المصريون ذلك أقصى استغلال، مما يؤذي السودانيين إلى حد ما"، لكنه يعتقد ان المصريين يسببون المتاعب بتآمرهم وهو يرغب في "طردهم"[1].

في السنوات اللاحقة أصبح موقف السيد علي تجاه المصريين متصلباً، ففي عام 1915 كتب ونجيت إلى كرومر حول مقابلة له مع السيد علي الذي سأل:

"لماذا يستغرب الشعب الإنكليزي من موقف المصريين الخياني كلياً؟ انهم عنصر من العبيد ولن يكونوا شيئاً أفضل من ذلك، ان شخصيتهم حقيرة وفوق ذلك انتم ملومون لتعليمهم، بشكل يتجاوز اعتبارهم تماماً وقد وضعتموهم في مكان مرموق والآن تجدون ان تمثالكم له أرجل من طين".

---

(1) SAD 273/7, of 23 July 1903.

وعلق ونجيت على رأي السيد علي قائلاً ان:" هذا هو فعلا رأي معظم الطبقة الراقية من السودانيين الذين هم من كل جانب أفضل شخصية من المصريين كما ينظرون إليهم بازدراء"[1].

كان رأي ونجيت في العلاقات بين المصريين والسودانيين يقوم على مبدأين، فقد كان يعتقد ان معظم السودانيين يكرهون المصريين وبأن تدخل المصريين في شؤون السودان يستثير التمرد، وثانياً كان يريد ان تكون الإدارة في السودان بريطانية قدر الامكان[2]. وكان السيد علي يدعم وجهة نظر ونجيت حيث كان خصماً قوياً لمصر، وكان أحياناً (كما في المقابلة المشار إليها) ينتقد بريطانيا لموقفها اللين تجاه المصريين.

يمكن إيراد عدة أسباب لموقف السيد علي المساند لسياسة ونجيت:-

أ- كان هدفه الأول تأمين تطور السودان وتطور طريقته.

ب- لقد أدرك ان القوة المؤثرة تكمن في البريطانيين وإنه إذا لم يتعاون مع ونجيت فإن الأخير قد يبحث عن مساندة زعماء الطوائف الصوفية بدلاً من أسرة الميرغني.

ج- ربما كان يعتقد ان طبيعة الحكم المصري في السودان كانت مسؤولة عن الثورة المهدية وان المصريين الآن ليسوا في موقع يؤهلهم لتقديم المساعدة المؤثرة.

4- إحياء الختمية:

"تمحور تاريخ الختمية، بعد المهدية، في حياة السيد علي الذي هو أقوى شخص ظهر في الأسرة بعد مؤسسها"[3].

أَذنَ سقوط الدولة المهدية ببداية حقبة جديدة في تطور الطرق والأسر السودانية ذات النفوذ الديني، وعلى الرغم من ان المهدية حاولت إضعاف نفوذ الطرق، فأن بعضها كان لا يزال ينال احترام الناس، وخاصة تلك الطرق التي في الشمال والشرق، ومن بينها

---

(1) SAD 194/2, of 24 February 1915.

(2) G.Warburg, ‘Administration in the Anglo-Egyptian Sudan 1899-1916’, unpublished PhD thesis, University of London, 1968, p.56.

(3) أبو سليم، الطائفية في السودان، ص9.

الختمية، التي تمكنت من الاستمرار في نـشاطاتها، ولـو بـصورة سريـة، خـلال الفـترة المهديـة[1]. وبالنـسبة للختمية، فقد تطلب الأمر فقط عودة ظروف السلم وزعامة نشطة لاستعادة مركزها السابق، وقد بدأ ذلك مع الحكم الإنكليزي.

وقد ترك السيد علي، آخذا ذلك بنظر الاعتبار، المركز التقليدي لطريقته في كسلا وانتقل إلى الخرطوم ليكون في مركز الحكومة، وللاستفادة من التطورات الاقتصادية ولتقوية طريقته في وسط السودان[2].

دعونا الآن نتفحص إحياء الطريقة الختمية تحت ثلاثة عناوين:

أ- الزعامة. ب- تنظيم الطريقة. ج- التراث الديني.

أ-الزعامة:

بنت أسرة الميرغني ادعاءها بالزعامة، على أساس الإيمان بأن البركـة ورثـا لأفرادهـا حـصراً، ولا يمكن أن تدعيها حتى عنـاصر مهمـة مثـل ميرغنـي سـوار الـذهب مـن دنقلـة وهـو أحـد الخلفـاء البارزين للختمية[3]. ويبدو ان هذا الادعاء لا يثير خلافـا خـارج أسرة الميرغنـي، عـلى الـرغم مـن ان هناك تهديداً محتملاً من الأعضاء الكبار داخـل الأسرة. ولم يكـن أحمـد وعـلي ابنـا الـزعيم الـسابق الأعضاء الوحيدين ذوي النفوذ في الأسرة، فقـد كـان هنـاك أعـضاء آخـرون اكتـسبوا الحظـوة لـدى حكومة الإدارة الإنكليزية بمسلكهم خلال الفترة المهدية، وكان من بيـنهم، عـلى سـبيل المثـال، عبـد اللـه المحجوب ابن محمد سر الخـتم (المتـوفي في عـام 1912) وعـثمان تـاج الـسر ابـن محمـد سر الختم وزوجته الشريفة مريم التي مارست الزعامة المحلية في مناطق سـواكن وسـنكات بعـد وفـاة زوجها، والأعضاء الآخرون الذين كان ينظر إليهم بالتبجيل يشملون محمد عـثمان ابـن عـم الـسيد علي (توفى في عام 1903) والسيدة فاطمة (توفيت في عام 1903 أيضاً) عمة السيد علي[4].كل هـؤلاء

(1) مجلة الحياة، عدد (25)، (1 مارت 1968)ص8.

(2) حديث مع السيد محمد عثمان الميرغني، الخرطوم، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1983.

(3) NRO Intell 2/32/261, Note on Tarikas in the Sudan, 14 July 1915

(4) NRO Intell 6/4/15, SIR No.133, December 1903.

عاشوا في السودان لكن هناك أعضاء آخرين في الأسرة كانوا يعيشون خارج البلاد رؤساء للطريقة الختمية في مناطقهم. وكان محمد سر الختم الثاني (المتوفى في عام 1916) أحدهم[1]، والذي خلف والده محمد سر الختم كخليفة في الإسكندرية والقاهرة، وفي إريتريا كان الزعماء المحليون في كرن ومصوع هم سيد جعفر بن سيد بكري والشريفة علوية بنت سيد هاشم (المتوفاة في عام 1940) التي ورثت مركز والدها كخليفة عند وفاته في عام 1899[2]. وكان لهاتين الشخصيتين نفوذ كبير بين قبائل بني عامر، امتد إلى الحياة السياسية السودانية[3].

ومع عدم وجود الدليل الوثائقي، فمن الصعب التحديد فيما إذا كان هناك تنافس على زعامة الطريقة داخل السودان أو خارجه بين الأعضاء الكبار من أسرة الميرغني. وعلى أية حال، وتبعاً لعمر سرور، الخليفة البارز في بور سودان الذي يشار إليه دوماً على انه خليفة الخلفاء والذي يحوز على احترام خاص، فان زعامة الختمية تختلف عن الطرق الأخرى في جانب هام واحد، ذلك هو ان فروع أسرة الميرغني لا تعيش سوية في مدينة واحدة أو إقليم واحد، وهو قرار حكيم ورثته الأسرة عن مؤسسها، وهكذا فهو أحد الأسباب في تجنب التنافس على زعامة الطريقة[4].

ومهما يكن من أمر، فأن جون فول يؤكد على عاملين مهمين آخرين ساهما في تركيز زعامة الطريقة في أيدي السيد علي والسيد أحمد:

أولاً: وفاة عدد من الأعضاء الكبار في الأسرة بعد إنشاء الحكم الثنائي مباشرة

وثانياً: المركز الخاص لأبناء محمد عثمان[5].

ولم يكن الأعضاء الباقون على قيد الحياة، مثل الشريفة مريم[6] والشريفة علوية، يشكلون تهديدا حقيقياً للزعامة الرئيسية. وفي الواقع فإنهم عملوا الكثير من أجل تركيز

(1) Intell 6/4/24, SIR No.259, February 1916.

(2) NRO Intell 2/32/261, Note on the Tarikas in the Sudan, 14 July 1915

(3) NRO Intell 2/32/261, Note on the Chiefs of the Mirghania Tarika in the Sudan, and their Relationship, 13 July 1917.

(4) لقاء مع الخليفة عمر سرور، بورت سودان، 12 أيلول/ سبتمبر1983.

(5) Voll, 'A history of the Khatmiyyah',p.608.

(6) ضرار، تاريخ سواكن، ص171.

نفوذ الطريقة الختمية على الشؤون السودانية، واحتفظوا بعلاقات جيدة مع السيد علي[1]. في مثل هذه الظروف كان السيد علي والسيد أحمد، وكلاهما لا يزال شابا ونشطا، مناسبين تماما لشغل منصب الزعامة عند بداية الحكم الإنكليزي في السودان.

عاش السيد أحمد (1877-1928) في قرية الختمية قرب كسلا حيث بدأ بإعادة تنظيم الطريقة، وقد لعب دوراً مثل السيد علي في كسلا ومنطقة البحر الأحمر[2].

وكان يمتلك ثروة كبيرة من التبرعات والهدايا التي تقدم إليه[3]، لكنه كان يلقي الاحترام بصفته رئيساً دينياً للطريقة أكثر من كونه سياسيا. ومن خلال زواجه بالسيدة عائشة، أبنة السيدة فاطمة، امتلك نفوذاً بين قبيلة الشايقية فضلاً إلى أولئك الذين في منطقة كسلا[4]. ومهما يكن من أمر، فلم يرتبط السيد أحمد بعلاقات قوية مع الحكومة، بسبب طبيعته المحافظة وانشغاله بالمسائل الدينية[5]. ويبدو السيد علي، الذي قسم وقته بين أم درمان والخرطوم، من الوهلة الأولى مجرد زعيم ديني محلي في تلك المنطقة، لكن في الواقع كان شخصاً أكثر أهمية ونفوذاً.

في الواقع لم يكن موقع الأخوين بالنسبة للزعامة واضحا، فقد اخبر الخليفة جيلاني، الذي كان تاجراً وخليفة مهماً في الخرطوم، اخبر كاتب هذه السطور أن محمد عثمان الثاني، عندما رحل من السودان إلى القاهرة، وضع عمامته على رأس السيد علي، مما يعتبر عند الختمية في ذلك الوقت إشارة واضحة بأن السيد علي سيكون خليفته[6]. إذا

---

(1) يحيى محمد عبد القادر، شخصيات من السودان، (3ج، مطبعة مصر، الخرطوم، 1952)، ج1، ص27-28.

(2) Nro Bnp 1/39/277 (53-1), Lands for Religious leaders, 24 January 1919; G.J.Fleming, Kassala, Sudan Notes and Records, vol.5,No.2 (1922),p.67.

(3) NRO Intell 2/32/261, Note on the Chiefs of the Mirghania Tarika in the Sudan and their Relationship, 13 July 1917.

(4) NRO Intell 2/32/261, Note on Tarikas in the Sudan, 14 July 1915.

(5) NRO Intell 2/32/261, Note on the Chiefs of the Mirghania Tariqa in the Sudan, and their Relationship, 13 July 1917.

(6) لقاء مع الخليفة جيلاني، الخرطوم، 31 تشرين أول/ نوفمبر 1983.

كانت هذه الرواية صحيحة فهي تدعم رأي واربورغ الذي يقول ان السيد علي خلف والده محمد عـثمان شيخاً للطريقة بعد وفاة الأخير[1].

وعلى الرغم من إقامة السيد علي في العاصمة فأن نفوذه الديني انتشر من هناك إلى كردفـان وبربـر ودنقلة وحلفا[2]، وفي عام 1946 قال ونجيت في مقابلة مع ستانكيت انه عندما عاد إلى الخرطوم فأنه كان" يتمتع بشعبية واسعة وتسلم كثيرا من الهدايا إلى حـد أنـه، أي ونجيـت، اضـطر إلى ان يـضع حـداً لهـا"[3]. ويبدو ان العلاقات بين الأخوين كان يشوبها التوتر أحياناً، وكانت تلك القضية تشغل ونجيت الـذي أوضـح موقفه في رسالته إلى السيد علي في عام 1912 التي أشير إليها سابقاً.

وعلى الرغم من ان ونجيت في رسالته كان حذراً في تحقيق التوازن بين اعترافه غير الرسـمي بـالطرق الصوفية مع سلطة الحكام في الأقاليم إلى زعماء الطرق، لكن يبدو ان النقطة الرئيسية هي محاولته بصورة غير مباشرة وضع حد للخلاف الشخصي بين السيد علي وأحمد حول التنافس في ادعاء زعامة أسرة الميرغني، وذلك بإعطاء السيد علي دعماً غير رسمي. في عام 1915، وصف أحد تقارير المخابرات السيد علي باعتبـاره زعيما دينيا لكنه لاحظ ان السيد علي كان " يحظى بالاحترام لنفوذه المادي والسياسي"[4]. ومـن المهـم هنـا إلقاء بعض الضوء على الخلاف بين الأخوين الذي كان له تأثيره على مركز السيد علي كزعيم للطريقة.

كان السيد أحمد هو الأكبر بين الاثنين لكنـه ولـد مـن أم حبـشية، في الوقـت الـذي كانت أم السيد علي انقريابية[5]. وعـلى الـرغم مـن ذلـك فـإن تفرغـه للمـسائل الدينيـة

---

(1) G.Warburg, The Sudan under Wingate, Administration in the Anglo-Egyptian Sudan 1899-1916, (Frank Cass, London, 1971),p.98.

(2) Trimingham, Islam in the Sudan, p.134.

(3) FO 371/53262 (J5155/25/16), 5 December 1946.

(4) NRO Intell 2/32/261, Note on Tarigas in the Sudan, 14 July 1915.

(5) NRO Intell 2/32/261, Note on the Chiefs of the Mirghahia Tarika in the Sudan, and their Relationship, 13 July 1917.

ودراسته كتابات الختمية على يد سيد مكي ربما تكون أيضاً قد أدت بـه إلى الـشعور بـأن زعامـة الطريقـة يحب ان تكون له[1].

بدأت الخلافات بيـنهما في الـسنوات الأولى مـن الحكـم الإنكليـزي، وقـد أشـار جـون فـول إلى أحـد الأسباب المهمة للنزاع بينهما عندما كتب:

"ان احد جذور هذه التوترات تكمن بوضوح في عدم التفرقة بدقـة بـين الملكيـة الشخـصية لـشخص واحد من العائلة، وبين ملكية العائلة ككل وملكية الطريقـة. وكانـت النتيجـة سلـسلة مـن الخلافـات بـين السيد أحمد والسيد علي على امتلاك ملكيات معينة والتصرف بالإيرادات"[2].

في اثنين من الخلافات على الأرض كان على الحكومة أخيراً ان تتدخل. كان أحد هذين الخلافين يخص قطعة ارض في كسلا منحتها الحكومة إلى أحمد في عام 1904 لكنها لم تُبْنَ، وكانت لا تـزال تـسبب الـشقاق بين الأخوين وحتى عام 1917 عندما قسمتها الحكومة بينهما[3]. ويعود الخلاف الثاني إلى قطعة ارض مبنية في الخرطوم[4]، والتي بنى السيد علي عليها بيتاً لأسرته بعون مالي من أحمد ثم "أنكر" فيما بعد تسلم هـذا العون المالي. وأدت نتيجة الشكوى إلى تدخل الحكومة ثانية في عام 1917 إذ اتخذ السكرتير القـانوني قـراراً لصالح السيد علي[5].

ولان البيت أصبح مركزاً للطريقة فأن تجاهل حقوق أحمد في ملكيته كان جرحاً مضاعفاً له، وذكرت تقارير المخابرات سبباً آخر للشقاق بين الأخـوين وهـو أن طريقـة الـسيد عـلي في إعـداد زواج نـساء أسرة الميرغني ضاعفت العداوة بين الأخوين[6].

---

(1) إسماعيل عبد القادر الكردفاني، سعادة المستهدي بسيرة الإمـام المهـدي،(تحقيـق) محمـد إبـراهيم أبـو سـليم، ط2، (دار الجيل، بيروت،1982) ص12.

(2) Voll, ‘A History of the Khatmiyyah', p.611.

(3) دار الوثائق المركزية، منوعات، 344/35/6، محمد إبـراهيم أبـو سـليم، الـسيد عـلي وقيـادة الختميـة،(د.ت)؛ Voll, ‘A History of the Khatmiyyah,.611

(4) F0 141/364 Item 101, Proposed Land Exchange, Colone Jackson, 26 February 901

(5) أبو سليم، السيد علي وقيادة الختمية، ص4.

(6) NRO Intell 2/32/261, Note on the Chiefs of the Mirghania Tarika, and their Relationship, 13 July 1917

وصبت نشاطات أتباعهم البارزين مزيداً من الزيت على النار، وعلى سبيل المثال فقد حول جعفر علي، ناظر قبيلة الحلانقة، ولاءه من السيد علي إلى السيد أحمد وأصبح واحداً من خلفاء الأخير وسعى إلى جر أتباع أحمد الآخرين خلفه، ونتيجة لتصاعد التوتر في القبيلة في عام 1917، وخرق كل طرف لممتلكات الطرف الآخر، قرر السيد علي ان الحل الوحيد يكمن في تقسيم قبيلة الحلانقة مع أخيه[1].

في عام 1919 حاول محجوب منصور، خليفة السيد أحمد، إعداد حولية للسيد محمد عثمان والسيد الحسن في الخرطوم الشمالية في منافسة مع الحولية التي أعدها السيد علي في الخرطوم، حاول السيد علي عرقلة نشاطات محجوب منصور مما أثار حنق السيد أحمد الشديد، ذلك أن مدير الخرطوم منع منصور من إقامة حوليته. وفي نفس الوقت فقد أوقف السيد علي الاحتفالات الدينية لأتباعه في كسلا[2]، في هذه الملابسات اتسعت أكثر شقة الخلاف بين الاثنين بإقامة الاحتفالات في المناطق المختلفة بالمناسبات الدينية الكبيرة.

كان كل من الأخوين يشعر بالغيرة تجاه الآخر، وكان السيد أحمد يتمتع بالشعبية ويحظى بالاحترام في كسلا، لكن نفوذ أخيه اكبر بكثير بسبب علاقاته مع الحكومة. كتب تاونسيد إلى ونجيت في كانون الثاني/ يناير عام 1916 مقترحاً ان إهداء أحمد وساماً مصرياً " سيكون به نتيجة واضحة"، خاصة ان هناك " شعوراً خفياً انه لم يحصل على أي شيء"، وانه "تحول إلى غيور صغير"، وأضاف تاونسند ان" من المؤسف جداً انهما كليهما يجأران بالشكوى نفسها"[3].

كان السيد أحمد يحاول خلق المتاعب لأخيه، ففي تموز/ يوليو عام **1916** أراد أحمد اغتنام فرصة الشقاق الذي وقع بين قبائل اللهاويين وقبائل الشكرية، أراد إصابة عصفورين بحجر واحد، كما يزعم تقرير للمخابرات: "اغتنم هذه الفرصة فأخذ الخط

---

(1) أبو سليم، السيد علي وقيادة الختمية، ص39. VOLL. 'A History of the Khamiyyah', p.612.

(2) أبو سليم، السيد علي وقيادة الختمية، ص5.

(3) SAD 199/1, of 28 January 1916.

المعارض (ليخدش) السيد علي وإبعاد تعاطف الحكومة عنه وفي نفس الوقت يثبت للشكرية ان السيد علي ضدهم"[1].

في عام 1917 روى ستاك في رسالتين إلى سايمز، عن حواره مع السيد علي والشريف يوسف والسيد عبد الرحمن، والذي ناقش خلالها إمكانية اعتبار السيد علي رئيساً معترفاً به لكل الطرق في السودان، وقد علق ستاك في إحدى الرسالتين بأن ذلك من شأنه "تركيز نفوذه (نفوذ السيد علي) ويبطل نفوذ أخيه". فسّر ستاك تحالف السيد علي والشريف يوسف والسيد عبد الرحمن باعتباره " أساساً مناورة إلى جانب الأول من قبل الثلاثة ضد السيد أحمد"[2].

استخدام السيد علي، الذي كان قلقاً على مستقبل الطريقة، كل مواهبه للحد من نزاعه مع أحمد، وقد كُتب في تقرير أنه: " كان على اتفاق غير مكتوب مع أخيه، ووفقاً لهذا الاتفاق لا يتدخل في كسلا ومنطقة البحر الأحمر، وأخوه لا يتدخل في المناطق الأخرى"[3]، ولكن من الواضح أن المشكلات استمرت ببين الأخوين[4]. وعلى الرغم من ان التنافس بينهما انتشر بين كثير من الأعضاء العاديين في الطائفة، فأن تقريراً حكومياً في عام 1922 وصف نزاعهما بأنه شخصي:"يشكو السيد علي دوما من ان السيد أحمد يأخذ كل نذور المؤمنين لضريح الختمية ولا يرسل له شيئاً، والسيد أحمد له نفس الشكوى إذا يشير إلى ان السيد علي استولى على كل الممتلكات في الخرطوم"[5].

في عام 1928 عندما توفى السيد أحمد، كان هناك توقع عام بنهاية النزاعات بين فرعي العائلة، لكن الأمر لم يكن كذلك.

NRO Intell 1/17/83 (S/205), of 13 July 1916. (1)

FO 141/479/2217, Stack to Symes, 11 September 1917, 26 September 1917 (2)

NRO BNP 1/39/297 (53-1), Lands for Religious Leaders, Khartoum, 24 January 1919. (3)

Anglo-Egyptian Sudan Handbook, Foreign Office, No.98 (H.M.S.O., London, 1920), p.56(4)

Kassala Province File No. KP/CCR/66. F-31, quoted by Voll, 'A History of the Khatmiyyah', p.613. (5)

ورث محمد عثمان والسيد الحسن، أبناء السيد أحمد، عن أبيهما زعامة الطريقة في منطقة كسلا، وفي نفس الوقت كانا يعتبران ممثلي عمهم السيد علي[1]. كان محمد عثمان، من بين الاثنين، المنافس الرئيسي للسيد علي وأصبح الآن الشخص الثاني من حيث الأهمية في الأسرة وفي الطريقة بعد السيد علي، وكانت الحكومة الإنكليزية تعتبره كذلك أيضاً، وأصبح واضحاً ان السيد علي يخشى من نفوذه وقوته، عندما اقترحت الإدارة الإنكليزية في عام 1936 إعطاء عثمان وساما اعترافاً بأهمية موقعه خليفةً للسيد علي في حالة وفاة الأخير.

وقد عارض السيد ذلك[2]، ربما لان رؤية عثمان لدوره باعتباره زعيما للطريقة كانت مختلفة عن السياق التقليدي[3]، تأكد التنافس المستمر بين الاثنين في عام 1956 عندما نقل محمد عثمان، الذي تابع مطلب والده باقتسام بيت أسرة الميرغني على ضفة النيل، الخلاف إلى المحكمة[4]. وعلى الرغم من أن السيد علي استمر في قيادة الختمية حتى وفاته في عام 1968، فإن الناس في كسلا كانوا لا يزالون ينظرون إلى أبناء أحمد باعتبارهم زعماء لهم[5]

كانت شخصية السيد علي وفهمه لمشكلات الناس هما اللذان جذبا الناس إليه بنفس القدر الذي جذبتهم كرامته[6]. كان السيد علي منذ سنواته الأولى قادراً على تحقيق التوازن بين القديم والجديد دون المساومة حول زعامته الموروثة للطريقة، وكان في ذلك نقيض أخيه الذي وصف بأنه"سلفي"[7].

---

(1) FO 371/41368 (J1274/185/16), Scrivener's interview with Sayed Ali Al-Mirghani and Sayed Adb Al-Rahman Al-Mahdi, 26 February 1944

(2) NRO BNP 1/17/105 (32-A-1), Northern Governors Meeting, 1934; NRO BMP 1/18/110 (32-A-1), Northern Governors Meeting, 1936.

(3) عبد القادر، شخصيات، ج1، ص41-42.

(4) النداء، 25 آب 1956.

(5) عبد القادر، شخصيات، ص41-42.

(6) حسم مأمون، الميرغني كما عرفته، مجلة الهلال، (نيسان 1947)، (ص94-95).

(7) مقابلة مع محمد عبد الجواد، بغداد، 8 حزيران1983.

على الرغم من تنافسه المستمر مع أخيه فقد عمل السيد علي على تدعيم مكانة طريقته في الـشمال والشرق وفيما بعد عندما أصبح واثقاً من مركزه هنـاك، نقـل اهتمامـه حتـى إلى منطقـة نفـوذ المهديـة في الغرب، ولاشك ان علاقاته مع الحكومة ساعدته في هذا الجانب. اخبر علي حسن عبد اللــه وهـو سـوداني بارز، كاتب هذه السطور أن الحكومة في السودان ساعدت السيد علي على نشر طريقتـه حتـى في المنطقـة التي حُظر فيها الإسلام[1].

كل هذا لا يعني ان السيد علي وطريقته لم يواجها أية معارضة من المجموعـات الدينيـة الأخـرى في مناطق مختلفة، وبصورة أساسية من طوائف الإسماعيلية والادريسية والمجذوبية والتيجانية.

1- الطريقة الإسماعيلية:

أسس هذه الطريقة إسماعيل الولي ابن عبد اللـه الكردفاني(1792-1863) الـذي أصـبح أحـد أتبـاع محمد عثمان الميرغني عندما جاء إلى كردفان[2]، لكنه في عام 1842 كون طريقته الخاصة به بمجال نفوذهـا الرئيسي في كردفان، ولعب ابنه وخليفته المكي دوراً رئيسياً إلى جانب المهدي[3]، وهكذا يعـود التنـافس بـين الختمية والإسماعيلية في غرب السودان إلى القرن التاسع عشر[4].

خلال الفترة المبكرة من الحكم الإنكليزي، كانت الإسماعيلية تأتي في المرتبة الثانية بعـد الختميـة مـن حيث النفوذ، وتعززت العلاقة الحميمة بين المكي والحكومة عندما اختير في عضوية مجلس العلماء في عـام 1901[5].

(1) مقابلة مع علي حسن عبد اللـه، اكستر، 25 مايس 1984.

(2) دار الوثائق المركزيـة، منوعـات، 1315/82/1، إسـماعيل الـولي، العهـود الوفيـة في كيفيـة صـفات الطريقـة الإسـماعيلية، (مخطوط)(د.ت)، ص1.

(3) NRO DR 1/1/4, Religious Confraternities in the Sudan, compiled by C.A.Willis, 1922, p.13.

(4) Mahmoud Abdalla Ibrahim, 'The History of the Sudan: 1792 -1914', unpublished PhD thesis, University of London, 1980.

(5) NRO Intell 6/1/1, SIR No.95, June 1902.

ومهما يكن أمر، فقد أسفر التنافس مع الختمية عن نفسه بعد وقت قصير، عندما وقع صدام حول مسألة الأسبقية بين ممثلي الطريقتين في احتفالات المولد النبوي عام 1902 مما أدى إلى القتال بين أتباعهم المتنافسين[1]، ووقع خلاف مشابه حول الأسبقية في عام 1910 بمناسبة احتفالات عيد الفطر في الأبيض مما استدعى تدخل الحكومة[2].

وخلال ذلك كان نفوذ الإسماعيلية في أفول بعد وفاة المكي في عام 1906 وقد لاحظ ذلك تقرير المخابرات لعام 1910[3].

2- الطريقة الادريسية:

وقد أسسها أحمد بن إدريس الفاسي (1760-1837)، لعبت الطريقة الادريسية دوراً مهماً في إحياء الإسلام في القرن التاسع عشر. وقبل المهدية، فأن السيطرة على المقاطعة الشمالية واجهت التحدي بنمو الادريسية وخاصة في منطقة دنقلة[4].

استمر التنافس مع الختمية طوال السنوات المبكرة من الحكم الإنكليزي، وكان الأصل في هذا التنافس هو ادعاء الادريسية بأن تلامذة احمد بن إدريس يجب ان يتبعوا طريقته بمن فيهم مؤسس الختمية، وقد عارض السيد علي هذا الادعاء مؤكدا أن محمد عثمان أسس طريقته الخاصة عندما كان مريدو الادريسية لا يشكلون سوى أقلية[5].

تم تجنب الصراع السافر في دنقلة، محور التنافس بينهما، من قبل زعماء الطرق بمنح زعماء كل طريقة إجازتهم للخلفاء المعينين من كل طريقة يكونون مسؤولين عن الطريقتين[6].

في عام 1914 يسجل تقرير المخابرات ان" أتباع الطريقة الادريسية قد تحولوا" إلى الختمية" التي هي مجرفة كبير للأخيرة"، وأكد نفس التقرير" ان أتباع الشيخ علي

---

(1) Ibid; SAD 272/4/1, Ferguson to Wingate, 16 June 1902

(2) NRO Intell 2/32/261, Synes to R.V. Savile, 20 September 1915.

(3) FO 371/890 (41872/3152), SIR No.184, September 1910.

(4) Voll 'A History of the Khatmyyah', p.575, Sudan Almanac, (The Republic of the Sudan, Khartoum, 1958), pp.72-73.

(5) NRO Intell 2/32/261 (SCR/59/16), W.R.C.Bond to H.W.Jackson, 25 June 1916.

(6) المصدر نفسه.

الميرغني يزدادون بسرعة كبيرة في المنطقة"[1]، ما أدى إلى مزيد من التوتر بين الطريقتين، وفي عام 1916 ذُكر في أحد التقارير له:" من المعروف جيداً ان الشريف (السيد شريف، الزعيم الإدريسي) غيور من نفوذ السيد علي وينتظر اضطراباً محتملاً في هذا البلد ليحل محله إلى جانب أية حكومة جديدة قد تنبثق عن الأحداث"[2].

كان شيخ الطريقة الادريسية يفهم الاحترام الكبير الذي يلقاه السيد علي من الحكومة وزاد ذلك من التوتر بين أتباع كلتا الطريقتين من جانب، وبين الطريقة الادريسية والحكومة من جانب آخر، وان عدم مشاركة الطريقة الادريسية في التهاني العامة التي أرسلت للحكومة بعد هزيمة علي دينار في دار فور عام 1916 فسر على أنه سبب للشك في ولاء الطريقة[3].

في الواقع، في عام 1944 ذُكر في أحد التقارير ان استغلال الزعماء الادريسيين لمكانتهم كإشراف في انتزاع الأموال من أتباعهم سبب إزعاجا للإدارة، وفقدان احترام الحكومة[4].

ومهما يكن من أمر فإن السيد علي فضل التعامل بحذر مع قيادة الطريقة الادريسية لتأمين مساندتهم له في موقفه ضد المنافسة المتزايدة للسيد عبد الرحمن المهدي. ان المثال الأكثر وضوحاً لهذه السياسة هو أن الحكومة عندما أمرت السيد إدريس بالرحيل من دنقلة إلى أم درمان في عام 1942 اصطحبه السيد علي إلى بيته حيث بقى هناك أربع سنوات[5].

إن مساندة الحكومة محسوبة إلى أبعد من الادعاءات التاريخية في الأسبقية والتي تصفها الادريسية في المقدمة وان هذا هو الذي يعلل القوة المتنامية للختمية[6].

---

(1) NRO Intell 2/32/261 (I.K.C.R.-20/14), 8 June 1914.

(2) NRO Intell 2/32/261 (SCR/59/16), W.R.C.Bond to H.W.Jackson, 28 June 1916.

(3) NRO Intell 2/32/261 (A.D.I../448/2/4),H.W.Jackson, Intelligence Diary Dongles 7 June 1916.

(4) NRO NP 1/25/263 (SCR/56/E-11), Idrisia Terika, 12 August 1944.

(5) المصدر نفسه.

(6) NRO Intell 2/32/261 (SCR/13/18), W.R.C.Bond to Governor Dongola Province, 20 May 1918.

3- الطريقة المجذوبيـة:

أسس هذه الطريقة الشيخ حمد بن محمد المجذوب الكبـير(1693-1776)، الـذي عـاش في الـدامر، التي أصبحت مركزاً للتعليم الديني[1]، واستمر خلفاؤه في زعامة الطريقة وأصـبحوا ذوي نفـوذ في الـشؤون الدينية والسياسية، وبعد تقلبات كثيرة أنشأت الطريقة مركزاً ناجحاً في سـواكن حيـث كـان الـشيخ محمـد المجذوب الصغير يعلم عندما مرّ مؤسس الختمية على سواكن في عام 1819[2].

خلال الفترة المهدية أصبح التنافس الذي تطور بين المجذوبية والختمية أكثر حدة عندما وضـع قائـد المجذوبية مصيره إلى جانب المهدي، وقد سلمت الحكومة زاويته في سواكن إلى الختميـة لبـضع سـنوات[3]. وخلال الفترة المهدية كانت هناك أيضا صدامات مسلحة بين أنصار كلتا الطريقتين في قبيلة البجا[4].

بعد إعادة غزو السودان، كان تعامل الحكومة غير المتعاطف مع المجذوبيـة ناتجـاً جزئيـاً عـن عـدم ثقتها التي تعود إلى الفترة المهدية، وجزئياً لعدم رغبتها في دعم منافـسي الختميـة التـي تمنحهـا الحكومـة الحظوة[5].

---

(1) J.L.Burckhardt, Travels in Nubia, (John Murray, London, 1822), p.266.

(2) NRO Intell 2/32/263 (Q-B.1.135-4), The Religious Fakis or Sheikhs of Damer, 1915; NRO Intell 2/32/263 (Q-B.1.135-4), Naum Shukyr, Relations between the Maqzub Tarika and the Morghani Tarika, Cairo, 31 May 1915.

(3) NRO Intell 2/32/263 (Q-B.1.135-4), Naum Shukyr, Relations between the Magzub Tarika , 1915.

(4) wad Al-Sid Al-SaiedMustafa, 'The Majdhubiyya Tariga', unpublished MSc thesis, University of Khartoum, 1977, pp.251-258

(5) هذان مثلان عن المنافسات بين الختمية والمجذوبية:

أ- في عام 1913 شيخ أوشك حاول الاستقرار في شرق السودان لكن سلاطين باشا طلب منه خطيا مغـادرة الـشرق لأنـه هو ووالده كانا من مساندي المهدي.

NRO Intell 2/32/263 (Q-B.1.135), Slatin to Governor Read Sea Province, C.Wilson, 10 April 1913 Enclosure-the letter to Sheikh Oshik.

ب- حاول أحد خلفاء الختمية من طوكر إقناع ونجيت بنفي شيخ المجذوبية من السودان. سلاطين باشا نـصح ونجيـت بأن المنازعات بين الطرفين تعود جذورها إلى أيام المهدية،

كتب نعوم شقير حول العلاقات بـين رؤسـاء الطـريقتين في عـام 1915 قـائلاً انهـا " لم تكـن علاقـات طيبة"[1]، بشكل مشابه ورد في تقرير الحكومة لتلك السنة بأن العـداوة بـين الطـريقتين بقيـت كـما كانـت عليه في الماضي، وان العلاقات بين أتباع الطريقتين وصلت حـد أنهـم " لم يكونـوا يحيـون بعـضهم بعـضاً في الشوارع"[2]. في الواقع أن نفوذ المجذوبية كان في أفول لأن كثيراً من أتباعها تحولوا عنهـا إلى الختميـة التـي أصبح نفوذها راجحاً[3]. وتفاقم فقدان المجذوبية نفوذها مع الانقسامات داخل الأسرة[4]، ومهما يكـن مـن أمر، وعلى الرغم من ان نفـوذ المجذوبيـة كـان في أفـول، فقـد اسـتمرت في معارضـتها الـسياسية للختميـة وخاصة خلال فترة التنافس السياسي بين الأحزاب في الأربعينات[5].

4- الطريقة التيجانية:

أسس التيجانيـة، وهي واحدة مـن أكـثر الطـرق الـصوفيـة في أفريقيـا نـشاطاً، أبـو العبـاس محمـد التيجاني(1737-1815) في فاس، وقد جاء بها إلى السودان الحجاج من غرب أفريقيا الذين كانوا في طريقهم إلى مكة[6]، وتجذرت هناك على يد شيخ بارز هو محمود ود العلية.

كان نفوذ الطريقة في دار فور وكردفان قبل الحكم الإنكليزي يعـود إلى بعـض الخلفـاء المقيمين هناك[7]. وبعد إعادة غزو الـسودان، انتهـزت التيجانيـة الفرصـة، شـأنها شـأن بقيـة

---

(1) Morghani NRO Intell 2/32/263 (Q-B.1.135-4), Naum Shukyr, Relations between Magzub and the Tarika, 31 May 1915

(2) NRO Intell 2/32/263 (S.C.R./185), O.Bentley to Governor, Red Sea Province, 18 July 1915.

(3) NRO Intell 2/32/263 (K.P./C.R./1675), Governor Kassala Province to Assistant Director of Intelligence, 24 June 1915; NRO Intell 2/32/263 (S.C.R./185), Governor Red Sea Province to Assistant Director of Intelligence, 1 August 1915.

(4) عوض الكرسني، بين الختمية والمجذوبية، مجلة الثقافة الجديدة، عدد18، 1981، ص26.

(5)دار الوثائق المركزية، 872/4/1، محمد إبراهيم أبو سليم، الطائفية في السودان، ص48-49.

(6) Jamil M.Abu Nasr, The Tijaniyya, (Oxford University Press, London, 1965),pp.157-159; NRO Security 6/9/52 (271030 A.), C.B.Lethem, The Muhammadan Movement in North Africa, 18 October 1925.

(7) NRO Security 6/9/52 (271030 A.), C.B.Lethem, The Muhammadan Movement in North Africa, 18 October 1925.

الطرق وبدأت في زيادة عدد أتباعها ونفوذها إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل تهديـداً للطـرق الأخـرى. ان نطاق نفوذ زعامة التيجانية تأكد بحقيقة تعيين الشيخ محمد البدوي، وهو عـضو بـارز، رئيـساً لمجلـس العلماء بالاضافة إلى كون الشيخ الطيب هاشم مفتي السودان الذي كان نصيراً للتيجانية بشكل خفي[1].

على الرغم من ذلك، فإن تقريراً للمخابرات في عام 1910 أوضح ان " الطريقة الميرغنية عـلى امتـداد إقليم كسلا هي قوية جداً إلى درجة ان التيجانية لا تستطيع التقدم"، وتظهر نفس التقارير انه على الـرغم من قوة الطريقة التيجانية خلال الفترة المهدية، فأنها لم تعد تـشكل تهديـداً للطريقـة الختميـة في منطقـة القضارف[2].

وحتى في كردفان، فقد كتب مايكل في تقريره عام1910 بأن التيجانية " أصبحت كأية طريقـة أخـرى بالنسبة للعرب البدو في كردفان"[3]، وفي عام 1925 لاحظت المخابرات ان نشاط التيجانية هنـاك في ازديـاد إلى الحد الذي بات يهدد وجود الإسماعيلية لكنـه لا يـشكل تهديـداً للختميـة التـي أصـبحت أكـثر قـوة[4]. ويبدو ان الختمية في هذا الوقت كانت منظمة بشكل جيد وكفؤ لاحتلال مركز الصدارة بلا منازع.

ب- تنظيم الطريقة:

منذ بداية الحكم الإنكليزي وحتى نهاية الثلاثينيات لم يطرأ تغيير يذكر على تنظـيم الطريقـة، الـذي حافظ عموماً وتحت قيادة السيد علي على نفس التركيب الذي ورثته الطريقة كما وضـع في القـرن التاسـع عشر.

وضع مؤسس الطريقة تعليمات محددة خلال حياته تشكلت بموجبها الـسيادة عـلى الطريقة. كانت الـسيادة متمركـزة بـشكل كبـير تحـت سـيطرته الشخـصية، وكـان ادعـاؤه السيادة يستند إلى الإيمان بأن عائلة الميرغني هم ورثة البركة وعليه فهم يمتلكـون الـسلطة

---

(1) FO 371/890 (24754/3152), SIR No.190, February 1910.

(2) FO 371/890 (41872/3152), SIR No.194, September 1910.

(3) FO 371/890 (24754/3152), SIR No.190, February 1910.

(4) NRO Intell 2/32/271 (135/3), Intelligence Office Note, 21 May 1925.

الدينية التي تبرر ممارستهم السيادة[1]، وقد عرض تركيب الطريقة نظرياً وتطبيقه عمليا في كتابه منوال الطريقة الطاهرة النورانية[2].

كان شيخ الطريقة يحكم طريقته من الحضرة، الاسم الذي كان يطلق على مقر شيخ الطريقة في القرن التاسع عشر، واستخدام السيد علي تسمية مغايرة هي (الدائرة) بصفتها أكثر ملائمة للقرن العشرين، وتعبر عن الطريقة الدينية والسياسية والاقتصادية لتنظيم الطريقة، وأصبح هذا الاسم يطلق على منازل السيد علي في الخرطوم وأم درمان.

كان الخلفاء بصورة تقليدية يُعينون من قبل شيخ الطريقة لممارسة المسؤولية في الأقاليم، وكل منهم يعطى إجازة موقعة من الشيخ، واتبع السيد علي نفس النظام[3]. كان هناك نوعان من الخلفاء: النوع الأول هو خلفاء الخاصة الذين كانوا على صلة قوية بزعيم الطريقة، وكانوا يعرفون في عهد السيد علي بخلفاء الدائرة، والنوع الثاني هم الذين يعينون كممثلين له في الأقاليم.

كان هناك عادة خليفة أكبر في كل منطقة، يبسط سلطته على الخلفاء الآخرين، وكان لكل خليفة محلي مساعدان: المقدم والنقيب، مهمتهما تشجيع الأتباع على تأدية واجباتهم الدينية، وكانت هناك وظائف أخرى، كالأمناء الذين يتقصون نشاطات أعضاء الطريقة، ويكتبون التقارير حول الإهمال إلى السلطات العليا، والحكام المسؤولين عن التعامل مع المشاكل الشرعية بين الأتباع.

وفي قاعدة هذا التنظيم توجد فئة الحواريين، وهي تشمل الأشخاص المفكرين الذين لا يشغلون مكاناً محدداً، ويبشرون بتعاليم الطريقة، وكان الموقف العام لمؤسس الطريقة، والذي استمر عليه السيد علي، هو تشجيع الأتباع على ممارسة عمل كالتجارة أو الزراعة

A.Le Chatelier, Les Confreries Musulmanes du Hesjaz, (Ernest Leroux, Paris, 1887), pp.228-229.(1)

(2) عبد الله المحجوب الميرغني، الرسائل الميرغنية، ط2، (مطبعة ألبابي الحلبي، مصر، 1979) ص94-95.

(3) دار الوثائق المركزية، منوعات، 1401/6/1، تخويل من السيد علي للخليفة حامد،(د.ت).

ليتجنبوا الاعتماد على الصدقة[1]، وهكذا تقل الدروشة بين الأتباع[2]، على العكس من ممارستها في الطرق الأخرى.

كان السيد علي نفسه رجلاً على درجة كبيرة من التعلم ومعرفة عميقة بالفقه والتصوف[3]، وكان يتابع الصحافة العربية والإنكليزية وتعلم الإنكليزية لهذا الغرض[4]، وجمع مكتبة ضخمة من مصر والعراق، كما أثار إعجاب السلطات باهتمامه بالزراعة[5]، كل ذلك مكنه من ان يلعب بنشاط دور القناة بين الحكومة وأتباعه كما أولته الحكومة ثقتها المطلقة[6].

كان عدم التغير-الذي لاحظناه تواً- خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، يعكس اعتقاد القيادة بأن ليس هناك من حاجة لإضافة شيء إلى تنظيم الطريقة لمواكبة التطورات في السودان. في البداية لم يثر أتباع الطريقة تساؤلاً حول ذلك، لكن الموقف تغير مع تطور التعليم وظهور الأحزاب السياسية. سنلقي الضوء على هذه العوامل في فترة (الأربعينيات والخمسينيات) حيث سنرى كيف تمكنت قيادة الختمية من بسط نفوذها حتى على أولئك الذين لا يؤمنون بالتنظيم التقليدي للطريقة.

ج- التراث الديني:

ورثت الطريقة الختمية الطقوس الدينية التي وضعها مؤسسها، تُقرأ في المولد مرة كل سنة سيرة النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) التي كتبها مؤسس الطريقة. لم تتغير الطقوس الدينية منذ القرن التاسع عشر، ولا تزال تؤدى في المناطق الريفية والمدن، وتشارك جميع

---

(1) Voll, A History of the Khatmiyyah',p.127.

(2) السراج، المناهج العلية، ص81.

(3) المصدر نفسه.

(4) مجلة النهضة السودانية، م1، عدد1 (تشرين أول 1921) ص11،

(5) حديث مع السيد محمد عثمان، الخرطوم، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1983:

NRO CS 2/32/24 (A and F.D.I.7), An interview between Sayed Ali and the director of Agriculture and Forests, 29 January 1926.

(6) الأيام، 23 شباط 1968، من الأمثلة التي توضح مدى ثقة الناس بالسيد علي أغنية لا يزال يتذكرها الجيل القديم في الخرطوم والإسكندرية (اشتغلنا ولا ما اشتغلنا سيدي علي حيوكلنا). أثناء تجوال المؤلف في السودان والإسكندرية. Trimingham, Islam in the Sudan, p.204.

الطرق في الاحتفالات بمناسبة المولد النبوي تحت إشراف الحكومة. ولقد بقيت هذه المناسبات مهمة للطريقة كفرصة لاستعراض قوتها أمام الناس، وعلى الرغم من تشدد الطريقة الختمية في عدم تشجيع أتباعها، حتى في المشاركة في الطقوس الدينية للطريق الأخرى إلا أنها اضطرت إلى تبني موقف أكثر مرونة في هذا الجانب[1].

تستند القاعدة الأيديولوجية للطريقة بصورة رئيسية على كتابات مؤسسها التي ورثها السيد علي[2]، وقد وُضعت هذه الكتابات بأسلوب يمكن فهمه بسهولة، وطبعت لتكون ميسرة لعامة القراء.

لم يكتب أيّ من أعضاء أسرة الميرغني أو أتباع الختمية مؤلفات دينية خلال حياة السيد علي، كما انه هو نفسه لم ينشر شيئاً[3].

وخلاصة لكل ما تقدم، فإن نفوذ الختمية كان بسبب اجتذابها للأشخاص الباحثين عن الزعامة فضلا عن دعم حكومة الحكم الثنائي، نجم عن ذلك ضعف الطرق الأخرى إلى حد ان السيد علي تمكن من اكتساب ولاء اسر دينية مهمة[4]، وبصورة عامة من بسط سيادة الختمية على أكثر أجزاء البلاد، كما لاحظ ذلك كثير من تقارير المخابرات في تلك الفترة[5].

---

(1) Trimingham, Islam in the Sudan,p.234.

(2) أنظر: النصيح، مخطوط الإبانة النورية في شأن صاحب الطريقة الختمية.

(3) مقابلة مع السيد محمد عثمان، 31 تشرين الأول عام 1983، ذكر انه ينوي طبع خطب وأحاديث والده. ان مجلة العالم العربي (عدد خاص بالسودان)، القاهرة 1952، ص6، خطأ أشارت إلى وجود مؤلفات للسيد علي.

(4) مقابلة مع السيد محمد طه الريفي (الخرطوم،21 أيلول عام 1982)، انظر كذلك: مجلة الخرطوم عدد 25 (مارت 1968)ص8.

(5) NRO Dakhlia 112/11/77, Tribal Notes No.3, n.d.

الفصل الثالث

أثر الميرغني السياسي

خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها

1914 - 1924

1. أثر الحرب العالمية الأولى على السودان.
2. الميرغني وسيطا بين الشريف حسين وممثلي بريطانيا.
3. الوفد السوداني لتهنئة الملك جورج الخامس.
4. ثورة 1919 في مصر وانعكاساتها على السودان.
5. التجمعات الوطنيـة للفترة من 1920 - 1924.
6. فرضية أن يكون الميرغني ملكاً على السودان.

أثر الميرغني السياسي

خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها

1924-1914

1- أثر الحرب العالمية الأولى على السودان:

أ- الحكومة والزعماء الدينيون:-

أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا بعد دخول الأخيرة الحرب العالمية الأولى في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1914 إلى جانب ألمانيا، وقد وضع ذلك بريطانيا في موقف دقيق في مصر والسودان، ذلك ان السلطان العثماني يعد الزعيم الروحي للمسلمين في كلا البلدين وفي أجزاء أخرى من مستعمرات الإمبراطورية البريطانية. لقد تمت مناقشة سياسة بريطانيا تجاه المسلمين في البرلمان البريطاني حتى قبل نشوب الحرب[1]، لكن الموقف كان حرجاً في عام 1914.

كانت مصر جزءاً من الدولة العثمانية، لكن بريطانيا أصدرت بياناً في 18 كانون الأول/ ديسمبر عام 1914 تعلن حمايتها على مصر، مما انسحب بشكل طبيعي على السودان. في اليوم التالي، 19 كانون الأول/ ديسمبر عام 1914، عزل البريطانيون الخديوي عباس حلمي الثاني عن منصبه بسبب وقوفه إلى جانب تركيا، وأعلنوا تتويج حسين كامل[2].

أثارت الحرب قلق الحكومة الإنكليزية في السودان التي كانت تواجه صعوبات اقتصادية بسبب الموسم الزراعي الرديء الذي نتج عن سنتين متعاقبتين من الجفاف في

House of Commons Debates, vol. LVI, Col., 2290-2293, 12 August 1913. (1)

Ibid, Sudan gazette, No.270, 19 December 1914. (2)

عام 1913 وعام 1914[1]. وقد قطع ونجيت، الـذي كـان في زيـارة لبريطانيـا، زيارتـه وعـاد إلى الـسودان في التاسع من أيلول/ سـبتمبر عـام 1914[2]، حيـث كـان يعتقـد ضرورة وجـوده هنـاك لاسـتعادة ثقـة النـاس بالحكومة في وقت كان يبدو فيه من المحتمل ان تزعزع الحرب استقرار البلاد[3].

أصدر ونجيت حين عودته أوامر إلى حكـام الأقـاليم لمراقبـة رعايـا العـدو كـما حـذر الأتـراك الـذين يعيشون في السودان بعدم التورط في الدعاية المعادية لبريطانيا[4]. كما كان معظم الجيش المصري قد بقـي في السودان بعد إعادة غزوه، وكان من الأهمية بمكان لونجيت ان يكسب ثقتهم، وهكذا دعا كبـار ضـباط الجيش من مصريين وسودانيين واعيان الخرطوم إلى قصر الحـاكم العـام في 20 كـانون الأول/ ديـسمبر عـام 1914، وقرأ عليهم هناك نص التعليمات بالحماية البريطانية على مصر وعزل عباس حلمي الثاني، فضلا عن برقية التهنئة التي بعثهـا إلى الخـديوي الجديـد. لقـد كانـت خطـوات ونجيـت محـسوبة ليؤكـد مـساندة بريطانيا للسودانيين إذا ما أعلن الأتراك الجهاد ضدهم[5].

في تشرين الأول/ أكتوبر قام ونجيت بجولة في عدة أقاليم شـملت الجزيـرة والأبـيض وبـور سـودان، ليتأكد بنفسه من ولاء السودانيين، وقابل ونجيـت زعـماء قبليـين ودينيـين، وشرح لهـم الـسبب الـذي دعـا بريطانيا إلى دخول الحرب، وسياستها تجاه الإسلام[6]، وقد ساعد ونجيت في مهمته هذه الموالون للحكومـة، كما قامت جريدة (السودان)، ومحررها لبيب جريديني، بلعب دور هام في مـساندة الـسياسة البريطانيـة، وشرحت الغرض من جولة ونجيت[7]. لاحظ السودانيون المنافع التي جلبتها لهم الإدارة، ولم يكونوا يريدون

G.A. Lloyd, Egypt Since Cromer, 2 vols, Macmillan, London, 1933Vol.1, p.332. (1)

FO 371/1965 (69014/2325), SIR No.242, September 1914.(2)

SAD 236/3, Wingate to Callwell, 1 September 1915.(3)

Sudan Gazette, No. 261, 18 September 1914.(4)

Sudan Gazette, No.271, 18 December 1914.(5)

FO 371/1965 (83765/2325), SIR No.243, October 1914.(6)

Shibeika, The Independent Sudan, p.466. (7)

عودة السيطرة التركية ثانية[1]، وهكذا لم يكن الناس غير مهيئين تماماً عندما وردت الأخبار بدخول تركيا الحرب ضد بريطانيا.

وبعد يوم واحد من دخول تركيا الحرب، خاطب ونجيت عدداً كبيراً من الضباط البريطانيين والمصريين في الخرطوم معلناً ان السودان ستساند بريطانيا في الحرب، وشرح لهم جهود بريطانيا لمنع تركيا من دخول الحرب، والتطورات في البلدان المجاورة لتركيا وفي سوريا ومصر، وناشد ضباط الجيش البقاء على ولائهم وأداء واجبهم[2].

وفي يوم 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، استدعى ونجيت علماء الدين البارزين والشيوخ الدينيين والوجهاء المتنفذين، وحاول في خطابه أمامهم أن يؤكد لهم أن الحرب ليست بين المسلمين والمسيحيين مشدداً على ان السودان تتمتع بالسلم في ظل الحكومة الحالية، وان بريطانيا ليست في نزاع مع الإسلام أو زعيمه الروحي، وتحدث عن الذين أشعلوا الحرب واظهر تعاطفه مع أولئك الذين يعانون بسبب قرار تركيا غير الصائب بالتحالف مع ألمانيا، وجواباً على ذلك، أعلن الزعماء السودانيون ولائهم فوراً وعلى الملأ:" نحن مع الحكومة الحالية قلباً وقالباً ولا شأن لنا بتركيا التي تبعت مشورة ألمانيا وأعلنت الحرب بالارتباط معها"[3].

وتقرر ان يطبع هذا الإعلان ويوزع على شكل منشور أصبح يعرف فيما بعد (سفر الولاء)[4]، وقد ظهر اسم السيد عبد الرحمن المهدي في قائمة الموقعين على الإعلان مما يظهر ان الوحدة في ذلك الوقت كانت أكثر أهمية من الاختلافات الدينية[5].

كانت الحرب نقطة تحول بالنسبة لزعماء الطرق الصوفية وخاصة السيد عبد الرحمن وأتباعه، والذي كانت الحكومة لا تزال تتعامل معه بحذر. وحتى ذلك الوقت كان السيد علي الميرغني بلا أدنى شك الوحيد بين الزعماء الدينيين الكبار الذي تضع الحكومة

(1) SIR No.243, October 1914.

(2) NRO, Intel 6/8/24, SIR No.244, November 1914.

(3) The Sudan Book of Loyalty, (The Sudan Times, Khartoum), 1915, p.1.

(4) المصدر نفسه، الخلاصة.

(5) FO 141/537/17246, Note by C.A.Willis, 8 November 1925.

ثقتها فيه[1]، لكن الحكومة الإنكليزية في السودان، حسب جيمس روبرتسون، كانت تخشى ان السيد علي " قد يتعاطف مع الأتراك باعتبارهم أخوة في الإسلام".

ان عداء المهديين التقليدي لتركيا والحاجة إلى تأمين العون إذا ما اتخذ السيد علي جانب الأخيرة دفعا الحكومة إلى السعي من أجل علاقات طيبة مع السيد عبد الرحمن المهدي[2]. ومهما يكن من أمر، فقد بعث السيد علي، الذي لم يحضر اجتماع ونجيت، ولذلك لم يكن من بين الموقعين على الإعلان الصادر عن الاجتماع، بعث برقية إلى الحاكم العام يعلن فيها عن مساندته، وقد أكد ولاءه لبريطانيا وأدان تركيا للسياسة الطائشة التي تبنتها:

"نحن آسفون للغاية وقلوبنا مليئة بالحزن لعمل تركيا بالاشتراك في حرب ضد بريطانيا العظمى"، وقد ألقى باللوم في هذا على ألمانيا التي جرّت تركيا إلى الحرب: "لقد ضحت ألمانيا بتركيا على مذبح أطماعها وغاياتها التي ستنتهي حتماً بدمار كامل ومؤكد، ان هذه الحرب هي ضد مصلحة المسلمين ولا علاقة لها بالدين بأي شكل من الأشكال، وعلى العكس فان الإيمان الإسلامي الصحيح يفرض على المؤمنين ان يكونوا أوفياء ومخلصين لالتزاماتهم، وفي مثالنا هذا لم تعد تركيا مخلصة لوعودها وتأكيداتها انها ستبقى محايدة "[3].

لم يكن السيد علي هو الوحيد الذي ساند البريطانيين، بل ساندهم أيضاً أعضاء آخرون بارزون في عائلة الميرغني، وفي 13 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1914 أرسل السيد أحمد الميرغني، اخو السيد علي، برقية مماثلة من كسلا إلى الحاكم العام، وقد أكد، مثل أخيه، على ولائه لبريطانيا التي ازدهر السودان في ظل حكمها، وأدان حماقة تركيا بوقوفها إلى

---

(1) J.W. Robertson, Transition in Africa, (c. Hurst, London, 1974), p.21; Henderson, Sudan Republic, p.60.

(2) Robertson, Transition, p.21. الدرديري محمد عثمان، مذكراتي 1914-1958، (مطبعة التمدن، الخرطوم، 1961) ، ص94.

(3) The Sudan Book of Loyalty, p.2; SIR No.244, November 1914.

جانب ألمانيا، وأكد لبريطانيا ان الشعب السوداني سيساند الحاكم العام والحكومة في السودان[1]، وجاء إعلان آخر عن مساندة الحكومة من الشريفة مريم في سنكات[2].

انعكس موقف السيد علي على موقف أتباعه، وكان هناك اجتماع بين خلفاء الختمية على دعم بريطانيا. وعلى سبيل المثال، فإن عدداً من الخلفاء البارزين في مختلف المناطق أرسلوا إعلانات الولاء[3]، مثلما جاء الدعم من الأجزاء الأخرى من البلاد تتبعاً لخطى السيد علي[4].

على الرغم من ان ونجيت كسب ولاء الزعماء الدينيين الرئيسيين، فإنه لم يتجاهل زعماء القبائل، فقد بعث برسائل شخصية إلى كل شيخ من شيوخ القبائل في الأقاليم[5]، مرفقة بنسخة من خطابه إلى العلماء شارحاً أهداف الحرب وداعيا إياهم إلى مساندة الحكومة البريطانية، وردّ الشيوخ بوعود الولاء متمثلة برسائل علي التوم ناظر الكبابيش وإبراهيم محمد فرح ناظر الجعليين[6]. وبقى الشيوخ على ولائهم طول فترة الحرب، وكانوا من وقت لآخر يعبرون عن امتنانهم للحكومة على تزويدهم بالحبوب[7].

بهذه الطريقة تمكنت الحكومة من كسب المساندة لسياستها تجاه تركيا، كما اعتمدت على العداء تجاه الأتراك من قبل الناس الذين قاسوا في ظل حكمهم السيئ مما كان يعني الكثير لهم أكثر من علاقاتهم مع خليفة بعيد[8].

حافظت هيئة العلماء على مساندتها للحكومة الإنكليزية في السودان، ورداً على تأكيدات ونجيت لسياسة الحكومة البريطانية تجاه الإسلام، أعرب شيخ العلماء عن شكره

---

(1) The Sudan Book of Loyalty, p.3.

(2) المصدر نفسه، ص4.

(3) The Sudan Book of Loyalty, p.18-17

(4) المصدر نفسه، ص25.

(5) السيد عبد الرحمن المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال، (تحقيق) الصادق المهدي، (المطبعة الحكومية، الخرطوم، د.ت) ص18.

(6) For further details see The Sudan Book of Loyalty; H.C. Jackson, The Fighting Sudanese, (Macmillan, London, 1954), pp.34-35.

(7) NRO Intell 2/48/406 (A.D.I. 448), translation of Sheikh Zaidan's Speech, 1 July 1915.

(8) شبيكة، السودان عبر القرون، ص507. The Spectator, 12 December 1914, p.837.

لانهم وضعوه في الصورة من نية بريطانيا[1]. وجدد السيد علي، الذي كان يحاط علماً بسياسة بريطانيا، تأكيد مساندته في نيسان/ أبريل عام 1915[2].

على الرغم من المساندة التي تلقتها الحكومة، فقد انتشرت دعاية ذات طبيعة تحريضية للغاية تدعو إلى الجامعة الإسلامية، وتم التحقيق حول مؤلفي المنشورات في وقت كانت اليقظة من جانب الحكومة ضرورية[3]. على الرغم من أن الدعاية فشلت بشكل واضح في تحقيق نتائج مباشرة. وفي محاولة لوقف انتشار الشائعات، أبعدت الحكومة ثلاثة أشخاص غير مرغوب فيهم من الخرطوم وأم درمان للاشتباه في توزيعهم منشورات دعائية، ومهما يكن من أمر، فلم تثر الحرب سوى اهتمام قليل في السودان، باستثناء الشائعات التي تبالغ في انتصارات ألمانيا ومدى هزائم بريطانيا[4].

قدم السودانيون خلال الحرب دعماً مادياً ومعنوياً، قد أرسلت التجهيزات التي ضمت عدداً كبيراً من الجمال التي تتطلبها حرب الصحراء، بالإضافة إلى الأغنام والماشية والطعام[5]، وقام السيد علي بمساعيه الحميدة لإقناع مالكي الجمال ضرورة مساعدة بريطانيا في شراء جمالهم[6]، وهناك مثال طريف للدعم تقدمه لنا التبرعات التي قدمها التجار والأعيان إلى صندوق أمير ويلز، في حين ان مثل هذه الأعمال توضح لنا عدم الاستجابة في السودان على دعوة السلطان للجهاد في11 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1914 [7].

---

(1) رسالة من أبو القاسم أحمد إلى الحاكم العام، 25 نيسان 1915. SAD 194/4.

(2) رسالة من السيد علي إلى الحاكم العام، 25 نيسان 1915. SAD 194/4.

(3) FO 371/2349 (9692/17709), SIR No.248, March 1915 ; FO 371/2349 (9692/81133) , SIR No.249, April 1915.

(4) FO 371/2349 (9692/44356), SIR No.247, February 1915 ; No.248, March1915; No .249, April 1915.

(5) شبيكة، السودان عبر القرون، ص508.

(6) SAD 199/2, Wingate to Townsend, 15 February 1915.

(7) The Sudan and the War ', The Spectator, vol.133, 12 December 1914, p.837

في كانون الثاني/ يناير عام 1916 منح السيد علي لقباً فخرياً كفارس قائد في طائفة القديس مايكل والقديس جورج اعترافاً بخدماته للحكومة البريطانية، وهو اللقب الذي انعكس على الجماهير المسلمة في السودان[1]، كما أعلن ونجيت عقب ذلك، وفي تلك السنة ألحّ ونجيت على ان السيد أحمد يجب أن يمنح هو الآخر لقباً لخدمة بريطانيا[2].

في عام 1917 كتب ستاك إلى سايمز عن تحركات من قبل الشريف يوسف والسيد عبد الرحمن مع السيد علي، حيث يمكن النظر إلى محاولة تقاربهما مع السيد علي كواحدة من الوسائل التي عن طريقها حاول يوسف وعبد الرحمن تعزيز موقعهم في البلاد، بالعمل على التعاون مع السيد علي لجعله رئيساً للطرق الدينية في السودان كنظير لشيخ مشايخ الطرق في مصر، ولم يتم الاتفاق على تنظيم رسمي لكن المناقشات بين الثلاثة جعلتهم أكثر تقارباً في تحالف شبه رسمي.

كان ستاك يرى أن هذا يمكن أن يكون تحالفاً في صالح الإدارة الإنكليزية من اجل دعمها لكنه نصح بوجوب تأجيل كل عمل حتى نهاية الحرب، وقد أعطى رأيه بأن التحرك تجاه التحالف من قبل السيد علي والشريف يوسف والسيد عبد الرحمن تؤذن "بحقبة جديدة نوعاً ما في السياسة السودانية"، على الرغم من انه كان يرى هذا التحالف "تحالفاً غير طبيعي"[3]. وهكذا فقد حافظت الحكومة على ولاء الشعب السوداني عن طريق رعاية مصالحهم المادية، وفي نفس الوقت، فقد لطفت من سياستها تجاه الزعماء الدينيين لكسب مساندتهم، ونتيجة لذلك فأن الأخيرين "رموا بثقل نفوذهم إلى جانب الحكومة والقانون والنظام"[4].

---

(1) SAD 248/41/2, An address delivered by H.E. The Governor- General at the Palace to Sayed Ali on 29 January 1916.

(2) SAD 201/6, Wingate to Townsend, 26 August 1916; SAD 202/1, Wingate to Secretary of State for Foreign Affairs, 8 October 1916.

(3) FO 141/479/2217, Stack to Symes, 11 September 1917.

(4) BLO Milner Papers, 462/17, Telegram From the High Commissioner to the Foreign Office, 7 February 1920, p.48.

ب- حادثة دار فور:

يشكل إقليم دار فور الحدود الغربية للسودان، وتبلغ مـساحته حـالي 144.000 مـيلاً مربعـاً، وكـان سلطنة مستقلة حتى ضمته مصر في عام 1874[1].

خلال الفترة المهدية، شك الخليفة عبد الـلـه في ولاء علي دينار، وفي عام 1897 أخـذ الأخـير أسـيراً إلى أم درمان[2]، قد بقي هناك حتى اندلاع القتال في المدينة عند إعـادة الغـزو، اذ انتهـز الفرصـة للرحيـل مـع مجموعة من أقربائه المقربين، وفي طريقه إلى دار فور كان يجمـع الأتبـاع، وعنـد اجتيـازه حـدود دار فـور وصل عددهم إلى ما يقارب الألفين[3].

وعند وصوله إلى العاصمة الفاشر نصب نفسه سلطاناً بإذن من كتـشنر[4]، وقـد اعـترف بعـلي دينـار وكيلا للحكومة الإنكليزية في السودان، بشرط ان يـدفع إتـاوة سـنوية صـغيرة مقـدارها 500 جنيـة مـصري اعتباراً من حزيران/ يونو عام 1901. حقق علي دينار هذا الشرط واحـتفظ بعلاقـات جيـدة مـع الحكومـة كلما ترك وشأنه[5].

ومنذ البداية كان علي دينار يرغب في تجنب أي تدخل من جانب الحكومـة الإنكليزيـة في الـسودان في الشؤون الداخلية لإقليمه، وقد نوقش موقف الحكومة من علي دينار مناقشة وافية من قبل ثيوبولد[6].

وحتى عام 1909 لم يظهر عـلي دينـار عـداء سـافراً للحكومـة الإنكليزيـة في الـسودان، وعندما احتـل الفرنـسيون واداي في عـام 1909[7]، احـتج عـلي دينـار بـشدة لـدى الحكومـة

---

(1) The Sudan 1899-1953, (Foreign Office, C.O.I., London, n.d.) ,p.11 ; L.B. Jureidini, `Ali Dinar of Darfur', The Moslem World, vol..6, no.4, (1916), p.409.

(2) Jureidini, `Ali Dinar of Darfur', p.409. A
أنظر: موسى المبارك، تاريخ دار فور السياسي، (قسم التأليف والنشر، جامعة الخرطوم، 1970).

(3) G. Nachtigalm Sahara and Sudan, (Hurs, London, 1971),vol.4, p399 .

(4) Hill, Slatin Pasha, p.94.

(5) House of Commons Parliamentary Papers, 1900, vol..cv, Cd, 95, - p.43; A.E.w. - Gleichen, (ed.), The Anglo-Egyptian Sudan, (2 vols. H.M.S.O., London. 1905), vol.1, p.274.

(6) A.B. Theobald, Ali Dinar: Last Sultan of Darfur, (Longmans, London, 1965).

(7) I.L. Evans, The British in Tropical Africa, (Cambridge University Press, 1929),p.372. The Times, 31 January 1901

حول النشاطات الفرنسية في الغرب، لكن الحكومة لم تستطع مساعدته: ان حل مشكلة دار فور يكمن في لندن وباريس[1]، وأصبحت علاقات علي دينار مع حكومة السودان متوترة أيضا عندما لم يتلق عونا ضد أعدائه التقليديين، قبائل الرزيقات والزيادية والكبابيش، الذين يعتقد انهم يدينون له بالولاء[2].

عندما بدأت الحرب العالمية الأولى، اشتدت عزلة علي دينار المتزايدة مع بريطانيا وحكومة الإنكليز في السودان بسبب تعصبه الديني وعواطفه الموالية لتركيا. بينما كان الخطر الرئيسي على الحكومة هو توقع التحالف بين علي دينار والسنوسية في ليبيا، التي يقودها السيد أحمد الشريف، وكلاهما اظهر قبل ذلك التعاطف والدعم لدعوة الخليفة إلى الجهاد[3].

لم يكن إقليم دار فور غير مهم إستراتيجيا بالنسبة للحكومة وخاصة بعد نشوب الحرب، لذا كتب ونجيت، بعد تأكده من ولاء السيد علي والشريف يوسف، إلى علي دينار معلنا نشوب الحرب مع تركيا ومرفقا رسائل الولاء من الزعيمين الدينين، ربما أملا برد إيجابي منه. وقد اظهر رده في 6 كانون الأول/ ديسمبر عام 1914 بوضوح إمكانية فسخ علاقاته مع الحكومة في السودان، وبالنسبة للزعيمين الدينين فقد أوضح لونجيت "نحن لسنا ملزمين بما عملوه معك، ان عهدي لك هو الولاء فقط، وبإضافة شروط محددة متفق عليها، وإذا وافقت على ذلك سنكون إذن مستعدين وقادرين على مراعاتها، وإلا فلا"[4].

وبعد ثلاثة أشهر، أي في 20 آذار/ مارس عام 1915 كتب علي دينار إلى السيد علي محتجا بشدة، على فشل الحكومة في تجهيزه بالأسلحة لمقاتلة الاحتلال الفرنسي لما

---

(1) Theobald, Ali Dinar, p.105; M.W. daly, Empire on the Nile, (Cambridge University Press, 1986), p.173.

(2) شبيكة، السودان عبر القرون، ص515.

(3) لمزيد من المعلومات أنظر:

Theobald. Ali Dinar , pp.160-161, 168,176,185.

(4) NRO Intell 2/2-11; 7/4-10, Ali Dinar to Wingate, 6 December 1914. For full summary of government political relations with Ali Dinar see FO 141/426/1006, Darfur situation and Ali Dinar, 28 July 1915.

يعتبره جزءا من دار فور، ولمساندتها أعداءه التقليـديين قبائـل الرزيقـات والزياديـة والكبـابيش وطريقـة معاملتها لمبعوثه، وأنهى علي دينار رسالته يطلب من السيد علي وجوب الكتابة إليه من وقت لآخر[1].

من الجلي أن علي دينار منذ البداية لديه فكرة واضحة عن نفوذ السيد عـلي لـدى الحكومـة، وكـان يستخدم هذه المراسلة كطريق غير مباشر للاتصال بها. وقد ساءت العلاقات الآن بين علي دينار والحكومـة الإنكليزية في السودان، ففي نيسان تخلى عن التزاماته ورفض دفع الإتاوة، وفي الواقع أعلن استقلاله[2]. وفي شهر تموز/ يوليو رأت الحكومة أن لا بديل عن احتلال دار فور وعزله بالرغم من ان ذلك لم يكشف بعد[3].

في 9 أب/ أغسطس كتب علي دينار ثانية إلى السيد علي، الذي يشير إليه باعتباره ممثله، ليتشفع لـه لدى الحكومـة، واحـتج بـأن التجهيـزات الأخـيرة التـي أعطـى إيـصالا بهـا لم ترسـل، وان مبعوثيـه عوملـوا جواسيس، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت لهجة الرسالة اقل تحـدياً مـما كانـت عليـه تهديداتـه الـسابقة للحكومة، وربما أمل في تحقيق مصالحة مع الحكومة كوسيلة لإنقاذ مـاء الوجـه، وقـد اختـتم رسـالته: "إذا استطعت تحقيق ذلك، سوف أبقى دوما كما كنت سـابقا، وسـف احـترم الاتفاقـات بينـي وبـين الحكومـة، وسوف أكون شاكراً، كما ينبغي أن أكون، أتعامل معها كالسابق"[4]، وقد أنكر كل نية له للعمـل بعدوانيـة، قائلاً ان ما حدث في الحرب ليس من شأنه وانه سيقاتل فقط إذا تعرضت دار فور للهجوم.

وقد حذرته الحكومة، التي كانت قلقة من محـاولات الأتـراك الـذين جعلـوا مـن عـلي دينـار وزيـرا لكسبه إلى جانبهم، بان الأتراك يستخدمونه لخدمة أغراضهم الخاصة[5].

(1) NRO Intell 7/4-10, Ali Dinar to sayed Ali Al-Mirghani, 20 March 1915.

(2) Theobald, Ali Dinar, p.151.

(3) Daly, Empire, pp.177-178.

(4) NRO Intell 2/5-18, Ali Dinar to sayed Ali al-Mirghani,9 August 1915.

(5) SAD 135/4/77, Clayton to Wingate, 27 October 1915. For details about correspondence between Ali Dinar and the Ottoman government see FO 371/2671 paper 135727, Envier to Ali Dinar, February 1915 and Nuri to Ali Dinar, August 1915 and for Ali Dinar's replies see paper No. 149849 and 144115, March and April 1916 respectively

في 20 أيلول/ سبتمبر عام 1915 كتب السيد علي رسالة مطولة، وضعت الحكومة خطوطها العامة، موضحا انه متفهم لما قاله دينار وأعرب عن استعداده للسعي له لدى الحكومة[1]، وقد حاول السيد علي ان يؤكد لدينار النوايا الحسنة للحكومة تجاهه، وسياستها بعدم التدخل في الشؤون الدينية وموقفها المواتي تجاه المسلمين، وحول مسألة احتجاجات دينار حول تجهيزات الذخيرة والأسلحة، أوضح السيد علي انه أجرى تحقيقات حذرة. ولاحظ الحاكم العام وهو مندهش وغير مرتاح: " إذا كان هذا السلطان يعتقد ان بإمكانه ان يقاوم جيوشي فأن مصيره سيكون كمصير المهدي محمد احمد والخليفة عبد الله التعايشي".

وقال السيد علي إنه حاول في اجتماع لاحق مع الحاكم العام، أن يؤكد له أن علي دينار ليس له نية في عبور حدود كردفان، وقد قبل الحاكم العام هذه التأكيدات وكان مستعداً للتغاضي عن تهديدات علي دينار في رسالته السابقة، وقال السيد علي أنه بسبب الحرب لا يستطيع أن يفعل شيئاً بصدد تجهيزات الأسلحة والذخيرة التي هي في كل الأحوال قليلة الفاعلية ضد الأشكال الجديدة من الهجوم الجوي، وقال إن الحكومة تلقت معلومات عن هجوم مقترح على موسى ماديبو ناظر الرزيقات وحذر علي دينار من انه سيكون ضد الحكومة إذا قام بالهجوم. بعث السيد علي ناصحاً علي دينار بأن يرسل جميع رسله مباشرة إليه في المستقبل لأنه سيكون قادراً على مساعدتهم، وأخيراً وعد علي دينار أن يجعله على علم تام بما يحدث ولكنه شدد عليه بأن يأخذ بنصيحته.

وليس هناك دليل متوفر يرينا فيما إذا كان السيد علي عندما كتب هذه الرسالة على علم بقرار الحكومة في تموز باحتلال دار فور وعزل علي دينار، وبناء على ذلك فقد اعترف ونجيت في أب/ أغسطس عام 1916 بمساعدة السيد علي وأخيه أحمد في حادث دار فور، عندما وعد تاونسند قائلاً " آخذ بنظر الاعتبار مطالبتك القوية بأن السيد أحمد يجب أن يتلقى اعترافاً علنياً عن خدماته"[2].

NRO Intell 7/4-7, Sayed Ali to Ali Dinar, 20 September 1915. (1)

SAD 201/6, Wingate to Townsend, 26 August 1916. (2)

ولا يعرف فيما إذا كان علي دينار قد رد على رسالة السيد علي، وربما لاحظ من الرسالة كيف ان السيد علي يقف إلى جانب الحكومة ورأى أن لا جدوى من استمرار المراسلة، وبدلاً من ذلك، كتب إلى الشريف يوسف الهندي في 11 كانون الثاني/ يناير عام 1916 متفاخراً بانتصارات السنوسية في ليبيا[1].

لم تؤثر المراسلة بين علي دينار والسيد علي والحكومة في تغيير موقف السلطان وتبعاً لذلك كانت الحكومة ملتزمة بقرارها في عزله وإعادة غزو دار فور، فأرسلت قوات إلى دار فور في 10 كانون الثاني/ يناير عام 1916، على الرغم من ان ونجيت لم يتخل عن أمله بعد في إمكانية تجنب الأعمال العدائية. وعلى أية حال، فقد كانت حماية قبائل الحدود وأمن كردفان لها الأولوية لديه[2]. سقطت الفاشر في 16 أيار/ مايو من نفس السنة، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر قتل علي دينار على يد مجموعة يقودها هودلستون، الحاكم العام للسودان في ما بعد، حيث أصبحت دار فور ومنذ ذلك الوقت إقليماً من أقاليم السودان.

ج- ظهور السيد عبد الرحمن المهدي:

ولد السيد عبد الرحمن في الخرطوم في الأول من حزيران/ يونيو عام 1885 لكنه ذهب للعيش في قرية شكابا، عندما دمرت الدولة المهدية في معركة كررى، وعندما هوجمت قرية شكابا وقتل إخوته سمح للسيد عبد الرحمن، بسبب صغره، بالبقاء مع نساء أسرة المهدي في جزيرة الفيل[3].

كانت الحركة المهدية قد تأسست في جزيرة آبا منذ حزيران/ يونيو عام 1881، وخطط السيد عبد الرحمن لجعل الجزيرة مركزا روحياً واجتماعياً واقتصادياً للحركة[4]. وعلى أية حال، فقد كان السيد عبد الرحمن لا يزال مشكوكاً فيه ولم يسمح له بمغادرة

---

(1) Theobald , Ali Dinar, p. 162; see also FO 371/2671, Ali Dinar to Grand Sanussi, January 1916.

(2) SAD 199/2, Wingate to Townsend, 15 February 1916.

(3) للتفصيل أكثر أنظر: المهدي، جهاد، ص 3-12.

(4) المصدر نفسه، ص13.

جزيرة الفيل حتى عام 1906 عندما أعطى الإذن هو وعائلته بالرحيل إلى حي العباسية في أم درمان[1]، حيث بقي تحت المراقبة الدائمة لقسم المخابرات، وهنا تعلّم على يد رئيس مجلس العلماء[2]. وكان العام 1906 هو العام الذي سمح فيه له استصلاح أملاك عائلته في جزيرة آبا، وفي زيارته الأولى هناك بعثت حركة الأنصار، أنصار والده السابقين كحركة سياسية ودينية[3]. وعلى الرغم من أن الحكومة اعترفت به رئيسا لأسرة المهدي فأنها حذرته بحزم أنها لن تتغاضى عن تحول المهديين إلى هيئة متحدة، دينياً أو بشكل أخر، كما انها لن تستغني عنه زعيما لهم[4].

منذ تأسيس الإدارة الإنكليزية في السودان قيدت الحكومة بشدة المهدية كعقيدة دينية. وعلى سبيل المثال، لم يكن يسمح بقراءة الراتب، كتاب الصلاة، في اجتماعات عامة، ومنع الحج إلى جزيرة آبا، كما كانت أي محاولة من جانب أنصار المهدي للصلاة عند ضريحه تواجه بالمعارضة من قبل الحكومة[5].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي كانون الأول/ ديسمبر عام 1926 لخص سلاطين باشا سياسية الحكومة ما قبل الحرب تجاه المهديين وزعيمهم السيد عبد الرحمن في عبارة " تسامح ولكن لا اعتراف"[6]، وعملياً فإن ذلك يعني أن المهديين لم يضطهدوا، كما لم يمتلكوا الحرية لنشر أفكارهم.

وأشار ونجيت في مذكرته عام 1908 إلى المهدية "عقيدة محظورة"، واتخذت الخطوات للتأكد من أن عبد الرحمن لم يحصل على اعتراف عام ولكنه "ترك في معتزل

---

(1) FO 141/582/9183, Dispatch No.39, A short account of each of the members of the deputation Stack to His Majesty's Special High Commissioner for Egypt,21June 1919.

(2) NRO DR 1/1/4, C.A..Willis, Religious Confraternities of the Sudan,1922, p.17; NRO Security,6/9/55 (N.D.I./X/3594), Director of Intelligence, A note on the Recent History of Mahdism and the Government Policy towards this Movement, Section 1, Khartoum, 8 November 1925, p.3.

(3) المهدي، جهاد، ص13.

(4) FO 141/573/17246, Note by C.A. Willis, 11 November 1925.

(5) FO 141/573/17246, Memorandum on the Policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult, Khartoum, 11December1926, p.4.

(6) المصدر نفسه، ص2.

لائق". وهكذا كانت الحكومة تدفع إليه راتباً شهريا قدره 5 جنيهات مصرية فقط لـكي يعـيش في ظـروف الفقر. وفي عام 1909 أمر سلاطين بأن لا يخاطب عبد الرحمن بلقب السيد ولا يـسمح لـه بـالتوقيع باسـم عبد الرحمن المهدي ولكن باسم عبد الرحمن أحمد فقط. ففي عام 1912 لاحظ معاون أم درمان ان عبـد الرحمن كان يتصرف بطريقة توحي بأنه كان" يحصل على مال كثـير جـدا نوعـا مـا مـن غنائمـه". وفي عـام 1915 كرر ونجيت رأيه الذي كان قد أعرب عنه قبل سبع سنين مضت من وجوب الاستمرار في التعامل مع المهدية على انها عقيدة محظورة وزعيمها دجال[1].

على الرغم من أن السيد عبد الرحمن كان يعيش في ظل عزلة سياسية فان دخول تركيا الحـرب أدى إلى تغيير موقف الحكومة تجاهه، فقد كانت مساعدته مطلوبة للعمل ضد نفوذ الموالين للأتـراك ولإضـافة زخم آخر لتأثير دعاية الحكومة ضد تركيا[2]. وهكذا فقد أرسل الحـاكم العـام في كـانون الثـاني/ ينـاير عـام 1915 السيد عبد الرحمن إلى الجزيرة، وهي منطقة له فيها نفوذ واسع. واعـترف سـايمز، سـكرتير ونجيـت الخاص، بالمجازفة التي ينطوي عليها هذا التغيير في سياسة الحكومة، وعلى ذلك حذر السيد عبـد الـرحمن بوجوب عدم استخدام الفرصة التي سنحت بزيارته إلى الجزيرة لتنظيم المهـديين هنـاك. ومهـما يكـن مـن أمر، فعلى الرغم من أن زيارة عبد الرحمن سـاعدت الحكومـة في سياسـتها المعاديـة للأتـراك، فـأن الأنبـاء المقلقة حول نشاطاته بين المهديين أدت إلى استدعائه العاجل في بداية عام 1916[3].

وعلى أية حال، بدأ المهديون بزيادة نفوذهم. وعلى سبيل المثال ففي مـايس/ مـايو عام 1916 عين نائب حاكم إقليم النيـل الأزرق، خلافـاً مـع الـسياسة الرسـمية للحكومـة وبالتشاور مع السيد عبد الرحمن، المقدمين (القادة) من بين أتباعه الدناقلة في مدني، ولم

---

(1) المصدر نفسه، ص3.

(2) NRO Security 6/9/55 (No. D.I./X/35941), A note on the Recent History of Mahdism and Government Policy towards this Movement, Section 1, Khartoum, November 1925,p3.

(3) FO 141/573/17246,Memorandum on the Policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult, p.9

تتخذ الحكومة إجراء[1]. وهو ما قد يشير إلى أنهم اعترفوا بأن السيد عبد الرحمن يمكن أن يكـون ذا فائـدة لهم في المستقبل. وفي نفس الوقت، كتب نائب حاكم إقليم النيل الأزرق أن الزعماء الدينيين يحاولون بنـاء طرقهم وان السيد علي الميرغني قد اكتسب مساعدة العمدة والآخرين في ود مدني[2].

بالتوازي مع تغير الموقف تجاه السيد عبد الرحمن ونتيجة لحاجة الحكومة لمساندته في عـام 1915، ثارت التساؤلات حول وضع المهدية كطائفة دينية، فأصبحت قراءة الراتب والصلاة المهدية أكثر علنيـة. وفي كانون الثاني/ يناير عام 1918 سعى عبد الرحمن إلى إذن من نائب مدير المخابرات لتأدية الصلاة في جامعه في أم درمان، وماله من مغزى، ان الحاكم العام وافق على ذلك في 19 كانون الثاني/ يناير عام 1918[3].

ان إحدى الطرق التي عزز عبد الرحمن مركزه بها، ومـد نفـوذ المهديـة مـن خلالهـا، تعيـين الـوكلاء. حيث تواجد وكلاؤه في كل أجزاء السودان وتحديدا في المدة مـن عـام 1916 حتـى عـام 1921، وفي أحيـان كثيرة كان الوكلاء يعينون لأغراض خاصة من الواضح أنهـا عديمـة الـضرر، فعـلى سـبيل المثـال، اقـترح عبـد الرحمن وجوب إرسال وكلاء إلى كسلا للتحقيق في نشاطات المهديين المزعومة هناك، وقـد قبـل اقتراحـه في أيار/ مايو عام 1919[4].

وبصورة ملموسة قاد هذا إلى ازدياد الحج إلى جزيرة آبا، وفي أيار/ مـايو عـام 1923 كان الرقم يقدر ما بين 5.000و15.000 ألف شـخص. وفي حـين أن عبـد الـرحمن في عـام 1909 لم يكن يخاطب السيد، ففي عام 1916 كان يـسمى الـسيد عبـد الـرحمن المهـدي وتحسن مركزه المادي بصورة ملحوظة، ومنح تصريحات سفر مجانية بالقطار على الـرغم

---

(1) المصدر نفسه.

(2) NRO Intell 2/41/345, J.W. Sagar to Assistant Director of Intelligence, 26 November 1915. Quoted by M.W.Daly, British Administration and the Northern Sudan, 1917-1924, (Neder] ands Historisch-Archaeologisch Institunt, Te Istanbul, 1980), p.19.

(3) FO 141/573/17246, Memorandum on the Policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult, p.6.

(4) FO 141/573/17246, Memorandum on the Policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult, p10-11.

من القرار المناقض لذلك عام 1912، كما حصل من العقود الحكومية بقطع الأخشاب على دخل مفرط بصورة ملحوظة مع منحة الحكومة البالغة 5 جنيهات مصرية، وكان قادراً على صرف مبلغ كبير على بيته الأوربي في الخرطوم في عامي 1918-1919[1]. وفي نهاية عام 1917 اعترف ستاك في مقابلة مع السيد عبد الرحمن بخدمات الأخير وقبل بدون تحفظ ولاء الحكومة[2].

كان قرار الحكومة بإرسال السيد عبد الرحمن إلى لندن عضواً في وفد لتهنئة الملك على انتصار الحلفاء في الحرب، جائزة لولائه وخدماته أثناء الحرب، وتعبيراً آخر عن الهيبة السياسية المتزايدة والاحترام الذي تكنه الحكومة تجاه السيد عبد الرحمن، وقد ظهر ذلك فيما بعد عندما استخدمت الحكومة السيد عبد الرحمن للعمل ضد الدعاية المصرية[3].

وفي يوم الملك عام 1926 أصبح السيد عبد الرحمن فارساً فخرياً للإمبراطورية البريطانية، واستغل السيد عبد الرحمن زيارة الحاكم العام إلى جزيرة آبا في شباط/ فبراير عام 1926 لزيادة مكانته، لكن هذه الزيارة أثارت امتعاض السيد علي. وعلى الرغم من ذلك، ففي وقت لاحق من السنة قدمت الحكومة قرضاً مقداره 4.500 ألف جنيه مصري لمساعدة السيد عبد الرحمن في عام 1926 عندما وضعه إسرافه ومضارباته في مأزق مالي[4].

في عام 1924، وعلى الرغم من أن الحكومة بقيت تشك في طموحات السيد عبد الرحمن السياسية، برز زعيما له أتباع كثيرون مما كان مقلقاً للسيد علي بنفس القدر، وقد

---

(1) Ibid, p.17; NRO Security, 6/9/55 (D.I./X35941), A note on the Recent History of Mahdism and Government Policy towards this Movement, p.4.

(2) FO 141/573/17246, Note by C.A. Willis, 8 November 1925

(3) Ibid; NRO Security, 6/9/55 (D.I/X/359411), A Note on the Recent History of Mahdism and Government Policy towards this Movement, p.4.

(4) FO 141/573/17246, Memorandum on the policy of the Sudan Government toward the Mahdist Cult, p.18.

اشتد التنافس بين الزعيمين في السنوات اللاحقة، كما غدت الحكومة مهددة بقوة السيد عبد الرحمن ونفوذه المتنامين[1].

2- الميرغني وسيطا بين الشريف حسين وممثلي بريطانيا:

كان من أهم أهداف السياسة البريطانية في الجزيرة العربية عن طريق العمل داخل الإمبراطورية العثمانية وخارجها إبطال الجهود التركية لوضع المسلمين ضد المسيحيين بإعلانهم الجهاد[2].

قبل نشوب الحرب بين تركيا وبريطانيا كوّن الشريف حسين، عن طريق ابنه الأمير عبد الله، الذي توقف في القاهرة وهو في طريقه إلى القسطنطينية في نيسان/ أبريل عام 1914، علاقات غير مباشرة مع كتشنر، الذي كان آنذاك ممثل بريطانيا في مصر في ذلك الوقت، لم يكن كتشنر واضحاً في جوابه على طلب الشريف لدعمه ضد تركيا[3]. وعلى أية حال، فعند الإعلان الرسمي للحرب، أرسل كتشنر برقية إلى الأمير عبد الله في 31 تشرين الأول/ آكتوبر عام 1914 مؤكدا للأمة العربية مساعدة بريطانيا في حالة العدوان، وأعطى ضمانا بحماية العرب ضد أي تدخل بشؤونهم الداخلية وباحترام حقوق عائلة الشريف وامتيازاتها، ولقي هذا التصريح المهم للسياسة البريطانية ترحيباً في مكة على الرغم من ان الشريف كان حذراً من النزاع مع تركيا حتى تسنح الفرصة بذلك[4].

---

(1) The Times, 22 February 1968, Obituary of Sayed Ali al-Mirghani.

(2) FO 371/6237 No.10812, Summary of Historical Documents from the outbreak of the War between Great Britain and Turkey, 1914, to the Outbreak of the Revolt of the Sherif of Mecca in June 1916, Arab Bureau, Cairo, 29 November 1916, p.1

(3) P.R.Baker,King Hussain and the Kingdom of Hejaz, (The Oleander Press, Cambridge,1974), p.46; Z.N.Zeine, The Struggle for Arab Independence, (Khayat's, Beirut, 1960), p.2-3

(4) FO 371/6237 No.10812, Summary of Historical Documents from the Outbreak of the War between Great Britain and Turkey, 1914, to the Outbreak of the Revolt of the Sherif of Mecca in June 1916, Arab Bureau, Cairo, 29 November 1916, p.9.

ودون تأخير كان من الضروري التأكيد للمسلمين في المناطق التي تحكمها قوى الحلفاء انهم ينوون احترام المشاعر الدينية الإسلامية، وعدم انتهاك حرمة المدن الإسلامية المقدسة، وجعل هذه السياسة معروفة قدر الإمكان لأكثر المسلمين الخاضعين للسلطة التركية، وخاصة شعب سوريا والعراق والجزيرة العربية، ووفقا لهذه السياسة أصدرت حكومة الهند بيانا مناسباً في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1914 [1].

في 14 نيسان/ أبريل عام 1915 خوّل إدوارد كري، وزير الخارجية، ونجيت من خلال المندوب السامي، ان "يجب أن يكون معروفاً" ما كانت عليه السياسة البريطانية تجاه الجزيرة العربية والأماكن المقدسة،

"أن حكومة جلا لته سوف تجعل وجوب بقاء شبه الجزيرة العربية والأماكن المحمدية المقدسة في أيدي دولة مستقلة ذات سيادة شرطاً ضرورياً من بنود السلم، ومن غير الممكن في هذه المرحلة تحديد حجم المنطقة التي يجب أن تضم إلى هذه الدولة. وتعتبر حكومة جلا لته أن مسألة الخلافة يجب أن تقرر من قبل المحمديين أنفسهم دون تدخل القوى غير المحمدية، وإذا قرر المحمديون خلافة عربية فان هذا القرار سيحترم بصورة طبيعية من قبل حكومة جلا لته، لكن اتخاذ هذا القرار راجع للمحمديين"[2].

إن هذا الإعلان السياسي وضع على عاتق بريطانيا تأسيس دولة عربية مستقلة وذات سيادة، ولكن المندوب السامي أخر إصدار ذلك بصورة علنية حتى يعلم ونجيت الشريف حسين[3]. كانت لونجيت فكرة عالية عن السيد علي الميرغني الذي وصفه لكرومر في رسالة مؤرخة في 24 شباط/ فبراير عام 1915 باعتباره "راجح العقل ورجل العلم على الرغم من سلطته الدينية الكبيرة في السودان"[4]، الذي يمكن الوثوق به في تمثيل وجهات نظر بريطانيا مع الشريف فيما كان موقفاً حرجاً [5]. وقد أرسل

(1) المصدر نفسه، ص1.

(2) المصدر نفسه، ص11.

(3) المصدر نفسه.

(4) SAD 194/2, Wingate to Cromer, 24 February 1915.

(5) SAD 197/2/1, Wingate to Cromer, 11 November 1915

ونجيت بنسخة من الإعلان السياسي إلى السيد علي[1]لإرسالها إلى الشريف حسين[2]. وقد أجاب السيد علي على ونجيت برسالة مؤرخة في 25 نيسان/ أبريل عام 1915 شاكراً إياه على السماح له بمعرفة نوايا بريطانيا التي قال انها ستلقى الترحيب في العالم الإسلامي وستكون قضية ذات أهمية كبيرة[3].

وهناك جواب آخر من السيد علي على تسلمه البيان على شكل مذكرة مؤرخة في 6 مايس/ مايو عام 1915 وهي ذات أهمية تاريخية كبيرة. وقد حاجج السيد علي ان على بريطانيا: " أن تطبع إعلانا رسميا تقرر فيه وجهات نظرها ونواياها فيما يحض الخلافة المحمدية... وسيكون مهماً للغاية أن يكون مثل هذا الإعلان علنياً قدر الإمكان وان تتخذ الخطوات لنشره في الجزيرة العربية"[4].

وان مقر الخليفة يجب أن يكون في الجزيرة العربية، وكان السيد علي يعتقد أن الشريف حسين، أمير مكة، هو أكثر رجل مناسب ليصبح خليفة لمركزه وصفاته الشخصية والاحترام الذي يحظى به من قبل جميع المسلمين، وزعم السيد علي انه إذا تقدم أمير مكة ليشغل منصب الخليفة فانه سيكون بحاجة إلى الدعم المعنوي والمادي من بريطانيا على الرغم من ان هذا الدعم سيقدم بصورة سرية.

كان الرد البريطاني على هذه المذكرة حذراً، فهي-أي بريطانيا- تعتقد أن شريف مكة هو أوفر المرشحين حظاً لكن المسلمين يجب أن يختاروا بأنفسهم. لقد كانت الحكومة البريطانية مهيأة لتشجيع الشريف على الانفصال عن تركيا لكنه عندما أكد استقلاله فان على السيد علي والزعماء العرب الآخرين أن ينادوا به خليفة[5]. وقد صدر مع نهاية

(1) FO 371/6237 No.10812, Summary of Historical Documents from the Outbreak of the War between Great Britain and Turkey, 1914, to the Outbreak of the revolt of the Sherif of Mecca in June 1916, Arab Bureau, Cairo, 29 November 1916, p.11.

(2) FO 882/13, Memorandum on British commitment to King Hussein, December1918.

(3) SAD 194/4, Ali Mirghani to Wingate, 25 APRIL 1915

(4) FO 141/587/545, Translation of Memorandum from Ali Mirghani, 6 May 1915.

(5) FO 141/587/545, T.W. Holderness to the Under-Secretary of State, Foreign Office, 24 June 1915; FO 371/6237 No.10812, Summary of Historical Documents from the Outbreak of the War between Great Britain and Turkey, 1914, to the Outbreak of the Revolt of the Sherif of Mecca in June 1916, Arab Bureau, Cairo, 29 November 1916, p.13.

حزيران/ يونيو عام 1915 صدر إعلان آخر ووزع في مصر والسودان والجزيرة العربية شرحت فيه السياسة البريطانية تجاه العرب[1].

في شباط/ فبراير عام 1915 صرح ونجيت في رسالة إلى كرومر انه: "من الأهمية بمكان تجنب أي خطا عندما تسنح الفرصة لبريطانيا لتصدر إعلاناً محدداً عن نواياها فيما يخص مستقبل الخلافة عندما يتم التخلص من الأتراك"[2].

اتفق السيد علي مع هذه الآراء في مذكرة في آب/ أغسطس عام 1915 قال فيها، "بريطانيا العظمى باعتبارها القوة الوحيدة التي تستطيع تقديم مساعدة فعالة وبشكل طبيعي تميل وترغب في عمل ذلك"[3].

وقدم السيد علي أيضاً المشورة حول الضمان الذي يحتاجه الشريف حسين من بريطانيا لدعم قضيته، وأضاف أن بريطانيا يجب أن تنشيء علاقات حميمة مع الزعماء العرب وتساندهم بكل وسيلة ممكنة، وأعاد التأكيد على توصيته في مذكرته السابقة بأن على بريطانيا ان تعمل بصورة سرية لمساعدة الشريف حسين على استلام الخلافة[4].

وشدد السيد علي على أن من الضروري لبريطانيا أن تقوم باتصالات مع الشريف إذا اختير خليفة، ويجب أن يحتفظ بالسرية في التراسل وسيكون السيد علي قادراً على تأمين مصداقية أية رسائل، وقد اقترح السيد علي، ببعض التفصيل، طريقة إرسال التجهيزات إلى الشريف والاحتياطيات التي يجب أن تتخذ، وأكد أيضاً انه إذا تأكد الشريف من دعم بريطانيا فانه سيتشجع ويعرف خط العمل الذي يتخذه،" لقد اتخذنا تواً الخطوة الأولى نحو هذا وإذا نجحنا في محاولتنا فسنكون قادرين على أن نعرف من الشريف كيف يتعاون للوصول إلى نتيجة ناجحة". وأشار السيد علي إلى أن الحجاز لن يكون مناسباً كمركز لحكومة خليفة المستقبل لان أهميته الدينية، من بين أسباب أخرى،

---

(1) النص الكامل باللغة العربية أنظر:(a. 488-37) NRO Intell 2/48/411.

(2) SAD 194/2, Wingate to Cromer, 24 February 1915.

(3) SAD 135/2, Memorandum by Sayed Ali al-Mirghani, 22 August 1915.

(4) المصدر نفسه.

ستكون حاجزاً للتطورات الحديثة وللناس غير المسلمين، وأخيراً شدد السيد علي على أن بريطانيا يجب أن تساعد أي زعيم عربي مهدد من قبل تركيا، الفشل في تقديم هذه المساعدة سوف يراه العرب على انه تعبير عن ان تركيا لا تزال قوة يخشى بأسها مهما كان هذا الرأي خطئاً.

بين حزيران/ يونيو عام 1915 وتموز/ يوليو عام 1917، وتحت ستار "إعادة التجارة" بين السودان والحجاز[1]، تبودلت رسائل مهمة من خلال رسول يدعى(ج)[2]بين السيد علي والشريف حسين في محاولة لاكتشاف موقف الشريف وتشجيعه لقيادة العرب. كان هذا التراسل مهماً لأنه جاء متزامنا مع المراسلة الشهيرة التي تعرف الآن برسائل حسين- مكماهون بين الشريف حسين والسير آرثر هنري مكماهون، الذي عين مندوباً سامياً في مصر في كانون الأول/ ديسمبر عام 1914[3].

التراسل بين السيد علي والشريف حسين وضح دور السيد علي في القضايا العربية، ولقد لعب السيد علي دور الوسيط بين الشريف وونحيت، ومكن ونجيت من مناقشة قضيته التي كان يطرحها على نحو ثابت، على أن بريطانيا يجب أن تدعم الشريف وألا فأنه سيتوجه بأنظاره إلى تركيا[4]. كان ونجيت يتراسل مع شخصيات متنفذة مثل هاردنك-نائب الملك في الهند، وكرومر وكيرزن ولوردستا مفوردام والجنرال كول وول[5]، زاعماً أن العالم الإسلامي يجب أن يتطلع إلى بريطانيا من أجل دعمه في تأسيس

---

(1) FO 882/12, Telegram from Wingate to Cromer, 30 May 1915.
العبارة التي وردت حولا إعادة فتح التجارة، يبدو وأنها استخدمت لتجنب إثارة شكوك الأتراك.

(2) ج- رمز لمحمد عريفان، سوداني الأصل مقيم في سواكن، وهو بحار كان معروف في ميناء جدة وموانئ البحر الأحمر الأخرى.

(3) House of Commons Parliamentary Papers, 1939, vol. XXVII, Cmd.575-589.Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915-March 1916, pp.1-18.

(4) FO 882/12, Wingate to Clayton, 5 October 1915.

(5) SAD 135/4/54, Wingate to General Callwell, 19 October 1915, ونجيت كان متشوقاً جداً من أجل إيصال رأيه وزارة الحربية الذي كان قد أوصله إلى وزارة الخارجية.

خلافة عربية[1]. وفي رسالة إلى مكماهون مؤرخة في 15 مايس/ مايو عام 1915 أوضح ونجيت انه أجرى مناقشة مطولة مع السيد علي حول شريف مكة، وانه يأمل بخلق اتصال معه من خلال وساطة السيد علي[2]. وأمل ونجيت أن وساطة السيد علي ستكون مقبولة من قبل الشريف باعتبار أن السيد علي خلف لعائلة الشريف فإن رسله لن يثيروا الريبة.

حمل الرسالة الأولى من السيد علي لإنشاء اتصال مع الشريف المبعوث(ج)، الذي غادر سواكن في 19 حزيران/ يونيو عام 1915. كانت الرسالة واحدة لتحية الشريف حسين، لكنه حمل أيضاً رسالة شفهية من ونجيت، فحواها أن بريطانيا تريد إرسال أموال لصالح سدنة الأماكن المقدسة، ويسأل الشريف اقتراح وسيلة آمنة لنيل ذلك، والاهم من ذلك أن الشريف طلب منه إعداد نظام يمكن عن طريقه تبادل الرسائل مع ونجيت مادامت هناك أسئلة مهمة يود ونجيت طرحها[3].

عند وصوله إلى مكة حاول الرسول إثارة انتباه الشريف بطريقة حذرة من خلال رسالة إلى راغب، رئيس الخصيان، وقد دهش عندما استدعى فوراً إلى الطائف، وفي المقابلة سلم الشريف تحيات السيد علي إليه وتلا رسالة ونجيت الشفهية، وعقد الشريف اجتماعا مع أبن عمه، محسن بن سوتان، الشريف المقيم في جدة، وعمل الترتيبات لجلب النقود إلى مكة. وفي المقابلة الأخيرة مع الشريف، تسلم(ج) رسالة إلى السيد علي مؤرخة في 25 آب/ أغسطس عام 1915 مع وثيقة غير مؤرخة أو موقعة أو مختومة، كانت الرسالة الخارجية تبادلاً للتحيات الحارة فقط لكن الوثيقة كانت تتعلق بالأوضاع في الحجاز.

أخبر الشريف حسين السيد علي بأن البلد مسالم ومتحد لكن الناس مهيئون للدفاع عنه ضد أي تهديد أو هجوم، كان يخشى إذا ثار ضد الدولة العثمانية أن ينظر إليه على

---

(1) SAD 194/2, Wingate to Cromer, 24 February 1915; SAD 135/3/12, Wingate to- Lord Stamfordham 5 September 1915.

(2) FO 141/587/545, Wingate to McMahon, 15 May 1915.

(3) FO 882/12, Precis of the account of his journey given by the Messenger, `G' to Sherif Hussein, 21 September 1915.

أنه يدمر وحدة الإسلام، لكنه يجب أن يقرر أي الشرّين أهون. كان الحجاز يواجه مشاكل اقتصادية قاسية بسبب توقف الحج، وقد رحب الشريف بإشارة السيد علي إلى أن ونجيت وضع أمام الحكومة المصرية قضية مساعدة الشريف، وأخيراً اخبر السيد علي: " لن نتردد أو نتأخر في طلب أية مساعدة منكم، قد نحتاجها مع مرور الزمن... وليس هناك أي ضرر في وضع أفكاركم العامة أو خططكم بكل صراحة لنكون قادرين على العمل وفقاً لها"[(1)].

وفي نفس الوقت أعطى الرسول الانطباع بأن مهمته في منتهى السرية، فأوضح الشريف موقفه تجاه تركيا عندما ابلغ(ج) بأن يخبر السيد علي انه إذا سمع بأن أحد أبناء الشريف يقاتل إلى جانب الأتراك " يجب ألا تساوره الظنون"[(2)].

ان هذا التصريح يعطي الانطباع بأن الشريف أراد أن يحيط بريطانيا علماً بأنه يساندهم، لكنه في نفس الوقت ليس في موقف للدخول في نزاع سافر مع تركيا، ولهذا السبب فقد استخدم المساعي الحميدة للسيد علي ليعرف بآرائه الحقيقية.

عند عودته إلى آركويت كتب الرسول في تقريره بأن السيطرة الحقيقية على الحجاز هي في أيدي الشريف لكنه-أي الحجاز- كان يعاني من مشاكل اقتصادية قاسية بسبب توقف موسم الحج السنوي إلى مكة الذي يتحمل الأتراك المسؤولية الأولى عنه[(3)]. كانت هذه نقطة مهمة ساعدت بريطانيا على فهم الاحتياجات الضرورية للشريف وأعدت الترتيبات فيما بعد لإرسال الإعانات الخيرية إلى جدة عن طريق البحر في 7 تشرين الأول تقريبا[(4)]. من الجلي من طبيعة مراسلات حسين-مكماهون في تموز وآب/ يوليو وأغسطس عام 1915 ظهر بأن وساطة السيد علي من خلال ونجيت قد أعطت ثمارها.

---

(1) FO 882/12, Sherif Hussein to Sayed Ali, undated, no seal or signature. Wingate's efforts to arrange for the Charitable Funds to be sent to the Sherif of Mecca appears in FO 882/12, Telegram No.7219, Wingate to Clayton, received in Cairo, 5 October 1915.

(2) FO 882/12, Precise of the account of his journey given by the Messenger `G' to- Sherif Hussein, 21 September 1915.

(3) المصدر نفسه.

(4) FO 882/12, Report of Second Mission of Messenger `G' to the Sherif Hussein, 29- October 1915.

في رسالة ثانية إلى السيد علي مؤرخة في 3 أيلول/ سبتمبر عام 1915 قدم الشريف تحياته إليه وأمل بأنه سيستمر في الإبقاء على الاتصال معه[1]، وكرر القول بأن الحجاز سيقدم أية تضحية ليمنع سقوط البلاد تحت سيطرة تركيا أو ألمانيا، وأعاد التأكيد على حاجات البلاد" لكي نستطيع انتهاز أول فرصة لتحقيق الغاية المنشودة"، لقد تم التشديد على أهمية العلاقة بين الشريف والسيد علي بهذه الكلمات:

"إنني أرى في متابعة هذا المسار أن من الضروري الأخذ بنصحك الجيد واقتراحاتك السديدة، لأنك في الوقت الحاضر الجوهرة الثمينة التي يحاول المحمديون أن يجدونها والملجأ الذي يلوذون به"[2].

في 9 أيلول/ سبتمبر كتب الشريف إلى مكماهون معرباً عن قلقه البالغ وخيبة أمله لان بريطانيا مترددة وغير متحمسة إطلاقاً لقضية الحدود، وكان حازماً بأن الحدود قضية يضعها الناس شرطا ضروريا وأساسا بالنسبة للمفاوضات، "وفيما يتعلق بالخلافة فليرحمها الله وليلهم المسلمين الصبر على فقدانها"[3]، وبالرغم من ان رد بريطانيا خيب أمله، فأن الشريف تعهد بموالاة بريطانيا وعزمه على الاستمرار في نفس سياسة الدعم.

بعد أسابيع قليلة أرسل الشريف رسالة إلى السيد علي بواسطة(ج) يقترح فيها انه يحاول دفع البريطانيين للموافقة على مطالبه في قضية الحدود التي كانت " في غاية الأهمية والضرورة"، وأن أية محاولة من بريطانيا لتغيير الحدود التي طالب بها سوف ينظر إليها " مصدر إزعاج خاصة للعرب، ومن المحتمل جداً انها سوف تؤثر على جميع المحمديين وتجبرهم على ملاقاة الأحداث، مهما يكن مصدرها، بأقصى الشجاعة والتصميم"، وستفسر التغييرات في الحدود أيضا كمحاولة" للقضاء على العرب وتدمير عقيدتهم ووحدتهم" وينجم عن ذلك رد عربي متجاوب مع الدعوة للجهاد،

---

(1) FO 882/12, Sherif Hussein to Sayed Ali,3 September 1915 (Letter A).

(2) FO 882/12, Sherif Husseinto Sayed Ali, (Letter B) undated.No signature or seal,- enclosed in letter A.

(3) House of Commons Parliamentary Papers, 1939, vol.XXVII, Cmd.577, letter from the Sherif of Mecca to McMahon, 9 September 1915.

وعلق الشريف أهمية كبيرة على الدور الذي يمكن أن يلعبـه السيد علي في حـل مـشكلـة الحـدود " نـدين خاصة لوجود رجل مثلك لا يـدع سبباً للوم في قضية الـلـه"[1].

وبينما تردد الشريف قبل شهرين فقط من العمل ضد تركيا بصورة سافرة خشية من تقسيم المسلمين، فإنه متيقن الآن بان أي" تفسير آخر فيما يتعلق بنبل القضية المقررة أعلاه ليس ضروريـاً"، وطلـب الـشريف تعاون السيد علي في" حماية شرف العقيدة مهما تكن نتيجة الحرب الحالية"، وعلى الرغم من موافقته عـلى الحاجة إلى العون" الأسلحة والمال"، فقد كان حذراً في تسلمها حتى تنضج خططه للثورة، وشدد على الحاجـة للسرية[2].

في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1915 أكد ونجيت لكلايتون أهمية مساندة الشريف وألا فإنه قد يتجه بأنظاره إلى ألمانيا أو تركيا لمساندة القضية العربية، وكإشـارة للـدعم اقـترح ونجيـت وجـوب إرسـال 5.000 جنيه إليه[3].

في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1915 كتب السيد علي رسـالة مطولـة وشـاملة إلى الـشريف[4]، شـكره على رسالته السابقة وعلق على النجاح في الترتيب الذي من خلاله ترسل الرسائل بينهما، وأوجز الأحداث التـي قادت تركيا إلى اتخاذ جانب ألمانيا على الرغم من حقيقة أن بريطانيـا قـد سـاعدت تركيـا في المـاضي بـسبب " صداقتها العظيمة للإسلام في المقام الأول والعرب ثانياً حملة الرسالة المقدسة والكتاب العربي المقدس والعظيم والبليغ، واحتراما وتقديراً لمـشاعر مواطنيهـا المـسلمين الـذين يتجـاوزون 100 مليـون منتـشرين في ممتلكاتهـا العظيمة"، وعلى الرغم من فعلة تركيا فقد استمرت بريطانيا في البقاء على صداقتها تجاه الإسلام،" وقد قـررت مساندة العرب لاستعادة حكمهـم المـسروق وسـلطتهم واسـترجاع اسـتقلالهم المفقـود"، وألـح الـسيد عـلي أن الوقت قد حان، لـيعلن العـرب اسـتقلالهم، فيثـوروا ضـد الحكـم الـتركي، وإذا أراد العـرب تحقيـق اسـتقلالهم

FO 882/12, Sherif Hussein to Sayed Ali, undated and unsigned, received in October 1915.(1)

(2) المصدر نفسه.

SAD 135/4/52, Wingate to Clayton, 8 October 1915. (3)

FO 882/18, Sayed Ali to Sherif of Mecca, 17 November 1915 appears also SAD 135/6/2. The original (4) letter is not traceable

فأنهم بحاجة إلى القائد المناسب، وقد حث السيد علي الشريف حسين بأن يضع نفسه على رأس الحركة من اجل الحرية لأن وحده سوف "يكون الرجل المناسب إذا شرع بالتحرك لتوحيد القبائل من العرب الشرفاء سواء كانوا مقيمين أم بدواً تحت راياته".

وأكد الشريف انه سيحصل على الدعم الكامل من الزعماء العرب، وأعطى الدليل على حسن نوايا بريطانيا تجاه " الحكومة العربية القريشية" في عدم محاصرة سواحلهم، وإرسال المئونة التي درأت المجاعة ولكنها مستعدة لعمل أكثر من ذلك، وأثناء ذلك تعتقد بريطانيا أن على العرب أن يأخذوا المبادرة ضد تركيا، فإذا فعلوا ذلك فان بريطانيا ستساند العرب وانها تحترم " مشاعرهم الدينية والقبلية". ان الذي حمل السيد علي على الكتابة إلى الشريف إعراب بريطانيا عن رغبتها " في إعطائه (أي الشريف) كل مساعدة ممكنة"، وتبعاً لذلك سأل السيد علي الشريف حول" أكثر الطرق أمانا لإرسال ما يحتاج إليه"، وأوضح السيد علي في رسالته ان عليه" واجباً ملزما تجاه الإسلام وسلامة أمتي العربية"، وكان هذا هو الذي حمله على ان يرى في عرض بريطانيا دعمها الوسيلة التي عن طريقها يمكن استعادة الخلافة إلى قريش، وشدد السيد علي ان من المهم بالنسبة للشريف ان " يحاول ويهيئ أفكار العرب في الجزيرة العربية ورؤسائهم وأمرائهم وجعلهم يصلون إلي اتفاق في هذه القضية الأكثر أهمية".

وحول قضية الحدود، يبدو ان السيد علي كان متأكداً من الدعوى المطروحة من قبل بريطانيا لتأمين حقوقها لحماية مصالحها البحرية وتجارتها مع الهند، وأكد على أن السبب الذي يحدو بريطانيا إلى عدم الرغبة في مناقشة قضية الحدود مبكراً، ليس سبب عدم أهميتها، ولكنها ستكون مسالة ثانوية، حتى تأسيس حكومة عربية، " كل ذلك تم شرحه لي من قبلهم"، وشدد على ان بريطانيا قد قررت " تقديم كل مساعدة مادية ومعنوية إلى الحزب العربي الذي يختاره العرب ليأخذ زمام السلطة السياسية وواجباتهم المقدسة"، وأكد في النهاية على أن الظروف مناسبة للعمل وإذا لم تستغل الفرصة، فأن فرصة مشابهة قد لا تتكرر.

وفي إجابته أكد الشريف للسيد علي انه متفهم تماما لسياسة بريطانيا تجاه الجزيرة العربية، وعلى الرغم من انه قد يبدو للسيد علي انه " ببساطة يحاول المماطلة والتأخير"،فانه يقر بحسن نوايا بريطانيا. على الرغم من مناشدة السيد علي حول حدود الدول العربية، فقد أكد الشريف على ان المسالة ليست قضية ثانوية لان مساندة بريطانيا لن تكون تامة ما لم يكن العرب متيقنين من أن " إمكانياتهم في المستقبل تكون متطابقة مع نوايا بريطانيا فيما يتعلق بهم، ولن يكون ذلك الوضع مطلقاً ما لم يعطوا الحدود التي يطالبون بها".

ولذلك أكد أن الحدود الطبيعية يجب أن تشكل أساس المفاوضات، لكنه لمح بأنه سوف يقبل التعديلات لتأمين الاحتياجات الاستراتيجية لبريطانيا في الخليج العربي والبحر المتوسط، ولذلك ألح على انه " من الضروري اتخاذ إجراء كهذا وذلك لحماية المصالح البريطانية، وفي نفس الوقت يصون كل حقوق الاستقلال"[1].

وفي قضية الخلافة، يبدو أن الشريف كان أكثر رغبةً في أن يتولاها بنفسه، ولم ير سبباً لقلق السيد علي الخفي بأنه يفتقر إلى الدعم، واعتقد أن واجب المسلمين تجاه المكان المقدس سوف يتجاهل مصالح الأمراء الأفراد[2]. كانت هذه الرسالة مرفقة برسالة شفهية إلى السيد علي يسأله فيها " ألا توفر جهداً في مساعدة العرب على إدراك طموحاتهم الوطنية"[3].

بعد نشوب الثورة ضد الأتراك في حزيران/ يونيو عام 1916، أعلن الشريف على النطاق المحلي ملكاً على الجزيرة العربية، وبينما رحب محمد الإدريسي، أمير عسير، بقيادة الشريف للثورة فانه لم يتصور انه سيفقد السيادة على منطقته، ونتيجة لذلك توترت

---

(1) FO 371/2767 (938/30674), Sherif Hussein to Sayed Ali, 28 December 1915.

(2) FO 371/2767 (938/30674) Dispatch No.26, the Residency, Cairo to the Foreign Office,7February1916.

(3) FO 371/2767, Dispatch No.26, Report of the third visit of the Messenger `G' to the Sherif Hussein, 25January 1916.

العلاقات بينهما[1]. حاولت بريطانيا معالجة الموقف وعملاً بنصيحة ولسون[2]، كتب السيد علي إلى الشريف يشكره على تجديد " قسمه على احترام سلامة السيد الإدريسي وعدم الاصطدام معه سراً أو علناً"[3]. في آب من نفس السنة أكد السيد علي رغبته في عمل أي شيء يطلب منه" لخدمة أمتي وإخوتي العرب"[4].

من كل ما ورد يتضح أن السيد علي في دوره كوسيط دعم سياسة بريطانيا تجاه العرب، لكن ليس من الواضح بنفس القدر فيما إذا كان السيد علي، بوصفه زعيماً دينياً، قد فهم مغزى هذه السياسة أو تنبأ بالنتائج التي يمكن أن تنبثق عنها، وكونه كذلك كما يبدو، فأن الحادث يجب أن يعزز بالتأكيد دين السيد علي للحكومة البريطانية ويقوي موقفه مع حكومة السودان.

3- الوفد السوداني لتهنئة الملك جورج الخامس:

في نيسان/ أبريل عام 1919 اقترح أعيان السودان، بتوجيه من الإدارة في السودان، وجوب قيام جماعة ممثلة بزيارة لندن لتقديم التهاني إلى الملك بمناسبة توقيع معاهدة السلم ولمناقشة آمالهم حول مستقبل السودان[5]، لقي هذا الاقتراح الترحيب من وزارة الخارجية البريطانية واعدت الترتيبات للزيارة مع نهاية حزيران حيث كان من المتوقع أن تعلن شروط السلم أو تكون على وشك التوقيع عليها[6]. كان الوفد، الذي وصل إلى لندن في

---

(1) عن علاقة الإدريسي بالشريف في عام 1915 أنظر:
FO 371/6237, No.10812, Summary of Historical Documents from the outbreak of the War between Great Britain and Turkey, 1914, to the Outbreak of the Revolt of the Sherif of Mecca in June 1916, Arab Bureau, Cairo, 29 November 1916, pp.13-14.

(2) NRO Intell 2/49/416 (12/12), C.E. Willson to the Private Secretary, Jedda, 17July1917.

(3) Letter dated 3 September 1917, NRO Intell 2/49/416 (12/12).

(4) NRO Intell 2/49/416 (12/12), Sayed Ali to Sherif Hussein, 30 August 1917.

(5) FO 371/3717, Wingate to foreign, 31 May 1919.

(6) FO 407/184, Telegram No.245, Allenby to Curzon, 27 April 1919; FO 407/184, Telegram No.250, Curzon to Allenby, 29 April 1919; FO 407/184, telegram No.308, Allenby to Curzon,11 May 1919; FO 371/3717, telegram from Foreign Office to Allenby, 31 May 1919.

للسودان لكن كان مطلوباً أكثر من ذلك، وفي 26 نيسان/ أبريل عام 1922 قام المندوب السامي بزيـارة إلى السودان التي هي بحد ذاتها تعبير عن الأهمية التي تعلقهـا الحكومـة عـلى مـساندة الـزعماء التقليـديين، وقال المندوب السامي في خطابه إلى أعيان السودان في الخرطـوم: "إننـي أجـد ان هنـاك بعـض الخـوف في عقول الناس في السودان من ان بريطانيا العظمى ستكون في المـستقبل عـلى علاقـة اقـل وثوقـاً مـع تطـور بلدهم، ان الحكومة البريطانية ليست لها مثل هذه النية"[1].

ولطمأنة السودانيين اقتبس المندوب السامي تصريحاً قاله رئـيس الـوزراء في 28 شـباط/ فبرايـر عـام 1922 بمناسبة منح مصر الاستقلال، في سياق الكلام الـذي أعـاد القـول فيـه بـأن بريطانيـا لـن تغـير وضـع السودان بأية طريقة، يمكن أن تلحق الضرر بمصالح السودانيين[2]، ويمكن اعتبـار هـذا التأكيـد جوابـاً عـلى الالتماسات التي قدمها السيد علي.

في إجابة على تصريح المندوب السامي، أعاد السيد علي التأكد على آرائه حول مركـز الـسودان الـذي يعتقد انه: "بلد وقومية متميزة، ويجب أن يسمح له بالتقدم وفق سياقه الخاص في التطور، وآمل بأن هذا سوف يعترف به لكي يستمر في المستقبل هذا التطور الـذي تـم تحقيقـه حتـى الآن بـشكل متميـز في ظـل الإدارة البريطانية"[3].

في تموز/ يوليو عام 1922 تلقى رأي السيد علي دعماً من العمد والأعيان والتجار في منطقة الكـاملين والـذين أكـدوا عـلى ولائهـم لبريطانيـا، وشـبهوا علاقـتهم مـع المـصريين "بزجاجـة كـسرت مـرة ولا يمكـن إصلاحها"[4].

في تقرير للمخابرات لشهر مايس/ مايو ذكر ان زيارة أللنبـي افتتحـت فـترة جديـدة من الحملة الدعائية في الصحافة المصرية موجهة ضد الزعماء الدينيين الثلاثة، السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف الهندي، الذين كانوا يرفضون بازدراء كممثلـين أو

(1) Ibid., p.49, paper marked J, p.56.

(2) FO 371/7746 (e6951/264/16), SMIR No.333, April 1922.

(3) المصدر نفسه.

(4) Milner Papers, 462/17 part II, papers marked G and H, pp.54-56.

ذوي نفوذ[1]، حتى أن مقالةً كتبت في(صحيفة مصرية) في 10 مايس/ مايو عام 1922 أشارت إلى وفد لندن عام 1919 بأن السيد علي "جعلوه يخدم الإنكليز ويعاني إزعاجات مؤلمة على أيديهم، وانتهى هذا الوضع فقط عندما تصرف وفقاً لإرادتهم"[2]. مع نهاية عام 1922، نشرت الصحافة أنه قد تم تشكيل (جمعية الدفاع عن السودان) وانها تلقت الدعم من آلاف كثيرة من رجال القبائل السودانيين، وقد كتب عدد من الشيوخ ردوداً مستفزة إلى الصحافة لتعرية الادعاءات المزيفة التي كانت تختلق[3]. على الرغم من الحملة الدعائية في الصحافة المصرية طوال عام 1923، وعلى الرغم من أن السودانيين كانوا لا يزالون يتطلعون إلى إعلان جلي عن النوايا البريطانية، فقد بقي السودانيون واثقين من أن بريطانيا ستستمر في دعمها لهم[4].

ولزيادة الاستقرار العام في البلاد في عام 1923 زار السيد علي مع أتباع بارزين من مناطق أخرى مشروع الجزيرة الذي كان يلقي معارضة واسعة، ومن وجهة نظر الدعاية المعارضة للمشروع والمطبوعة في المنشور موجه إلى (السودانيين الأحرار)، أعلن ان الزيارة كانت "نجاحاً عظيماً وأزالت كثيراً من سوء الفهم حول طبيعة وموضوع المشروع"[5].

كانت إحدى نتائج زيارة السيد علي إلى ود مدني هي إعادة التنافس بينه وبين السيد عبد الرحمن بسبب جهود السيد علي للظفر بدعم المهديين لطريقته[6]. على الرغم من أن السيد علي والسيد عبد الرحمن توحدوا في معارضتهم لمصر، فأنه لم يكن من الممكن

FO 371/7746 (E6952/264/16), SMIR No.334, May 1922 (1)

The Awkward position of Sir ALy', Egyptian Gazette,10 May 1922, in FO 141/582/9183 .(2)

Milner Papers, 462/17 part II, p.49; Fo 141/790 (No. 14502/2) , Report of a movement for the (3) Independence of the Sudan. This was discounted in Cairo by the High Commissioner's Office, 23 November 1923; see FO 371/10039 (E5828/296/16), Intelligence Annual Report, 1923.

Milner Papers, 462/17 Part II, p.49. (4)

(E5828/296/16), Annual Report, NRO Intell 6/15/51, SMIR No.345, April 1923; FO 371/10039 (5) 1923.

FO 371/8977 (E8613/667/16), SMIR No.346, May 1923 (6)

وضع المطامح الشخصية جانباً كما حصل أثناء الحرب. لقد بدأت فترة جديدة من التنافس بينهما، وقدم السيد عبد الرحمن، مدفوعاً بزيارة السيد علي إلى الجزيرة، مسيرة مضادة في جزيرة آبا. وانطلاقا من الخطر بأن التنافس قد يقود إلى الاضطرابات تدخلت الحكومة وأوقفت المسيرات[1]. اشتد التنافس بين السيد علي والسيد عبد الرحمن خلال عام 1924، إذ كان كل منهما يقدم ادعاءات مضادة للآخر، كان السيد علي يعتقد أن السيد عبد الرحمن وراء الشائعات المنتشرة حول تعاطف السيد علي مع مصر[2]. مكن انسحاب الجيش المصري والمسؤولين المصريين من السودان في أواخر عام 1924 السيد عبد الرحمن، بماله من الرجال والمال، من توسيع طموحه السياسي في زعامة السودان:

> "أن الفكرة المتسلطة على حياته(حياة السيد علي الميرغني) في الوقت الحاضر هي العداوة الشديدة للسيد عبد الرحمن وكل أعماله، وهو يجزم بأن صيحة (السودان للسودانيين) تنبثق من السيد عبد الرحمن وأنصاره، ويعتقد فعلاً انه يعمل ليصبح ملكاً على السودان، ويقرر صراحة انه سيفضل المصريين على أن يكون السودان في ظل السيد عبد الرحمن ملكاً عليه".

وبسبب هذه الأحداث كان السيد علي يعتقد جازماً ان الحكومة دعمت مركز السيد عبد الرحمن، وأنهم كانوا اقل ميلاً لأخذ مشورته[3]، وهكذا عندما وقعت الانتفاضة في نهاية عام 1924 ساعد أنصار السيد عبد الرحمن الحكومة بصورة نشطة. وفي وقت لاحق من عام 1926، زار السيد جيفري آرثر، الحاكم العام للسودان، السيد عبد الرحمن في جزيرة آبا، وهي الزيارة التي ما كانت إلا لتؤكد مخاوف السيد علي بأن الحكومة كانت

---

(1) Ibid ; FO 371/10039 (E5828/296/16), Annual Report 1923; FO 141/573/17246, Memorandum on the Policy of the Sudan Government towards the Mahdist Cult, pp.13-14.

(2) NRO Palace 4/9/44, Telegram from Skrine to More, 10 September 1924.

(3) FO 141/669/8100, Letter from Craig to More, 15 September 1924.

تبدو انها تدعم استمرار المهدية بصورة علنية، وعلق سلاطين باشا في رسالته إلى ونجيت في نيسان/ أبريل عام 1926، "إنني أتعجب بماذا يفكر السيد علي الميرغني حول ذلك"[1]، وعلق ان السيد عبد الرحمن هو الزعيم الأكثر نفوذاً في السودان "يسبق بصورة واضحة حتى السيد علي الميرغني في هذا الجانب"[2].

5- التجمعات الوطنية في السودان 1920-1924:

كان انتشار التعليم العلماني الحديث واحداً من العوامل المهمة في نمو الحركات الوطنية في العالم المستعمر بصورة عامة، والحركة الوطنية السودانية بصورة خاصة، التي بدأت في مطلع العشرينات من القرن العشرين بصورة رئيسية بين طلاب كلية غوردون وخريجيها ومدرسة الخرطوم العسكرية اللتين انشئوا في عام 1902 وعام 1905 على التوالي. لقد ساهمت هاتان الكليتان بصورة غير مباشرة في نمو الشعور الوطني لان كثير من الشباب السوداني من أصول اجتماعية مختلفة، كان بمكانهم التفكير والعمل مجتمعين، كانت الكليات أرضية للقاء ووعاء للأنصار نقلت الروابط التقليدية إلى الو لاءات الجديدة.

رفع التحسن العام في اقتصاد البلاد، نتيجة لسياسة الحكومة في الجزيرة والمناطق الزراعية الأخرى، المستوى المعاشي، وبدأ السودانيون يركزون انتباههم على تعليم أبنائهم، فكان ذلك تقدماً مهماً، وقدّم دليلاً على ان الطوائف كانت غير معارضة للمؤسسات التعليمية حتى لو انها لم تشجعها. اقترح حسين شريف، محرر (الحضارة) في مقالة مؤرخة في 10 مايس/ مايو عام 1919 على ان الشعب يجب أن يساهم في السياسة التعليمية للحكومة، وفي توسيع المدارس وتجهيزها، وفي تعليم عدد اكبر من الناس الفقراء، وفي مساعدة الكبار والمعوقين بتقديم مساكن خاصة لهم، وفي زيادة طبع الكتب الدينية وتحسين أوضاع الجوامع[3]، وقد اقترح في نفس المقال لإنجاح المشروع تشكيل لجنة

(1) Hill, Slatin Pasha, p.138.

(2) NRO Security 6/9/55 (D.I./X/35941), Note on the Recent History of Mahdism and the Government Policy towards this Movement, 8 November 1925.

(3) الحضارة، 10 مايس 1919.

أما في أم درمان أو الخرطوم، يكون في عضويتها علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي ويوسف المهدي ومفتي السودان ورئيس مجلس العلماء وأحمد بيك البغدادي الذي كان قد استقر في الخرطوم، وقد دعم القادة الدينيون البارزون الفكرة، التي انبثق عنها مشروع الصندوق الأهلي. وبعد عودة السادة من لندن، عادت جريدة (الحضارة) إلى الموضوع الذي كان قد ترك أثناء زيارة لندن، لكن المحرر أشار في العدد الصادر في 6 كانون الأول عام 1919 إلى خيبة أمله لعدم نشاط القادة الدينيين، على الرغم من ان رئيس مجلس العلماء كان قد بذل كل ما في وسعه لدعم المشروع[1]. وعلى الرغم من ان (الحضارة) استمرت في حمايتها، إلا أن المشروع لم يسفر عن شي، ربما لان القادة الدينيين لم يكونوا متحمسين له. بعد سنتين من ذلك، انضم السادة الثلاثة في مشروع لجمع التبرعات لأغراض خيرية وأحيا رئيس مجلس العلماء مشروعه لجمع التبرعات وتأسيس معهد ديني يكون هو رئيسه[2].

كان ظهور نادي الخريجين في أم درمان في عام 1918 مثالاً للوعي الجماعي الجديد، وكانت تلك أول محاولة للسودانيين المتعلمين لتكوين رابطة غير سياسية في البدء كان أعضاؤها يتقاسمون اهتمامات ثقافية واجتماعية مشتركة[3]، وعندما تم إنشاء النادي الذي كان يمثل الجيل المتعلم الجديد، بدأ أعضاؤه في العمل بنشاط وصبر على انتزاع الزعامة بصورة نهائية من القادة الدينيين[4].

وخلال ذلك لم يكن باستطاعتهم تجاهل النفوذ الذي يمتلكه القادة الدينيون لدى الحكومة والثروة التي بحوزتهم، وهكذا حاول النادي في البداية أن يكسب مساندة القادة الدينيين، وعند عودة الوفد من لندن في عام 1919، قدم النادي دعوة إلى السيد علي

---

(1) الحضارة، 6 كانون الأول 1919.

(2) FO 371/7746 (E2038/264/16), SMIR No .327, October 1921; WO 33/997, SMIR No.328, November 1921.

(3) أحمد خير المحامي، كفاح جيل، (الدار السودانية، ب.ت)، ص19-20. لزيادة المعلومات أنظر: سليمان كشه، سوق الذكريات، (2ج، مطابع شركة الطبع والنشر، الخرطوم، 1963)، ح1، ص52-57؛ صوت السودان، 10 كانون الثاني 1943.

(4) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص437، محمد عثمان، مذكراتي، ص10، خير، كفاح، ص20.

وأعضاء الوفد لحفلة في 21 آب/ أغسطس عام 1919. استخدم النادي هذه المناسبة ليظهر نفسه للحكومة والناس على انه قطاع مهم من الجماعة يساند سياسة السيد علي ويتطلع إلى مشورته، وفي نفس الوقت فقد أراد تنمية الروابط مع القادة الدينيين[1]، ومن أجل تأمين مركز النادي، على الرغم من انهم كانوا واعين من قبل للانقسامات العميقة بينهم والتي ستصبح جلية في أواخر الثلاثينات.

وكمحاولة لمد وبناء الجسور، في عام 1920 أقام نادي الخريجين لقاءً لمناقشة كيفية التعامل مع القادة الدينيين ومحاولة تحقيق مصالحة بين السيد علي والسيد عبد الرحمن لتوحيد الرأي داخل النادي[2]، وقد فشلت هذه المصالحة المقترحة. وتبعاً لبا بكر بدري، فان السيد علي كان يشك فيما إذا كان الخريجون ينظرون إليه وإلى الزعماء الدينيين الآخرين كما كان آباؤهم ينظرون إليهم يتمتعون "بقدرة الصالحين على الثواب والعقاب"، لكن "يعتقد أنها فكرة جيدة" لصياغة الآراء الموحدة للخريجين والزعماء الدينيين لتقديمها إلى الحكومة[3].

ولمعرفة الجو السياسي، فمنذ عام 1920 بدأت تحس أثار ثورة عام 1919 المصرية في السودان، وقد ازداد الوعي السياسي في البلاد. في هذا الوقت انقسم السودانيون إلى جماعتين: التقليديين وأولئك الذين يكونون النخبة المتعلمة. كان التقليديون الذين يقودهم القادة الدينيون الثلاثة يدعون إلى أن تبقى الحكومة في السودان تحت وصاية بريطانيا لإعداد السودانيين للاستقلال، لدعم هذا ولوضعه بشكل واضح أمام الناس المتعلمين في السودان كتب حسين شريف سلسلة من أربع مقالات خلال آب وأيلول/ أغسطس وسبتمبر عام 1920 تحت عنوان "القضية السودانية"[4].

---

(1) حسن عبد القادر، تاريخ الصحافة في السودان 1899-1919، (دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت)، ص83-85.

(2) المحامي، كفاح، ص22.

(3) Bedri, The Memoirs, pp.236-237.

(4) Beshir, Revolution, pp.69-70; WO 33/997, SMIR No.313, August 1920.

ولعدم تفويت الفرصة استدعت هذه المقالات رداً سريعاً من الجماعة التي تمثل النخبة المتعلمة وتساند المطلب المصري بوحدة مصر والسودان، وجاء رد هذه الجماعة في منشورات سرية ظهر أحدها وهو الأكثر أهمية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1920 موقعاً من قبل كاتب غير معروف دعا نفسه "ناصح أمين"، وقد أرسلت نسخ إلى القادة الدينيين وإلى الشخصيات الأكثر أهمية في الخرطوم وأم درمان والأقاليم. كانت أحد النقاط المطروحة هي ان الحكومة كانت تحاول عامدةً تقسيم القادة الدينيين لأجل مطامحها الخاصة، وزعم المنشور ان (الحضارة) هي صحيفة تسيطر عليها الحكومة، وإنها كانت مجبرةً على دعم وجهة نظر الحكومة على الرغم من انها مملوكة اسمياً بواسطة السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف، وقد أنكر المنشور ان الجماعة في نزاع مع القادة الدينيين: انهم ببساطة كانوا "يستخدمون" من قبل الحكومة بسبب النفوذ الذي يمتلكونه مع أتباعهم[1].

لغرض توعية الناس بأهمية مساعدة المطالب المصرية، تشكلت جمعيات وعصب سرية في المدن الرئيسية، كانت الجمعية الأكثر أهمية بين هذه الجمعيات هي جمعية الاتحاد السوداني، التي أنشئت في أم درمان في وقت مبكر من عام 1920 من قبل مجموعة من طلبة كلية غوردون وخريجيها هناك. في البداية كانت نشاطات الجمعية اجتماعية وأدبية لكنها هاجمت الإدارة البريطانية ومسانديها من السودانيين، القادة الدينيين والعلماء في منشورات مرسلة بالبريد، كما شجعت الجمعية وساعدت بصورة سرية على عقد روابط قوية مع مصر.

كانت جمعية الاتحاد سرية ترتكز على خلايا من خمسة أشخاص، وكل خلية مستقلة، وفي حالات كثيرة فان الأعضاء كانوا معروفين فقط من قبل أولئك الذين في نفس الخلية، وكان عبيد حاج أمين رئيس الجمعية، يوجه نشاطاتها بالمنشورات السرية والكتابة إلى جريدة (الحضارة)، وقد استمرت دعاية الجمعية حتى عام 1923[2].

---

(1) For the full text of the circular, Milner Papers, 426/17, pp.45-46.

(2) Bakheit, `British Administration', pp.67-68;

نجيلة، ملامح، ج1، ص128-129.

وبمناسبة زيارة اللبني إلى السودان في نيسان عام 1922 ردت جمعية الاتحاد السوداني بشكل عدائي على رد السيد علي على خطاب اللبني. ومثالاً على ذلك، أرسل توفيق صالح جبريل الذي كان واحداً من الأعضاء المؤسسين للجمعية، قصيدة إلى مصر انتقد فيها زيارة اللبني وكتب بمرارة عن إهانة السيد العظيم:

ويح قلبي ماذا يروم أللنبي	يوم وافى يجر سيفا سقيلا
جمع الجمع أرهب القوم	حتى أصبح السيد النبيل ذليلا
أتراه يريد يفصم حبلا	بين مصر وبيننا موصولا[1]

لم ينتهي الأمر إلى هذا الحد بل جاء رد فعل آخر في مايس/ مايو عام 1922، عندما كتب علي عبد اللطيف مقالاً بعنوان "مطالب الأمة السودانية" أرسله إلى محرر (الحضارة) [2]، وقد هاجم فيه سياسة حكومة السودان في التعليم والقضاء والتجارة ومشروع الجزيرة وتكلفة تعيين الأجانب كمسؤولين حكوميين، ودعا أيضاً أن يحكم السودان سوداني ولا يحكم بواسطة أجنبي[3]، وقد سجن علي عبد اللطيف لمدة سنة واحدة مما جعله بطلاً في نظر الخريجين[4].

على الرغم من ذلك كله لم يتوقف نشاط علي عبد اللطيف، ففي نيسان/ أبريل عام 1923 أسس علي عبد اللطيف جمعية اللواء الأبيض التي تم تنظيمها على أسس مشابهة لجمعية الاتحاد السوداني التي حلت محلها بصورة كبيرة، وكان أعضاؤها النشطون، بغض النظر عن علي عبد اللطيف، عبيد حاج أمين وآخرين، كانوا يؤمنون بتصعيد نشاطاتهم ضد الحكومة، وكانت الجمعية تدعو إلى وحدة وادي النيل تحت التاج المصري[5]. وعلى الرغم من ان الجمعية كانت منظمة سودانية ولم تكن شكلياً مرتبطة بالحركة الوطنية المصرية[6]، فأن زيارة حافظ بك رمضان، رئيس الحزب الوطني المصري، تزامن مع صعود

(1) المرجع نفسه، ص85.

(2) FO 407/216 (J2681/14/16), Enclosure 2 in No.78, Memorandum respecting the attitude of the Sudanese towards Egypt, 1905-1932, 10 September 1932, pp.223-224.

(3) FO 371/7746 (E6952/264/16), SMIR No.334, May 1922.

(4) FO 371/7746 (E9754/264/16), SMIR No.335, June 1922.

(5) FO 371/10039 (e8189/296/16), SMIR No.358, May 1924;

(6) رمضان، تطور الحركة الوطنية، ص441..Beshir, Revolution, p.76

الحركة الوطنية السودانية[1]. وقد اتخذت الحكومة إجراء ضد الجمعية ونقلت بعض الأعضاء في الوظائف الرسمية إلى أماكن خارج الخرطوم وهو الإجراء الذي مكن الجمعية من نشر تنظيمها لاحقا[2].

خلال آب/ أغسطس عام 1924 انتشرت شائعات في القاهرة بأن السيد علي أجرى لقاء ألغى فيه قراراً موالياً لمصر، والحقيقة هي ان اجتماعاً غير رسمي للأعيان عقد في 22 آب/ أغسطس في منزل المفتي حيث تمت صياغة التماس يعكس أراء علي عبد اللطيف لتقديمه إلى الحكومة، وكان الرأي منقسماً في الاجتماع، وتجنب أولئك المعارضون للالتماس بإعلان معارضتهم بمشورة السيد علي. كان الأخير متحمساً للدفاع عن موقف الحكومة وحاجج ان الاقتراحات لم يكن يريدها الناس كما ان كاتبي الالتماس أنفسهم، كما يعترفون، لا يريدون هذه الأمور حقاً، وقد الغي الالتماس[3]. ومهما يكن من أمر، فقد كتب في تقرير في الصحافة المصرية أن السيد علي عقد اجتماعاً رفض فيه قراراً موالياً لمصر، وكذلك حضر اجتماعاً ثانياً رفض فيه الاعتراف بالتطلعات السودانية الشرعية. كان السيد علي يرى في هذه الشائعات، التي انتشرت بعضها في أم درمان وفي مصر، كمحاولات للحط من شأنه في نظر الحكومة والناس[4]، وأصدر السيد علي رفضاً علنياً نشر في جريدة (الحضارة)، ينكر فيه ان اجتماعاً موالياً لسعد زغلول قد عقد في بيته[5].

وفي هذا الجو السياسي استمرت جمعية اللواء الأبيض في الانتشار في مناطق مختلفة من السودان وفي التأثير في الناس، وقد انعكس ذلك في تقارير مخابرات الحكومة في السودان وخلق اهتماماً خاصة بسبب الدعم الذي أبدته الصحافة المصرية لجمعية اللواء

---

(1) FO 371/10039 (e2054/296/16), SMIR No.353, December 1923.

(2) عبد الرحمن قسم السيد، الأندية العالمية والحركة الوطنية في السودان، (مطبعة التمدن، الخرطوم، 1978)، ص21.

(3) FO141/669/8100, Meeting at the house of the Mufti; FO 371/10039 (E9586/296/16), SMIR No.361, August 1924.

(4) NRO Palace 4/9/44, Telegram from Skrine to More, 10 September 1924

(5) Ibid; FO 371/10039 (E9586/296/16), SMIR No.361, August 1924;

الأبيض[1]، كما قلق الزعماء الدينيون لان الجمعية تحدت وهددت مركزهم، وقد قرر السيد عبد الرحمن على وجه الخصوص القيام بعمل ودعا إلى الاجتماع في بيته في أم درمان في عام 1923، ألحّ فيه على الأعيان كي يعبروا عن رأيهم حول تأسيس جبهة للعمل من أجل استقلال البلاد، ورفض الاعتراف بالاتفاق الثنائي لعام 1899، لأنهم ليسوا طرفاً فيه، وقد أرسلت هذه المطالب إلى الحاكم العام لكنهم لم يتسلموا رداً منه[2]. لم يحضر السيد علي الاجتماع ولكن حضره أعضاء بارزون من الختمية[3]، واتخذ السيد عبد الرحمن المبادرة ثانية ضد جمعية اللواء الأبيض في حزيران/ يونيو عام 1924 إذ دعا إلى اجتماع آخر للأعيان والمسؤولين وألح عليهم للإعراب عن آرائهم حول مستقبل السودان وادعاءات المصريين[4]. في مذكرة سرية، أشار ويليس إلى مساندة السيد عبد الرحمن للحكومة وعلق بأن السيد علي "بقي بعيداً وساكتاً ينتظر الأحداث"[5]، وفي تلك الأثناء استمرت (الحضارة) في نشر المقالات التي تنتقد العصبة[6].

في عام 1924 بدأ الموقف السياسي يتبلور حيث بدأت ثلاثة تجمعات سياسية في الظهور: الجماعة التقليدية الموالية لبريطانيا، والمعتدلون الذين يساندون بريطانيا لكنهم يريدون تطوراً تدريجياً نحو حكومة ذاتية واستقلال نهائي، والجماعة المتطرفة المعادية لبريطانيا والموالية لمصر[7].

وفي النصف الثاني من عام 1924 ظهرت هناك زيادة مفاجئة في الاحتجاج ضد الحكومة الإنكليزية في السودان ونُظمت المظاهرات بواسطة جمعية اللواء الأبيض في المدن الرئيسية[8]، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ خطوات عدة لقمع نشاطات الجمعية، فقد اعتقل

---

(1) FO 371/10039 (E9586/296/16), SMIR No.361, August 1924; No.364, November 1924.

(2) المهدي، جهاد، ص26.

(3) المصدر نفسه، المعلومات نفسها أويدت من قبل السيد محمد عثمان الميرغني، الخرطوم، 13 تشرين الأول 1983.

(4) FO 371/10039 (E9007/296/16), SMIR No.359, June 1924.

(5) FO 141/573/17246, Note by C.A.Willis, 8 November 1925

(6) الحضارة، 25 حزيران 1924.

(7) Beshir, Revolution, p.79.

(8) SMIR No.359,360,361, June, July and August 1924

علي عبد اللطيف مما استفز تمرد طلاب المدرسة العسكرية وفوج السكك الحديدية المصري في 9 آب/ أغسطس[1]، وعلى الرغم من أن كثير من النخبة السودانية كانوا يتعاطفون مع المظاهرات، فان البلاد، تبعاً للحكومة، قد بقيت هادئة[2]. وبعد اغتيال السير لي ستاك في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1924 أصدر اللنبي إنذاراً نتج عنه انسحاب الجيش المصري من السودان.

وبسبب جسامة الأحداث آنذاك، أدركت جمعية اللواء الأبيض أن حظها من النجاح قليل، ما لم تكسب الزعماء الدينيين، واتفق الأعضاء في حزيران على التقرب من السيد علي متوقعين أن يرد بصورة إيجابية على مبادراتهم[3]، بسبب الاختلافات مع الحكومة في التدخل في العمل السوداني في زوكا ومحاولة الاستيلاء على بعض أراضيه. وعلى أية حال، فأن السيد علي لم يكن مستعداً لإعطاء الجمعية دعمه بينما كانت المفاوضات مستمرة بين مصر وبريطانيا، في نفس الشهر كتب، إلى جانب الشريف يوسف، إلى الحاكم العام مقدمين دعمهم الكامل للحكومة القائمة[4].

ورغم التوتر السياسي العام في البلاد فقد قرر البريطانيون اتخاذ خطوات لشرح سياستهم في احتكار السكر، ومشروع الجزيرة الذي لا تزال تساورهم الظنون بشأنه، والتحدث إلى الزعماء الدينيين قبل وضع الميزانية[5]، وفي لقاء مع مايكل أعرب السيد علي عن قلقه بأن سياسة الحكومة قد تستخدم من قبل المحرضين السياسيين الذين يستفيدون من الانتقادات الموجهة إلى احتكار السكر والضرائب. كان رد مايكل هو أن

---

(1) FO 371/10039 (E9586/296/16), SMIR No.361, August 1924

(2) NRO Palace 4/9/44, Disturbances 1924, Part I, quoting extract from al- Hadara of 6 September 1924; R.O. Collins and F.M. Deng (eds). The British in Sudan 1898- 1956 (Macmillan, London), p.17.

(3) FO 371/10039 (E9007/296/16), SMIR No.359, June 1924.

(4) FO 371/10050 (E660/735/16), Sayed Ali and Sherif Yusif to the Government- General, June 1924.

(5) NRO Palace 4/9/44, Disturbances 1924, part I, Telegram from Sterry to Schuster, 12 September 1924

الحكومة يجب أن تشرح سياستها بصورة علنية وألاّ تستخدم السيد علي أو السيد عبد الرحمن ليفعلا ذلك مما يجعل الزعيمين الدينيين يفقدون شعبيتهم(1).

نتج عن فشل الجمعية في كسب دعم السيد علي ومعارضتهم المتزايدة له محاكمة ساخرة في أيلول/ سبتمبر عام 1924 عقدت في سجن شمال الخرطوم حيث كان يعتقل علي عبد اللطيف ومعظم السجناء السياسيين، وقد حاكموا السيد علي وحكموا عليه بالسجن لمدة 20 عاماً ونفيه إلى مكة عند إطلاق سراحه، كما حوكم زعماء دينيون آخرون بطريقة مشابهة وحكم عليهم(2). وطبقاً لتقرير القاضي حول نشاطات هؤلاء السجناء السياسيين فأنهم كانوا يخططون أيضاً للحط من قدر الزعماء الدينيين في أعين الحكومة بتوريطهم في المسؤولية عن المظاهرات التي حدثت(3).

قادت نشاطات جمعية اللواء الأبيض، وأعضاؤها والمنحدرون من انتلجنسيا نادي الخريجين، قادت السيد علي إلى التعليق لمدير المخابرات: "ان أفضل أصدقاء الحكومة هم دافعوا الضرائب وأسوأ أعدائها هم أولئك الذين يتسلمون الأجور منها، أي مسؤولو الحكومة والضباط السودانيين في الجيش المصري"(4).

مما لاشك فيه، ان السيد علي كان قد ساند الحكومة الإنكليزية في السودان طوال الحرب، وفي الفترة اللاحقة للحرب مباشرة، لكن منذ عام 1924، وخوفاً من النفوذ المتزايد لعبد الرحمن، فقد بدأ بالانسحاب من المسرح السياسي.

6- فرضية أن يكون الميرغني ملكاً على السودان:

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى عندما نشأت الملكيات في الحجاز والعراق والأردن، بدت إمكانية ملك السودان غير مستبعدة، وساند أتباع السيد علي والسيد عبد

---

(1) NRO Palace 4/9/44, Disturbances 1924, Part I, Telegram from Sterry to Schuster, 19 September 1924.

(2) NRO Palace 4/9/44, Evidence given by Fu'ad Ali, 17 September 1924.

(3) NRO Palace 4/9/44, Disturbances 1924, Part II, Report from the Governor of Khartoum Province to the Director of prisons including statements of sworn evidence from the Magistrate, 9 September 1924.

(4) FO 371/10039 (E9007/296/16), SMIR No.359, June 1924.

الرحمن كلاهما ادعاءات زعمائهم الشخصيين[1]. وفي الحقيقـة، فأنـه حتـى أثنـاء الحـرب ذكـرت التقـارير "شائعات عاصفة" حول طموحات السيد علي[2]، وبعد فترة طويلة عندما سأل السيد عـلي في مقابلـة فـيما إذا كان قد اقترح عليه قبول منصب ملك السودان، أجاب بأنـه لم يقـدم اقتراحـاً مكتوبـاً ولكـن المـسؤولين البريطانيين تحدثوا إليه حول ذلك، ولم يوافق السيد علي على الاقتراح محاجا بأن منصب الملك الذي تعطيه بريطانيا يجعله أداتهم[3]، وقد أكد ذلك لكاتب هذه السطور السيد محمد عثمان الميرغني، الـزعيم الحـالي للطريقة، والذي أعلن أن السيد علي كان باستطاعته القيام بدور الملك ولكنه لم يستطع الموافقة على ذلـك لأسباب دينية[4].

وهناك أدلة وثائقية قليلة حول الموضوع، وتبعاً ليوسف نحـاس، فقـد عـرض البريطـانيون عـلى السيد علي منصب سلطان السودان ولكنه رفض الاقتراح[5]، وكتب فكري أباظة مقـالاً سياسـياً تهكميـاً في جريدة (اللواء) في 4 مايس/ مايو عـام 1919 زاعـماً ان اللنبـي قـام بزيارتـه ليجـد ملكـاً للـسودان، واعتقد الكاتب ان السيد علي كان المرشح المختار، وفي نهايـة المقـال يوجـه التماسـاً لـه بـأن لا يـصبح ألعوبة للإنكليز ويقسم وادي النيل[6]. والأكثر جدية، ان صحافة القاهرة في تغطيتها لزيـارة اللبنـي في عام 1922، كتبت تقارير عن شـائعات عـن التغـيرات التـي سـتعقبها هنـاك، والأكـثر أهميـة في هـذه الشائعات هو النية في تأسيس ملكية في السودان والمرشحون المحتملون كانوا السيد علي والسيد عبـد

---

(1) FO 141/573/17246, Note by C.A. Willis, 8 November 1925; NRO Security 6/9/55 No.D.I./X/35941), A note on the recent History of Mahdism and Government Policy towards this Movement, Section II, 8 November 1925.

(2) NRO Intell 6/8/24, SIR No.288, July 1918.

(3) Muddathir Abd al-Rahim, Imperialism and Nationalism in the Sudan, Oxford University Press, 1969, p.131;

حسن نجيلة، ملامح من المجتمـع الـسوداني، (وزارة الثقافـة، الخرطـوم، 1980)، ج2 ص123-124، حـديث مـع الـدكتور محمد عبد الرحيم، اكستر/بريطانيا، 13 تموز 1983.

(4) حديث مع السيد محمد عثمان وأخيه السيد أحمد، الخرطوم، 24، 31 تشرين أول 1983.

(5) يوسف نحاس، ذكريات سعد عبد العزيز ماهر ورفاقه في ثورة 1919،دار النيل،القاهرة،1952,ص85

(6) اللواء، (القاهرة)، 4 مايس 1919.

الرحمن والأمير عادل طوسون والأمير محمود علي[1]، وأعلن كاتب لاحق ان فكرة الملكية كانت تطرح مـن وقت لآخر لإحراج السيد علي والسيد عبد الرحمن أو بصورة بديلة كتحذير لمصر[2]. وقد أمتدح السيد علي في الثناء الذي أسبغ عليه بوفاته، أمتدح لرفضه الموافقة على عرض منصب الملك وإدراكه بأنه لو فعل ذلك فأنه سيمزق السودان إرباً[3].

ومهما يكن شعور السيد علي حول عرض منصب الملك عليه، فأنه مما لا شك فيه أنـه كـان يتخـوف من العواقب فيما إذا نجح الأنصار في هدفهم بتأمين العرش للسيد عبد الرحمن. وبيـنما كانـت الـشائعات تنتشر من خلال الصحافة المصرية فان السيد عبد الرحمن بقي صامتاً مـما أضـاف إلى شـكوك الـسيد عـلي ومخاوفه، وقد بقيـت هـذه المخـاوف والـشكوك معـه حتـى المرحلـة الانتقاليـة التـي قـادت إلى اسـتقلال السودان عندما أعلن السيد عبد الرحمن في 12 آب/ أغسطس عام 1953 بصورة علنية تفضيله للجمهورية بعد تحقيق الاستقلال[4].

---

(1) FO 371/10039 (E296/296/16), SMIR No.351, October.

(2) محمد صبيح، كنت في السودان، (دار الثقافة العامة، القاهرة، 1946)، ص147.

(3) التلغراف، 23-شباط 1968؛ صوت السودان، 18 كانون الثاني 1968.

(4) المهدي، جهاد، ص128.

الفصل الرابع

الموقف السياسي والاقتصادي المتغير

1925 - 1937

مقدمـه:

1. محاولة الميرغني إنشاء قاعدة اقتصادية.
2. الأحداث في السودان 1925 - 1930.
3. إضراب الطلبة في عام 1931.
4. التنافس بين الختمية والمهدية قبل ظهور الأحزاب السياسة.
5. رد الفعل السوداني على المعاهدة البريطانية المصرية لعام1936.

الموقف السياسي والاقتصادي المتغير

1925 - 1937

مقدمـة:

علي الرغم من أن الحكومـة اسـتمرت في الاعـتراف بالـسيد عـلي كشخـصية مهمـة، فإنـه لم يعـد في السنوات من عام 1925 حتى عام 1937 يحتل الموقع المتميز الذي كـان يتمتـع بـه خـلال الحـرب العالميـة الأولى وبعدها مباشرة. وقد جعلت التغيرات في السودان والإدارة التي تبعت تنفيـذ توصـيات ملـنر، الـسيد علي يبحث عن الوسائل التي يحسن قاعدته الاقتصادية عن طريقها ويحتفظ بمكانته كـزعيم دينـي، وكـان عليه ان يتبارى مع المعارضة التي يتزعمها السيد عبد الرحمن الذي كان يتطلع إلى الانتلجنسيا الشابة مـن أجل الدعم، والذي كان يستخدم ثروته الكبيرة لكسب الأتباع. وعلى الرغم من أن الـسيد عـلي كـان كارهـاً للدخول في الجدال السياسي حول المعاهدة الانكلو - مصريه، فقد انجرّ إلى هذا الجـدال، لـيس فقـط لأنـه كان يبدو له أنه يهدد الطريقة التقليدية للحياة في الـسودان، لكـن أيـضاً لأنـه يـزود منافـسه الـسيد عبـد الرحمن بوسيلة لزيادة شعبيته بالوقوف إلى جانب الرأي العام الوطني في السودان.

1- محاولة الميرغني إنشاء قاعدة اقتصادية:

إن المدة الزمنية بعد عام 1924 أذنت بحقبة جديدة في رؤية الزعامة الختميـة للطـرق التي عن طريقها تحتفظ بنفوذها، فقد شعر الـزعماء الـدينيون بالحاجـة إلى إيجـاد مـصادر مالية إذا كانوا يريدون ممارسة سلطتهم السياسية والدينية على أتبـاعهم. ولم يكـن الاعـتماد على هدايا الناس كافياً للاحتفاظ بمـوقعهم. وقـد اظهـر الـسيد عبـد الـرحمن اهتمامـاً أكـبر بالعمل منذ الحرب العظمى[1]. وتشير تقارير المخابرات حول تحركات الـسيد عـلي في أوائـل

(1) Hassan Ahmed Ibrahim, `Neo-Mahdism as a factor for integration in the Sudan and Nigeria' in The Arab Historian, vol.XXII (1982), p.10.

العشرينات إلى اهتمامه الشخصي بقطع الأرض الصغيرة لكنه لم يدرك أهمية زيادتها وإنشاء قاعدة اقتصادية إلا متأخراً وقد استمر في استلام الهدايا من أتباعه. ولقد زعم السيد عبد الرحمن في حوار مع مدير المخابرات في عام 1924 ان السيد علي استلم 11.000 ألف جنيه مصري من الشرق[1]. وفي حزيران عام 1925 وجه السيد جونستون، نائب حزب العمال في البرلمان، سؤالاً في البرلمان فيما إذا كانت القوات البريطانية قد استخدمت لتأمين جمع الصدقات[2]، مما استفز السيد علي إلى إرسال رسالة إلى صحيفة (التايمز) في 20 حزيران/ يونيو أنكر فيها بشدة استخدام القوات البريطانية لهذه الغاية ورفض الاقتراح بالحاجة إلى مثل هذه المساعدة، وهو الاقتراح الذي كان ينظر إليه على أنه سيؤثر على علاقاته مع أتباعه[3].

استمر السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف في استلام إعانات مالية سنوية من الحكومة[4]. وعلى أية حال فإن الأساليب التقليدية في تمويل الطرق لم تعد كافية، وكان يجب اتخاذ أساليب أخرى، خاصة انطلاقاً من حقيقة أن "إجازة الأرض من قبل الزعماء الدينيين كهدايا من أتباعهم ليست مشجعة"[5].

في 15 كانون الثاني/ يناير كتب السيد علي إلى الحاكم العام معرباًله الحاجة إلى التكيّف مع الأوضاع المتغيرة في السودان:

> "انك على وعي بأن الشرق بصورة عامة والسودان بشكل خاص تطرأ عليه تغيرات عظيمة عن أوضاعه الأصلية، ولأجل التكيف مع العصر الراهن، فقد أصبح لزاماً علينا البحث عن وسيلة عملية للعيش، وسيلة للاحتفاظ بمراكز أسرتنا وزعامة طائفتنا، وسيلة يجب أن تنظر إليها الحكومة باقتناع، ويجب أن تكون متطابقة مع روح العصر".

---

(1) FO 141/573/17246, note of a conversation between Sayed Ali al-Rahman and Davies, 14 September 1924.

(2) House of Commons Debates, vol.185, col.36-37, 15 June 1925.

(3) The Times, 20 July 1925.

(4) دار الوثائق المركزية، 37/2/6 مجموعة محمد إبراهيم أبو سليم،(تقرير غير منشور مقدم إلى وزارة الداخلية)، 30 كانون الأول 1965.

(5) NRO BNP 1/39/297 (53-I.A.D.I/60-11), Assistant Director of Intelligence to the Private Secretary, 24 January 1919.

كان السيد علي مهتماً بتطوير أرضه للزراعة في مناطق شندى والدامر وبربر وتقديم مشاريع أروائية كان يعتقد أنها لفائدة البلاد بصورة عامة. وقد وضع طياً نسخة من الطلب الذي تقدم به إلى حاكم إقليم بربر لمسح وتخطيط المناطق مشدداً على عدم اشتراك أية شركة أجنبية، وأن يكون الهدف من المشاريع فقط فائدة السكان الأصليين. كان السيد علي يأمل في الاستجابة لطلبه انطلاقاً من وعد الحاكم العام بإعطاء اهتمام شخصي لشؤون رؤساء السودان. وقبل ذلك ببعض الوقت، كان السيد علي قد شرع بمشروع زراعي صغير في منطقة الخرطوم الشمالي لكنه كان مهتماً بصفة خاصة في هذه المرحلة بتطوير الزراعة في إقليم بربر حيث يقطن غالبية أتباعه وأقاربه وبإنجاز ذلك دون أية مساعدة أجنبية[1]. لم يعط تفسير لعدم إجابة حاكم إقليم بربر على الطلب الأصلي للسيد علي، المقدم في عام 1925، على الرغم من أنه قد يكون تعبيراً عن أن الحكومة لم تكن مستعدة آنذاك لدعم مشروع ضخم كهذا، ولفشله في الحصول على المساعدة في ذلك الوقت، فقد جدد السيد علي طلبه ساعياً إلى المساعدة من الحاكم العام[2].

وفي 21 كانون الثاني/ يناير عام 1926 كتب هـ.س. جاكسون حاكم إقليم بربر إلى مدير الزراعة والغابات حول الطلب الذي تقدم به السيد علي إليه في مسألة مشاريعه الزراعية والإروائية. وفي ضوء الخبرة السابقة لمشاريع السيد علي السابقة، كان الحاكم تواقاً إلى ضمان إبرام عقود محددة لتفادي المجازفة باللجوء إلى القضاء في المستقبل، وإلى وجوب إعطاء السيد علي فترة محددة من الوقت يكمل المشروع خلالها، وقد علق جاكسون أن "السيد علي كمزارع يترك الكثير من أجل الرغبة"، وقال جاكسون أن السيد علي يمتلك أرضا كافية خاصة به من أجل تطويرها دون محاولة كسب أرض أكثر، وكان الحاكم يفضل الملكية الفلاحية على أساس تعاوني، على الرغم من أنه اعترف بأنه إذا رغب السيد على بشراء أرض من السكان الأفراد فلن يقابل بالرفض، وأشار جاكسون إلى أن سياسة السيد على كانت تحركها دوافع سياسية وليست فقط برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً، كان يأمل أن تكون مشاريعه "جزئياً كعمل مضاد لنشاطات السيد

(1) NRO CS 2/6/24, 15 January 1926.

(2) NRO CS 2/6/24, Sayed Ali to the Governor of Berber, 13 January 1926.

عبد الرحمن"، وأنهى جاكسون رسالته بالإلحاح على وجوب الإسراع في تسوية قضية منح إذن بالمضخة لأن الدعاية المصرية تستغل التأخير في ذلك من أجل التشنيع على حكومة السودان[1].

وفي 23 كانون الثاني/ يناير عام 1926 التقى السيد علي الحاكم العام في القصر حيث تم التوضيح بأن "سياسة الحكومة هي في دعم القادة المحليين، والذين كان السيد علي من بينهم الأكثر احتراماً"، أشار الحاكم العام إلى رسائل السيد علي إليه في 13 و 15 كانون الثاني/ يناير وإلى رسالة إلى السكرتير الخاص في 19 كانون الثاني/ يناير تخص خطة مشاريع الضخ في إقليم بربر. وبينما كان الحاكم راغباً في مساعدة السيد علي فإن عضوية الأخير في هيئة شركة زراعة وبناء السودان المحدودة أثارت المشاكل، وقد سجلت الشركة في نيسان/ أبريل عام 1925 ودعي السيد علي إلى منح اسمه لها وأصبح مديراً، لقد كان يرى ذلك وسيلة لتشجيع الزراعة وطريقة لزيادة دخله عندما لم يعد بمقدوره العيش على الدعم المالي لأتباعه[2]. وقد تمت استشارة قسم المخابرات ولم يقدم اعتراضاً، وقد وافق السيد علي على قبول الإدارة. وعلى أية حال، فإن مذكرة مقتضبة مرفقه مع ملخص لارتباط السيد علي بالشركة تظهر بأنه في كانون الثاني عام 1926 توصلت الحكومة إلى أن تعيين السيد علي في الإدارة كان خطأ لأنه لا يتناسب مع موقعه كزعيم ديني[3]، وإذا لحق الفشل بالشركة، التي هي مجازفة ومضاربة، فإن ذلك سينعكس على مكانة مدرائها . وقد اعترف السيد علي بذلك وقدم استقالته من الشركة، لأسباب شخصية وصحية، لأن ذلك سيزعزع الثقة بالشركة، فقد طلب إليه السيد ستاما توبوليوس، وهو مدير في الشركة، تأجيل استقالته حتى اجتماع الهيئة في 7 آذار/ مارس. وقد وافق وكيل السيد علي الشيخ أحمد عبد الله على ذلك نيابة عنه[4]، وأعاد السيد علي لاحقاً تقديم استقالته بحجة الرغبة في الدخول في تعاملات طرف ثالث مع الشركة[5].

---

(1) NRO CS 2/6/24, 21 January 1926.

(2) NRO CS 2/6/24, Record of meeting with Sayed Ali, 23 January 1926.

(3) NRO CS 2/6/24, Sayed Ali's connection with the Sudan Building andAgricultural Company. Minute to Schuster, 10 January 1927, vol.1, p.4.

(4) NRO CS 2/6/24, Sayed Ali to the Directors, Sudan Building and Agricultural Company, 6 February 1926; R. Davies to H. Mac Michael, 21 February 1926.

(5) NRO CS 2/6/24, Minute from Davies to the Civil Secretary, 13 January 1927, p.9.

ويمكن الحصول على تعبير عن حاجة السيد علي إلى تحسين موقعه المالي من حقيقة أنه في عام 1926 كان قادراً فقط على وضع 900 جنيه مصري جانباً من أرباحه من مضخته في الخرطوم الشمالي لأجل النفقات الرئيسية لتزويد مشروعه في إقليم برير بسبع مضخات. وأشار السيد علي بأنه كان قد قدم طلبه من خلال القنوات الاعتيادية، وأنه كان مستعداً لإشراف قسم الزراعة على مشروعه، وأنه كان راغباً لدفع أجرة الأرض إلى الحكومة وسيتقاسم الأرباح مع المالكين الأصليين للأرض، اقترح الحاكم العام مشروعاً بديلاً من قطعة واحدة تتكون من 500 أكرا وطلب من السيد علي التفكير في فوائد وأضرار مشروعه الخاص والمشروع المقترح من قبل الحكومة ومناقشة القضية مع مدير الزراعة، وافق السيد علي على ذلك لكنه كرر أنه ملزم بالاتفاق المؤقت مع أتباعه، ولا يشعر بالثقة لتحقيق مشروع آخر[1].

في 28 كانون الثاني/ يناير عام 1926 قابل مدير الزراعة والغابات السيد علي الذي أوضح أنه أراد تحقيق زراعة أوسع ليمنح نفسه مهنة حقيقية ولزيادة دخله ولأنه كان مهتماً حقاً بالزراعة، وكان يرغب أيضاً بالمحافظة على مكانته بين أتباعه في إقليم برير، وذلك من خلال نظرتهم إليه باعتبار أنه يقوم بتطوير أرضهم، وأشار المدير إلى السيد علي بأن مشروعه الطموح يحتاج إدارة كفئة، وحذره من استخدام الخلفاء الذين لا يتمتعون بخبرة زراعية كافية، وساد انطباع لدى المدير الزراعي انه بينما كان السيد علي يريد حقاً تطوير البلاد فإنه تواق أيضاً إلى الحفاظ على مكانته بين منافسيه الدينيين[2].

وتشير مذكرة مؤرخة في 27 كانون الأول/ ديسمبر عام 1926 إلى نائب مدير المخابرات إلى الأسباب التي دعت السيد علي إلى العمل في مشاريع زراعية مختلفة. كتب صموئيل عطية أن السيد علي يدرك "سياسة الحكومة وعدم ارتياحها إلى العادات القديمة بتقديم الهدايا إلى الرؤساء الدينيين من السكان، وكان يهدف إلى تنظيم مصادره لكي يستطيع تأمين دخل سنوي لتجنب كل الوسائل الأخرى التي يكرهها هو نفسه"[3].

---

(1) NRO CS 2/6/24, Note of conversation between the Governor-General and Sayed Ali, 23 January 1926.

(2) NRO CS 2/32/24 (A.& F.D.I.7.), Record of meeting with Sayed Ali, 28 January 1926

(3) NRO CS 2/32/24, 27 December 1926.

وفي نفس المذكرة لخص عطية الموقف الراهن لمشاريع السيد علي في أقاليم الخرطوم وبربر ودنقله وبور سودان التي بدأت تعطي مردوداً صغيراً. وكان السيد علي يبغي زيادة نشاطاته وطلب من الحكومة قرضاً لشراء مزيد من مضخات الري. وعلى أية حال، فإن السكرتير المالي للحكومة رفض هذا الطلب مفضلاً بدلاً من ذلك مساعدته عن طريق تزويده بملاك مشرف وبالمشورة(1)، وقد استحسن الحاكم العام عمل سكرتيره(2). وقد اعترف مايكل، في رأيه حول رفض إقراض السيد علي، أن شعور السيد علي كان صادقاً بأن السيد عبد الرحمن كان مستفيداً أكثر من الحكومة في موضوع السيولة النقدية على الأقل، ولذا فقد كان من المهم بالنسبة إلى السيد علي أن يمتلك دخلاً مستقلاً للمحافظة على مركزه كزعيم ديني، وإذا فشل في ذلك فأنه سيعتمد على جمع الزكاة، وسيؤدي ذلك إلى مشاكل مع الحكومة التي لن تتغاضى عن القواعد التي تتبعها ويعامل السيد علي بصورة مختلفة عن تعاملها مع السيد عبد الرحمن. ومهما يكن من أمر، فإذا كان على السيد علي الاعتماد على هدايا أتباعه، فإنهم سوف يمتعضون من فرض ذلك عليهم وسيفقد شعبيته التي هي شيء ثمين للحكومة في مواجهة السيد عبد الرحمن(3).

تم الاتفاق في اجتماع للجنة الجزيرة الفرعية للمجلس في 29 نيسان/ أبريل عام 1927 على أن السيد علي يجب أن يعطي امتياز السقاية بين أراضي مكوار وحاج عبد الله بنفس الشروط التي تمنح للنقابة، أي أن الحكومة تزوده بالماء وشبكة القنوات الرئيسية مقابل 40 بالمئة من المحصول، ان ذلك سيؤدي إلى تجنب الاتهام بإعطاء معاملة مميزة للنقابة، وفي نفس الوقت فقد تم الاتفاق على التحقيق في إمكانية تزويد المياه لامتياز السيد علي والمجموعة المهدية، وهي مبادرة لإعطاء كلتا المجموعتين معاملة متساوية(4)، على الرغم من معارضة السيد علي للاقتراح الذي قدمه الحاكم العام بأنه يجب أن يفكر في قطعة أرض واحدة تبلغ 500 أكرا، فقد تم الاتفاق بعد المناقشة بأن الامتياز قرب

(1) NRO CS 2/6/24, Minute from Mac Michael to Schuster, 10 April 1927.

(2) RO CS 2/6/24, Mac Michael to the Governor-General, 11 April 1927.

(3) RO CS 2/6/24, MacMicheal to Schuster, 20 April 1927.

(4) NRO BNP 1/2/14 (2.E.6), Minutes of the 30th meeting of the Gezira Sub-Committee of the Council, 29 April 1927.

مكوار سيكون أفضل من ذلك الذي في الشمال الذي كان السيد علي أصلاً قد قدم طلباً بشأنه . كان السيد علي قلقاً بأن الامتياز في مكوار سيعني أنه يجب أن يتخلى عن مشروعي الضخ في إقليم الخرطوم في الخليلية ويتخلى عن السكان المحليين في العالياب مما لم يكن راغباً في عمله لأنهم أصبحوا معتمدين على مشروع الضخ. كانت الحكومة تفضل أن يتخلى السيد علي عن المشاريع القائمة ليركزوا على مشاريع أكثر فائدة لكنهم لم يكونوا ليلحوا عليه للإقلاع عن تلك المشاريع التي عملت سابقاً في العالياب وفي إقليم بربر وجنتي في إقليم دنقله والخليلية في إقليم الخرطوم، وبعد التأكد من ذلك وافق السيد علي على القيام بالزراعة في مكوار وفق الشروط المتفق عليها[1].

وأثناء ذلك قدم السيد علي طلباً للحصول على إذن بتشييد محطة ضخ في البركل لسقي أرض مملوكة شخصياً، كانت الشروط التي اقترحها على الناس هي نفس شروط قسم الزراعة في مشروع نوري، "إن فكرته هي أنه يسقي العدد الكبير من أشجار النخيل الموجودة في البركل ويأخذ نسبة 2 بالمائة من هذا المصدر للدخل، فإنه بهذا سوف يراعي نفسه ويحصل على الفائدة".

كانت سياسة الحكومة هي في عدم تشجيع السيد علي في التورط في المشاريع في مناطق متناثرة والتي لا يمكن أن يشرف عليها شخصياً، وأن يكرس نفسه لمشروع الحكومة المقترح الذي من المحتمل أن يكون أكثر فائدة له وبدون مجازفة مالية. وقد أتفق على أية حال، أن تعطى الأفضلية لمشروع الضخ في البركل، وكان السيد يريد التعاقد على التزود بالماء وذلك ليؤمن لنفسه دخلاً منتظماً، وقد أوضح السيد علي أن هذا لن يكون بديلاً عن مشروع الخليلية لكن إضافة له[2].

(1) NRO Lands 3/11/108 (C.P.121/C), J.N. Cameron to the Governor of Dongola Province, 31 October 1927.

(2) NRO Lands 3/11/108 (C.P.121/C), E. G. Coryton, Acting Governor, Dongola Province to the Director of Agriculture, 22 November 1927.

كان الموقف المالي للسيد علي في عام 1928 مزعزعاً لكن الحكومة رفضت الطلبات بمساعدة إضافية[1]، استمر السيد علي في محاولاته للكسب من مختلف المشاريع الزراعية مثل مشروعه في العالياب[2]. في 17 شباط/ فبراير عام 1929 أوصى مدير الزراعة والغابات أن لا يشجع السيد علي على الإقدام على إنفاق رأسمال كبير الذي يتطلبه مشروعه المقترح في العالياب. كان المدير يعتقد أن مشروع العالياب سيصبح مسوغاً مع مرور الزمن لكن يجب على السيد أن يعزز موقفه المالي ويستفيد فائدة كافية وقصوا من التسهيلات القائمة للضخ في العالياب، ويركز على إنتاج القطن في منطقة مكوار قبل تحقيق مشاريع أخرى في الشمال[3]. كتب السكرتير الإداري المساعد قائلاً أن "هؤلاء الأعيان الدينيين غير قادرين على إدارة مشروع للضخ بشكل جيد بما فيه الكفاية للحصول على فائدة"[4].

مهما يكن من أمر، فبعد أسبوع من ذلك وفي 25 شباط/ فبراير عام 1929 جاء في مذكرة من السكرتير الإداري المساعد إلى السكرتير المالي أنه قد تمت مراجعة الموقف المالي للسيد علي، وأوصى بوجوب إعطاء مساعدة مالية لمشاريعه الزراعية في بربر مفضلاً ذلك على منحة مالية لزراعة القطن في الجزيرة، كان السيد علي مديناً لشركة السودان للزراعة والبناء بـ 1.000 ألف جنيه مصري سنوياً لخمس سنوات تدفع في أربعة أقساط، وعلى الرغم من مساعدة الحكومة مكنته من الدفع في خمسة أقساط بدلاً من أربعة فإنه كان لا يزال بحاجة إلى المساعدة. وقد اقترح وجوب إعطاء السيد علي عوناً مالياً مباشراً، لإعطائه الافضليه في مشروع مقترح لإقطاعه قطعة أرض في مشروع الجزيرة الذي عن طريقه سوف يحصل على 10 بالمائة من المحصول في مقابل حصة الحكومة، مما

(1) NRO CS 2/32/24 (2.E.4), Atiya to the Civil Secretary, 7 June 1928; NRO CS 2/32/24 (S/19 .1923), J.M. Edwards, Manger of the Sudan Building and Agricultural Company to Sayed Ali, 19 July 1928.

(2) NRO CS 2/32/24, Sayed Ali to the Governor of Berber Province, 8 January 1929; NRO CS 2/32/24, Atiya to the Civil Secretary, 14 January1929.

(3) NRO CS 2/32/24 (DI-7), Director, Agriculture and Forest to the Civil ecretary, 17 February 1929.

(4) NRO CS 2/32/24 (2.E.4), note by the Assistant Civil Secretary, 9 February1929.

سيدر على السيد علي بما يقارب 1.400 ألف وأربع مائة جنيه مصري سنوياً. لم تتم التوصية بهذا الاقتراح لأن السيد علي لا يريد أن يكون ملاكاً غائباً، ولو كان هناك فقط قلة من أتباعه فلن يكون هذا نفوذاً مؤثراً يقابل السيد عبد الرحمن[1]. وكانت سياسة الحكومة هي الحد من بيع الأراضي إلى الزعماء الدينيين في المناطق التي باتوا يمتلكون أراضي فيها ولم يكن السيد علي يمتلك أرضا في الجزيرة[2]، ولم ير حاكم إقليم النيل الأزرق أية أسباب، "لنكون منطقيين ومنسقين، يستحسن على أساسها بيع أية أراضٍ للسيد علي"[3]. كان السيد علي أكثر اهتماماً للحصول على المساعدة لنشاطاته في إقليم بربر، حيث اقترح بناء بيت وأبدى اهتماماً شخصياً قوياً بالعقار وشجعه الحاكم العام السيرجفري آرثر بوعود محددة نوعاً ما لمساعدته في السودان الشمالي، وقد اقترح السكرتير الاداري وجوب إعطاء السيد علي 1000 ألف جنيه مصري سنوياً، وعلى الرغم من أنه لم يكن من المحتمل مطلقاً أن يكون مشروع العالياب مربحاً جداً فإنه يجب تشجيع السيد علي على المضي قدماً به.

لم يكن مدير الزراعة والغابات غير متحمس تجاه خطط السيد علي ووعد بأنه سيتم في المستقبل التفكير بشكل مناسب بتوسعات أخرى[4]. تفترض رسالة من نائب السكرتير المالي إلى السكرتير الاداري في 22 تموز/ يوليو عام 1929 أن السيد علي يواجه مصاعب مالية على الرغم من الموسم الجيد ويريد تأجيل دفع الإيجار. وقد عورضت هذه الفكرة لأنها قد تشجع السيد علي أن يصبح مديناً بشكل أكبر للحكومة[5]، وفي هذا الوقت أصبحت الحكومة قلقة بشأن فشل أعمال السيد علي إذ شعرت أن ذلك سيكون له تأثير معاكس على مركزه كزعيم ديني.

---

(1) NRO CS 2/32/24 (2.E.4), 25 February 1929.

(2) NRO BNP 1/39/297 (SCR/91/B.10.), J.A. Reid, A/Governor, Blue Nile Province to the District Commissioner, Kamlin, 16 July 1930 .

(3) NRO BNP 1/20/131 (SCR /38.A.3.) , F.T.C. Young to the Civil Secretary, 22 December 1935.

(4) NRO CS 2/32/24 (3.17.P.), Director of Agriculture and Forest to Sayed Ali, 4 June 1929; CS 2/32/24, Sayed Ali to the Governor of Berber Province, 20 September 1929; NRO CS 2/32/24 (2.E.4), Memorandum from the a/ Civil Secretary to the Financial Secretary, 25 February 1926.

(5) NRO CS 2/32/24 (FDK/794-12), 22 July 1929.

2- الأحداث في السودان 1925 - 1930:

مارست الحكومة منذ تأسيس الحكم الثنائي حكماً مباشراً في تلك المناطق من السودان إذ لا يوجد رؤساء قبليين ولم تكن المنطقة هادئة، وفي الأماكن الأخرى كانت الحكومة تعتمد على الرؤساء القبليين في السيطرة على الشؤون المحلية[1].

كان القرار بإعطاء الرؤساء القبليين مسؤولية أكبر واحداً من نتائج توصيات لجنة ملنر عام 1920، "بالنظر إلى امتداد السودان الواسع والشخصية المختلفة لسكانه، فإن الإدارة في مختلف المناطق يجب أن تترك، قدر الامكان، في أيدي السلطات الأهلية أينما وجدت، وذلك تحت الإشراف البريطاني"[2].

صدرت مجموعة من الأوامر تعترف بالسلطات القضائية للرؤساء القبليين وتجعلها ملائمة للقوانين، كان أولها قانون شيوخ البدو في عام 1922[3]، وقد تبع ذلك قانون محاكم القرى في عام 1925، وقانون سلطات الشيوخ في عام 1927 وعام 1928 وقانون محاكم الرؤساء في عام 1931 وقانون المحاكم المحلية في عام 1932[4].

ان قراءة عامة لسياسة الإدارة البريطانية في السودان يشير دوماً إلى أن عام 1924 أذن بنقطة تحول في العمل الإداري. كانت إحدى نتائج أعمال حركة اللواء الأبيض في عام 1924 هي التأكيد لبعض المسؤولين البريطانيين في السودان بأنهم يجب أن يعززوا سلطة الرؤساء القبليين التقليديين أفضل من الاعتماد على المسؤولين السودانيين المتعلمين[5]. وقد أشار الحاكم العام إلى هذه السياسة في تقريره السنوي لعام 1925. كانت هذه السياسة هي الاحتفاظ بالملاك الذي يقوم بالإشراف عند مستوى معين لكن "في ترك الإدارة قدر الإمكان في أيدي السلطات المحلية أينما تطلب ذلك، وفي استيعاب

---

(1) G. Warbung, The Sudan under Wingate, chapter VIII.

(2) BLO Milner Papers 462/15, Report of the Special Mission to Egypt, p.34

(3) P.M. Holt and M.W.. Daly, The History of the Sudan, 3rd end (Winfield and Nicholson, London, 1979), p.36.

(4) For details see M.W. Daly,British Administration and the Northern Sudan 1917-1924, (Nederland's Historisch-Archaeologisch Instituut, TeIstanbul,1980),pp.170-188.

(5) Bakheit, British Administration,p.126.

العرف التقليدي الذي تستلزمه العدالة والحكومة الجيدة، إن ذلك يشمل استخدام الهيئات المحلية تحت الإشراف من أجل الحاجات الإدارية البسيطة في البلاد"[1].

وقد استمر الحاكم العام في مناقشة الأسباب السياسية الكامنة وراء هذه السياسة في عام 1927، وقد حاجج بأن الشيوخ القبليين هم الزعماء التقليديون وأنه يجب إحياء "الأشكال القديمة من الحكومة القبلية"[2].ولذلك فإن السبب الآخر لتشجيع الإدارة المحلية هو أنه حيثما كانت هذه الإدارة مؤثرة فإن احتمال تقدم المهدية يكون أضعف، وكانت تلك هي حالة مناطق مثل كردفان ودار فور على وجه الخصوص حيث كان وكلاء المهدي يزيدون نشاطاتهم[3].

كانت لسياسة تعزيز قوة وسلطة الشيوخ القبليين نتائج واضحة على الزعماء الدينيين مادامت الحكومة لم تعد بنفس الحاجة إلى استخدامهم كوسطاء، كان موقفها إزاءهم مازال الاحترام والاعتراف بنفوذهم، ولكنها تعتمد الآن بصورة أكبر على الروابط المباشرة مع القبائل. كان السيد علي قادراً على التعامل مع الوضع الجديد، جزئياً بسبب طبيعته وقدرته على المرونة والتكيف مع الأوضاع المتغيرة، وجزئياً لأن أغلبية أنصاره يتركزون في مناطق لا تسيطر فيها الإدارة القبلية. على الرغم من أن القوة المتزايدة التي أعطيت إلى رؤساء القبائل قد قللت من نفوذ السيد علي، فقد استمر الناس عملياً في التعامل معه بتقدير عال[4]. ومهما يكن من أمر، فقد كانت هذه السياسة "مكروهة من الانتلجنسيا والسيد علي الميرغني"[5].

وقد اعتبرت السلطات أن السيد علي ليست له طموحات سياسية وأنه سيكون قانعاً في الاحتفاظ بدوره كزعيم ديني فقط، ومن ناحية أخرى فقد امتعضوا من حقيقة أن

---

(1) House of Commons Parliamentary Papers, 1926, vol.XXX, Cmd.2742, The Annual Report, 1925, Sudan No.2, p.7 .

(2) FO 371/12374 (J453/126/16), J .L. Maffy to Murray, 3 February 1927; see also G.S. Schoetler, `The Genial Barons', in R.O. Collins and F.M. Deng, (eds.) The British in The Sudan 1898-1956, (Macmillan,London,1984),p.106.

(3) (Davies)6November 1925, NRO Security 6/9/55, Consideration of Policy Section II,

(4) FO141/573/17246, Note of a conversation with Sayed Abd al-Rahman,14 September 1924.

(5) Robertson, Transition in Africa, p.127.

السيد علي خلال عام 1924 "لاذ بالفرار فقط ولم يفعل شيئاً، أو حتى أنه شجع بشكل واهن المحرضين على الفتنه"[1]، وكان هذا أحد الأسباب التي دفعت السير جفري آرثر إلى التوصية بمنح وسام (.K.B.E) فخري لمنافسه السيد عبد الرحمن الذي بدا أكثر تعاوناً . ومهما يكن من أمر، فقد ظل السيد علي يتلقى معاملة تتناسب مع شخصية ذات مركز خاص، وعلى سبيل المثال فعندما زار (.T.R.H) أمير ويلز ودوق كلاوسيستر بور سودان على ظهر السفينة (مالدا) في عام 1928، كان للسيد علي شرف مقابلة أمير ويلز الذي استقبله في برج القيادة في السفينة[2].

وقد كان لسياسة الحكومة تجاه الرؤساء القبليين تأثير في غير صالح السيد عبد الرحمن، لأنه كان مشتركاً بشكل منسجم مع السودانيين المدنيين المتعلمين في محاولاتهم من أجل تأييد القضية الوطنية، وكان يرى نفسه أنه يؤدي دور الزعيم الوطني[3]، وكان من المحتم أن تؤثر سياسة الحكومة على نفوذ السيد عبد الرحمن، وبينما لم يكن هناك شيء تخشاه الحكومة من السيد علي، كان تأثير المهدية خطراً على الاستقرار، وكانت ترى أن وسائل كبح الحركة هي التعليم والإسلام التقليدي والأكثر أهمية سلطة الرؤساء القبليين[4]. وعلى سبيل المثال، فقد علق حاكم إقليم البحر الأحمر في عام 1927 بأن السلطة المحلية العلمانية مفضلة على الزعماء الدينيين الذين قد يكونون وكلاء للمهدية أو الختمية[5].

كان السودانيون المتعلمون أيضاً ينظرون بعدم ارتياح إلى اعتماد الحكومة على الرؤساء القبليين، وكما عبر عن ذلك التقرير الشهري للمخابرات في السودان في عام 1926 "ان الانتلجنسيا السودانية لم يفتها التأثير النفسي للحركات القومية الناجحة في البلدان الإسلامية الأخرى في الشرق الأوسط" ، ورد في التقرير ان الانتلجنسيا نفسها تؤمن أنه "بسبب تعلمها وتنورها فإنها مؤهلة بشكل أفضل لتمثيل أفكار وحاجات

(1) FO 141/573/17246, Enclosure I in No.1, Archer to Lloyd, 8 November 1925.
(2) FO 371/13142 (J3433/356/16), SMIR No.410, September 1928.
(3) FO 371/19096 (J2293/2293/16), Position of Sayed Abd al-Rahman and report on Mahdism, 28 April 1935
(4) NRO Security 6/9/55, Consideration of Policy Section II, 6 November 1925
(5) Bakheit, `British Administration', p.157.

القبائل للحكومة من الزعماء القبليين"، وحاول محرر (الحضارة) في مقالات افتتاحية تشجيع السيد علي والسيد عبد الرحمن "زعماء طبيعيين للشعب لإنهاء خلافاتهم والتخلي عن مطامحهم الشخصية والتضافر من أجل تحويل السودانيين إلى أمة"[1].

أما بالنسبة للضباط الإقليميين فقد كانت لهم تحفظاتهم أيضاً على سياسة الحكم المباشر، فقد شعر البعض انها ستقلل من سلطتهم، ومن جهة أخرى فقد رحبوا بتخفيف العبء عن كاهلهم الذي يمكن أن تعنيه هذه السياسة، "لا يمكن لأي ضابط إداري أن يشعر بالأسف تجاه السياسة التي حررته من المهمات الدائمة في تقدير وجمع الضرائب، والتحقيق في الجرائم الصغيرة وإصدار العقوبات، والعمل الرتيب في السيطرة على ألا سواق وتقدير القطعان، وكل الأدوات المملة للإدارة البيروقراطية"[2].

بعد اغتيال ستاك وانسحاب القوات المصرية من السودان أصبحت العلاقات بين البريطانيين والمصريين حساسة، وتم تجاهل السوداني المتحمس في مصر إلى حد كبير. وقد كتبت الصحافة عن وصول السيد علي إلى القاهرة "وفي بعض الحالات أعربت عن فكرة أنه أرسل في مهمة سياسية لها علاقة بالمفاوضات بشأن وضع السودان"[3]، ولم تبذل أية محاولة من جانب مسؤولي الحكومة للتقرب إليه، وقام بزيارته فقط أولئك الذين يعرفونه شخصياً[4].

كان أحد ابرز نتائج انسحاب المصريين من السودان هو تأسيس قوة دفاع السودان في 17 كانون الثاني عام 1925 لتحل محل القوات المصرية، وكان وجود المهديين في الجيش سبباً في قلق الحكومة لكنهم كانوا أقلية، وعلى سبيل المثال:

"في الأبيض ربما 60% هم من الطريقة الميرغنية و 20% لا يهتمون إطلاقا بالمسائل الدينية و 20% هم من المهديين، وهؤلاء الأخيرين، تقريباً جميعهم يمكن أن ندعوهم بالمهديين الجدد والقليل منهم فقط، ربما 2% من جميع القوة، يؤمنون بالرسالة المهدية للسيد عبد الرحمن"[5].

(1) FO 371/11613 (J991/991/16), SMIR No.1, March 1926.

(2) Henderson, Sudan Republic, p.72.

(3) FO 371/11613 (J2921/991/16), SMIR No.7, October 1926.

(4) FO 371/11614 (J3137/991/16), SSIR No.8, November 1926.

(5) FO 371/11613 (J1602/991/16), SSIR No.3, May 1926.

ومهما يكن من أمر فقد اتخذت خطوات لتجنب تجنيد القبائل المعروفة بميلها للمهديين المتعصبين، وعلى سبيل المثال من بني حلبه وميما وحمادة وبعض الرزيقات والمسيرية وبعض المساليت وأرينقه، وتقليل عدد المهديين بعد تجديد مدة خدمتهم عند انتهائها. ومن جهة أخرى، ذكر في تقرير حول حامية كابكابيا "أنه ربما واحداً أوثنان فقط يؤمنون بالسيد عبد الرحمن باعتباره المهدي المنتظر وحتى المهديون الجدد يشكلون أقلية، إذ أن معظم الجنود هم من الميرغنيين"[1].

وكما هو متوقع، كان السودان أحد الموضوعات التي تمت مناقشتها في لندن بين ثروت باشا، رئيس الوزراء المصري، واوستن شامبرلين في عام 1927 لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق. وكان مصطفى النحاس باشا الذي أعقب ثروت مشغولاً في الشؤون الداخلية المصرية إلى الحد الذي لم يهتم معه بالسودان، لكن محمد محمود باشا، رئيس الوزراء آنذاك، وفي زيارة لإنكلترا في عام 1929 اقنع الحكومة العمالية في ذلك الوقت على الاتفاق مبدئياً على عودة القوات المصرية إلى السودان. كان البريطانيون مستعدين للنظر في عودة فوج مصري في نفس الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة[2].

عندما عاد النحاس باشا إلى رئاسة الوزارة حاول التوصل إلى اتفاقية بالشروط التي أتفق عليها مع محمد محمود باشا. على الرغم من أن الشريف يوسف الهندي وآخرين أعربوا عن معارضة فردية فإن السيد علي والسيد عبد الرحمن تعاملوا بعدم اهتمام مع القضية، ومن الواضح أنهم لم يكن لهم موقف حازم تجاه المسألة. ولكن السيد علي كان معارضاً صريحاً للسياسة المصرية ويأمل أن: "يتم التوصل إلى اتفاقية في هذا الوقت، ومادامت المطالب المصرية تبدو في ازدياد في كل وقت فإنه ستتم تسوية المسألة السودانية"[3].

FO 371/11614 (J3137/991/16), SSIR No.8, November 1926. (1)

H.A. Mac Michael, The Anglo Egyptian Sudan, (Faber and Faber, London, 1934), pp.168-169.(2)

NRO Security 7/1/1 (283001), Political History of the Sudan 1924-1931, by Atiya. (3)

في كتاب طبع على نفقة الأمير عمر طوسون في عام 1931 وجه الانتقاد إلى موقف السيد علي تجاه مصر، وقد تأمل الكتاب فيما إذا كان السيد علي قد نسي كم السودان مدين لمصر لمساندتها إياه وخاصة عائلة المرغني والختمية[1].

سافر السيد علي إلى القاهرة في 10 أيلول/ سبتمبر عام 1931 وبقي هناك حتى 23 كانون الأول/ ديسمبر، ليس هناك دليل وثائقي يوضح السبب في هذه الزيارة لكن يجب النظر إليها في ضوء خلفية المناقشات حول عودة القوات المصرية إلى السودان، وأيضاً في ضوء تعليق عطية في تقرير حول التاريخ السياسي للسودان للأعوام 1924-1931 حول الجهل في مصر لأوضاع السودان، وخاصة بين قيادة الوفد. وقد أعرب السيد علي عن هذا الرأي أيضاً إلى صموئيل عطية الذي نقل عنه قوله "من الجدير بالذكر أيضاً أن الوفد أو أي حزب سياسي مصري لم يقم بمحاولة حقيقية منذ عام 1924 لتكوين علاقة قوية مع السودان، إذا وضعنا الدعاية جانباً"[2].

استقبل السيد علي عند وصوله من قبل عدد كبير من أصدقائه ومؤيديه وممثل عن رئيس الوزراء الذي زاره فيما بعد في 7 تشرين الأول/ أكتوبر. التقى السيد علي خلال إقامته عدداً من السياسيين البارزين من بينهم أحمد باشا خشبة، وهو وزير سابق من الأحرار الدستوريين، كما التقى في عدد من حفلات الاستقبال عبد الرحمن عزام، وهو عضو في الوفد كان قد زار السودان. ودعا حامد الباسل، نائب رئيس الوفد، السيد علي إلى حفلة غداء حضرها قادة وفديون آخرون، وقد تكلم السيد علي عن السودان ممتدحاً الإدارة فيها ومعرباً عن رضاه بها، وهو التصريح الذي لقي استقبالاً فاتراً لدى الضيوف. وفي مقابلة مع الملك في 14 كانون الأول/ ديسمبر وجهت أسئلة كثيرة إلى السيد علي حول السودان، وأخبره الملك أن الحكومة المصرية تمضي قدماً في مشروع جبل الأولياء الذي سيعود بالفائدة على مصر والسودان، وخلال مدة زيارته انتهز السيد علي الفرصة

---

(1) محزون، ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الإنكليزية، (مطبعة صلاح الدين الكبرى، الإسكندرية، 1931)، ص78.

(2) NRO Security 7/1/1 (283001), Political History of the Sudan 1924 -1931, by Atiya.

في محاولة لتصحيح الآراء الخاطئة لدى المصريين حول سياسة حكومة السودان في منطقة الجزيرة بالإشارة إلى أن المزارعين الذين تدفع لهم الحكومة الأجور يتمتعون بحصة كبيرة نسبياً من الفوائد، كما حاول أيضاً تبديد الانطباع لدى السياسيين المصريين بأن حكومة السودان، وبمساعدة شركة السودان للزراعة، تحاول استغلال الناس[1]. وقد حاول السيد رشيد رضا الذي قام بزيارته، حاول دون نجاح إقناعه بحضور المؤتمر الإسلامي الذي كان مقرراً عقده في القدس في 7 كانون الأول/ ديسمبر عام 1931 كممثل عن السودان[2] وعلى العموم فإن برنامج زيارة السيد علي يعكس اهتماماً جديداً في السودان من قبل السياسيين المصريين الذين انتهزوا فرصة وجوده في مصر لمناقشة الشؤون السودانية.

3- إضراب الطلبة في عام 1931:

بعد ثورة عام 1924، اتخذت الحكومة إجراءات لمنع ثورات أخرى، ولم يتقدم الطلبة باحتجاج موحد حتى عام 1931، وقد تزامن ذلك مع إجراءات الحكومة لضغط نفقات الخدمة المدنية الذي كان ضرورياً بسبب عواقب الأزمة الاقتصادية في أوربا للأعوام 1929-1931 التي أثرت على أسعار المنتجات الزراعية وخاصة القطن، بالإضافة إلى ذلك فإن الجفاف وغزو الجراد الذي بدأ في عام 1927 خفض محصول القطن الرئيسي ودمر المحاصيل الغذائية في عامي 1929 و 1930[3].

وبسبب الأزمة الاقتصادية المشار إليها، كان رد فعل الحكومة هو تقليص عدد الموظفين المدنيين وتخفيض رواتب المعينين حديثاً من خريجي كلية غوردون من 8 جنيهات مصرية إلى 5.5 جنيهات. لم يتأثر الموظفون السودانيون بشدة من تقليص نفقات الموظفين كالقوميات الأخرى، لكن تخفيض الرواتب أثار الامتعاض والاضطراب بين "الطلبة الكبار والأكثر صخباً" الذين اقنعوا جميع الطلبة بالتقدم باحتجاج. اضرب الطلبة عن

---

(1) FO 141 /730 /45, Sudan Agency, Cairo, Weekly Intelligence Notes, September-December 1931.

(2) NRO Security 7/1/1 (283001), Political History of the Sudan 1924-1931, by Atiya.

(3) FO 407/216 (J2681/14/16), Enclosure 2 in No .78, Memorandum respecting the Attitude of the Sudanese towards Egypt 1905-1932, 10 September 1932 .

الدراسة في 24 تشرين الثاني، وباءت جميع محاولات ابائهم والآخرين بمن فيهم السيد عبد الرحمن لإقناعهم بالعودة إلى الدراسة بالفشل. بعد أسبوع انتهى الفصل الدراسي، وفي 12 كانون الثاني/ يناير بدأ الفصل الدراسي الجديد دون أية مشاكل وأكمل الطلبة المتقدمون دراستهم. كان الحاكم العام يعتقد أنه قد تم التحريض على الإضراب خارج الكلية بين الموظفين الحكوميين السودانيين الصغار "وغير المسؤولين"، الذين على الرغم من عدم تأثرهم المباشر بالإجراءات الاقتصادية، كانوا يرون الأجور الجديدة محاولة للتأثير على المطامح الوطنية للسودانيين. على الرغم من انتهاء الإضراب فإن جون مافي، الحاكم العام، كان يعتقد أن سياسة تخفيض النفقات قد تقود إلى مشكلات في المستقبل، ورد على الاحتجاجات التي قدمها السودانيون ذوو النفوذ بزيادة الراتب الابتدائي للخريجين بجنيه مصري شهرياً. ونظراً للعدد القليل الذي تتطلبه الوظائف الحكومية فقد وضعت خطط لتعديل المناهج الدراسية لكي تكون اقل تخصصاً[1].

ويبدو ان إضراب الطلاب هذا كان أكثر من احتجاج ضد تخفيض النفقات الحكومية، فقد اعتقد الطلاب أنهم يجب أن ينظموا أنفسهم سياسياً لأن الحكومة كانت تحاول التقليل من أهمية الخريجين كطبقة انسجاماً مع سياستها باستخدام الرؤساء القبليين كوكلاء لها، ولذلك فقد اكتسب الإضراب طابعاً سياسياً ووطنياً نشأ عن الإحساس بالظلم وهو إحساس لم يكن له وجود في عام 1924[2]. تشكلت لجنة العشرة في نادي الخريجين في أم درمان للتفاوض مع الحكومة، ووافق الطلبة على هذه اللجنة كهيئة تمثيلية لهم وأصبحت مركزاً للشعور الوطني[3].

تمزقت وحدة اللجنة بعد وقت قصير، فقد شعر بعض الأعضاء بأن قضية الطلبة قد تعرضت للخيانة بوسائل مشبوهة بالتوسل إلى الحكومة. وعلى أية حال، لم يكن هذا

---

(1) FO 407/215 (J443/37/16), Enclosure in No.108, J.Maffey to P. Loraine, 27 January 1932.

(2) Abd al-Rahim, Imperialism, p.118, الرأي نفسه أيد للمؤلف من قبل الفضلي، الذي كان أحد طلاب الإضراب. أم درمان 21 آب 1983.

(3) FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935; Abd al -Rahim, Imperialism, p.118.

الانقسام مسألة خلافات سياسية بقدر ما كان نزاعاً شخصياً بين أحمد سيد الفيل ومحمد علي شوقي اللذين كان اتباعهما فيما بعد يلومون بعضهم بعضاً[1]، وقد عرف الفيليون على أنهم أتباع السيد علي والشوقيون على أنهم أتباع السيد عبد الرحمن، كما أضافت حقيقة مقابلة (مافي) للأعضاء الختميين في اللجنة بصورة فردية عنصراً سياسياً آخر إلى الخلاف[2]. كانت الخصومة بين الفيليين والشوقيين لا تزال مستمرة في عام 1936، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت آنذاك لتحقيق المصالحة فإن القاضي الأكبر الذي كان يقوم بدور الوسيط رفض أن يذهب أبعد من ذلك حتى يتم شرح الموقف للسيد علي. أن هذا يدعم الرأي القائل أن الخصومة كانت جانباً من التنافس الحزبي بين السيد عبد الرحمن والسيد علي[3]، ونتيجة لذلك فقد ابتعد نادى الخريجين عن القضية الأصلية وانقسم على أسس حزبيه بين الجزء الشوقي والجزء الفيلي .

وهنا ظهر التنافس بين القيادات فانتهز السيد عبد الرحمن فرصة الإضراب ليعزز مركزه الشخصي، وبتأييد من الحكومة خاطب الطلبة وترأس وفداً من الآباء لإقناع الطلبة بالعودة إلى دراستهم. وعلى الرغم من فشل محاولته الأولى لإنهاء الإضراب، فقد استمر السيد عبد الرحمن في جهوده على الرغم من أن ذلك قد يعني انخفاض شعبيته بين طبقة الخريجين. وفي الواقع فإن نجاحه في النهاية عزز مكانته إلى حد كبير مع بعض الأفندية الذين لم يفقد دعمهم إطلاقا، فقد كسب على وجه الخصوص دعم محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي اللذين كان كلاهما مسؤولاً كبيراً في القسم القانوني، وقد أدى ذلك إلى انغماره بشكل كبير في الحركة الوطنية[4].

---

(1) المحامي، كفاح، ص68-69، محمد أحمد محجوب ومحمد عبد الحليم، موت دنيا، (الخرطوم، 1946)، ص100.

(2) A.S. Cudsi,`The Rise of Political Parties in the Sudan 1936-1946', unpublished PhD thesis, University of London, 1978, p.22.

(3) FO 141/598/181, SMIS No.29 May 1936.

(4) FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935.

زعم الميرغني حمزة، الذي كان عضواً في لجنــة العشرة، أن السيد علي دعم الطلبــة وأن ذلك افـسد علاقاتــه مع الحكومــة[1]. وادعى أعضاء بارزون آخرون في الختمية أن السيد علي استخدم نفوذه[2]، عـلى الرغم من أن عضواً آخر منهم هو أحمـد سـيد حمـد جـزم أن الـسيد عـلي لم يتـدخل بأيـة طريقـة لإنهـاء الإضراب[3]. وفي الواقع فإن السيد عـلي لم يكـن في وضـع يمكنـه مـن التـدخل مبـاشرة عنـدما قـام الطـلاب بإضرابهم لأنه كان في القاهرة في ذلك الوقت وعند عودته في كانون الأول ذهب إلى سنكات[4].

وتبعاً لحسن نجيله و جـون فول فإن السيد علي انضم فيما بعد إلى الـسيد عبـد الـرحمن في دعـوة الطلبة لإنهاء الإضراب لتدارك إغلاق الكلية الوحيدة في السودان[5]. اذا كان ذلك صحيحاً فإن السيد علي قد انضم إلى السيد عبد الرحمن ربما لأنه كان قلقاً للاحترام المتزايد الذي حصل عليه السيد عبـد الـرحمن بـين الانتلجنسيا نتيجة لتدخله لإنهاء الإضراب، ولم يكن يريد ترك الميدان مفتوحاً لمنافسه.

وعلى أية حال، أصبح واضحاً، بعـد إضراب الطلبـة عـام 1931، أن التنـافس بـين الـسيدين امتـد إلى داخل نادي الخريجين وساهم في الانشقاق بـين الفيليـين والـشوقيين في انتخابـات نـادى الخـريجين لعـامي 1932 و 1933. وحتى هذا الوقت فإن ادعاء الختمية بالولاء كان قائماً " بصورة رئيسية عـلى تبجيـل عائلـة ذات تقاليد متزمتة واحترام السلطات التي لا تروق دوماً للأجيال الشابة الراهنة"[6].

---

(1) ميرغني حمزة ودوره في الحركة الوطنية، مـشروع رصـد وكتابـة الحركـة الوطنيـة في الـسودان. ملـف لقـم4 ص8، معهـد الدراسات الآسيوية والأفريقية، جامعة الخرطوم.

(2) مقابلة مع محمد أحمد أبو سن، رفاعة، 29 تشرين الأول 1983.

(3) مقابلة مع د.أحمد سيد حمد، الخرطوم، 13 آب 1983.

(4) FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935; NRO NP 1/20/199, Strike of Gordon College Boys 1931, by Penney, 30 December 1931.

(5) نجيلة، ملامح، ج2 ص90.

(6) FO 371/20870 (J1148/12/16), Memorandum on Mahdism and Government Policy, 22 February 1937.

ومهما يكن من أمر، فإن هيمنة السيد عبد الرحمن المتزايدة على الخريجين دفعت السيد علي لأن ينغمر فيما كان يراه دوماً مسألة علمانية وهي لذلك لاتهمه بصفته زعيماً دينياً.

4- التنافس بين الختمية والمهدية قبل ظهور الأحزاب السياسية:

وبعد انتخابات نادي الخريجين وبروز الانقسام الطائفي فيه رأينا الصورة لدى الحكومة تجاه المتنافسين قد أصبحت أكثر وضوحا، ففي كانون الأول عام 1934 وفي اجتماع لحكام الشمال مع السكرتير الإداري تم التوصل إلى اتفاق حول موقف الحكومة من السيد عبد الرحمن، وقد حدد الحاكم العام وضع السيد عبد الرحمن واعترف بأنه مادام يدفع ضرائبه ويحترم القانون فإنه يجب أن يعامل كمواطن جيد تعود مشاريعه الزراعية بالفائدة على البلاد، وأن منحه وسام الـ (K.B.E) الفخري، أعطاه أسبقية محدودة على الرغم من أنه أقل من (K.C.M.G) الذي يحمله منافسه السيد علي. لم يمنح المركز الديني للسيد عبد الرحمن الاعتراف إطلاقا كما لم يمنح المهديون وضع الطريقة، ومن جهة أخرى فقد كانت سياسة الحكومة هي جعله رجلاً غنياً له صفة التاجر وتشجيع نشاطاته الدنيوية على أمل أن يمنعه ذلك من توسيع نفوذه كزعيم ديني، وقد وافقت الحكومة على أن هذه السياسة لم تكن بدون مخاطر وأن "السنوات العشرين القادمة قد تكون صعبة"، لكن كان يؤمل بمرور الزمن وبعد وفاة السيد عبد الرحمن أن المشكلة ستحل نفسها، مادام يبدو من غير المحتمل في ذلك الوقت أن ابنه الصديق سيرث "الجبة الدينية للمهدية". في السنوات المدروسة خلقت قوة السيد عبد الرحمن المتزايدة وثروته التي كانت تقدر آنذاك بأكثر من 30.000 جنيه مصري سنوياً، خلقت بشكل لا مفر منه التنافس مع السيد علي[1].

NRO BNP 1/17/105 (32.A.I), Northern Governors Meeting 1934, Item 2, Mahdism. (1)

كانت الحكومة، ونتيجة لسياستها، تأمل بأن السيد عبد الرحمن مستقبلا سيركز على إنتاج القطن وتطوير الأرض، وقد فعل ذلك ولكن دون أي إقلال من القضية المهدية، ويبدو أن السيد علي كان يمتعض من المساعدة التي تقدمها الحكومة إلى السيد عبد الرحمن لمساعدته في تطوير الزراعة،

"لقد اتهمنا السيد علي دوماً (كتب جيمس روبرتسون) بتعزيز قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن بمنحه أرضاً كثيرة جداً للقطن؛ وفي تلك المناسبات كنت اذكر الطريقة التي ساعدت بها محاولاته للحصول على إضافات لأرضه عندما كنت مسؤولاً في النيل الأبيض. لقد كان بالطبع أكثر إقداما في مشاريعه من السيد علي الميرغني، وفي الحقيقة فقد ساعده المختصون في الزراعة والمهندسون الحكوميون بالمشورة في تصميم القنوات والانتفاع من الأرض وإقامة المضخات ومحطات الضخ، لكن الحكومة كانت مستعدة لتقديم هذه المساعدة لأي شخص مقدام بما فيه الكفاية للبدء بمشروع من هذا النوع ويكون مستعداً لقبول المشورة"[1].

عندما أصبح آرثر حاكماً عاما في الأعوام 1925- 1926 قام بزيارة رسمية إلى السيد عبد الرحمن التي اعتبرت اعترافاً من الحكومة بالزعيم المهدي. على الرغم من أنه كان واضحاً أن آرثر تصرف دون استشارة مستشاريه، وعلى الرغم من أنه استقال من منصبه بعد وقت قصير من ذلك، فلابد أن هذا الحادث قد زاد من امتعاض السيد علي من موقف الحكومة المحبذ بشكل واضح للسيد عبد الرحمن[2]، على الرغم من حقيقة أن آرثر زار السيد علي قبل ذهابه إلى جزيرة آبا. لم تمنح هذه الزيارة سوى تغطية صحفية يسيرة نظراً لاعتبارها مناسبة اجتماعية أكثر منها مناسبة سياسية، بينما تمكن السيد عبد الرحمن من انتهاز فرصة زيارة آبا لتعزيز مطالبه السياسية[3]، وقد اعترف آرثر في مذكراته

(1) Robertson, Transition, p.34.

(2) Brown, G. Schuster, Private work and Public Causes, A personal Record 1881-1978, (D. Wales, 1979), pp.55-57.

(3) Hassan Ahmed Ibrahim, `Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan', in The International Journal of African Historical Studies, vol.13, no.2, (1980), p.228.

أن السيد عبد الرحمن كان محدد الحركة لمعارضة مايكل له والذي "ربما لم يكن راغباً في رؤية نجم جديد يرتفع في تنافس مع محميّه السيد علي الميرغني"[1]، واعتقد آرثر أن بامكانه التغلب على الامتعاض الذي شعر به السيد علي بالقيام بزيارة رسمية إلى بربر[2].

أشارت تقارير الحكومة في الأعوام 1934 و1937 ان العلاقات والاتصالات الشخصية بين السيد علي والسيد عبد الرحمن غير موجودة تقريباً، كان السيد عبد الرحمن يسعى إلى توسيع نفوذه على حساب السيد علي. ومهما يكن من أمر، فإن السيد علي كان له أتباع أكثر في أم درمان من السيد عبد الرحمن، وبدعم من لجنة تجار أم درمان تعززت مكانة السيد علي، وقد قدمت هذه اللجنة الخبرة الإدارية والدعم المالي اللذين كان يفتقدهما السيد علي كزعيم ديني، فقد تعثرت مشاريعه الزراعية كما تخلى عنه وكلاؤه، لذلك تدخلت اللجنة لتقديم الدعم الذي يحتاجه لمواجهة تحدي المهدي. لم تكن الحكومة قادرة على تجنيد الأتباع للختمية، لكن في حالة وفاة السيد علي سيكون هناك خطر بأن يصبح السيد عبد الرحمن الشخصية الرئيسية، وتبعاً لذلك أخذت بنظر الاعتبار الوسائل التي عن طريقها يمكن منح الاعتراف إلى ابن أخيه محمد عثمان[3]، الذي يعرف بمحمد عثمان شمبات تمييزاً له عن ابن السيد علي. وفي لقاء لحكام الشمال في عام 1936 تم إحياء الاقتراح القائل بمنح محمد عثمان اعترافاً رسمياً وأوصى بإمكانية منحه وسام (C.B.E) أو (O.B.E) إشارة إلى مركزه الكبير في عائلة الميرغني، لم يلق هذا الاقتراح تأييداً من السيد علي[4]. وعلى أية حال، ففي عام 1937 قامت الحكومة باختيار محمد عثمان وصديق المهدي ضمن ممثلي السودانيين الذين ذهبوا إلى لندن لمناسبة

---

(1) G. Archer, Personal and Historical Memoirs of An East African Administrator,(Oliver and Boyd, London,1963),p.244.

(2) Ibrahim, `Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan', p.229

(3) NRO BNP 1/17/105 (32.A.I.), Item 2, Mahdism, 1934.

(4) Ibid: BNP 1/18/110 (32.B.14.), Northern Governors Meeting, 1936

تتويج جورج السادس[1]. كانت تلك إحدى الوسائل التـي تبنتهـا الادارة في الـسودان لتعزيـز مـصالح قـادة المستقبل.

في السنوات مابين 1931 و 1937 استمر السيد عبد الرحمن في استغلال نفوذه بين الأفنديـه لتعزيـز مركزه السياسي على الرغم من انخفاض أهميته الدينية "في المناطق المتحضرة". ومن جهة أخرى، فإن السيد علي، الذي لا يزال يتمتع بدعم طبقة الموظفين القـدماء والتجـار، قـام بمحاولـة لتحـدي نفـوذ الـسيد عبـد الرحمن بين الانتلجنسيا الشابة، فظفر بالسيطرة على المدرسة الأهلية ومشروع القرش لليتـامى، الـذي كـان قد أنشئ في سنوات الأزمة الاقتصادية لمساعدة الناس الفقراء واليتامى. وقـد مـارس الـسيد عبـد الـرحمن، الذي كان يأمل أن يصبح رئيساً للمشروع الأخير، نفوذه في مدرسة الأحفاد ونادى أم درمان[2].

ربما يكون الأفندية قد استخدموا السيد عبد الرحمن لخدمة أغراضهم الخاصة وربما كانوا مستعدين للتضحية به عندما يكون قد حقق غرضهم. كان الهدف النهائي للسيد عبد الرحمن هو تحقيق اعتراف على قدم المساواة مع السيد علي الذي مكنت مـصاعبه الماليـة المتزايـدة الـسيد عبـد الـرحمن مـن اخـذ زمـام المبادرة في العمل الخيري، فكان كل منهما أيضا يحاول أن يتفوق على الآخر في تباهٍ غير مجد بـالثروة، وقـد أصبحت حفلة الشاي التي أقيمت عند سفر (مـافي) في تـشرين الثـاني/ نـوفمبر عـام 1933 مناسـبة أخـرى للتنافس بين السيد علي و السيد عبد الرحمن، وقد طلب الأخير أن يشرف على المناسـبة سـويةً مـع الـسيد علي لكنه اخفق في إقناع اللجنة المنظمة، التي كان أغلبية أعضائها من الختمية، في وجـوب إعطائـه وضـعاً متساوياً. ونتيجةً لذلك أكره السيد عبد الرحمن على احتلال المكـان الثـاني تعبـيراً عـن أنـه بـالغ في تقـدير شعبيته ومركزه العام[3].

---

(1) FO 141/534/227, SMIS No.43, August 1937.

(2) FO 371/19096 (J2293 /2293 /16), Mahdism, 25 April 1935; BNP 1/17/105 (32.A.I.), Item 2, Mahdism, 1934; Mohamed Ahmed Mahgoub and Abd al-Halim, Mawt Dunya, p.104.

(3) FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935; الحضارة، 11 تشرين الثاني 1932.

بذل السيد عبد الرحمن جهوداً كبيرة من أجل كسب دعـم الأعيـان القبليـين وقـادة الطـرق، وعـلى سبيل المثال فقد أنفق 800 جنيه مـصري عـلى الاحتفـال بالمولـد في عـام 1934 ، كـما أعطـى 10 جنيهـات مصرية لكثير من الطرق. في يوم الملك في عام 1934 انفـق بشكل بذخ لأجل الترفيه عـن الأعيـان القبليـين، وفي نفس السنة منح دعماً مادياً ومعنوياً لقادة الطرق مثل رؤساء الطريقة الإسماعيلية والأحمدية[1].

وفي الاتجاه الآخر، أدت حالة الأوضاع غير المستقرة في مصر، نتيجة للمخاوف حول صحة الملك فؤاد، إلى شائعات في السودان حول الانفصال بين مصر والسودان وتنصيب ملك سوداني، في هذه الظروف أثـارت زيارة السيد علي إلى دنقلة في عام 1934 اهتماماً كبـيراً لأنـه قلـما يغـادر الخرطـوم، وقـد أصـبحت رحلتـه مناسبة لمظاهرة ضخمة لأتباعه إعرابا عن ولائهم. وقد احتج السيد عبـد الـرحمن، الـذي كـان سـاخطاً لان السيد علي كان يمنح مثل هذه المعاملة، لأن مظاهرات الولاء له - أي للسيد عبد الرحمن- قوبلـت بالـشك وعدم الثقة، بينما لم يظهر مثل هذا الشك في حالة السيد علي[2].

انعكست آثار الزيارة التي قام بها السيد علي على سياسة الإدارة تجاه الزعيمين الدينيين، وقد بدا أن الزيارة التي خطط لها السيد عبد الرحمن لشيخ ديني في الجزيرة كان يراد منها أن تكون مظاهرة مـضادة لزيارة السيد علي إلى دنقلة. ومهما يكن من أمر، فقد أخـذ الـسيد عبـد الـرحمن بنـصيحة الحـاكم بعـدم الانغماس في المحاولات الرامية إلى كسب التأييد عن طريق المسيرات الشعبية وما شابه، وقد مرت المناسـبة دون أي حادث. وقد أعطت الذكرى الخمسون لوفاة غوردون السيد عبد الرحمن مناسبة أخرى للاحتجـاج على رفض الحكومة نسيان صلاته بالماضي. وقد ساءت الأمور بشكل أكبر عندما سمح لوفد تجارى زائر مـن مصر في شباط عام 1935 برئاسة فؤاد باشا أباظة، بزيارة السيد عبد الرحمن في جزيرة آبـا[3]، بيـنما لم يقـم بزيارة مماثلة للسيد علي لأسباب غير معروفة ، على الرغم من أن جمعية البرير التي تدعمه نظمت حفلـة استقبال للوفد[4].

(1) NRO BNP 1/17/105 (32.A.I.), Item 2, Mahdism, 1934.

(2) FO 371/19096 ()J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1935

(3) المصدر نفسه.

(4) نجيلة، ملامح، ج2 ص177.

شجع تأييد الحكومة لزيارة الوفد لجزيرة آبا السيد عبد الرحمن على اختلاق مزاعم مبالغ فيها حول مركزه ونفوذه، وقد انتهز فرصة وجود الصحفيين المصريين في محاولة لتأمين نشر ادعائه حول تمثيلـه للأمـة السودانية وكونه ولي العهد لمملكة أبيه. لم تنشر المقـالات لكـن الـسيد عبـد الـرحمن أضـفى عـلى ماكـان بالتحديد تقارباً تجارياً مظهراً (الأخوة المصرية - السودانية)، ولذلك وكما كانت ترى الحكومـة ذلـك، نـشر أراء مناقضة للمصالح السودانية[1]، وشعر الحاكم مـرة أخـرى، كـما في حالـة زيـارة الجزيـرة، بأنـه مـضطر لنصيحة السيد عبد الرحمن وجوب الامتناع عن التدخل غـير المرغـوب فيـه في الـشؤون العامـة الـذي قـد يستغله أعداؤه ويؤثر على علاقاته مع الحكومة. ورغم ذلك فإن مطـامح الـسيد عبـد الـرحمن ورغبتـه في الوصول إلى المساواة مع السيد علي بقيت كبيرة على الرغم من نيته تحقيق أهدافه بطرق دستوريه ولـيس بوسائل العنف، واستخدم السيد عبد الرحمن في متابعة أهدافـه، الـصحافة كـسلاح دعـائي. ومـع العلمنـة المتزايدة للعقيدة المهدية، فقد كانت هناك معارضة قليلة من الحكومة للمطبوعـات المهديـة. كـان الـسيد عبد الرحمن شريكاً في صحيفة الحضارة ومنذ عام 1931 انتهز كل فرصة من أجل نشر أفكاره وأرائه، ومـع نهاية عام 1934 قرر أن تكون له صحيفة خاصة به[2]، وفي عام 1935 أسس (صحيفة النيـل) ، أول صـحيفة يومية عربية في السودان، كلسان حال للمهدية. وقد رد السيد علي على التحـدي بمحاولـة إنـشاء صـحيفته الخاصة، لكن (صحيفة صوت السودان) لم تظهر حتى عام 1940 (انظر الفصل الخامس).

كانت ولادة ابن للسيد علي، الذي كانت له ابنتـان فقـط بعـد ثـلاث زيجـات، هـو محمد عثمان في 22 آذار/ مارس عام 1936، مناسبة لاستعراض الولاء والاحتفال مـن قبـل أتباعه على طول البلاد. ونشرت الصحيفة المحلية (السودان) طبعـة خاصـة لتمييـز هـذه المناسبة. وكان من الشخصيات البـارزة التـي أرسـلت عبـارات التهنئـة الـشريف يوسـف والسيد عبد الرحمن. وقد أظهرت المناسبة التقدير الذي كان يتمتع به السيد علي، حتـى

---

(1) FO 371/19096 (J2293/2293/16), FO 371/19096 (J1157/85/16), Lampson to Simon, 25 March 1935; Mahdism, 25 April 1935.

(2) FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism , 25 April 1925.

خارج أتباعه، على الرغم من جهود السيد عبد الرحمن الأخيرة[1]، لعزله عن العامة وهي الجهود التي اشتدت أكثر فأكثر[2]. وأرسل الحاكم العام رسالة تهنئة وانتهزت الحكومة الفرصة لإجابة طلب السيد علي الذي تقدم به قبل سنتين من ذلك لزيادة منحته ومنحه رخصة لبناء بيت جديد، فقد زيدت منحته إلى 2000 جنيه مصري سنوياً. كما منح 1500 جنيه مصري للبيت كهدية عيد ميلاد لابنه، لم تكن نية الحكومة تمكين السيد علي من التنافس مالياً مع السيد عبد الرحمن، بل ليستطيع البقاء في مستوى يتناسب ووضعه[3].

نشأت مخاوف من تجدد التنافس السافر بين السيد علي والسيد عبد الرحمن مع الزيارة المقترحة للسيد علي إلى الأبيض في كردفان التي هي في منطقة مهدية. فمثل هذه الزيارة سيعتبرها السيد عبد الرحمن تحدياً يجب الرد عليها، وسيجدد الاحتكاك مع الحكومة وسيثير السيد عبد الرحمن التساؤل حول دعم الحكومة لزيارة السيد علي إلى مقاطعة كردفان بينما منع السيد عبد الرحمن نفسه من الذهاب إلى المقاطعات الختمية مثل دنقلة وبربر، وفي هذه الملابسات تقرر وجوب عدم ذهاب السيد علي إلى كردفان[4].

وللمحافظة على سياسة عدم التحيز في التعامل مع السيد علي والسيد عبد الرحمن دعا ف.ت.س. يونغ، حاكم إقليم النيل الأزرق، في رسالة إلى السكرتير الإداري في 22 كانون الأول/ ديسمبر عام 1935، دعا الحكومة إلى رفض بيع قطع أخرى من الأرض إلى السيد علي في إقليم النيل الأزرق. كان السيد علي قد ابتاع سابقاً 225 فداناً في ألدبيبه، وهكذا منح السيد عبد الرحمن والشريف يوسف سبباً حقيقياً للتشكي، إذ كان قد رفض منحهم إذنا لشراء ارض في إقليم النيل الأزرق، كما أن السيد علي لم يكن من مواطني الإقليم الأصليين، وقد حذرت رسالة الحاكم من التفرقة في المعاملة التي قد تؤدي إلى تبادل الاتهامات بين السادة والاحتجاجات لدى الحكومة[5].

---

(1) FO 141/589/181, SMIS No.27, March 1936

(2) FO 371/19096 (J2293/2293/16), Mahdism, 25 April 1925.

(3) FO 141/589/181, SMIS No.27 March 1936.

(4) المصدر نفسه.

(5) NRO BNP 1/20/131(SCR /38 .A.3.), 1935; IN Line with this policy, the government refused permission for a gift of land in the Blue Nile Province to be made by Sherif Yusif to Sayed Abd al-Rahman. FO 141/534/227, SMIS No.46, November 1937.

اشتدت الخصومة بين المهدية والختمية عندما انضم أبو دقن، شيخ العلماء في السودان، بشكل سافر إلى المهديين، وقد أقيمت الحفلات في أم درمان ووضعت الخطط لإقامة احتفالات مشابهة في مختلف المدن في الأقاليم، بدءاً بود مدني وانتهاء بجزيرة آبا. كان السيد علي منزعجاً للغاية من الحملة التي تظهر شيخ العلماء وهو يعلن انضمامه بشكل مكشوف إلى المهديين بدلاً من اتخاذ موقف محايد، وقد دافع الشيخ أبو دقن عن عمله بحجة أن الختمية رفضته وهو لا يرى سبباً لعدم قبول التكريم من المهديين. كانت الحكومة تعتقدان الشيخ أبو دقن وقع ضحية لدعاية السيد عبد الرحمن، ولذلك فقد احترام الناس المتعقلين وصعد التنافس بين الختمية والمهدية(1).

نتيجة للطريقة التي كان يدير بها أبو دقن المعهد العلمي في أم درمان بصفته رئيساً للمعهد "بشدة تفتقد إلى اللياقة" فارضاً عقوبات صارمة على المدرسين والطلبة، فقد نُظّم إضراب في المعهد من 9 إلى 11 مايس/ مايو عام 1936، وقد ساءت الأوضاع في المعهد عندما تخاصم أبو دقن مع السيد علي. كان يعتقد أن العلماء الختميين في المعهد "كانوا يتآمرون ضده". ليس هناك من دليل يظهر أن الإضراب كان معادياً للحكومة على الرغم من أن أبا دقن حاول إلقاء اللوم على الحكومة، أو أنه كان مؤامرة ختمية. كان السيد علي، من خلال مخابراته الخاصة، على علم بالإحداث والمؤامرات المهدية التي اعتبرها هجوماً مباشراً ضده، وفي مايس من نفس السنة سمع السيد علي من أحد أتباعه في بربر ان الشيخ أبا دقن كان يقنع قريباً له هناك بأن يطلب من السيد عبد الرحمن مضخة ماء وجامعاً. كان ذلك تعبيراً عن محاولة لإدخال النفوذ المهدي إلى ذلك الجزء من البلاد وقد زاد ذلك من اقتناع السيد علي بأنه يجب أن يحتفظ "بموقف دفاعي عدائي تجاه الزعيم المنافس"(2).

ذكر التقرير الشهري للمخابرات زيادة العداء بين السيدين. استنكرت الحكومة إعادة بناء جامع مهديٍ في بربر في منطقة ختمية خاصة لأن المهديين استغلوا مناسبة وضع حجر الأساس في حزيران/ يونيو عام 1936 للدعاية السياسية. صعد نشر قائمة

---

(1) FO 141/598/181, SMIS No.27 March 1936.

(2) FO 141/598/181, SMIS No.29, May 1936.

المتبرعين في كسلا، وهي معقل للختمية، في صحيفة (النيل) في 25 حزيـران/ يونيـو، صـعد مـن التـوتر بـين السيد علي والسيد عبد الرحمن. حيث قام مبعوثان من المهـديين بتنظـيم جمـع التبرعـات في كـسلا وكـان المأمور على رأس قائمة المتبرعين كما ضمت القائمة أسماء أتباع بارزين للختمية. كان جمع النقـود في كـسلا خطوة جريئة للمهديين بالإضافة إلى أنها مثال آخر على الطرق التي يستخدمها السيد عبد الرحمن لزيـادة نفوذه على حساب السيد علي. وقد ثار نزاع آخر، كان لأبي دقن فيه دور بارز، حـول النقـود التـي جمعهـا الختميون لإرسالها إلى الفقراء في المدينة، وقد احتفظ الشيخ الأمين عبـد الـرحمن بـالنقود التـي تبلـغ 700 جنيه مصري واقترح أبو دقن دفعها إلى بنك مصر وتوزيعهـا في المدينـة بواسـطة لجنـة. اعتقـد الختميـون، الذين لا يثقون بأبي دقن، ان ذلك لو تم فإنه سيزعم أن النقود قد جمعهـا المهـديون بـدلاً مـنهم واقترحـوا وجوب إرسالها مباشرة إلى المفوضية البريطانية في جدة لتوزيعها. أصبح السيد علي قلقاً بصورة متزايدة من نشاطات السيد عبد الرحمن، خاصة لأن نشاطاته امتدت إلى كسلا ربما كرد فعـل للتعـويض عـن الـشعبية المتزايدة للسيد علي عند ولادة ابنه، وشعر السيد علي أن عليـه أن يتخـذ رداً مـصيرياً لكـن وصـول الوفـود المتواصل لتقديم التهاني بعد ولادة ابنه شغل وقته[1].

في مقابلة مع شعبة مراقب الأمن العام عند نهاية تموز/ يوليو عام 1936، أعرب السيد عـلي عـن الإحبـاط للنفوذ المهدي المتزايد الذي انعكس ببناء المسجد المهـدي في بربـر ونـشاطات أبـو دقـن والـسيد عبـد الـرحمن. غضب السيد علي بصفة خاصة لما اعتبره دعماً حكومياً للاحتكار المهـدي لـلأرض في إقلـيم النيـل الأبـيض لإجبـار الختميين والعناصر الأخرى غير المهدية للدخول في جمعية أرض كبيرة يـسيطر عليهـا الـسيد عبـد الـرحمن، وقـد حاجج السيد علي أنه إذا كانت تلك سياسة الحكومـة فـإن مـستقبل الـسودان سـيكون في خطـر وأنـه سيفـضل مغادرة البلاد. وأشير إلى أن الختميين إذا أرادوا ابتياع أرض فيجب أن يقدموا طلباً لأجل ذلك، وأخـبر الـسيد عـلي بأن الممانعة في تقديم مثل هذا الطلب في حالة رفضه كان قصر نظر، واسـتجابت مجموعـة البريـر في أم درمـان، وكتجربـة قـدمت طلبـاً لأرض في إقلـيم النيـل الأبـيض، ونتيجـة لـذلك تـم تـأخير الطلبـات للحـصول عـلى

FO 141/598/181, SMIS No.30, June 1936. (1)

اذونات السقاية حتى كانون الثاني/ يناير عام 1927، لكن الأكثر أهمية هو أن الطلبات المقدمة من قبل السيد عبد الرحمن والمهديين لم تؤخذ بنظر الاعتبار حتى يعيد السكرتير الإداري النظر في المضمون السياسي للنشاط المهدي في الخريف[1].

وجد المراقب بعض الصعوبة في التعاطف مع احتجاجات السيد علي حول المشكلة المهدية المتزايدة، ومهما يكن من أمر فإن السيد علي كان يخطط لمشروع بإزالة بيته القائم في الخرطوم وإحلال مكتب محله ليستخدم مقراً للختمية وبين حين وآخر كمضيفة. وكان يخطط لمحل إقامة رئيسي للسيد علي في الخرطوم الشمالي وبناية في عطبره حيث يستطيع إقامة محكمة محلية مؤقتة ويخاطب أتباعه. ولإنجاز هذه المشاريع أقرضت الحكومة مالا للسيد علي، وقد فضل السيد علي نتيجة لذلك استخدام المال في أيلول/ سبتمبر عام 1936 لابتياع منزل الكولونيل جاكسون وقطعة أرض لابنه في دنقله[2]. والسبب المحتمل لهذا الشراء هو لمنع وقوع هذه الأملاك في أيدي المهديين، لكن السيد محمد عثمان المرغني أكد التقارير القائلة بأن الكولونيل جاكسون قدم البيت وقطعة الأرض إلى السيد علي لأنه شعر بأن السيد علي سيستمر في تقديم المأوى والعمل للفقراء كما كان يفعل الكولونيل جاكسون نفسه[3].

أراد السيد علي زيارة كردفان وإقليم النيل الأبيض لكي يثبت للسكان أن المنطقة ليست مهدية وليفتح الإقليم للتنافس من أجل التطور. كان السيد علي دوماً يصر على أن المهديين يشكلون فقط 30 بالمئة في إقليم النيل الأبيض، وقد اختلف السيد علي مع افتراض الحكومة بأن الغرب الأوسط كان مهدياً، وأراد أن يسافر من كوستي إلى الأبيض ليبين أن كردفان الشمالي والكثير من بقية الإقليم ختمي. لم تؤيد الحكومة الجولة المزمعة وأشارت إلى السيد علي أنه إذا سافر عبر النيل الأبيض فإنه لا يستطيع تجنب زيارة جزيرة آبا، ولم يجب السيد علي على ذلك[4].

(1) FO 141/598/181, SMIS No.31 and 32 July and August 1936.

(2) FO 141/498/181, SMIS No.33, September 1936; NRO NP 1/25/262 (56.E.6.), Letter from Penney to Willis, 24 September 1936. Jackson was an ex Governor of the Northern Province who stayed on privately in Dongola after his retirement.

(3) مقابلة مع السيد محمد عثمان الميرغني، الخرطوم، 24 تشرين الأول 1983.

(4) 141/598/181, SMIS Nos.27, 31 and 32, March, July and August 1936.

استمر السيد علي في الاحتجاج على محاولات السيد عبد الرحمن لزيادة نفوذه بشراء مساندة الرسميين وغير الرسميين. تجدد ادعاء المهديين بالملكية في السودان بنشر مقال في المجلة المصرية (الرابطة العربية) بقلم يحيى محمد عبد القادر، الذي عين مؤخراً مسئول من السيد عبد الرحمن عن الإعلان في هيئة تحرير(النيل)، أقلقت هذه المقالة الختميين الذين "طالبوا بدم الكاتب"، كما حذرت الحكومة السيد عبد الرحمن من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على نشر مقالات كهذه[1].

مع نهاية عام 1936 تغيرت سياسة الحكومة تجاه السيد عبد الرحمن و السيد علي، وفي اجتماع حكام الشمال في مكتب السكرتير الإداري في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1936 نوقش التنافس بين الفئتين الدينيتين ومناطق نفوذهما، وامتد التنافس إلى كل لجنة وناد في الخرطوم والخرطوم الشمالي وأم درمان وتم الاتفاق على الحاجة إلى إيجاد طريقة "لكبح جماح الرجل القادم"(to hold back a coming man). وأعرب نيوبولد، حاكم كردفان، عن رأيه بأن الحكومة يجب أن تعمل الكثير من أجل مساندة السيد علي الذي يبدو "أكثر استنارة في آرائه وأنه موال من الطراز القديم"، ويدعمه كثير من الشباب الواعين سياسياً، وهي العوامل التي قللت الحكومة من أهميتها، وبينما لم يشجع السيد علي في مطلع العام على زيارة إقليم النيل الأبيض فقد اقترح الآن أنه يجب تشجيعه للقيام بالزيارة، وأكثر من ذلك احتمال تقديم التكريم إلى زعماء الختمية، وإضافة لذلك، توصلت الحكومة إلى وجوب اتخاذ إجراء فوري ضد المهدية التي اعتبرت قوة هدامة كامنة في شمال السودان، وكذلك قوة هدامة نشطة في الغرب، كما اقترحوا تقليص نفوذ السيد عبد الرحمن، خاصة بسبب المخاوف حول صحة السيد علي الذي إذا توفي في المستقبل القريب "فإن السيد عبد الرحمن سيصبح الزعيم الوطني للسودان"، واتخذت خطوات لكبح جماح قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن في الشؤون الدينية، وذلك عن طريق منع رحلات الحج إلى جزيرة آبا، وفي المجال الاقتصادي بإيقاف توسيع مشاريعه الزراعية في إقليم النيل الأبيض كما أصر كندي كوك، حاكم إقليم كسلا، على أن السيد

FO 141/598/181, SMIS Nos.31 and 32, July and August 1936. (1)

عبد الرحمن "الآن كما في الماضي يجب أن يستبقى بعيداً عن إقليم كسلا". ومن الناحية الأخرى، فإن سياسة الحكومة تجاه السيد علي كانت أكثر دعماً مما كانت عليه في الماضي القريب، وقد أبدى التأييد للطلب الذي تقدم به السيد علي سابقاً لزيارة الأبيض كما كرم السيد محمد عثمان، كما نظر وبشكل ايجابي في الاقتراحات حول منح دعم مالي للسيد علي[1].

أوضحت مذكرة حول المهدية سياسة الحكومة مكتوبة في 22 شباط/ فبراير عام 1937 طريقة فهم الحكومة تجاه الزعماء الطائفيين، فالحكومة في الوقت الذي تستمر فيه في مراقبة النشاطات الهدامة بشكل صريح ستبقي على سياستها في عدم التدخل في الشؤون الدينية. ولن يمنح أي زعيم ديني، بمن منهم السيد علي، أي حق من الامتيازات الحكومية يقتصر عليه. ورغم ميل الحكومة إلى تفضيل السيد علي، فإن أي شيء يقدم إليه كان تسديداً لخدماته الشخصية والعامة أكثر مما كان لأسباب سياسية. كانت مطالب السيد عبد الرحمن بالسلطة الزمنية تقاوم، كما كان يقاوم أي تقرب من الحكومة إليه يمكن أن يبدو مشجعاً له في مطالبه تلك. كان جميع القادة الدينيين لا يشجعون على الوصول إلى الحكومة المركزية مباشرة من أجل قضاياهم الشخصية أو اليومية التي كانت توجه من خلال القنوات الاعتيادية[2].

في عام 1937 زار السيد عبد الرحمن إنكلترا بعد التوقيع على المعاهدة المصرية البريطانية، وفي طريق عودته ذهب إلى مصر، وحذر نائب السفير البريطاني السيد عبد الرحمن من السماح بأن يستغل وجوده في مصر بطريقة قد تحرج الإدارة في السودان. وعمل السيد عبد الرحمن بنصيحته ربما ليتجنب أي شيء يمكن أن يسئ إلى تأثير زيارته الأخيرة إلى بريطانيا، وقد بدا أنه قد غير موقفه تجاه مصر وتحدث في المؤتمرات الصحفية التي عقدها بعبارات عامة حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان[3]. وجاءت إشارة إلى هذا التغير في الموقف إزاء مصر في 7 أيلول/ سبتمبر عام 1937

---

(1) NRO BNP 1/18/110 (32.B.14.), 1936.

(2) FO 371/20870 (J1148/12/16), Mahdism, 22 February 1937.

(3) FO 141/534/227, SMIS No.43, August 1937; NRO NP 1/25/260 (56.E.4/23), Sayed Abd al-Rahman's return from England, by W.F. Crawford, 22 August 1937.

عندما نشرت (النيل) مقالاً موجهاً إلى المفتى يدعوه إلى إلغاء الفتوى الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر عـام 1924، التي تدعو إلى حذف اسم ملك مصر من الصلوات في الجوامع[1].

أذنت زيارة مصر في الفترة مابين 11 و 18 آب/ أغسطس عام 1937 بحقبة جديدة من التنـافس بـين الختمية والمهديين الذي امتد إلى مصر. حيث ازدادت حدة المشاعر بين الجماعـات المتنافـسة عنـدما نـصح الختميون بعدم الترحيب بالسيد عبد الرحمن في حلفا عند عودتـه مـن إنكلـترا[2]، بيـنما خرجـوا في أعـداد كبيرة لاستقبال السيد علي في إقليم بربر وهو في طريقه إلى دنقلة[3].

منذ تأسيس النادي السوداني في القاهرة في نيسان/ أبريل عام 1935، كان رئيـسه عـلي البريـر، وهـو من الختمية البارزين. حاول المهد يون، الذين دعمـوا العنـاصر الانـشقاقية، وضـع مرشـحهم محـل البريـر، وتطورت الخصومة عقب زيارة السيد عبد الرحمن إلى النادي، حيث لم يقبل دعوة إلى النادي، لـذلك فقـد أثار حنق البرير، ونشرت المقالات التي يهاجم فيها كل جانب الجانب الآخر. اتهم المهـديون جماعـة البريـر بتأجير رجل للاعتداء على أحمد يوسف هاشم، مساعد رئيس تحرير (النيل)، وقـد نـشرت مجموعـة البريـر كاريكاتيرا في مجلة (أنا وأنت) يسخر من السيد عبد الرحمن، وردت (مجلة الراديو) عليـه بالـسخرية مـن البرير. في نفس اليوم نشرت (أنا وأنت) مقالات لاذعة تهاجم السيد عبد الرحمن، وتبعت ذلك سلسلة مـن الهجمات الصحفية والهجمات المضادة. وفي محاولة لوقف التنـافس خـارج الـسودان، فقـد أوقـف تـصدير كلتا الجريدتين إلى السودان بقانون صحفي مصري، لكن مقتطفات من هجمات (أنا وأنـت) ضـد المهـديين

---

(1) FO 141/534/227, SMIS No. 44, September 1937; FO 371/12391 (J3420/3420/16), extract from `Manchester Guardian' with comments on situation in Egypt and the Sudan, 1 December1927.

(2) NRO NP 1/25/260 (56.E.4/23.), Sayed Abd al-Rahman's return from England, by W.F. Crawford, 22 August 1937

(3) For details see NRO NP 1/25/260 (BP/SCR/56/69), Report by Geoffrey Barter,D.C. Berber, to the Governor of Northern Province, 18 October1937.

وصلت إلى أنصار بارزين من بين أتباع المهـدي. وقـد الـتمس كـلا الجـانبين الحمايـة لـدى وكيـل الـسودان (البريطاني) [1].

عند عودته إلى الخرطوم هدد السيد عبد الرحمن بمقاضاة السيد علي أمام القـانون بتهمـة التـشهير، وهو التهديد الذي تخلى عنه في اليوم التالي. لم يستطع المدير المساعد للأمن العـام أن يجـد دلـيلاً يظهـران السيد علي كان متورطاً في إرسال مقتطفات (أنا وأنـت) المزعجـة إلى مهـديين بـارزين، مثـل محمـد صـالح الشنقيطي ومحمد علي شوقي، لكن يمكن استخدام الدليل ضد البرير. لم يكـن الـسيد عبـد الـرحمن يريـد اتخاذ إجراء ضد البرير، مفضلاً، حسب وجهة نظر قسم المخابرات، استخدام الاحتجاج بأن الحكومة تحـابي الختمية حتى إلى حد التغاضي عن إساءاتها. في الوقت الذي تتوقع منه أن يسيطر على أتباعـه وتخـبره أنـه إذا فشل في ذلك فإن الشرطة قد تستخدم ضدهم. وقد ألقى السيد عبد الرحمن بـاللوم عـلى الـسيد عـلي لأعمال البرير وهدد بمهاجمة السيد علي في الصحافة المصرية إذا لم تتوقف مقالات (أنا وأنت) ضـده، وقـد سافر محمد الخليفة شريف، وهو ابن أخي السيد عبد الـرحمن، ومحمـد عـلي شـوقي إلى القـاهرة حيـث وضعت الخطط لرشوة رئيس تحرير (أنا وأنت) وشن حملة صحفية ضد السيد عـلي مقدمـة إيـاه "كرجـل يعيش على نفقة الحكومة"، وفشل السيد عبد الرحمن في كسب تعـاطف الإدارة في الـسودان التـي كانـت وجهة نظرها "أن السياسي الحزبي يجب أن يكون له جلـد غلـيظ"، وفي آب ذكـرت (النيـل) أن لـديها دلـيلاً يدين السيد علي ذا "طبيعة دينية"، لكـن ظهـر هـذا أنـه إدانـة لوالـد الـسيد عـلى بـصفته "كـافراً" سـاند البريطانيين أثناء حملة سواكن، وقد أشير إلى محمد الخليفة شريف بـأن اتهامـاً مماثـلاً يمكـن أن يوجـه إلى السيد عبد الرحمن لمساندته البريطانيين في عام 1914 [2].

لقد فشلت رحلـة الخليفـة شريـف إلى مـصر، وقـد أوضـحت اللجنـة المـصرية لتعزيـز العلاقات المصرية - السودانية مـع وزارة التجـارة، انـه كـان عليهـا الامتنـاع عـن التـدخل في

FO, 141/534/227, SMIS No.43, August 1937 (1)

FO 141/534/227, SMIS No.43, August 1937. (2)

الخلافات الشخصية والحزبية بين السودانيين في مصر، وانطلاقاً من سياسة عدم التدخل في الشؤون السودانية، فقد حاول محمد الخليفة شريف إقناع الأمير عمر طوسون بالانسحاب من الرئاسة الفخرية للنادي السوداني، وقد شاور الأمير عمر السيد علي الذي نصحه بعدم الاستقالة، كما أن الأمير نفسه لم ير سبباً للاستقالة[1].

وطوال هذه الحملة المهدية فإن السيد علي "بقي متمتعاً بعزلته"، وغير مهتم بشكل واضح، ولم تؤكد الشائعات بزيارة مقترحة للسيد علي إلى مصر. كان السيد عبد الرحمن في موقف دفاع، وقد فقد الهيبة التي كان قد كسبها خلال زيارته في الخارج، كما تخلى عن خططه بتشكيل لجنة لتحديد وضع السودان بعد معاهدة عام 1936. وبالرغم من ذلك، فقد كان هناك كلام في أم درمان بأن يصبح السيد عبد الرحمن ملكاً أو أميراً على السودان، وهي الفكرة التي أثارت رسوم الكاريكاتير في الصحافة المصرية[2]، وقد يكون ذلك إشارة إلى أن الصحافة المصرية كانت تحاول كسر الصمت السياسي للسيد علي.

أصبح التنافس بين السيد علي والسيد عبد الرحمن سافرا مرة أخرى في آب/ أغسطس عام 1937، فقد أشار الملخص الشهري لمخابرات السودان أن السيد عبد الرحمن اقترح جمع المال للإغاثة في مروى، ولكن السيد علي رفض هذا العرض، كان رفضه هو أن ذلك الاقتراح لا يشير إلى حب الغير لكنه قدم لأغراض دعائية لإنشاء موطىء قدم في دنقلة. ربما كان تحليل السيد علي لدوافع السيد عبد الرحمن صحيحاً لكنه في رفضه العرض عرض نفسه للاتهام بأنه جعل معارضته للسيد عبد الرحمن تتداخل مع واجبه تجاه أهالي مروى، وفي الواقع فقد أرسل السيد علي فوراً هبة شخصية إلى مروى قيمتها 200 جنيه مصري[3].

5- رد الفعل السوداني على المعاهدة البريطانية – المصرية لعام 1936:

حتى عام 1936 لم تنجح المفاوضات في التوصل إلى معاهدة بريطانية - مصرية حول قضية وضع السودان، إذ كانت مصر تريد عودة السودان إلى وضعه السابق كإقليم

---

(1) FO 141/534/227, SMIS No.46, November 1937

(2) FO 141/534/227, SMIS No.43, August 1937; SMIS No.44, September 1937.

(3) FO141/534/227, SMIS No.43, August 1937

مصري، بينما احتفظ البريطانيون بوجهة نظرهم القائلة بأنه تبعاً لمعاهدة السودان عام 1899 تمت إقامة حكومة مستقلة ذاتياً، كان للبريطانيين فيها سلطة الإدارة ورفاه الشعب السوداني. ونتيجة للموقف السياسي الدقيق في العالم في الأعوام 1935 - 1936 وخاصة الحملة الإيطالية في الحبشة(1)، فقد أجريت محادثات بين لامبسون والنحاس في الإسكندرية بين 27 تموز/ يوليو و 2 آب/ سبتمبر عام 1936 نتجت عنها مسودة معاهدة بريطانية - مصرية ، كانت البنود السودانية في المعاهدة تقوم على مبدأ أن الهدف من الإدارة في السودان وهدف كلتا الحكومتين هو رفاهية الشعب السوداني. وتستمر الإدارة في ظل الحاكم العام حسب اتفاق عام 1899. ويقوم الحاكم العام بتعيين وترقية المسئولين، كما أن الحاكم العام يختار المرشحين من الجانبين البريطاني والمصري للمناصب التي لا يوجد سوداني مؤهل لاحتلالها، وتكون القوات المصرية موجودة للدفاع عن السودان، كما لا يتم تحديد الهجرة المصرية إلا إذا تطلب النظام العام أو الاعتبارات الصحية تحديدها(2). ولأن المعاهدة كانت ذات فائدة لمصر في جوانب داخلية كثيرة فقد وافقت عليها الحكومة المصرية فتم التوقيع عليها في 26 آب/ سبتمبر، لكنها سمحت ببقاء المسألة السودانية دون حل في ذلك الوقت(3).

وفي قراءة للشارع السوداني ورد في برقية إلى السيد مايلز لامبسون، المندوب السامي في مصر، علق نائب الحاكم على الموقف الأولي في السودان تجاه معاهدة عام 1936(4). وباستثناء الشمال، فإن الفكرة في الأقاليم، بقدر ما هي عليه في ذلك الحين، كانت تفضل الوضع القائم، وكان الشمال يرغب في المحافظة على روابطه التاريخية مع مصر ولم يكن ليعارض المعاهدة التي تبقي على مصالحه دون مساس.

لم يعرب السيد علي عن رأيه بالمعاهدة بشكل علني لكنه كان معارضاً لها، فهو لم يكن يريد ان يرى ممارسة النفوذ المصري في إدارة البلاد، جزئياً بسبب كونه محافظاً

---

(1) L.A. Fabunmi, The Sudan in Anglo-Egyptian Relations, (Legman's, London, 1960), p.104; شيخ الدين عثمان البشري الجنيدي، مذكرات الجنيدي،(د.ت)، ص 64-65.

(2) House of Commons Parliamentary Papers, 1936/1937, vol.XXIX, Cmd.5360, p.10.

(3) Hassan Ahmed Ibrahim, The 1936 Anglo -Egyptian Treaty,Khartoum University Press, 1976), p.101.

(4) FO 141/541/7, Telegram No.141, 27 July 1936.

ومعارضاً للتغيير ولكن أيضاً لأنه كان قلقاً حول مركزه الخاص كزعيم ديني، وخشيته من أن الروابط الوثيقة مع مصر سوف "تعجل بشكل لا مفر منه في تحضر السودان وتخفيض ضرائب الفقهاء المحليين، والتي هي ادعاؤه الوحيد بالسلطة"، وبنفس القدر كان السيد علي قلقاً من أن تدخلاً مصرياً متزايداً في شؤون السودان سوف يستغل من قبل السيد عبد الرحمن لأغراضه الخاصة. لقد كان الزعيم المهدي منتهزاً للفرص، وعلى الرغم من أنه أنكر أن تلك هي المسألة، فقد كان مستعداً لاستخدام أي تغيير في النظام القائم من أجل مصلحته الخاصة. وقد رحب التجار بالمعاهدة، كما هو متوقع، للفرص التجارية التي تترتب على تجديد الصلة مع مصر، فعودة القوات المصرية ستزيد من الدخل كما أن التجار كانوا يأملون بتوظيف رؤوس الأموال من قبل المصريين في المشاريع الزراعية. كان المستخدمون الحكوميون يخشون أن يشغل المصريون وظائفهم، وكانت لهم مآخذهم من ان فرص الاستخدام ستقدم إلى المصريين على حساب السودانيين. وكانت وجهة نظر الطلبة والعاطلين هي أن الترتيبات الجديدة قد تقدم لهم بعض الفائدة[1]. وعند توقيع الاتفاقية، فإن الانتلجنسيا لم تكن، حسب وجهة نظر نائب الحاكم العام، قلقة بشكل كبير حول الاتفاقية ولا يبدو أنهم كانوا يعرفون بما ذا يفكرون[2]. ولكن في أيلول أشار التقرير الشهري لمخابرات السودان إلى ازدياد القلق حول بنود المعاهدة متميزاً بقوة الشعور القومي ومطالباً بأن يكون للسودانيين صوت في تسوية شؤونهم الخاصة، وبالمقابل فقد أدى ذلك إلى دعوات لانتخاب هيئة تمثيلية سودانية تعترف بها الحكومة، كان الغرض من هيئة كهذه هو حماية البلاد ضد التغلغل المصري وتنظيم "جبهة سودانية". وكان يخشى من احتمال استخدام الأموال المصرية للاستيلاء على المدارس الأهلية ومدارس (الأحفاد) غير الحكومية. وشعر السيد علي بهذه الخشية أيضاً ولفت الأنظار إلى استغلال المصريين للتعليم والدين، وقد زعم أن حكومة السودان ستجد صعوبة في مقاومة عروض المال المصري لبناء الجوامع ومدارس الجوامع و "شراء" معهد أم درمان، وان المساعدة المصرية ستمول دراسة الطلاب السودانيين في أوربا وستمنحهم الفرص التي

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

اتهموا حكومة السودان لعدم تقديمها إليهم[1]، وكان السيد علي قلقاً من تأثيرات المعاهدة لكن الحكومة كانت ترى في ذلك الوقت أن ليس "ممكناً تقدير تأثيرات النفوذ السياسي والثقافي المصري على الأطراف المتنافسة والقطاع المهم الأكثر عدداً من السكان الأصليين الذين يتبعون الطوائف الصغيرة أو الذين احتفظوا حتى الآن بموقف محايد"[2].

وأشار تقرير المخابرات لشهر سبتمبر من أن الثقة بالحكومة لم تضعف، وان تطلعات السودانيين فيما يتعلق ببلدهم في صعود، وكانت إحدى النتائج الكبيرة للمعاهدة هي "وضع الحركة القومية السودانية على الخارطة السياسية"[3]، وشعر السودانيون بالامتعاض من حقيقة أنه قد تم التوصل للمعاهدة دون الرجوع إلى رأي السودانيين حول وضع السودان واحتمال مشاركة المصريين في الإدارة بإقصاء السودانيين[4].

في عام 1936 وفي حديث بين الحاكم العام ونيوبولد، ارتأى الأخير عدم وجود تشاور كثير بصدد ما يحتاجه السودانيون من معلومات، وأنه يجب نشر التصريحات حول سياسة الحكومة في النوادي السودانية. وقال السيد ونتر، سكرتير التعليم، أنه يتوقع الكثير من الحكومة لتوفير الفرص التعليمية للسودانيين لكي يتمكنوا من التنافس مع المصريين على المناصب[5].

وكطريقته في اصطياد المناسبات السياسية، انتهز السيد عبد الرحمن فرصة المشاعر السياسية للسودانيين في أم ردمان والمدن الأخرى ليعرض القضية الوطنية، وبالرغم من عدم إظهاره شخصياً أية مؤشرات تدل على عدائه لبريطانيا، فإن "جوقة السيد عبد الرحمن عزفت بصوت أعلى من جوقة منافسه"[6].

---

(1) FO 141/542/7, SMIS No.33, September 1936, Appendix I.

(2) FO 371/20870 (J1148/12/16), Mahdism, 22 February 1937.

(3) FO 141/542/7, SMIS No .33, September 1936, Appendix I ; FO 141/445/452, Symes to Lampson, 22 May 1937.

(4) FO 371/41368 (J1274/185/16), paper no.66, `The Sudan and the Future', complied by G.E.R. Sanderson and K.D.D. Henderson, October 1944.

(5) NRO NP 1/18/110 (32.B.14), 1936.

(6) FO 141/445/452, Symes to Lampson, 22 May 1937.

الفصل الخامس

الأثر الختمي في نمو حركة الخريجين

1938 - 1947

1. الختمية وتطور المؤتمر العام للخرجين.
2. الوضع السياسي في السودان والحرب العالمية الثانية.
3. الانقسامات داخل مؤتمر الخريجين.
4. زعامة الختمية والمجلس الاستشاري.
5. التنافس بين الميرغني والمهدي.
6. الميرغني والتجمعات السياسة.
7. إعادة التباحث حول معاهدة 1936.
8. التطورات في الطريقة الختمية.
9. الميرغني والصحافة.
10. منظمة شباب الختمية.
11. اتحادات الختمية.

الأثر الختمي في نمو حركة الخريجين

1947-1938

1- الختمية وتطور المؤتمر العام للخريجين:

بعد فشل الوطنيين السودانيين في عام 1924 وعام 1931، تطورت الحركة وفق اتجاه سلمي وذلك بالعمل على التعاون مع الحكومة، وحتى قبل المعاهد البريطانية- المصرية لعام 1936، كان هناك شعور متنامٍ بين الانتلجنسيا بأنهم يجب ان يعملوا بشكل ايجابي في مجال الإصلاح الاجتماعي وان يتقدموا إلى الحكومة بوجهة نظر متعاونة باستخدام الوسائل الشرعية للتعريف بأفكارهم، وقد نما هذا الشعور جزئياً كرد فعل على الخصومة بين السيد علي والسيد عبد الرحمن التي هددت بانقسام كبير داخل الطبقة المتعلمة وجزئياً نتيجة لمعاهدة عام 1936. كانت الطبقة المتعلمة بلا دور للعمل بصورة مباشرة بعد قمع نشاطاتهم في عام 1924 ، واعتقال ونفي كثير من قادتهم، ووجدوا ان الطريق الوحيد لتوسيع مصالح البلاد هو تركيز نشاطاتهم في نوادي الخريجين والجمعيات الأدبية. ونتيجة لإضراب كلية غوردن في عام 1931 فقد تعلم الطلبة الاستفادة من العمل الموحد، ولكن في نفس الوقت الحاجة إلى تقوية تنظيمهم إذا كانوا يريدون التأثير بشكل حقيقي على سياسة الحكومة[1].

وقد أعطى تعيين السير ستيوارت سايمز، الحاكم العام في عام 1934، والذي أذن ببدء حقبة جديدة في السودان، أعطى الفرصة للخريجين للقيام بالتأثير على الحكومة. وعقب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 - 1931، كانت سياسة سايمز هي تشجيع النمو الاقتصادي عن طريق التعليم وإعداد السودانيين للقيام بالمشاركة بشكل مباشر اكبر في إدارة البلاد. وفي الواقع فقد سعى سايمز إلى تغيير سياسة الحكم غير المباشر وأراد تقديم الفرص إلى السودانيين المتعلمين لشغل المناصب الحكومية ذات المسؤولية ليكونوا

Beshir, Revolution and Nationalism, PP. 111,117 (1)

قادرين مرة أخرى على لعب دور نشط في الحياة السياسية، وهو ما كانوا يعـدّون أنفـسهم لـه مـن خـلال نوادي الخريجين والجمعيات الأدبية، وقد رفعت الرقابة عن الصحافة والمطبوعات مما شـجع عـلى انتـشار الأفكار الوطنية[1].

وفي عام 1935 أشارت مذكرة سياسية صادرة من مكتب الحاكم العام إلى انه بالرغم مـن ان الجبهـة الوطنية الجديدة لم تتكون بعد فقد كان متوقعاً ان تـضغط الانتلجنـسيا الـسودانية الـشابة، تـساعدهم في ذلك عناصر مهديه سابقة، من اجل إصلاح دستوري ومن اجل مشاركة اكبر للسودانيين في الإدارة[2].

في العشر سنوات التي أعقب عام 1924 اقتصرت النشاطات السياسية بين الخريجين بشكل كبير على حلقات القراءة والجمعيات الأدبية، فقط فيما بعد عام 1934، بـدأت مناقـشة موضـوعات حـول المـصلحة الوطنية بشكل صريح عن طريق مجموعات القراءة التي أخذت تمثل مواقف سياسية متميزة[3].

كانت نوادي الخريجين في أم درمان وود مدني مراكز لهذه النشاطات، وكانت مجموعـة (أبـو روف) من بين الجمعيات الأدبية الرئيسية التي اكتسبت تسميتها من منطقة في أم درمان حيث يعيش أعـضاؤها، الذين هم من خريجي ما بعد عام 1924 ولهم أصول عائلية ختمية، وظهرت مجموعـة (الهاشـماب) في أم درمان أيضا، ونشرت بالتعاون مع محمـد عبـد اللـه عرفات، مجلـة(الفجر) التي ظهرت فيها أيضا مقالات مكتوبة بأقلام أعضاء من مجموعة (أبو روف)، ومجموعة أخرى كانت تدعى مجموعة (السوق) أصبحت تعرف فيما بعد بـ (الأشقاء) [4].

وبـالرغم مـن ظهـور دعـوة في عـام 1935 مـن اجـل تأسـيس جمعيـة للخـريجين، فانـه لم يكـن هنـاك رد فعـل ايجـابي حتـى عـام 1937 عـلى دعـوة أخـرى لعقـد مـؤتمر طـلابي[5]. وقـد

---

(1) Bakheit,British Administration, pp. 236 – 237.

(2) NRO NP 1/1/5 (1/A/16), political Memorandum on Sudan, June 1935

(3) Afaf Abdel Magid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918 - 1948, (Ithaca Press, London, 1985), p. 52.

(4) مقابلة مع محمود الفضلي ، الخرطوم آب 1983 .

(5) المحامى، كفاح، ص 93، حول جذور مؤتمر الخريجين انظر: مذكرات إسماعيل الأزهري في الأيام، 24 حزيران 1957.

حملت المعاهدة البريطانية- المصرية لعام 1936 السودانيين المتعلمين على التصميم على ان مستقبل البلاد يجب ان لا يتقرر دون الرجوع إليهم[1]. "ان عدم مساهمة السودانيين خلال مفاوضات عام 1936 كان احد أسباب نشؤ المؤتمر العام للخريجين"[2]، وقد تقرر وضع الخطط لافتتاح مؤتمر كهذا في 12 شباط/ فبراير عام 1938 كما نظمت سلسلة من اللقاءات من قبل لجنة نادي أم درمان القائمة التي دعي إليها ممثلون بارزون لبسط وجهات نظرهم حول اقتراح المؤتمر، وفي اللقاء الأول في 25 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1937، قال احمد عثمان القاضي ان المؤتمر يجب ان يكون هيئة موحدة تتجنب التحزب ويجب الاهتمام بالقضايا التي تخص المصلحة العامة ولا يصبح هيئة تمثل مصالح الخريجين فقط على حساب طبقات الشعب الأخرى. وكان من بين المتحدثين الذين اكتسبوا جميعهم الأهمية فيما بعد يحي الفضلي، وهو احد مؤسسي حزب الأشقاء، ومحمد عثمان الميرغني، خريج جامعة بيروت ومدرس في كلية غوردون، وجمال محمد احمد، الذي كان في ذلك الوقت مدرساً في المدرسة (الأهلية). في نهاية اللقاء تساءل مباشي احمد عقيل فيما إذا كان المؤتمر المقترح "فوق الشبهات" مشيراً إلى انه قد يكون برعاية الحكومة، وقد قوبل تساؤله باستنكار شديد ونُظر إليه على انه محاولة مهدية من اجل الحط من الاجتماع. وفي لقاء ثانٍ في 2 كانون الأول/ ديسمبر عام 1937 والذي خطب فيه على البرير، تمت الموافقة على اقتراحين مهمين:

1. ان الخريجين يجب ان لا يكونوا أعضاء في نادي أم درمان للإعداد للمساهمة في المؤتمر.
2. وانه يجب تشكيل لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء من لجنة النادي وثلاثة من خارجه لتنظيم المؤتمر.

كان هدف الاقتراح الأول هو السماح لأناس مثل المفتي والدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة والآخرين "اللذين يجدون صعوبة في الانضمام ثانية كأعضاء في النادي بسبب الخلاف القديم" للمساهمة في المؤتمر.عقد اجتماع ثالث في 9 كانون الأول/ ديسمبر حيث خطب فيه عبد الماجد احمد واحمد خير المحامي، إذ هاجم الأخير أولئك

(1) K.D. Henderson, The Making of the Modern Sudan, Faber & Faber, London, 1953, p. 536.
(2) Robertson, Transition, p – 94.

الذين لا يريدون المؤتمر أكثر من "هيئة استشارية فقط للتضرع والتوسل للحكومة"[(1)].

تأسس مؤتمر الخريجين في 2 شباط/ فبراير عام 1938 في أم درمان وتشكلت لجنة الستين العامة مع لجنة تنفيذية اصغر من خمسة عشر عضواً. كانت أهداف المؤتمر هي وضع وتطبيق الإصلاحات الاجتماعية ولفت نظر الحكومة إلى وجهات نظر الانتلجنسيا حول قضايا المصلحة العامة، وفي 2 مايس/ مايو عام 1938 أوضحت اللجنة في إعلان عن أهدافها ووسائلها بعبارات عامة جداً، انه ليس في نيتها إحراج الحكومة أو العمل على النقيض من سياستها لكنها تأمل ان الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التي قد يطرحها المؤتمر حول القضايا ذات الاهتمام العام، "إنها تؤكد بصفة خاصة رغبة الطبقة المتعلمة في التعاون مع الحكومة"، ومن جانب الحكومة فقد رحب السكرتير الإداري بالرغبة في التعاون وأعرب عن إنها ستنظر بعناية في وجهات نظر المؤتمر[(2)]. وبالرغم من موافقة السكرتير الإداري على تأسيس المؤتمر انطلاقاً من انه ليس سياسياً، فتبعاً لمكي عباس "ان الدافع وراء التنظيم كان سياسياً"[(3)]، وأشار مقال في التايمز إلى الخطر الذي تمثله أقلية صغيرة جداً من السودانيين الذين ما لم يظهروا قيادة حكيمة، قد ينظمون أنفسهم كقادة سياسيين "ويحرضون الأكثرية البدائية التي لا تشترك معهم إلا في القليل[(4)].

كان اللافت للنظر في الانتخابات العامة والثانية للمؤتمر في عام 1939 هو إعادة انتخاب أكثرية الأعضاء المكونين للجنة التنفيذية، وكان من بينهم إسماعيل الأزهري الذي ترأس عملية الانتخابات، وهو من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت، وتم تعينه ثانيةً سكرتيراً عاماً. في الانتخابات زاد الختميون تمثيلهم في اللجنة إلى خمسة، وانخفض

---

(1) FO 141/534/227, SMIS No. 46, November 1937.

(2) FO 371/21999 (J 2919/220/16), Note on the Graduate 's Congress, 25 July 1938.

(3) Mekki Abbas, The Sudan Question , (Faber and Fader, London, 1952),p.108.

(4) FO371/21999 (J2919/220/16),Foreign Office Minutes, 30 July 1938 on dispatch No. 38, 5 July Khartoum

عدد المهديين إلى ثلاثة، أما السبعة الآخرون فقد كانوا مستقلين، وكان من بين أولئك الذين انتخبوا احمد سيد الفيل وعلي البرير بينما فشل محمد خليفة شريف وعبد المنعم محمد، أنصار السيد عبد الرحمن، في الحصول على مقاعد[1] . انشغل المؤتمر خلال السنتين الأوليتين بصورة رئيسية في قضية المدارس الخاصة لكن انغماسه في الشؤون السياسية لم يتأخر طويلاً.

في شباط عام 1940 زار رئيس الوزراء المصري علي ماهر السودان بدعوة من الحاكم العام، كانت هذه الزيارة مهمة لأنها تأتي بعد معاهدة عام 1936، وقد دعا مؤتمر الخريجين المصريين الزائرين إلى اجتماع غير رسمي وانتهز الفرصة لمخاطبتهم وتقديم مذكرة يطلب فيها من الحكومة المصرية العون المادي والمعنوي للمشاريع الاجتماعية في السودان، وقد قدم هذا الطلب على أساس الأخوة الإسلامية والأخوة العربية[2]، وبالرغم من ان المذكرة اهتمت بقضايا اجتماعية فقد أغضبت الإدارة في السودان لأنها أظهرت اتخاذ خطوات سياسية تجاه مصر[3]، وهذه المذكرة هي التعبير الأول عن العلاقات المتوترة بين المؤتمر والحكومة الانكليزية في السودان.

أما الموقف، تجاه الزيارة، بالنسبة للسيدين كان مختلفا، فعندما اقُترحت زيارة الوفد المصري لأول مرة أعرب السيد علي والسيد عبد الرحمن عن هواجسهم بان الزيارة قد تؤذن بتجدد التغلغل المصري في السودان، وعلى وجه الخصوص فان السيد عبد الرحمن "ألحّ على الحاجة إلى تشجيع استخدام الوطنية السودانية كمتراس ضد هذا الخطر"[4] ، وقد أعدت حكومة السودان برنامجاً خاصاً لعلي ماهر وأخبرت السادة بأنه لم يسنح وقت للزيارات الخاصة، وقد شعر السيد علي بارتياح كبير لأنها " أنقذته من ضرورة التباري مع السيد عبد الرحمن في استعراض للضيافة باهظ التكاليف".وعلى أية حال فقد سُمح

(1) Alexander Salon Cudsi, The Rise of Political Parties in the Sudan; 1936 – 1946,unpublished PHD thesis, University of London, 1978, pp.109 - 111.

(2) للإطلاع على نص المذكرة انظر:المحامى، كفاح، ص 209 - 218.

(3) مذكرات الأزهري، الأيام، 28 حزيران 1957.

(4) FO 371/24633 (J 826/826/16),SMIS No. 69, January 1940

للسيدين بمقابلاتٍ في القصر، وقام على ماهر بزيارات قصيرة لبيتيهما، ويبدوا ان رئيس الوزراء كان حريصاً على عدم إحراج السيدين، وفي لقاءا ته مع السيد علي فان علي ماهر "لم يسأله سؤلاً واحداً عن السودان...، وحرص على تجنب جميع الموضوعات المختلف عليها، متحدثاً فقط عن مصر وتحالفها مع بريطانيا والحرب والموقف الأوربي"، وقد أصيب السيد عبد الرحمن بخيبة الأمل لعدم السماح له بإمتاع رئيس الوزراء المصري "و بدا منزعجاً" خلال الزيارة[1].

يبدو ان رئيس الوزراء علي ماهر كان محقاً تماماً في موقفه من المؤتمر ولم يحاول التأثير بأي شكل يثير الحرج، "كان من الواضح ان المؤتمر ترك انطباعاً قوياً لدى الباشاوات الذين وجدوا انه شيء اكبر مما كانوا يعتقدون"، شعر المصريون بالرضا للعاطفة التي ظهرت تجاه مصر والرغبة في تعاون قوي بين البلدين على أساس الروابط التاريخية بينهما، وتيقن المصريون من ان المؤتمر "جنين أصيل لحركة وطنية" وليس منظمة بريطانية معادية لمصر كما ظنوا من قبل، وكما هو متوقع فقد أدى ذلك إلى نشؤ صلة أخوية، وشجع فيما بعد أولئك الذين يدعون إلى وحدة وادي النيل[2] .

تولد شعور أكيد لدى الإنكليز حول موقف السيدين تجاه مصر حيث أشار مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، تعليقاً على تقرير المخابرات السودانية لعام 1940، إلى خوف السيدين من إن ينتقص النفوذ المصري في السودان من مركزيهما، وكان متوقعاً إن يحاول المصريون كسب السيد عبد الرحمن، الذي كان معروفاً بعواطفه الوطنية، وتنتهي المذكرة بالتعليق بان "الوطنية وليس النفوذ المصري ستصبح قوة كبيرة في السودان"[3].

وفي نفس العام أشار تقرير المخابرات لشهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر من انه كان هناك اقتراح خلال شهر آب من اجل جبهة وطنية داخل المؤتمر وهو الاقتراح

---

(1) Fo 371/24633(J 1399/826/16), SMIS No. 70, February and March 1940.

(2) المصدر نفسه.

(3) FO 371/24633 (J826/826/16), Foreign Office Minutes, 14 March on SMIS No. 69 January 1940.

الذي رسم له المهديون بالصلة مع أعضاء معينين في المؤتمر. كان هذا التحرك هجوماً على السيد علي بقصد إحراجه وتمهيد الطريق لتعاون صريح بين السيد عبد الرحمن والمؤتمر، وجاء رد السيد علي على ذلك في مقال (صوت السودان) أوضح انْ "ليس هناك زعماء سياسيون في السودان، وان الزعماء الدينيين لا شأن لهم بالمؤتمر والجبهات الوطنية". ونتيجة لذلك فقد أدى ذلك بالمؤتمر إلى انتخاب لجنة جديدة لم يمثّل الختميون فيها، ولم تتجسد الجبهة الوطنية بسبب حجم المعارضة غير المهدية. وتوصل التقرير إلى انه، لا يمكن القول بان هيبة السيد علي قد تأثرت بهذا التطور وان المؤتمر منذ ذلك الوقت انقسم وانحطت سمعته.

ذكر نفس التقرير هجوماً آخر على السيد علي وأشار إلى انزعاجه لمحاضرة ألقاها احمد عثمان القاضي في شهر أيلول في موضوع الصوفية، وقد وصف المحاضر قادة الطرق المعاصرين "كمستغلين للجهل"، وقد اعتبر السيد علي هذا الهجوم إهانة شخصية وردّ بان أمر أتباعه بتنظيم احتجاج قوي ضد المحاضر، وقد أعرب كاتب التقرير عن رأيه بان توقيت المحاضرة كان خاطئاً وانها أساءت التعبير، لكن التحريض الذي نظمه السيد علي كان غير مناسب أيضا إلى حد ابعد بأثره في تعكير السلام العام في ذلك الوقت، وقد أُقْنع احمد عثمان أخيرا بنشر إنكار في (صوت السودان)، قال فيه انه لم ينوِ مهاجمة أي شخص أو طريقة بالذات. وقد أمل تقرير المخابرات بان ذلك سوف ينهي الأمر، لكن نتيجة للتطورات الأخيرة في المؤتمر فقد تصاعدت الخصومة بين الختمية والمهديين والتي عبرت عنها حملة قاسية استمرت في صحفهم المتنافسة. وجه الحملة في الجانب الختمي احمد سيد الفيل وعمر عشق بينما كان ميرغني حمزة، تحت اسم مستعار، هو الذي يقود الدعاية.وفي الجانب الآخر كان الأشخاص البارزون هم سيد عبد الله الفاضل وأحمد يوسف هاشم، وقد حاول الرقيب الحكومي العمل على تخفيف الهجمات التي يشنها كل طرف ضد الآخر[1].

كان الحضور في الجمعية العامة للسنة الثالثة للمؤتمر، التي عقدت في 20 كانون الثاني/ يناير عام 1940، فقط 250 مقابل 400 في السنة السابقة و 1080 في السنة

FO 371/24633 (J 2048/8226/16), SMIS No. 73, August and September 1940. (1)

التي سبقتها، وقد عكس هذا الانخفاض في العدد فقدان الاهتمام بين الخريجين بصورة رئيسية بسبب الشعور بان المؤتمر فشل في تحقيق نتائج يعتبر بها[1].

2- الوضع السياسي في السودان والحرب العالمية الثانية:

مثل أية دولة مستعمرة احتلت الشؤون السياسية الداخلية فيه مكاناً ثانوياً بعد الموقف الأوربي، عندما تركز الاهتمام العام في السودان في نهاية ربيع وصيف عام 1940، على السرعة التي استولت بها ألمانيا على هولندا وبلجيكا وفرنسا. وخلال مايس أصبح مؤكداً ان ايطاليا على وشك دخول الحرب إلى جانب ألمانيا. وبدا السودانيون يفكرون بالتهديد المحتمل لحدودهم، ولذا فعندما أعلن موسوليني الحرب أخيراً في 10 حزيران/ يونيو "لم تكن هناك دهشة ولا فزع". وفي 11 حزيران/ يونيو قابل ممثلو السودان، بمن فيهم السادة الثلاثة، الحاكم العام وأعضاء المجلس للاستماع إلى البيان الذي يعلن دخول بريطانيا الحرب وخطاب الحاكم العام إلى الشعب. وقد أعرب السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف بعبارات قوية عن ولائهم ودعمهم الكامل لحكومة السودان، وأكدوا للحاكم العام ان جميع السودانيين يشاطرونهم مشاعرهم، وكان أكثرهم حماساً الشريف يوسف الذي أعرب عن رغبته في دعم البريطانيين وقال "انه سيقاتل الإيطاليين الملاعين أينما رآهم"، وهى المشاعر التي رددها السيد عبد الرحمن مؤكداً انه هو وأتباعه سوف يعملون أي شيء تطلبه الحكومة منهم في الدفاع عن بلادهم. ومن جانبه فان السيد علي "في انسجام مع شخصيته وموقفه العادي، كان أقلهم حماساً ووعوداً، وقد حدد موقفه بالقول أنه لا يمكن ان يكون هناك شك في الفوائد التي جناها السودانيون في ظل الحكومة الحالية وفي ولائهم لها"[2].

نُشر الإعلان الذي تلاه الحاكم العام ورسالته إلى الشعب السوداني في الصحف، وحسب رأي الإدارة، أستقبل الإعلان من إذاعة الخرطوم بحماس من الحشود التي تجمعت لسماعه. كانت جميع طبقات الشعب، المتعلمة والأمية على حد سوء، تنظر إلى

(1) SMIS No.69, January 1940

(2) FO 371/24633 (J 2048/826/16), SMIS No. 72, May, June and July 1940

الحرب باعتبارها حربها، وأصبحت أكثر ولاءً لبريطانيا مما كان عليه في الشهور المبكرة التي سبقت دخول ايطاليا الحرب. وقد دعم الأعيان والمؤتمر والانتلجنسيا الوطنية الشابة هذه الفكرة في الصحافة بشكل قوي. وقد ناشد السيد علي وزعماء دينيون آخرون الناس التزام الهدوء وإتباع تعليمات الحكومة، وأصدر المؤتمر رسالة بنفس المعاني ونشرها في الصحافة. كان المؤتمر ممتناً لضم ميرغني حمزة ومسؤولين كبيرين في الحكومة محمد صالح الشنقيطي وإسماعيل الأزهري إلى أولئك الذين دعاهم الحاكم العام إلى الاستماع إلى تلاوة البيان، وقد كان هؤلاء أعضاء في لجنة الخمسة عشر الذين اختارتهم الحكومة لمكانتهم الكبيرة وأهميتهم المعترف بها في اللجنة[1].

دعا ميرغني حمزة، رئيس اللجنة لذلك الشهر، نيوبولد بعد اللقاء ليؤكد له أن الوطنيين المتعلمين الشبان في السودان سوف يدعمون الحكومة وإنهم سوف يمتنعون عن أي نقد أو معارضة لها في سبيل إنزال الهزيمة بالعدو[2]. لقيت إشارة الاعتراف هذه بالمؤتمر الاستحسان في مقالات بقلم رؤساء تحرير(صوت السودان) و(النيل) وفي مقالات بقلم أعضاء المؤتمر الذين أعلنوا استعداد المؤتمر للتعاون مع الحكومة في الحرب بأية طريقة تحتاجها. لاشك في رغبة الزعماء الدينيين والمؤتمر في مساعده الحكومة، لكنهم انتهزوا الفرصة التي أوجدتها الحرب للقيام بدور أكثر نشاطاً في السياسات المحلية[3].

في 15 حزيران/ يونيو أعرب خضر حمد، سكرتير المؤتمر، للحكومة عن أنه في الظروف المصرية في البلاد فان مؤتمر الخريجين يريد الاتصال بالشعب في السودان وطلب إذنا بإذاعة رسالتهم عبر إذاعة أم درمان. وقد وافقت الحكومة على أن رسالة تحث الشعب على وضع ثقته بالحكومة ستكون مساعدة لكن مخاطبتها للشعب السوداني كان على وجه التحديد "وقحا ويتضمن ادعاء لوضع نفوذ للمؤتمر غير مؤهل له، والذي من المؤكد أنه سيغضب العناصر الأخرى في البلاد". كان السبب في رفض الحكومة السماح للمؤتمر بإذاعة رسالته هو أن إعطاء إذن بذلك سيكون سابقة قد تنتهزها المجموعات

---

(1) SMIS No. 72 May, June, and July 1940

(2) Henderson, The Making, p 151.

(3) SMIS No. 72 May, June, and July 1940

الأخْرى كفرصة لها. وتم التوصل إلى تسوية مع المؤتمر يمكن عن طريقها نـشر رسـالته الموجـه إلى أعـضاءه وأصدقائه في الصحف المحلية، ويمكن من ثـم اقتباسـه في نـشرات الأخبـار لكنـه لا يـذاع مبـاشرة بواسـطة المؤتمر[1].

وضعت الهجمات الإيطالية على السودان ولاء الـسودانيين وقـادتهم عـلى المحـك. وقـد ذكـر تقريـر المخابرات لأشهر مايس وحزيران وتموز/ مايو ويونيو ويوليو عام 1940 بأن السيد علي عـرض بيتـه، المـشيد حديثاً، في بور سودان على الحكومة لاستخدامه كمستشفى للجيش البريطاني.كان للغزو الإيطـالي للـسودان وسقوط كسلا أهمية خاصة للسيد علي بسبب الروابط الدينية التاريخية لعائلتـه مـع هـذه المدينـة، وقـد صُعق في البدء ولكنه فيما بعد تعامل مع الأمر جيداً بعد تطمين الحكومـة لـه حـول الموقـف الاسـتراتيجي بصورة عامة، وبقي أبناء أخوة السيد علي في كسلا ومارسوا "تأثيراً مفيداً على الجماهير"[2].

بعد الاجتماع مع الحاكم العام في 11حزيران/ يونيو، جمع السيد عبد الرحمن أتباعـه في جـامع ود نباوي ودعاهم إلى الهدوء والثقة بالحكومة وإطاعة جميع الأوامر التي تعطى لهم، وقد نشر نـص كامل لهذا الاجتماع والخطاب في (النيل) لمنح الـسيد عبـد الـرحمن شـعبية قـصوى وخلـق الانطبـاع بأنه الوحيد القادر عـلى قيـادة الـبلاد ومـساندة الحكومـة. وقـد اسـتخدمت صـوت الـسودان نفـس التكتيك لتعزيز موقف السيد علي. استخدم السيد عبد الرحمن الأزمة التي نشأت عن الحرب بصورة رئيسية لتقوية موقفه من خلال أتباعـه ولإضـعاف مركـز الـسيد عـلي في عـين الحكومـة، ومثـالاً عـلى ذلك اقتراحه على الحكومة بوجـوب الـسماح لـه بزيـارة الغـرب لطمأنـة أتباعـه الـذين يعتقـد انهـم بحاجة إلى قيادة، وإضافة لذلك ومن اجل تقويض مركز السيد علي فقد اتهمه بالارتباط مع الإيطاليين عـن طريـق فـرع عائلـة الميرغنـي في إرتريـا، وأوحـى الـسيد عبـد الـرحمن بـان الـسيد عـلي لـن

SMIS No. 72 May, June, and July 1940 (1)

NRO DR 5/42/191,H.C. Jackson, The Fighting Sudanese, pp- 81 - 83; B, Kennedy– Cooke, (2) Kassala at War, (Civil Secretary 's Department, Information office, Khartoum, March 1943), pp.5, 14,23- 24.

يعارض احتلالاً إيطاليا للبلاد لأنه سيتعامل بصورة جيدة هو وعائلته، وقدم السيد عبد الرحمن نفسه على أنه اخذ القضية البريطانية على عاتقه وانه عرضة لان يفقد كل شيء إذا سيطر الإيطاليون على البلاد. ذكر تقرير قسم المخابرات ان السيد عبد الرحمن ليس لديه دليل يدعم اتهاماته للسيد علي المستندة إلى حجة قديمة تقول ان فرعاً من عائلة الميرغني يعيش في إرتريا[1] .

على الرغم من التنافس بين السيدين فأن تقرير المخابرات لشهري آب وأيلول يشير إلى ان كليهما يدعم الحكومة في ذلك الوقت. ساهم السيد علي بسخاء في صندوق الإغاثة الحربي في السودان، وساعد في إسكان طلبة كلية غوردون في أم درمان، وقد استغلت كل هذه الخدمة العامة إلى أقصى حد في افتتاحية في (صوت السودان) كجزء من حملة الدعاية التي اشترك بها كلا الجانبين بشكل شخصي بصورة متزايدة " كلّ بوسائل من الممكن ان تحرج الحكومة لاستغلال وضع الحرب من أجل غاياتهم الخاصة"، وحاول كل طرف استغلال أي حادث يقع في البلاد، حتى العمل العسكري. فقد قيل، على سبيل المثال، ان خلفاء الختمية قد وجهوا بصورة شخصية غارة العدو على أم درمان ضد السيد عبد الرحمن لان جميع القذائف سقطت على منطقة العباسية وزُعم ان الإيطاليين ما كانوا ليقصفوا مقر السيد علي مطلقاً[2]، وبطريقة مشابهة فان حقيقة عدم تنفيذ التهديد الإيطالي بقصف كسلا نسب إلى كرامة السيد علي[3]. وبعد أيام قليلة من الغارة الجوية على أم درمان في 30 آب/ أغسطس جرى الكورا السنوي أو (عيد الزواج) الذي تزامن مع الذكرى المئوية لولادة المهدي، وقد أصبحت الاحتفالات إحياءً للذكرى على شرف المهدي أكثر منها عيداً للزواج. ولتجنب إحراج الحكومة، رفض السيد عبد الرحمن نفسه الاقتراح القائل بان عليه زيارة مرقد والده، وكان حريصاً على الإذعان لشروط السلطة المحلية بمنع الأخطار التي قد تنجم عن مجي عدد كبير من أتباعه سوية، وقد جرت محاولة لنشر القصائد والخطب التي ألقيت في الاحتفال في

SMIS No. 72 May, June, and July 1940 (1)

SMIS No. 73, August and September 1940 (2)

Voll, 'A History of the Khatmiah, P.563 . (3)

(النيل) لكن السلطات لم تسمح بذلك، ووافق السيد عبد الرحمن على وجوب ظهور فقرة قصيرة فقط حول الاحتفال في جريدته. كانت الحكومة مهتمة بعدم انبعاث التعصب الديني، ومن جانبه فأن السيد عبد الرحمن لم يكن يريد تعريض علاقاته مع الحكومة للخطر واحترام رغبات الحكومة بروح صديقة. وقد عُثر فيما بعد على منشورات مكتوبة باليد بحوزة شيخ في الجزيرة وكذلك في الإقليم الشمالي قيل انها تحمل رسالة من السيد عبد الرحمن إلى أتباعه يطلب فيها إطاعة أوامره بصفته خليفة المهدي. وفيما إذا كانت هذه المنشورات حقيقية أو انها وضعت من قبل أعدائه، فان من الواضح ومما فيه الكفاية ان السيد عبد الرحمن كان قلقاً على مركزه فيما اذا غزا الإيطاليون السودان خاصة وانه نصير للحكومة، كما كان داعياً لصلات السيد علي في إرتريا التي قد تحمى السيد علي في حالة الغزو. وعلى أية حال، فان وجهة نظر الحكومة هي ان فحوى المنشور، إذا كان حقيقياً، يشكل خطراً لأنه يستلهم المهدية المتعصبة، وقد اعترف بان السيد علي له "موطيء قدم في إرتريا" بالرغم من أنه أعترف بوقوفه إلى جانب الحكومة[1].

في كانون الأول/ ديسمبر عام 1940 لاحظ تقرير المخابرات ان السيد علي يعتقد بان الحكومة استغنت عنه لصالح السيد عبد الرحمن وانها تشك في تعاطفه مع ايطاليا، وهناك واقعتان كان السيد علي يعتبراهما تأكيداً لشكوكه، فهيئة الإذاعة البريطانية كررت الإشارة إلى السيد عبد الرحمن دون الإشارة إلى السيد علي. وبعد ذلك أعتقد السيد علي ان الحكومة أوحت بهجوم احمد عثمان القاضي على الصوفية[2] . وبالرغم من شكوكه فقد دعي السيد علي، بصفته زعيماً دينياً، إلى استخدام نفوذه لحل المشاكل التي جاءت بها ظروف فترة الحرب، وعلى سبيل المثال ففي 27 تموز/ يوليو عام 1943 وفي جامع شمبات، الخرطوم الشمالي، انقسم التجار على أنفسهم حول الطريقة المثلى لتوزيع أرزاق الطعام، وقد اتصل بعض الأعيان بالسيد علي الذي وافقهم على وجوب إنشاء لجنة لمعالجة المسألة، وقد نجحت هذه اللجنة التي ضمت الخليفة محي الدين والخليفة قسوم

(1) المصدر نفسه.

SPIS No .I, October and November 1940 (2)

وعمر عشق ومقبول، عمدة أم درمان، في حل هذه المشكلة[1]. وفي نفس الوقت فقد بقي السيد علي على علم بالإحداث الكبرى خلال الحرب ولم يتردد في الإعراب عن تقديره لنجاحات روسيا العسكرية حتى أنه في هذه المرحلة دافع عن النظام السياسي السوفيتي. وعلى سبيل المثال فقد نقل عنه قوله:

"إذا كان النظام السوفيتي سيئاً إلى الحد الذي اعتادوا ان يقدموه لنا، كما قال، فان الروس ما كانوا ليقاتلوا بمثل هذه البطولة ولكان بلدهم عشاً للطابور الخامس، وهو يعتقد بان من المحتمل ان الفهم الأوسع للحقائق سوف يؤدي إلى انتشار الأفكار السوفيتية في الأقطار الأخرى بعد الحرب"[2].

عندما انتهت الحرب في آب/ أغسطس عام 1945، خاطب الحاكم العام الأعيان السودانيين، الذين كان من بينهم بعض من الذين استمعوا إلى كلمة الحاكم العام آنذاك في 11 حزيران/ يونيو عام 1940، بعد يوم واحد من دخول ايطاليا الحرب. وفي سياق خطابه، الذي نشر في (صوت السودان) في 18 آب/ أغسطس عام 1945، أعرب الحاكم العام عن شكره لقوة دفاع السودان لدعمهم وولائهم، وشكر السودانيين لإيمانهم الراسخ بالنهاية المظفرة للحرب، لكنه حذرهم من توقع عودة سريعة للأوضاع الطبيعية، ودعاهم إلى الوحدة والعمل بسلام من أجل السودان، وإقامة علاقات حميمة بين المجموعات القبيلة لكي يستطيعوا سوية بناء سودان موحد[3].

وقد أعترف بدور الزعامة الختمية خلال الحرب وذلك بمنح الشريفة مريم في عام 1948لقباً فخرياً هو (لقب الصليب الكبير للفرقة المدنية للإمبراطورية البريطانية) [4]،

---

(1) صوت السودان ، 8 آب 1943

(2) FO 371/35580 (J58/16), SPIS No. 29, August 1943

(3) صوت السودان ، 21 آب 1943 ، الشريف يوسف الهندي هذا قد حضر لقاء خطاب الحاكم العام 1940 توفي سنة 1942.

(4) FO 372/6379 (T6577/2270/372), Recommendation by Bevin to H.m The King, 13 February 1948; FO 372/6379 (T6577/2270/372), From the Governor - General's office to the Foreign Office, 25 March 1948

كان السيد علي نفسه قد تسلم (.K.C.M.G) في عام 1900 و (K.C.V.O) في عام 1919، وقد أعترف الحاكم العام بان تعاونهما في حفظ النظام والقانون، وخاصة في منطقة تلال البحر الأحمر، كان لا يقدر بثمن بالنسبة للحكومة[1]، وقد املت الحكومة ان هذا التكريم للشريفة سوف يعوض عن أي رد فعل غير موات من الختمية على تعيين السيد عبد الرحمن (K.C.M.G) اعترافاً بخدماته خلال فترة الحرب[2].

3- الانقسامات داخل مؤتمر الخريجين:

تعددت أسباب الانقسامات داخل المؤتمر حيث وصل الصراع فيه إلى الذروة في آب/ أغسطس عام 1940عندما دعي إلى التعاون مع هيئة الإذاعة لوضع برنامج في المناقشات الثقافية العامة. وقد حصلت موافقة لجنة الخمسة عشر على الدعوة للانضمام إلى هيئة الإذاعة دون الرجوع إلى لجنة الستين وخلقت انقساماً داخل المؤتمر، وقد حاجج الستون بان لجنة الخمسة عشر في المقابل يجب أن تحصل على امتياز مثل حق الإذاعة باسمها الخاص. وقد أدت هذه ألازمة إلى هزيمة لجنة الخمسة عشر واستقالة أعضائها، وانتخبت لجنة جديدة، أعيد فيها انتخاب إسماعيل الأزهري فقط من الأعضاء المستقيلين وعندما تشكلت اللجنة أخيرا وصفت بأنها هيئة تفتقد إلى الفاعلية. ولأول مرة يلغى نظام الرئيس المتناوب وانتخب الأزهري رئيساً لما تبقى من السنة. وقد طلبت اللجنة الجديدة، كشرط للتعاون مع سلطات الإذاعة، حق التكلم عبر الإذاعة في المسائل الاجتماعية باسمها، فرفضت الحكومة هذا الشرط وقررت اللجنة سحب تعاونها، واتخذت قراراً يمنع أي عضو في المؤتمر من التحدث عبر إذاعة أم درمان. وفي الواقع فان قضية الإذاعة كانت مجرد ذريعة للصراعات داخل المؤتمر بين فئتي الصغار والكبار وبين الختميين والمهديين، وقد اضعف كلاً هذين الصراعين الداخليين شخصية المؤتمر. وفي هذا

FO 372/6379 (T256/1, T 256/2), Telegram No. 307, No.308, From Khartoum to the Foreign office, (1) 28 December 1948.

FO 372/6379 (T5182/2270/372) Letter No. 186, Secretary of State to R Camble, 10 March 1948(2)

الوقت وقف الأعضاء الشباب والمهديون سوية ضد الختميين والأعضاء الأكبر سناً، وان هزيمة اللجنة القديمة وانتخابات لجنة جديدة عبر عن انتصار الشباب والمهديين[1].

ونتيجة لهذه الخلافات في المواقف في داخل المؤتمر فقد رأت الحكومة أنه قد فقد نفوذه ولم يعد يمثل حتى طبقة الخريجين، والدليل على تدهور أهمية المؤتمر هو قلة الحضور، فقد حضر 250 عضواً فقط في اللقاء السنوي العام الثالث. كان من المهم حضور الخريجين الكبار في لجنته، وفضلاً عن ذلك فقد عمل الختميون والمهديون سوية في اللجنة التنفيذية مما أعطى الانطباع بالوحدة التي كانت في مصلحة المؤتمر. ولم يعد من الممكن حتى الادعاء بمكانة هذين العدوين، ولم يعد ممكناً للمؤتمر الادعاء بأنه منتدب عن الخريجين أو انه ممثل لهم[2]، ومع ذلك فان بعض الناشطين الشباب سعوا إلى توسيع قاعدة المؤتمر بوسائل مختلفة وتحويله إلى جمعية سياسية ذات أهداف وطنية. كانت محاولتهم الأولى هي أنشاء جبهة وطنية وجعل السيدين والشخصيات المهمة الأخرى على علاقة صريحة بالمؤتمر، وقد اخذ في الاعتبار أيضا منح عضوية فخرية للسيدين في المؤتمر، لكن الاقتراح رفض من قبل لجنة المؤتمر القديمة التي أغلبها من الختميين بحجة أن المؤتمر يجب أن يبقى بمنأى عن السيدين لكي لا يعطيهما الفرصة لنقل تنافسهم إلى المؤتمر[3].

وقد اتخذت خطوة أخرى من أجل توسيع قاعدة المؤتمر بفتح العضوية لغير الخريجين، على سبيل المثال للأشخاص البارزين في المدن والتجار، وكانت هناك حتى مناشدات "جميع السودانيين للانتماء"، وذهب الاقتراح إلى حد وجوب تغيير الاسم ليعبر عن الطبيعة التمثيلية الأكبر للمؤتمر. وبالنسبة للحكومة فأن هذه الأفكار كانت

---

(1) SMIS No. 73, August and September 1940; SPIS No.1, October and November 1940

(2) SMIS No. 73, August and September 1940

(3) المصدر نفسه؛ خضر حمد، مذكرات خضر حمد،(مكتبة الشرق -لشارقة، 1980)، ص 112.

ذات صبغة سياسية واضحة وحذرت الرئيس من مواصلتها، وقد قبل هذا التحذير، ونـشر المـؤتمر مقـالاً في صحيفته شدد فيه على انه سيتعاون مع الحكومـة في مجـال محـدود ضـمن الإطـار الـسياسي القـائم ولـن يسعى إلى تغييره بأي شكل[1].

وفي محاولة أخرى لتوسيع القاعدة، في عام 1941 أتخذ المؤتمر خطوات لزيادة شعبيته ومكانتـه دون الدخول في مواجهة مع الحكومة. كان التعليم قضية اجتماعية يمكن اجتذاب الآباء إليها لوجـود عـدد مـن الأطفال يمنعون من دخول المدارس الحكومية. أرادت لجنة المؤتمر، التي يـسيطر عليهـا المهـديون، البرهـان على أنها تستطيع تحسين العمل الاجتماعي الذي قام به المؤتمر سابقاً، وتم تعيين يـوم للتعلـيم سـنوياً مـن أجل جمع التبرعات لتمويل التعليم المحلي، كان السيد عبد الرحمن على رأس قائمة التبرعات بهبة مقدارها 500 جنية مصري لكن السيد علي لم يتعهـد بتقـديم دعمـه[2]. ورغـم أن تقريـر المخـابرات يـشير إلى عـدم تقديم السيد على وأتباعه أية مساهمة، فقد جُمعت التبرعات، على سبيل المثال، من قبل الختميين في بـور سودان، وقد تشكلت لجنة في القاهرة كان علي البرير سكرتيراً لهـا لجمـع التبرعـات ليـوم التعلـيم[3]. وقـد أصبحت الاختلافات بـين المهـديين والختميـين حـول يـوم التعلـيم شـديدة بـصورة متزايـدة وانعكـست في الاتهامات والاتهامات المضادة في (النيل) و(صوت السودان) [4]. بسبب افتقاده للـدعم في المـؤتمر والـشعور بعدم الارتياح لمشروع التعليم، فقد قرر السيد عـلى إبـداء اهتمامـه بـالتعليم عـن طريـق دعـم معهـد أم درمان العلمي، وزار المعهد شخصياً، وقـدم منحـة وقـدرها 100 جنيـة مـصري، وخاطـب العلـماء والطلبـة ممتدحاً المعهد تحت قيادة رئيسه (ألختمي)، وكان رد (النيل) هو الإعلان بأن إصلاح المعهد يتطلب رئيساً أكثر تأهيلا كما ينبغي[5].

في حزيران/ يونيو عام 1941 ظهـرت مـن جديـد قـضية التعـاون مـع هيئـة الإذاعـة، وتقدمت لجنة الخمسة عشر باقتراح إلى الحكومة باستئناف التحدث عبر الإذاعة، وقد تـم

SMIS No. 73, August and September 1940 (1)

FO 371/27382 (J 461/1/16), SPIS No.3, January 1941 (2)

FO 371/27382 (J 3935/1/16), SPIS No. 11, October 1941 (3)

FO 371/27382 (J 1540/1/16), SPIS No. 5, March 1941 (4)

FO 371/27382 (J 2262/1/16), SPIS No. 6, April - May 1941 (5)

الاتفاق للعمل مع سلطة الإذاعة، وكان الختميون في لجنة الستين قد عارضوا ذلك في السابق وقد استقال الآن سبعة أعضاء ختميين. ومن وجهة نظر الحكومة فأن تصرف الختميين لم يكن ضد الحكومة لكنه ببساطة نتيجة للصراع الجاري بين الختميين والمهديين، كانت النتيجة هي أن لجان المؤتمر كانت مهدية بشكل صرف[1].

وخلال ذلك، وفي كانون الثاني/ يناير عام 1941 وبعد إعادة احتلال كسلا، فأن علاقات السيد علي مع الحكومة "عادت إلى طبيعتها"، بالرغم من ان السيد علي كان يبدو ممتعضاً من التقدير الذي حصل عليه السيد محمد عثمان والسيد الحسن بسبب الدور الذي لعباه في مقاومة الإيطاليين. ومن وجهة نظر قسم المخابرات، فأنه يكمن وراء ذلك التنافس العائلي على زعامة الطريقة الختمية الذي نجم عن تصميم السيد محمد عثمان " كشاب في روحه وشخصيته، حاز على الاحترام لمزاياه الخاصة" على العمل بصورة مستقلة عن السيد علي، وليس كأحد تابعيه، ولم يكن السيد محمد عثمان مهتماً للخلافات الطائفية في اختياره للأتباع وهو الأمر الذي أعتبره السيد علي "تآخياً مع العدو". ويلاحظ كاتب التقريران ولادة أبن للسيد علي صعّد من التوتر لان السيد علي كان يريد ان يخلفه ولده وليس محمد عثمان بالرغم من أن خلافة الزعامة ليست قائمة على حق البكورة[2].

بالرغم من التطبيع الواضح لعلاقاته مع الحكومة، فقد أختار السيد علي ان ينظر إلى ممانعة حاكم الإقليم الشمالي لمساندة طلبه إذناً بالسقاية في العالياب، في منطقة شندي، على أنه "موقف تعويقي متعمد من قبل الحكومة"[3]. وعلى أية حال، فأن خيبة أمل السيد علي سرعان ما تم تناسيها مع ولادة أبنه الثاني، السيد أحمد، والأفراح التي رافقت الحدث[4]. وكانت هناك شائعات خلال شهر أيلول تقول أن أبناء أخوة السيد علي، السيد محمد عثمان والسيد الحسن، كانوا غير راضيين بالتكريم الذي قدم إليهم، أعني

(1) FO 371/27382 (J 2625/1/16), SPIS No. 7, June 1941

(2) SPIS No. 3, January 1941

(3) FO 371/27382 (J 3187/1/16), SPIS No. 8, July 1941

(4) FO 371/27382 (J 3187/1/16), SPIS No. 9, August 1941

وسام الإمبراطورية البريطانية وعضو الإمبراطورية البريطانية على التوالي، مقارنة مع التكريم الذي منح لناظر الهد ندوة وهو قائد الإمبراطورية البريطانية[1].

ازداد الامتعاض الذي كان يشعر به السيد علي إزاء سياسة الحكومة في محاباة السيد عبد الرحمن، مع الاهتمام الذي أبداه ملك مصر لأول مرة تجاه السيد عبد الرحمن. لقد أعتبر السيد علي دوماً على أن له علاقة خاصة مع مصر وقد بدأ السيد عبد الرحمن يتحداها الآن. فقد أبدى فاروق، ملك مصر، اهتماما غير متوقع في عيد الزواج السنوي الذي يحييه السيد عبد الرحمن وطلب تقارير كاملة عنه، كما أبدى فاروق أيضا اهتماما شخصياً بعائلة السيد عبد الرحمن بتمويل المعالجة الطبية لمحمد الخليفة شريف، أبن أخ السيد، وهى أشارة "سوف تثير الحسد فقط"[2].

في تشرين الأول/ أكتوبر وبينما لم يكن هناك تنافس مكشوف بين الختمية والمهديين "بغض النظر عن الرفض المضحك لجباة القطار المهديين بتلقي الأوامر من المفتشين الختميين"، فقد أراد السيد علي أن يرد على النفوذ المتزايد للمهديين على الانتلجنسيا، وفي محاولة للرد على مشروع يوم التعليم الذي قام به المؤتمر، خطط الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة لافتتاح مدرسة متوسطة غير حكومية في بور سودان، وإقناع أهالي المنطقة بسحب تبرعاتهم البالغة 500 جنية مصري لا جل يوم التعليم[3].

ولكي يظهر المؤتمر اهتمامه بالقضية السودانية، في عام 1942 اعد المؤتمر مذكرة إلى الحكومة يبسط فيها أرائه في المستقبل السياسي للسودان، وكان من بين العوامل التي شجعت المؤتمر على تقديم مذكرته هي زيارة السير ستافورد كربس الذي التقي بإسماعيل عتباني وأحمد يوسف هاشم وتحدث إليهم حول مضامين ميثاق الأطلسي الذي قدم الأمل في الحرية والديمقراطية للبلدان المستعمرة[4].

(1) FO 371/27382 (J 3594/1/16), SPIS No. 10, September 1941

(2) المصدر نفسه.

(3) FO 371/27382 (J 3935/1/16), SPIS No. 11, October 1941; SPIS No. 9, August 1941.

(4) Beshir, Revolution p. 16.

وفي وقت مبكر من السنة طُلب إلى إسماعيل عتباني وأحمد يوسف وهما على التوالي رئيساً تحرير (صوت السودان) و(النيل) وكانا أيضا عضوين في اللجنة التنفيذية للمؤتمر، طلب اليهما في صورة سرية من قبل زملائهم بزيارة آربر رئيس دائرة الصحافة. كان هدفهم هو اكتشاف خطط الحكومة حول السودان في ضوء مساهمته في المجهود الحربي، ولان إسماعيل كان رئيساً لتحرير صحيفة السيد علي فأن الأخير كان يجب أن يكون على علم بالزيارة، وتبعاً لإسماعيل فانه لم يعترض وقد أخبر إسماعيل عتباني آربر ان السودانيين يتطلعون إلى تقرير مصيرهم بعد الحرب، وخيّب رد آربر أمالهم لأنه اخبر الوفد ان الحكومة ستستمر في سياستها بتوسيع الحكومة المحلية وإنشاء مجلس استشاري فيما بعد، وقد دوّن ذلك في تقرير إلى الجنة التنفيذية[1]. وفي المناخ السياسي السائد، وبالرغم من ان اللجنة التنفيذية برئاسة إبراهيم أحمد كانت معتدلة، فان رئيس اللجنة لم يتردد في توقيع المذكرة التي أعدها إسماعيل الأزهري وعبد الحليم محمد وعبد الله ميرغني واحمد خير[2]، وتشكلت لجنة فرعية من إبراهيم أحمد وإبراهيم عثمان وأحمد يوسف للتعريف بالمذكرة في داخل البلاد وخارجها، وتبعاً لبشير فقد أستشير السيد علي والسيد عبد الرحمن[3]. وعلى أية حال فان احمد خير ينكر بشدة أنه قد تمت استشارة السيدين رسمياً بأية صورة بالرغم من احتمال أن أعضاء من اللجنة بصفتهم الفردية قد ناقشوا القضية معهما بشكل شخصي[4].

ضمت المذكرة، كما قدمت إلى الحاكم العام في 3 نيسان/ أبريل عام 1942، اثنتي عشر نقطة تطالب بحكومة ذاتية فاعلة، وتقرير المصير عند انتهاء الحرب، وحق السودان في تحديد علاقاته مع مصر، وتشكيل هيئة تمثيلية سودانية للمصادقة على الميزانية

(1) رسالة جوابية من إسماعيل العتباني إلى المؤلف، 18 تموز 1984.

(2) مقابلة مع احمد خير المحامي - الخرطوم، 5 آب 1983 ، الرأي العام ،13مارت 1956

Beshir , Revolution, 160 (3)

(4) مقابلة مع احمد خير المحامى ، الخرطوم ، 5 آب 1983 رأي احمد خير اؤيد في مقابلة مع علي حامد وإبراهيم عثمان اسحق الذي كان عضوا في اللجنة التنفيذية للسنة ذات العلاقة.

والقوانين، وكانت المطالب الأُخرى المهمة هي إلغاء قانون المناطق المغلقة (تحديد الدخول إلى جنوب السودان)، ووقف الهجرة التي سمحت بها الاتفاقية البريطانية المصرية لعام 1936 [1].

جاء رد نيوبولد نيابة عن السير هربرت هيدلستون، الحاكم العام، مفاجأةً للسودانيين، فقد أعاد نيوبولد المذكرة ورفض الدخول في أية مناقشة، وأوضح أن المؤتمر قد فقد ثقة الحكومة[2]، وكانت وجهة نظره في الواقع هي ان المؤتمر مهما تكن محتويات المذكرة خاطئة أم مصيبةً، قد تجاوز حدوده المسموح بها بالرجوع إلى الانغماس في السياسة بشكل مباشر كهذا وفي أدعاء تمثيله للإرادة الشعبية. ومهما يكن من أمر، فقد أجرى نيوبولد مناقشة خاصة مع إبراهيم أحمد ليؤكد له النية الحسنة للحكومة، وقد أدى ذلك إلى انقسام داخل المؤتمر بين بعض الأعضاء المعتدلين، الذين وافقوا على التأكيدات الشخصية، بينما رفض الآخرون الموافقة عليها. وتوترت العلاقات أكثر بين الحكومة والمؤتمر عندما وافقت وزارة التعليم في مصر في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1942 على ان الطلبات بدخول المدارس والكليات ستتم من خلال المؤتمر وليس من خلال حكومة السودان[3] .

بعد رفض مذكرة المؤتمر، كون أولئك الأعضاء الذين وثقوا بنيوبولد حزب الأمة لاحقاً والتجمعات الأخرى المطالبة بالاستقلال، وقد أنشأ معارضوهم حزب الأشقاء والأحزاب الوحدوية الأخرى.

في انتخابات المؤتمر لعام 1942 فازت الأحزاب الأخيرة بالأغلبية، وقد تميزت الحملة الانتخابية بحدة خاصة ومشاركة أحزاب وفئات أكثر من السنوات السابقة. وكان هناك انشقاق بين المهديين نتج عن المنافسات بين أبن أخ السيد عبد الرحمن، عبد الله الفاضل، وأبناء السيد، الصديق والهادي، وفي هذا التنافس داخل عائلة المهدي تحالف

---

(1) Henderson, The Making, p.541

(2) المصدر نفسه ص 542 - 543

(3) المصدر نفسه ص 552.

عبد الـلـه، الذي قام بمحاولة شخصية للوصـول إلى الـسلطة في المـؤتمر، مـع الأزهـري ويحـي الفـضلي ضـد مجموعة الهاشماب وإبراهيم احمد، واشتد التنافس عندما انضم بعض المهديين مع عدد مـن الختميـين في إنشاء حزب جديد أطلق على نفسه (المؤتمرين الأحرار). وقد أُعتـبرت هـذه بدايـة لتحـرك التجـار الـصغار والطبقات الحرفية والعناصر غير الحكومية الأخرى إلى المشاركة في شؤون المـؤتمر. وفي هـذه المعمعـة دعـا السيد عبد الرحمن احمد يوسف هاشم، رئيس تحرير (النيل) إلى آبا للتشاور لأنه كان يخشى مـن ان يمهـد الانشقاق داخل معسكر المهديين الطريق لانتصار الختميين[1]، وبـصورة غـير مبـاشرة فـأن هـذا هـو الـذي حدث فعلاً. ذلك أنه بالرغم من أن الختميين لم يكونوا أيضا يقفـون كجماعـة سياسـية فـأن تفكـك وحـدة المهديين إلى أربـع مجموعـات متنازعـة كـان في مـصلحة الـسيد عـلي. ضـمت الأحـزاب الأربعـة المتنافـسة مجموعة عبد الـلـه الفاضل التي يساندها يحي الفضلي، وإسماعيل الأزهـري، ومجموعـة الهاشـماب التـي يقودها إبراهيم احمد والشنقيطي ومحمد على شوقي، والمؤتمرين الأحرار ومجموعة أبو روف التي ضمت مهديين سابقين وختميين سابقين في مجموعة جديدة ليست لها صلة بـأي مـن الـسيدين، وكـان المرشـحون للرئاسة هم إسماعيل الأزهري عن حزب عبد الـلـه الفاضل واحمد إبراهيم الذي كانـت تـسانده الأحـزاب الثلاثة الأخرى[2].

وقد أضيف تعقيد آخر عندما جرى بصورة خاطئة تسجيل عدد كبـير مـن الأميـين في سـباق الحملـة الانتخابية الشديدة، وقد امتعضت لجنة الخمسة عشر لـذلك وأصرت عـلى ان أولئـك المـؤهلين للتـصويت يجب ان يحملوا بطاقة خاصة وردية اللون موقعة من قبل الرئيس وهى لا تعطى إلا للأشـخاص القـادرين على توقيع أسمائهم وكتابة عناوينهم، وكـان ذلـك ناجحـاً بـصورة جزئيـة مـن اجـل اسـتثناء الأميـين. وقـد حـضر الاجـتماع الـذي جـرت فيــه الانتخابـات 1250 مــن النـاخبين المـؤهلين ظاهريـاً، وكـان الـشباب منهم يشكلون الأغلبية مع عدد كبير نسبيا من صغار التجار وأصحاب المحـلات. وفي خطابـه أمـام المـؤتمر

FO 371/35580 (J 2856/200/16), SPIS No. 21 November 1942 (1)

FO 371/35580 (J 2856/200/16), SPIS No. 22 December 1942 (2)

دعا إبراهيم احمد، رئيس المؤتمر حينذاك، إلى الوحدة ودعا الأعضاء الكبار الأكثر خبرة بعدم ترك الميدان للشباب[1].

وضعت نتيجة انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1942 السيد عبد الرحمن في مأزق، فقد امتعضت جماعة الهاشماب بشدة لفوز الأزهري، وبالرغم من نفور السيد عبد الرحمن الشديد من لجنة المؤتمر فأنه لم يكن في استطاعته ان ينأى بنفسه عنها مادام عبد الله عضواً. ان الورطة التي وجد السيد عبد الرحمن نفسه فيها هي انه لا يستطيع الإصرار على استقالة عبد الله ولا التنصل منه[2] . وبالرغم من انه ليس هناك دليل وثائقي يظهر ان السيد علي كان متورطاً بأي شكل في الانتخابات، فأن الانقسامات التي نتجت داخل معسكر المهدي لم تكن سوى تعزيز لموقع السيد علي بالمقارنة مع السيد عبد الرحمن.

بين نيسان وحزيران/ أبريل ويونيو عام 1943 قضى السيد علي معظم الوقت في عزلة في حلة خوجلي، حيث كان اهتمامه الرئيسي موقفه المالي، وقد أضاف انهيار مشروعه الضخم في البسابير واحتمال رفع المزارعين دعوى عليه عن الأضرار، أضاف إلى متاعبه، وسيكون ذلك في نظر الحكومة دليلاً آخر على انعدام كفاءته لإدارة أي مشروع تجاري أو زراعي، وخلال ذلك بقي السيد علي قلقاً على مستقبل عائلته وكان يحتج لعدم مساعدة الحكومة له ليصبح غنياً كمنافسه[3]. ويبدوا ان امتعاض السيد علي من الدعم الواضح الذي يتلقاه السيد عبد الرحمن كان مبرراً جداً، من وجهة نظر حاكم الإقليم الشمالي في تقريره، إذ أن السيد عبد الرحمن كان يبغي تقسيم دائرته بين النيل الأبيض مكوناً القسم الجنوبي والخرطوم والإقليم الشمالي مكونين القسم الشمالي[4] .

مع نهاية عام 1943 تبنى السيد علي استراتيجية سياسية جديدة فلعب دوراً نشطاً في شؤون المؤتمر، وقد تزامن ذلك مع الصدع الذي بدا بين السيد عبد الرحمن وإسماعيل

---

(1) FO 371/35580 (J 2856/200/16), SPIS No. 22 December 1942

(2) المصدر نفسه.

(3) FO 371 /35580 (J 3894/200/16), SPIS No. 24, February 1943; FO 371 /35580 (J2596/200/16), SPIS No. 27, May and June 1943

(4) NRO NP 1/25/261 (56/E - 4 - 25), Governor Northern Province to the Civil. Secretary, 27 January 1944

الأزهري لموقف الأخير الموالي لمصر، ونتيجة لذلك قطع السيد عبد الرحمن كل صلاته مع الجماعة التي تسيطر على المؤتمر. وطلب إسماعيل الأزهرى الدعم من الختميين وبناء على نصيحة احمد سيد الفيل ومحمد نور الدين رد شخصياً على الطلب بالإيجاب وأجاز لأحمد سيد الفيل بأن يعد بدعمه، فقد رأي السيد علي في ذلك فرصة ليُحكم سيطرته على المؤتمر. وقد انتقد كثير من الختميين مساندة السيد علي للأزهري، والذين كانوا لا يوافقون على سياسة أحمد سيد الفيل بتكوين ائتلاف بين الختميين والأزهري. وكانت وجهة نظر الحكومة أيضا هي أن هذا الائتلاف غير مرغوب فيه وقد لمح بذلك السكرتير الإداري كثيراً بصورة شخصية إلى السيد علي[1].

حصل هذا التحالف بين إسماعيل الأزهري والسيد علي لان كلاً منهما كان بحاجة إلى دعم الآخر. انتهت علاقات إسماعيل الأزهري مع السيد عبد الرحمن مما جعل إسماعيل الأزهري معزولاً ودون أساس راسخ في أي من المعسكرين، المهدي والختمي، والذي عن طريقه يدعم قضيته. ومن جهته فان السيد علي، الذي كان يفتقد إلى الدعم في المؤتمر وكانت علاقاته مع الحكومة باردة في ذلك الحين، رحب بخطوة إسماعيل الأزهري التي تحققت بذكاء وجاءت في الوقت المناسب. وقد وجد السيد عبد الرحمن نفسه في موقف دقيق، كان من الواضح ان عواطفه الشخصية مع إبراهيم احمد ومجموعته، وكانت المشكلة الأخرى التي واجهها السيد عبد الرحمن هي ان وكيله السيد عبد الله الفاضل كان ينتمي إلى مجموعة الأزهري لكنه كان يكره ان يجبره على الاستقالة من لجنة الخمسة عشر. ولم يقم السيد عبد الرحمن لبعض الوقت بأي عمل لمجموعة من العوامل أجبرته على معارضة حزب الأزهري على نحو صريح، وكان من بين هذه العوامل الخصومة المشتدة على نحو مطرد بين حزبي الأزهري وإبراهيم احمد مما جعل من الصعب على السيد عبد الرحمن الاحتفاظ بتأثيره عليهما. وبدأت مطامح السيد عبد الله الفاضل

---

(1) FO 371/41348 (J 58/58/16), SPIS No. 32 November 1943.

حول رأي حكومة السودان عن زيارة إسماعيل الأزهري إلى مصر انظر:
FO 371/35580 (J 3894/200/16), SPIS No. 28, July 1943; FO 371/35580 (J 3894/200/16), SPIS No. 29, August 1943.

التي يدعمها حزب الأزهري تسبب القلق للسيد عبد الرحمن خصوصاً على ضوء بعثة الأزهـري إلى مـصر في تموز. وبدا للسيد عبد الرحمن ان الأزهري كان يحاول أقناع المؤتمر بدعم سياسته الموالية لمصر مما كـان يناقض خططه الخاصة حول مستقبل السودان. وقد أكد قرار مقاطعة المجلس الاستشاري مخـاوف الـسيد عبد الرحمن حول الاتجاه الذي يسير فيه المؤتمر. ولكـل هـذه الأسـباب لم يرغـب الـسيد عبـد الـرحمن في الاحتفاظ بعلاقاته مع حزب الأزهري، وقد أعطت الاستقالات من لجنة الستين السيد عبد الرحمن الفرصـة لإجبار السيد عبد الـلـه الفاضل على الاستقالة من اللجنة المذكورة ولجنة الخمسة عشر وإنهاء ارتباطه مـع حزب الأزهري - فاضل، بالرغم من تردد السيد عبد الرحمن لبعض الوقت حول فيما إذا كان عليه تـشجيع إبراهيم احمد على خوض الانتخابات القادمة[1].

وبسبب الأوضاع السابقة، في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر عام 1943 فـازت فئـة الأزهـري بـأربعين مقعداً من مجموعة مقاعد اللجنة الستين وبدا انتخاب الأزهري رئيساً نتيجة محتومة. وعلى أية حـال، فقـد انتهى انشقاق المهديين ونتيجـة لـذلك أمنـت فئـة الأزهـري 7 مقاعـد فقـط في اللجنـة التنفيذيـة وحـصلت المعارضة على 7 مقاعد، وأخيرا وبأغلبية صوت واحد انتخب إبراهيم احمد، وفقد الأزهري الآن السلطة على اللجنة التنفيذية. كانت هزيمة الأزهري انتكاسة للـسيد عـلي، ومـن جهـة أخـرى كـان الـسيد عبـد الـرحمن مسروراً جداً للنتيجة نظراً لحقيقة ان المهديين تـدخلوا في الانتخابـات فقـط في اللحظـة الأخـيرة عنـدما كـان واضحاً ان الختميين يساندون ترشيح الأزهري[2]. بَيّن انتخاب إبراهيم احمد ان السيد عبد الرحمن يـستطيع الاستمرار في ممارسة التأثير على المؤتمر.

بعد التدخل الفرنسي في لبنان في هذا الوقت، أسرع السيدان والصحافة في الانضمام إلى العالم العربي في الاحتجاج على ما حدث، معربين عن تعـاطفهم مـع الـشعب اللبنـاني، وبعــث الــسيد عــلي رســالة شخــصية إلى الــرئيس المحــلي للجاليــة الــسورية اللبنانيــة

---

(1) SPIS No.32, November 1943

(2) المصدر نفسه؛
FO 371/41348 (J 58/58/16), SPIS No. 33, December 1943.

ونشرت في (صوت السودان)، عكس رد فعل السودانيين رغبتهم في ان يُنظر إليهم كجزء من العالم العربي[1].

وحول العلاقات بين مصر والسودان رحب المؤتمر بالآراء التي أعرب عنها النحاس باشا، رئيس الوزراء المصري، إلى مؤتمر الوفد، ولقد تحدث عن العلاقات بين مصر والسودان ليس باعتبارها علاقات بين الحاكم والرعية أو السيد والتابع لكنْ بلغة الأمة الواحدة. وقد نفر المهديون من المضامين التي وردت في الخطاب بأن مصر لم تتخل عن ادعاءاتها في السيادة على السودان، بينما رحب المؤتمر بالإشارة إلى الحقوق والالتزامات المتساوية[2]. لم يرد السيد علي على الخطاب مما قد يعكس نيته في تبني سياسة جديدة تجاه مصر[3].

لقد صرح السيد عبد الرحمن بموقفه من مصر بصورة علنية في عام 1924 وحافظ على الموقف منذ ذلك الوقت، وعلى أية حال، فأن الدعاية المصرية المتزايدة خلال عام 1943 وشكه بان الأزهري ومجموعته كانوا يتحركون نحو موقف موالٍ لمصر، بالإضافة إلى اعتقاده أن مصر سوف تدعوا إلى تسوية المسألة المصرية بعد الحرب، حملته على ان يغدو أكثر نشاطاً وصراحة في موقفه ففي 30 كانون الأول/ ديسمبر عام 1943 ظهرت افتتاحية في (النيل) تحت عنوان "وحدة السودان أولا"، كانت الفكرة الرئيسية لهذه المقالة التي نُشرت بتوجيهات من السيد عبد الرحمن أن استقلال السودان يجب أن يصبح هدف السودانيين وإنهم يجب ان يعملوا على تحقيق ذلك مع "الحامي القريب بريطانيا، والأخت الحبيبة مصر"، كانت تلك هي المناسبة الأولى منذ عام 1924 التي ينكر فيها زعيم ديني بشكل علني ادعاء مصر في السودان (الذي أوضحه النحاس باشا في خطابه في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر). ولا بد ان الدعم الذي قدمه عبد الله الفاضل، والذي لا

(1) SPIS No. 32, November 1943

(2) المصدر نفسه.

(3) مقابلة مع يحي الكوارتي ، احد أعضاء الختمية البارزين واحد التجار المشهورين، ذكر ان السيد علي الميرغني لديه علاقة خاصة مع النحاس باشا حيث اعتاد على زيارة السيد علي دائما عندما يكون في مصر . الخرطوم، 5 أيلول 1983.

يزال الوكيل الرسمي للسيد عبد الرحمن، إلى الخط الموالي لمصر قد أربك السيد عبد الرحمن[1] .

النقطة اللافتة للنظر هو ان سياسة مصر تجاه السودان أخذت تتغير، وبدأ المصريون يدركون أن "رغبة السودان في الحكم الذاتي كانت رغبة الشعب الحقيقية وليست من صنع البريطانيين"، ولذلك فقد ترك المصريون "طريقتهم الدعائية السابقة"، وكانوا مستعدين للاعتراف برغبة السودان في الحكم الذاتي، ولم تكن لديهم نية في أجبار السودان على أية وحدة مع مصر. وان الطريقة الجديدة التي تبناها المصريون كانت "أكثر ذكاءً من سياستهم القديمة". لقد أقترح بأنه يجب أن تكون للسودان حكومة ذاتية وحكم ذاتي على أساس المساواة مع المصريين والولاء المشترك للتاج المصري. وقد لاحظ رؤساء تحرير صحف السيدين التغيير في السياسة المصرية، خاصة نتيجة مقابلاتهم مع النحاس باشا في الفترة التي ألقى فيها خطابه[2].

ظهر التنافس بين السيدين إلى العلن مرة أخرى، وهذه المرة نتيجةً لتخفيض المنحة التي يقدمها صندوق ذكرى كتشنر المالي إلى مدرسة كتشنر للطب. وفي الاجتماع السنوي اقترح السيد عبد الرحمن إمكانية رفع التبرع عن طريق التبرع المحلي لتغطية العجز وجعل المدرسة مستقلة مالياً، وقد رأى الختميون ذلك تحويلاً للأموال من المؤسسات الوطنية، وعارضوا الاقتراح بمهاجمة المشروع في صحيفتهم (صوت السودان) باعتباره "دعايةً للسيد عبد الرحمن"[3]. وقد قدم إنشاء البيت السوداني في القاهرة، الذي كان لحد كبير مبادرة من الأزهري، قدم للسيد علي الفرصة لتعزيز روابطه مع المؤتمر بتقديم مكافأة مقدارها 1000 جنية مصري، كان غرضه الرئيسي هو أن يسبق السيد عبد الرحمن في تقديم الرعاية، لكن لان البيت السوداني أصبح مركزاً للنشاطات الموالية لمصر فأن بادرة السيد علي كانت ذات أهمية سياسية[4].

---

(1) SPIS No. 33 December 1943

(2) المصدر نفسه.

(3) FO 371/41348 (J 825/58/16), SPIS No. 34, January 1944

(4) FO 371/41348 (J 2689/58/16), SPIS No. 39, June 1944

يعطي تقرير المخابرات لشهر شباط/ فبراير عام 1944 إشارة أخرى إلى مواقف السيد عبد الرحمن تجاه مصر، ففي مناسبة سابقة مثلّه احد وكلائه في النادي المصري على شرف عيد ميلاد الملك فاروق. ودعا حامد سليمان المفتش العام المصري للري والقاضي الكبير ومدير الثانوية المصرية، دَعَوْا السيد عبد الرحمن إلى الحضور، شخصياً هذه المرة، وليكذب الانطباع القائل أنه معادٍ لمصر، وقد قبل السيد عبد الرحمن الدعوى لكي "لا يسمح للآراء السياسية بالتأثير على المجاملات الاجتماعية" على حد تعبيره[1].

وأشار نفس التقرير إلى انه خلال زيارة قصيرة إلى الخرطوم في شهر شباط من قبل سكرفيز، رئيس القسم المصري في وزارة الخارجية، اتيحت الفرصة للسيدين وللأعضاء البارزين من الانتلجنسيا السودانية لمقابلته والإعراب عن وجهات نظرهم حول مسائل الحكم الذاتي والقومية والعلاقة مع بريطانيا الخ.. وفي لقاء شخصي مع سكرفيز لاحقاً بدا ان السيد علي قد اختار بطريقة متعمدة عدم مناقشة الشؤون السودانية، متحدثاً بدلاً عن ذلك "بعذوبة تامة" حول الطقس في السودان ومصر وإنكلترا. ان هذا يقدم دليلاً على ان السيد علي عندما لا يرغب في إبداء رأيه حول موضوعات سياسية فأنه يجد وسائل لتجنب ذلك دون ان يكون فظاً وهي الطريقة التي أستخدمها حتى وفاته. وهذا الموقف يجعل من الصعب تفسير آراء السيد علي السياسية خاصة في هذه الفترة. وعلى النقيض من ذلك، فقد أنتهز السيد عبد الرحمن هذه الفرصة ليدلي بتصريح حول أرائه في مستقبل السودان إذ قدم الإجلال للإدارة البريطانية. وعلى الرغم من ان سكرفيز أوضح أنه ليس مخولاً لمناقشة المسائل السياسية، فقد لاحظ ما قيل وانتهت المقابلة بإشارة حميمة[2].

4- زعامة الختمية والمجلس الاستشاري:

في عام 1942 وبالرغم من المشكلات التي خلقتها الحرب فقد أصبح واضحاً انه يجب وضع خطط لحكومة السودان في المستقل بالابتعاد عن مبدأ الأبوة المعمول به. وكان

(1) FO 371/41348 (J 1237/58/16), SPIS No. 35, February 1944

(2) FO 371 /41368 (J 1274/58/16), SPIS Note on Mr. Scrivener's interview withSayed ' Abd al Rahman and sayed ' ALI, 27 February 1944.

ميثاق الأطلسي وتشجيع السير ستافورد كربس عند زيارته للخرطوم في 16 نيسان/ أبريل، حجة ألفّ عن طريقها نيوبولد، الذي كان منذ بعض الوقت يفكر بتغييرات دستورية، لجنة من كبار الموظفين البريطانيين الذين تقدموا بمشروع عرف منذ ظهوره في عام 1944 بالمجلس الاستشاري لشمال السودان، وقد تقرر أنه يجب سؤال السيدين فيما إذا كانا يرغبان في العمل بالمجلس[1].

في أيلول/ سبتمبر عام 1943 تلقى السيد علي والسيد عبد الرحمن نسخاً من قوانين المجلس الاستشاري قبل نشرها مع إيضاح بأن مركزهم فيه هو العضوية الفخرية. وفي رده اعترف السيد علي بأن إنشاء المجلس الاستشاري هو "خطوة إلى الأمام يجب شكر الحكومة عليها مما سيتمخض عنه نتائج طيبة للحكومة والشعب"، ومن وجهة نظره فأن النجاح يعتمد على نوعية أعضاء المجلس. وبالنسبة للسيد عبد الرحمن فقد ناقش المسألة مع قسم السكرتير الإداري ساعياً إلى إيضاح نقاط معينة قبل أن يكتب إلى السكرتير الإداري معرباً عن رغبته في العمل في المجلس الاستشاري كعضو فخري[2].

وإشارة إلى الأهمية المعلقة على تأسيس المجلس الاستشاري فقد قرر الحاكم العام انه يجب على السكرتير الإداري ان يشرح بصورة علنية سياسية الحكومة ويجيب على الانتقادات. وسعى نيوبولد في حديث إذاعي في 14 كانون الثاني/ يناير عام 1944 إلى تطمين مخاوف السودانيين البارزين إلى مساندة خطة المجلس الاستشاري باعتبارها خطوة نحو الحكم الذاتي، ولم يكن نيوبولد مستعداً للتنبؤ بالشكل الذي قد تتخذه حكومة كهذه - ربما كإشارة غير مباشرة إلى مخاوف الختميين من ملكّية مهدية، وعالج أيضا نقد أولئك الذين يعتقدون ان الحكومة تتحرك بمنتهى السرعة وان البلد ليس مستعداً للتغيير، وأجاب على أولئك الذين يعتقدون ان الحكومة تبغي عن طريق إنشاء مجلس في شمال السودان فقط إلى عزل الشمال عن الجنوب، وبرر ضم الزعماء القبليين إلى المجلس الاستشاري[3]. ونشرت كلتا الصحيفتين العربيتين الحديث الإذاعي للسكرتير الإدراي،

---

(1) Henderson, the Making, pp. 85,302, 542

(2) FO 371 /41348 (J 4557/200/16) , SPIS No. 30, September 1943; Newbold to R-C Mayall, 2 September 1943, in Henderson, The Making, p 339.

(3) SPIS No. 34 January 1944; Henderson The Making, pp. 562 - 563;

صوت السودان، 15 - 18 كانون الثاني 1944

وحتى قبل ذلك نشرت (صوت السودان) ملخصاً للخطاب بعد إذاعته مباشرة، وهى المرة الأولى التي يؤخذ بها حديث إذاعي وينشر بهذه السرعة. وعكس رد فعل الصحافة في إعطاء تغطية كاملة للخطاب الأهمية المعلقة على قضية المجلس الاستشاري[1]. واعترف نيوبولد في رسالة خاصة بصعوبة تحقيق التوازن بين البناء البطيء والسَوْدَنَة الأكثر سرعة[2].

وكما هو متوقع فقد انقسم المؤتمر حول ما إذا كان يجب العمل مع المجلس الاستشاري، فقد اعتبره كثيرون وسيلةً ايجابية لتعزيز السيطرة تحت ستار السَوْدَنَة، وقد أحيل قرار بمقاطعة المجلس إلى لجنة الستين حيث الأغلبية للأزهري وأتباعه، ونتيجةً لذلك فقد هزم الاقتراح الداعي إلى رفض القرار بـ 29 صوتاً مقابل 19، وهكذا أوضح الأزهري وأتباعه تصميمهم على منع أي ممثل من المؤتمر من ان يكون عضواً في المجلس الاستشاري[3].

كان المقرر ان يضم المجلس 28 عضواً عادياً، مع الحاكم العام رئيساً وسكرتيريه نواباً للرئيس بحكم منصبهم، وان ينتخب ثمانية سودانيين آخرين من قبل الحاكم العام جنباً إلى جنب مع عضوين آخرين تنتخبهم غرفة التجارة. وعندما جرت الانتخابات وسُمي الأعضاء الثمانية المعينون من قبل الحاكم العام احتج السيد علي بشدة بأن معظم الثمانية من المهديين، وكان أيضا مهتماً جداً بهوية أولئك الذين ينتخبون لتمثيل الأقاليم. وباستثناء مك حسن عدلان وميرغني حمزة والشيخ فاضل إبراهيم (مقاطعة النيل الأزرق) والشيخ عثمان عبد القادر (الإقليم الشمالي)، وهؤلاء الأربعة ختميون، وقليل من المستقلين، باستثناء هؤلاء كان ينظر إلى أولئك الذين تمت تسميتهم للمجلس الاستشاري على أنهم مناصرون وأصدقاء شخصيين للسيد عبد الرحمن. وكانت خيبة الأمل الأخرى للسيد علي، لنفس السبب، هي انتخاب مصطفى أبو العلا ممثلاً عن غرفة التجارة بدلاً عن مرشح السيد علي أحمد سوار الذهب، ولعدم امتلاكه حججاً قوية لمهاجمة هذه

(1) SPIS No. 34, January 1944

(2) Newbold to R - C. Mayall, 30 October 1943, in Henderson, The Making, p. 345

(3) SPIS No. 35, February 1944

النتائج فقد وجه السيد علي معارضته إلى النفوذ المهدي في المجلس بالهجوم بالتحديد على الأعضاء الثمانية الذين أقترح الحاكم العام تسميتهم.

كان من الواضح ان السيد علي لم يكن لديه اعتراض حقيقي على إنشاء المجلس الاستشاري، ولكنه في اجتماع مع حاكم إقليم الخرطوم أوضح معارضته لهيمنة المهديين على المجلس ونفوره من قبول العضوية الفخرية على أساس ان المجلس لم يكن يمثل البلاد ككل. وعندما أستلم فيما بعد دعوة الحاكم العام الرسمية جرت محاولات لإقناعه بتغيير رأيه[1]. ففي رسالة من السكرتير الإداري وفي اجتماع مع الحاكم العام أوضح له أن المجلس ليس هيئة متحزبة وان الحكومة ليست متعهدة بحزب دون آخر. كما جرى الضغط على السيد علي لحمله على الموافقة بالإشارة إلى انه إذا استمر في رفضه الانضمام إلى المجلس فان الحكومة ستعتبر ذلك عملاً غير ودي إطلاقا. بعد هذه التأكيدات من قبل الحكومة للسيد علي قام أتباعه بحملة دعائية كبيرة مركزين على رسالة السكرتير الإداري بإظهارها، أو إظهار جزء منها، للشعب "كنقضٍ للانطباع القائل بان الحكومة تنوى ترقية خاصة للسيد عبد الرحمن أو تغييراً في الوضع الراهن بينه وبين السيد علي"، وعلى ذلك وافق السيد علي على العضوية الفخرية. ومن جانب آخر فقد كان السيد عبد الرحمن قلقاً من أن تأكيدات الحكومة للسيد علي موجهة ضده بشكل مباشر لكن الحكومة سرعان ما طمأنته[2].

وتعززت مكانة السيد علي أكثر نتيجةً لتدخله نيابة عن أهالي جزيرة توتي، ومعظمهم من الختميين، الذين اعتقدوا ان الحكومة تخطط لمصادرة أرضهم في الجزيرة، وتبعت ذلك اضطرابات نتجت عن شائعات حول عمل الحكومة، وقابل السيد علي حاكم إقليم الخرطوم واعتبر أتباعه ذلك حلاً للمسألة[3].

قبل افتتاح الجلسة الأولى للمجلس الاستشاري اظهر السيد علي معارضة لهيمنة

(1) FO 371/41348 (J 1529/58/16), SPIS No. 36, March 1944

(2) FO 371 /41348 (J1971/58/16), SPIS No. 37, April 1944; FO 371/41348 (J2689/58/16), SPIS No. 38, May 1944

(3) المصدر نفسه.

المهديين بطريقتين: ففي 14 مايس/ مايو، اليوم الذي سبق الافتتاح، دعي جميع أعضاء المجلس الاستشاري إلى حفلة شاي نظمها الأعضاء المحليون، وقد اعتذر السيد علي بحجة الموعد مع طبيبه، وثانياً عندما قامت مناقشات أولية لتحضير جدول أعمال، وذلك في منزل يعقوب الحلو، وهو عضو مهدي بارز، رفض ميرغني حمزة الحضور رغم حضور احمد سيد الفيل، ومما اغضب السيد علي وزاد من معارضته للمجلس وبلا شك حقيقة ان المهديين كانوا سيهيمنون على المناقشات بشكل لا مفر منه[1].

وعلى أية حال، فقد حضر السيد علي كلتا الجلستين الافتتاحية والختامية رغم "انه كان ينظر إلى الأمر كله باشمئزاز مطلق"[2]. ذكر الحاكم العام في خطابه الافتتاحي ان المجلس الاستشاري سوف "يقدم القوة المحركة على طريق التقدم تجاه امة سودانية ذات حكم ذاتي"[3]. واستقبلت التأكيدات التي قدمها حول حرية الكلام والرغبة في سماع النقد البناء باستحسان بشكل عام. وقد رحب السيد عبد الرحمن على الخصوص بالإشارة إلى ان الحكومة تنوي إنشاء سودان ذي حكم ذاتي، وأيد نشر تقرير عن الخطاب في (النيل) مع تعليق إيجابي. ومن جهة أخرى فان السيد علي، الذي كانت مشاعره حول الوطنية السودانية على النقيض تماماً من مشاعر السيد عبد الرحمن، لم يحبذ الخطاب وقد انعكس ذلك في معالجة (صوت السودان) للخطاب التي اقتصرت على معلومات مجردة وتقديم النص دون تعليق[4].

ومهما يكن من أمر فلا يمكن القول بان السيد علي قاطع المجلس الاستشاري، في كانون الأول/ ديسمبر عام 1944 حضر جلسة المجلس الاستشاري التي ناقشت مسألة تحديد المواطنة السودانية، وقد هدّأت (صوت السودان) من مخاوف المصرين بأن القضية لن تتقرر دون الرجوع إليهم بالإشارة إلى أن السكرتير القضائي في أجابته على الأسئلة التي أثارها ستة أعضاء في المجلس الاستشاري، من بينهم احمد سيد الفيل، رد بأنه لا يمكن

---

(1) PIS No. 38, May 1944

(2) PIS No. 38, May 1944

(3) FO 371 /41363 (J 2045/58/16), TEXT of the Governor General 's speech, to Sudan Weekly Supplement Newsletter, 19 May 1944.

(4) SPIS No. 38 May 1944

التوصل إلى حل دون استشارة الحكومتين البريطانية والمصرية وختمت (صوت السودان) تقريرهـا بـالقول أن القضية قد أغلقت[1].

كتب التيجاني عامر في مقالاً في مجلة (البرلمان) عن خيبة الأمل التي تشعر بها الأمـة لقـرار الـسيدين قبول العضوية الفخرية في المجلس الاستشاري، وقد حاجج ان مواقفهم بدت تأييداً لمحاولة الحكومـة عـزل الشمال عن الجنوب، وإنهم إذا كانوا يعتقدون أن سياسة الحكومة في مصلحة السودان فعليهم نـشر بيـان يعطي الأسباب السياسية والاقتصادية لدعمهم[2]. ورداً على ذلك قـال الـسيد أحمـد الميرغنـي، أبـن الـسيد علي، انه بالرغم من ان والده قد حضر فعلاً اجتماعـات المجلـس الاسـتـشاري فقـد اقتـصرت مـشاركته مـن الناحية الفعلية على القيام بالمظاهر الرسمية. وأضاف ان من المحتمل أنه قـد مـورس بعـض الـضغط عـلى والده لكي يحضر[3]، وهـو مـا حـصل بالفعـل[4]. ذكـر أحمـد سـليمان في كتابـه أن هنـاك بعـض الأشـخاص يعتقدون ان عدم حماس السيد علي للمجلس دليل على احتمال تواطئه مع مصر[5].

أعطى نيوبولد رأيه في المجلس الاستشاري في سرية في 3 نيسان/ أبريل عـام 1944، "اجتمـع المجلـس الاستشاري في 15 مايس/ مايو وقد قاطعة ثلثا أعضاء المؤتمر لأنهم يعتقدون أنه ليس كافياً، وكذلك قاطعـه السيد علي لأنه يعتقد انه كثير جداً ويسيطر عليه السيد عبد الرحمن، ولان عبـد اللــه خليـل عـضو فيـه وصوّت جميع أعضاء المؤتمر الجيدين والبالغ عددهم (20) ضد المقاطعة لكن الشباب فازوا"[6].

وتبعاً للمدونة التي سجلها ميرغني حمزة لاجتماع بينه وبين الـسكرتير الإداري أعـاد نيوبولد التأكيد على نية الحكومة في الاسـتمرار في سياسـتها في توسـيع الحكومـة المحليـة

---

(1) صوت السودان، 13 كانون الأول 1944، 3 كانون2 1945.

(2) البرلمان، عدد 2، آب 1983، ص 38.

(3) مقابلة مع السيد احمد الميرغني، الخرطوم، 24 تشرين الأول 1983.

(4) PIS No. 37, April 1944

(5) احمد سليمان، ومشيناه خطاً، (دار الفكر للطباعة والنشر، الخرطوم، 1983) ص200.

(6) Henderson, The Making, p. 360

كخطوة نحو الاستقلال، وقد هدأت المخاوف التي أعرب عنها ميرغني حمزة من أن الاستقلال سوف يعني تنصيب السيد عبد الرحمن ملكاً، عن طرق وعد من ان الاستقلال سوف يعني تنصيب السيد عبد الرحمن ملكاً، عن طريق وعد (هكذا زُعم) بأن الحاكم العام سيقدم بياناً مكتوباً يقول أن السيد عبد الرحمن لن يكون مطلقاً ملكاً للسودان، وبعد طمأنته بهذا الوعد ناقش ميرغني حمزة القضية مع السيد علي ومستشاريه، وتم الاتفاق على وجوب انضمامهم إلى المجلس الاستشاري لكي يكونوا في موقف يعرفون فيه ما يحدث من الداخل، وبذلك يكونون قادرين بشكل أفضل على محاربه المهدية[1]. ورغم ذلك أستمر السيد علي بإثارة الاعتراضات على المجلس الاستشاري وانتقاده بشكل غير مباشر من خلال (صوت السودان) التي كانت تعمل كناطق بلسان السيد علي نفسه والجماعات التي قاطعت المجلس[2].

تبعاً لمكاوى سليمان أكرت، مساعد سكرتير المجلس الاستشاري، فان السيد علي، رغم أنه كان يهاجم المجلس الاستشاري، فقد كان يشارك بشكل غير مباشر في أعماله خلال الممثلين الختميين من أقاليم الشمال والشرق[3]. عندما مرض السيد علي حقيقة منعه المرض من حضور الجلسة الخامسة للمجلس الاستشاري في 17 نيسان/ أبريل عام 1946 والأيام التالية، ذُكر في (صوت السودان) ان غيابه دبلوماسي وليس مريضاً وهدفه هو تجنب توريط نفسه في أي موافقة على تصريح سيادته إلى المجلس حول مستقبل البلاد السياسي، وعندما تحسنت صحته مع نهاية شهر نيسان طلبت السلطات من السيد

(1) ميرغني حمزة ودوره في الحركة الوطنية في مشروع رصيد كتابة الحركة الوطنية في السودان، ملف رقم 4 ص 11. صوت السودان، 21 مارت عام 1948 ذكرت الصحيفة لا يوجد في المجلس الاستشاري احد يتكلم باسم الختمية وان أعضاء الختمية الموجودين هم معينين من قبل الحكومة وليس باختيار من قيادة الختمية .

(2) صوت السودان، 10 مارت 1945.

(3) مقابلة مع مكاوي سليمان أكرت، أم درمان، 21 تشرين الأول 1983.

علي التعليق على تصريح الحاكم العام حول المستقبل السياسي للبلاد فالتزم الصمت هو ومستشاروه المقربون[1].

5- التنافس بين الميرغني والمهدي:

صعدت زيارة السيد عبد الرحمن المهدي إلى عطبرة في حزيران/ يونيو عام 1944 التي جاءت أثناء موقف سياسي متوتر ولدته المعارضة المتحزبة ضد المجلس الاستشاري، صعدت من التوتر بين المهديين والختميين. وقام السيد إدريس الإدريسي، الذي قبله السيد علي كمستشار وحليف، بزيارة عطبرة كشكل من أشكال الاحتجاج ضد زيارة السيد عبد الرحمن إلى هناك. وقد أمرت الحكومة السيد إدريس بمغادرة دنقلة فاسكنه السيد علي في أم درمان، وخطط السيد علي زيارة عطبرة وسلم السيد إدريس رسائل إلى ممثلي الختمية في الإقليم الشمالي، وقد عُين مراسل صحفي من (صوت السودان) لتغطية الزيارة وكتابة التقارير التي تغطي الزيارة رداً على تقارير (النيل) عن زيارة السيد عبد الرحمن. كان الغرض من ذلك هو إظهار ولاء الناس في الإقليم الشمالي للطريقتين الادريسية والختمية، واستقبل الختميون البارزون في عطبرة الإدريسي في مظاهرة ضخمة، وأقيمت حفلة شاي دعي إليها المدير العام للسكك الحديدية ومندوب المنطقة[2].

في مقالته الأولى، وصف المراسل الصحفي المناسبة بشكل لا يتناسب مع المناسبة أو مع السيد إدريس نفسه، فقد رفض المحرر، إسماعيل عتباني، نشر المقالة لكن مالكي الصحيفة أصروا على وجوب تقديمها إلى الرقابة وإذا أجيزت تنشر. ونتيجةً لذلك أوقف الرقيب نشر المقالة بناءً على تعليمات من السكرتير الإداري الذي أعتقد أن "دعاية كهذه، لرجل سبب المشاكل للسلطات المحلية في دنقلة عن طريق التآمر وإثارة الشقاق، غير مرغوب فيها من وجهة نظر أمنية". وفي نفس الوقت أخبر إسماعيل عتباني انه ليس

(1) FO 371/53328 (J 3511/54/16), SPIS No. 56, January - April 1946; SAD 524/10/13, Robertson to Nicholson, 8 April 1946, SAD 524/10/17, Robertson to Nicholson, 11 May 1946

(2) SPIS No. 39, June 1944

هناك من اعتراض على نشر تقرير حقيقي عن الرحلة على ان يكون معتدلاً ولم يوافق مالكو (صوت السودان) على هذه التسوية واحتجوا لدى السكرتير الإداري طالبين إليه إعادة النظر في قراره، وإذا لم يستطيع تغييره، فعليه ان يشرح أسباب ذلك.

لاحظت حكومة السودان ان مشاعر الختميين مستثارة بقوة ولهذا السبب قابل السكرتير الإداري أحمد سيد الفيل، الذي كان العضو القيادي في اللجنة الممثلة لمالكي (صوت السودان)، وشرح له الأسباب لنقلها إلى السيد علي لكي يفهم خلفية اعتراضات الحكومة على المقال[1].

كان تحالف السيد علي مع السيد إدريس يعد غير مرغوب فيه خاصة استخدامه للإدريسي لدعم القضية الختمية إذ كان السيد إدريس، من وجهة نظر الحكومة، "سيئي السمعة وشخصية غير شعبية"، ويحاول تحطيم مكانة السيد علي، وان الزيارة كانت غير حكيمة ووسيلة "رخيصة" في محاولة التنافس مع السيد عبد الرحمن، وقد غدا واضحاً ان هذه الزيارة كانت الخطوة الأولى في حملة اشتدت لاحقاً في نفس العام عندما قام السيد علي نفسه بزيارة شخصية إلى الأبيض في الغرب المهدي[2].

بعد عدة أيام قام السيد عبد الرحمن بزيارة إلى عطبرة حيث قابله السكان المحليون البارزون، ومن الملفت للنظر حقا ان الختميين في المنطقة حضروا الاحتفالات التي أقيمت على شرفه. ولا بد ان ذلك أزعج السيد علي وحاشيته لأنه بدا ان السيد عبد الرحمن قد مد سيطرته إلى الشمال بشكل مؤثر وكان هذا بموافقة الحكومة. اعتبر الختميون الحادث تعبيرا آخرا عن نية المهديين لجعل السيد عبد الرحمن ملكا على السودان بينما اعتبرت الحكومة الزيارة مناورة ناجحة من قبل السيد عبد الرحمن لزيادة هيبته في منطقة كانت تعد سابقا شأنا خاصا بالسيد علي[3].

في 17 تموز عام 1944 أقام السيد عبد الرحمن عيد الزواج السنوي وكان على نطاق أوسع من السنوات السابقة، وفي قصيدة ألقاها الشاعر الشيخ عوض الكريم حمزة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) SPIS No. 39, June 1944

أشير إلي أن ولاء السيد عبد الرحمن للحكومة سيكافأ بتاجٍ، وقد زعم السيد عبد الرحمن أنه لم ير القصيدة سلفاً، وأوضح لقسم المخابرات ان الحادث قام به الختميون لإحراجه. كانت هذه الشائعات حول الملكية ممقوتة من قبل الانتلجنسيا السودانية الذين أصبحوا اقل استعدادا لقبول تفسير السيد عبد الرحمن بان الختميين مسؤولون عن التآمر ضده. لم تثر محاولة السيد عبد الرحمن لكسب دعم الانتلجنسيا بإدانة ختان البنات الفرعوني سوى رد فعل ضعيف[1]. ولم يكن للسيد علي موقف حازم ضد الختان لكنه كان يعتبره عادة تقليدية لا يمكن ان تنتهي بالإرشادات والأوامر وان الطريقة المثلى لانتهائها هي عن طريق انتشار التعليم في البلاد الذي يحتاج إلى الوقت[2].

ذكرت الصحف المصرية في تقرير لها انه قد تم تأجيل زيارة مقترحة للسيد علي إلى مصر لإظهار ولائه للملك فاروق ودعمه لوحدة وادي النيل. وقد أزعج هذا التقرير الحكومة التي لم تكن تعتقد أن السيد علي كان يستعد لزيارة كهذه ولم ينشر إنكارا في (صوت السودان) أو من قبل السيد علي نفسه. ان ذلك يوحي بان السيد علي كان يتبنى إستراتيجية جديدة بإعطاء إشارة لما قد يكون عليه موقفه إذا تحققت الشائعات حول ملكية منفصلة في ظل السيد عبد الرحمن. وفي مواجهة الهجمات المستمرة في الصحافة المصرية "باعتباره منظماً مزعوماً للحركة الانفصالية في السودان"، بدأ السيد عبد الرحمن في التفكير بتعزيز موقفه عن طريق إقامة جبهة سودانية موحدة تكون قادرة على التحدث باسم البلاد ككل. وانطلاقاً من هذه الفكرة طلب من أحمد سيد الفيل، النائب الأول للسيد علي، أن يناقش معه استحسان المصالحة على أساس ان ليست هناك اختلافات كبيرة بينهما، ولم تثمر هذه المناقشة شيئاً. وعلى أية حال ففي نفس الوقت كان أنصار السيد عبد الرحمن البارزون يناقشون إمكانية إصدار صحيفة يومية جديدة، مستقلة عن السيد عبد الرحمن و(النيل)، للتعبير عن وجهات نظر الخريجين والزعماء القبليين[3]،

---

(1) FO 371/41348 (J 3050/58/16), SPIS No. 40, July 1944

(2) مقابلة مع محمد طه الريفي ، الخرطوم يجري ، 17 أيلول 1983 .

(3) FO 371/41348 (J3598/58/16), SPIS No. 41, August 1944; FO 371/41348 (J 399/58/16), SPIS No. 43, October 1944.

وكان السيد علي من جانبه يعـزز علاقاتـه مـع مـصر وكـان مـن الملاحـظ أن المـسؤولين المـصرين يزورونـه باستمرار[1].

كانت هذه الملاحظة الأولى من قبل قسم المخابرات بان السيد على يظهر دعمه للحكومـة المـصرية، وفي مقابلة للنحاس باشا مع مراسل التايمز اللندنية شدد رئيس الوزراء المصري عـلى تـصميم مـصر عـلى أن المعاهدة البريطانية - المصرية لعام 1936 لم تحل محل اتفاق عام 1899، وانه لا يمكن ان تثار مسألة تغيير وضع السودان دون موافقة مصر، وأكد رئيس الـوزراء ان الـسودان لا يمكـن تقـسيمه لان الـبلاد "لم تقـدم نفسها للتقسيم"، وقد يكون أطلاق هذا التـصريح الـسياسي للمـرة الثانيـة مـن قبـل النحـاس هـو ردّ عـلى الخطوات التي أتخذها السيد عبد الرحمن لإقامة جبهة موحدة ضد مصر[2].

6- الميرغني والتجمعات السياسية:

في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة، قد شغل الوضع السياسي المستقبلي للسودان الأذهـان، وأتخـذ دور التجمعات السياسية الحزبية أهمية كبيرة.

وتعلق مذكرة مرفقة مـع تقريـر المخـابرات لـشهر شـباط/ فبرايـر عـام 1945 بـأن "الـصراع الحـزبي الجديـد في الـسودان سـوف يتطلـب المراقبـة"[3]. ويجـب التركيـز عـلى موقـف الـسيد عـلي ضـد خلفيـة ظهـور حـزبي الأمـة والأشـقاء. وعـلى الـرغم مـن أن الـسودانيين المسيـسين فكريـاً كـانوا قلـيلي العـدد الا انهم كانوا في موقف يمكنهم من الاستفادة من تذمر الناس الذي هو نتيجـة لأوضـاع فـترة الحـرب: وتبعـاً للحكومة فمن المحتمل أن السودانيين من الناحيـة الـسياسية سـيدعمون حـزب الأمـة أكـثر مـما يـدعمون

---

(1) FO 371/41348 (J 3829/58/16), SPIS No. 42, September 1944

(2) المصدر نفسه.

(3) FO 371/45972 (J 1281/97/16), Foreign office minutes,11April 1945 on SPIS No. 47,February 1945

حزب الأشقاء، وذلك لان معظم السودانيين لا يكنون الحب لمصر، لكن من الناحية العملية فأن العامل الحاسم سيكون ولاءهم الديني[1]. ومهما يكن من أمر فان التجمعات السياسية انقسمت إلى معسكرين رئيسيين؛ الأحزاب الوحدوية التي تدعوا إلى شكل ما من الوحدة السياسية مع مصر، بالرغم من اختلافهم حول طبيعة هذه الوحدة، وأحزاب الاستقلال[2].

أثارت الاستعدادات لانتخابات المؤتمر في عام 1944 حماساً كبيراً في أم درمان والخرطوم والخرطوم الشمالي. وقد تحدد موقف السيد علي من الحملة بعدائه الطويل للسيد عبد الرحمن، ولإحباط طموحات الأخير قدم السيد علي دعمه لحزبي الأشقاء والاتحاديين. وفي البداية لم يقم السيد عبد الرحمن بدور نشط في الانتخابات لكنه قرر أن يدخل عندما لاحظ ان الأمور قد تسير ضد أنصاره، وقد عمل وكلاؤه بجد للفوز بعدد كبير من الناخبين، وعلى المستوى الأعلى أنفق السيد عبد الفاضل ومحمد الخليفة مبالغ كبيرة من الأموال في الحملة الانتخابية[3]. وأسفرت انتخابات 27 تشرين الثاني/ فبراير عام 1944 عن انتصار الختميين وحزب الأشقاء الذين فازوا بأغلبية 36 في لجنة الستين، ومما له مغزى ان الأزهري قد أنتخب رئيساً، وكانت عضوية لجنة الخمسة عشر بصورة تامة من الختميين والأشقاء لان المهديين امتنعوا عن التصويت. وقد تكون وفاة أخي السيد عبد الرحمن في 25 تشرين الثاني/ فراير عام 1944 ومسألة دفنه في ضريح المهدي قد شغلت السيد عبد الرحمن كثيراً في ذلك الوقت، وقد تقررت الانتخابات وفق النهج الطائفي القديم للختمية والمهدية، لكن تقرير المخابرات يعزو انتصار الأشقاء جزئياً إلى حسن تنظيمهم وجزئياً إلى مساندة الخريجين الشباب وحقيقة كونهم أكثر اتحاداً من خصومهم. واعترف مكتب السكرتير الإداري بأنه، على الرغم من ان النتيجة بدت شهادة لصالح الموالين لمصر، ففي الواقع أنها كانت إلى حد كبير تعبيراً عن المعارضة

FO 371/53328 (J 4471/54/16), SPIS No. 60, October 1946 (1)

(2) انظر ملحق رقم 2.

SPIS No. 43, October 1944 (3)

لطموحات السيد عبد الرحمن الملكية وتعبيراً عن الشعور المعادي للبريطانيين والحكومة بـين الانتلجنـسيا الشابة. كانت وجهة نظر الحكومة انه على الرغم من تفضيل البعض للوحدة مع مصر فليس هنـاك خطـر حقيقي إطلاقا لاتخاذ قرار بهذا الـشأن لان "الـسيد عـلي، الـذي أصـبحت مـسؤوليته عـن انتـصار الأشـقاء معروفة مهما أنكرها عندما يُواجه بها، من المحتمل أنه ليس يسمح بخطوة كهذه"[1].

في حديث مع مفوض الـشرطة في كـانون الأول/ ديـسمبر عـام 1944 خـرج الـسيد عـلي عـن صـمته وتحدث بشكل مكشوف وصريح عن الموقف السياسي وانتخابات المؤتمر. وعلى الرغم من إنكاره أعطاء أية توجيهات لأتباعه فمن جهة أخرى قال أنه كان عليه ان يتدخل في الانتخابات "ليمنع الـسيد عبـد الـرحمن من الاستيلاء على المؤتمر مثلما استولى من قبل على المجلس الاستشاري"، وفي سياق المناقشة أشـار المفـوض إلى أنه من سوء الحظ أن السيد علي بدا وكأنه يساند الحزب الموالي لمصر، ودفاعاً عن الخط الـذي أنتهجـه زعم السيد علي أن "القضية الحقيقة في هذا الصراع هي طموحات السيد عبد الرحمن وليست الوحدة مع مصر"، وقد أوضح السيد علي انه لا يزال يساند حكومة السودان " ولكن إذا فرض عليه الاختيار بين الـسيد عبد الرحمن وفاروق فان من الطبيعي انه سيختار الأخير"[2].

عزز دخول السيد علي إلى المسرح السياسي العداء الطويل للسيد عبد الرحمن، وقـد امـتعض الأخـير من حقيقة انه منع من الذهاب إلى الأقاليم الغربية بينما كان السيد علي حـرا في تنظـيم جـولات الدعايـة بواسطة الوكلاء الختميين في المناطق التي هي مهدية بصورة رئيسية. وقـد حـزن الـسيد عبـد الـرحمن لان ولائه للحكومة لم يقدر لرفع القيود عنه، وهو ما كان قد وعد به السير ستوارت سايمز في عام 1930. وتبعـا لذلك، ففي نيسان/ أبريل عام 1945 الـتمس الـسيد عبـد الـرحمن رسـميا مـن الـسكرتير الإداري تخفيـف القيود، وقـد اخـبر ان الوقـت لـيس ملائمـا لإجـراء كهـذا وان الطلـب سـيحول إلى الحكـام لأخـذ رأيهـم[3].

---

(1) FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 44, November 1944

(2) FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 45, December 1944

(3) FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 48, March - April 1945

ونظراً لتعبير السيد علي عن ولائه للحكومة في اجتماعه مع مفوض الشرطة فأن الحكومة لم تكن مستعدة لاتخاذ أية خطوة قد تجعل السيد علي يغير رأيه ويتطلع لمصر لدعمه.

أنكر السيد عبد الرحمن في مقابلة مع رئيس تحرير (النيل) أن تكون له طموحات ملكية، وقال ان دعمه لحزب الأمة هو سبب اهتمامه بخير البلاد، وانه سيمنح اسمه لأية حركة تعمل لهذه الغاية. وعلى أية حالٍ، فأن إنكارا كهذا لن يطمئن السيد علي أو يبدد شكوك خصوم السيد عبد الرحمن. وقد أنكر السيد علي للسلطات البريطانية بشدة أن تكون هناك أية صلة بين مقر الختمية وحزب الأشقاء, فقد ساند الأخير ليس لأنه يريد الوحدة مع مصر لكنَّ واجب جميع العناصر من غير المهديين، مهما تكن طريقتهم، هو معارضة أية حركة تهدف إلى إعادة "الدكتاتورية القديمة في شخص ابن المهدي"، وقد بدا السيد علي أنه ينأى بنفسه عن جميع الأحزاب السياسية سواء كانت موالية لمصر أم معادية لها، وأصر على أن المسألة الأكثر أهمية هي ما إذا كانت السودان تتقدم نحو الديمقراطية أو تنكص[1] .

كان شهر آذار/ مارس بالنسبة للسيد علي شهراً هادئاً لان السيد عبد الرحمن بقي في آبا، بينما كانت مختلف الأحزاب السياسية تضع القرارات التي سوف تقدمها إلى المؤتمر حول وضع السودان في المستقبل. كان هناك نشاط قليل في مقر الختمية، لكنْ مرةً أخرى، وكما حدث في آذار/ مارس عام 1945 ، أرسل السيد علي إدريس الإدريسي في جولة دعائية في كردفان، وأشارت الحكومة إلى ان جولة السيد إدريس في كردفان وكوستي والدويم مرت دون حادث على الرغم من أنه "أنشغل في دعاية الأشقاء"، وقد عُدت الجولة نجاحاً للختمية فقط لأنها أغضبت السيد عبد الرحمن الذي رد بانتهاز فرصة النزاع على تقسيم الزكاة بين السيد إدريس وأخيه السيد أبو الحسن عبد المتعال وذلك بكسب

FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 48, March - April 1945 (1)

الأخير إلى جانبه. في نفس الشهر أقام السيد عبد الرحمن احتفالات في جزيرة آبا بمناسبة انتهاء الحرب وافتتاح المدارس النموذجية للبنين والبنات، لكن الحادث لم يحقق الشعبية في المدن الثلاث، والتي كان السيد عبد الرحمن يتوق إليها، رداً على احتفالات الختميين بمناسبة نجاح جولة الإدريسي[1]. مما زاد من خيبة السيد عبد الرحمن هو ان السيد عبد المتعال قد أقُنع بالذهاب إلى مصر وهى خطوة رحب بها السيد علي[2].

في 19 آذار/ مارس عام 1945 قام السيد علي يرافقه أحمد سيد الفيل وعمر عشق بزيارة إلى كلية غوردون حيث قابل العميد والأساتذة، وقد شكرهم لعملهم على ترقية الكلية في محاولتها لان تصبح كلية جامعة، وقدم منحة قدرها 100 جنية مصري إلى المكتبة لشراء الكتب. أوضحت زيارة السيد اهتمامه بالتعليم في البلاد وأشارت صحيفته إلى ان تبرعه كان مجرد بادرة رمزية لتشجيع المكتبة، ودعت الصحيفة الناس إلى إتباع نهج السيد علي وتشجيع المؤسسات التعليمية الأخرى ومكتباتها[3].

جاء في تقرير المخابرات لشهري آذار ونيسان/ مارس وأبريل عام 1945 أن السيد علي نفسه بدأ يأسف للدور الذي انجر إلى لعبه في حملة انتخابات المؤتمر، ويفكر في الوسائل التي يستطيع عن طريقها التنصل من مسؤولياته تجاه أتباعه من حزب الأشقاء. كان يريد العودة إلى دوره السابق كزعيم ديني معترف به لأنه أحرج لانجرا ره إلى النشاطات السياسية، وفضل إبقاء نفسه في موضع يتركه حراً في العمل لصالح طريقته بشكل أفضل[4].

لاحظت الحكومة في مايس/ مايو أن التنافس بين الختميين والمهديين كان أكثر من التهديد الذي كان عليه لبعض الوقت، وقد عكس ذلك قلق الحكومة حول الأمن العام المهدد إلى حد كبير، ليس من قبل الانتجلنسيا في المدن الثلاث "الذين كانوا منقسمين على

---

(1) SPIS No. 48, March - April 1945; FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 49, May 1945.

(2) FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 50, June 1945

(3) صوت السودان، 19 مارت 1945.

(4) SPIS No. 48, March - April 1945

أنفسهم"، كما هو الحال من قبل أتباع السيدين، فقد استجاب آلاف من رجال القبائل الأميين وشبه المتعلمين الذي لا تعني السياسة شيئاً بالنسبة لهم لدعوات المحرضين الجوالين من المجموعتين الدينيتين. واعتقدت الحكومة، التي كانت تواجه مشاكل ما بعد الحرب، ان من الضروري تخفيف التوتر بين الختميين والمهديين، فأُرسلت رسائل رسمية إلى السيدين تدعوهما إلى الامتناع عن التدخل السياسي ووقف جولات التحريض للأحزاب السياسية واستخدام نفوذهم للمحافظة على السلام العام، وأوضحت الرسائل ان الشائعات القائلة بأن الحكومة تدعم حزب الأمة وتعتزم إقامة ملكية لا أساس لها وان سياسة الحكومة باقية دون تغيير، وتم التأكيد على النقاط الواردة في الرسالة في حديث مع السيدين اللذين استجابا كثيراً كما كان متوقعاً. وندد السيد علي بمطامح السيد عبد الرحمن وأوضح أنه لم يقدم أي دعم مالي لحزب الأشقاء[1]، وقد أكد هذا في جواب مكتوب أضاف فيه أنه إذا أستمر السيد عبد الرحمن في العمل ضده فأن من واجبه الرد[2].

وقد شدد السيد عبد الرحمن من جانبه على أن السبب الوحيد لمساندته حزب الأمة هو بسبب سياسته المتفقة مع سياسة الحكومة، وانتقد عدم اتخاذ أجراء ضد السيد علي لدعمه الحزب المعادي للحكومة وهو حزب الأشقاء. ومن الواضح أنه كان هناك أمل ضعيف في ان يكون للرسالة تأثير كبير على موقف السيدين، والتي تم التأكيد عليها فيما بعد خلال نفس الشهر عندما كرر السيد علي في اجتماع مع السكرتير الإداري "الحكاية المروية كثيراً عن شكاواه ضد السيد عبد الرحمن"[3]. وفي اجتماع مع روبرتسون في مايس ذهب السيد علي إلى حد القول أن هيلا سيلاسي سيكون مقبولاً أكثر كملك من السيد عبد الرحمن، قد أعطى السيد علي الانطباع بأنه ليس مهتماً بالمهاترات السياسية للسودانيين المتعلمين الشباب، لكن فقط في معارضة السيد عبد الرحمن وحزب الأمة، لأنه كان يشك في أنهم منغمسون في الخداع السياسي من أجل فرض المهدية[4].

---

(1) SPIS No. 49, May 1945

(2) SPIS No. 50, June 1945

(3) SPIS No. 49 May 1945

(4) SAD 524/9/1, Robertson, 14 May 1945

استمرت في الانتشار الشائعات القائلة بأن السيد عبد الرحمن سيصبح ملكاً على السودان مما زاد في الحرارة الطائفية خاصة بين أولئك الذي لا يستطيعون التمييز بين الحقيقة والإشاعة. وقد عالج السكرتير الإداري هذه الروايات الذي لم يكن لإنكاره الرسمي سوى تأثير قليل عليها وحتى أنصار المهدية أدركوا أن المزاعم الملكية تساعد خصومهم على تجنيد الأتباع. ومن الطبيعي أن السيد علي كان مسرورا لتأكيدات الحكومة، وفي مؤتمر صحفي في 12 حزيران/ يونيو عام 1945 أجاب السكرتير الإداري على الأسئلة وبسط سياسة الحكومة في المسائل الكبرى، وفي مسألة مكافأة السودان على مجهودها الحربي عبر عن خيبة الأمل لأن السودان على نقيض المستعمرات لم يكن مؤهلا لصندوق تطوير المستعمرات. وحول علاقات السودان مع مصر أعاد السكرتير الإداري القول بأن ليس هناك من تغيير في السياسة، وأوضح ثانية أن الحكومة محايدة تجاه جميع الأحزاب وهاجم الشائعات المنتشرة في السودان ومصر والقائلة أن حزب الأمة يحظى بدعم رسمي من الحكومة. ومهما يكن من أمر، فقد أقر قسم المخابرات بأن الشائعات كانت تصدق على نطاق واسع وأصبحت مترسخة جدا قبل الإنكار الرسمي، وأن الشائعات ستتوقف إذا اصطدمت سياسة حزب الأمة مع وجهة النظر الرسمية وتم إنكارها علنيا[1].

في تموز/ يوليو عام 1945 خرج السيد علي من عزلته فقط ردا على الشائعة التي ظهرت في صحيفة حزب الأمة والقائلة أن سيف الإسلام حسين، ابن إمام اليمن، سوف يزور السودان ويكون ضيفا مكرما في منزل السيد عبد الرحمن، وقد أقلقت هذه الشائعة السيد علي لأن أسرة الميرغني لها علاقات وطيدة وقديمة مع بيت الإمام يحي، واعتبر السيد علي الاستعدادات مثالا آخر على تدخل المهديين في شؤونه[2].

في6 تموز/ يوليو، كما في المناسبات السابقة، أقام السيد عبد الرحمن عيد الزواج السنوي الذي حضره ما يقارب خمسة أو ستة آلاف مدعو، وللمرة الأولى في عيد الزواج كانت جميع

(1) SPIS No. 50, June 1945

(2) FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 51, July 1945

الطرق ممثلة باستثناء الختمية، وجرى تقديم الذكر بالطبول والأعلام المرفرفة، وكان المهدي نفسه قد أزال هذه الممارسة ولم يتم إحياؤها من قبل السيد عبد الرحمن حتى هذه المناسبة، وهذه إشارة مهمة إلى بحث السيد عبد الرحمن عن الأتباع في الطرق الأخرى[1].

فكر السيد علي، الذي تضرر مركزه بسبب ارتباطه بحزب الأشقاء الموالي لمصر، فكر جديا بطريقة للتخاصم معهم، وقد ذكر أن السيد علي استعرض إمكانية تأسيس "حزب سياسي جديد يدعى (الشعب) تكون وجهة نظره متطابقة مع وجهة نظر الحكومة في مسائل السياسة العامة"[2]. كان الدرديري محمد عثمان، وهو قاض محلي، من بين أولئك المؤيدين للحزب الجديد الذي وجد صعوبة كبيرة في تأصيل هويته السياسية كحزب موال للحكومة لأن حزب الأمة كان قد راهن قبله على ادعاء نفس النهج.

كان هدف حزب الشعب هو تعزيز استقلاله عن سطوة حزب الأشقاء أو كحد أدنى تجنب سيطرته مجموعة الأزهري، وهذا لا يعني، تبعا لتقرير المخابرات، ان حزب الشعب إذا ظهر إلى الوجود لن يقف إلى جانب حزب الأشقاء لدحر حزب الأمة في انتخابات المؤتمر القادمة في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبرلأن الشعور المعادي للمهدية بقي هو العامل القوي المشترك. على الرغم من المحاولات التي بذلت لإنشاء حزب سياسي ختمي فقد ظل السيد علي باقيا في خلفية الصورة[3]، وفي هذه الأثناء لم يظهر الحزب إلى الوجود.

ومهما يكن من أمر، فقد بدأ السيد عبد الرحمن بإنفاق النقود في سخاء سعيا وراء الأصوات الانتخابية بهدف إلحاق الهزيمة بتحالف الأشقاء الختميين في الانتخابات. ومن الجهة الأخرى، تصاعدت التحركات المصرية لإقامة موطىء قدم على المسرح السياسي السوداني بدعم مجموعة الأشقاء ماليا وإنشاء خط للاتصال معه من خلال خدمات ساعٍ وبعض المساندة الصحفية[4].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 52, August 1945

(3) FO 371/45972 (J 97/97/16), SPIS No. 53, September 1945

(4) المصدر نفسه، صوت السودان، 20 مارت 1945.

بالرغم من ان السيد علي والسيد عبد الرحمن كانا يبديان نشاطا قليلا على المكشوف، فقد كانا منغمسين خلف الكواليس إلى حد كبير في الصراع بين حزبي الأمة والأشقاء، والذي كان ينظر إليه بصورة رئيسية على أنه قضية طائفية. كانت الحملة الانتخابية التي أدارها الختميون ناجحة في العاصمة، وعلى نحو خاص في الإقليم الشمالي، إلى حد أن حزب الأمة لم يعد مستمرا في الجولة، وكان مرشحوا الأشقاء والختميين الذين شجعهم هذا النجاح يستعدون لخوض الانتخابات البلدية في أم درمان[1].

أيا كانت الأفكار السياسية للسيد علي ونوابه فإن قواعد حزب الأشقاء اعتقدوا ان مساندة الأزهري معناه معارضة المهديين، وكان الأزهري نفسه والدرديري محمد عثمان يرون ظاهريا أن التهديد الحقيقي يأتي من المهديين. وكانت هناك منافسات شخصية قوية بين الخريجين من حزب الأشقاء، وأشار قسم المخابرات إلى أن ذلك قد يؤدي إلى ظهور حزب وسط غير طائفي، بالرغم من عدم وجود دليل مباشر. وفي حزب الأمة كان ولاء قواعد الحزب للسيد عبد الرحمن بينما كان الأعضاء الخريجون الكبار معارضين لتحالف الأشقاء الختميين على أسس سياسية أكثر منها طائفية بالرغم من تأثرهم بمكانة وثروة السيد عبد الرحمن ومن وجهة نظر الخريجين "لا يمثل السيد علي تهديدا شخصياً محتملا يجب معارضته بأي ثمن حتى بالتضحية بمستقبل البلاد"[2].

برر السيد علي تدخل الختميين في السياسة المحلية بحجة أن هيمنة المهديين في المجلس الاستشاري يجب مقاومتها لمصلحة البلاد، وأيضا لمنع السيد عبد الرحمن من السيطرة على مؤتمر الخريجين الذي كان المنظمة الشاملة الوحيدة الذي هو في موقع يؤهله لتنظيم معارضة للسيد عبد الرحمن. شبّه السيد علي، الذي أُلحّ عليه لذكر سبب دعم الختميين لحزب الأشقاء الموالي لمصر، تحالف الأشقاء والختميين بالتحالف الروسي - البريطاني ضد ألمانيا خلال الحرب مشيرا إلى ان بريطانيا لم تتقبل نتيجة لهذا الحلف الأيدولوجيا

(1) FO371/53328(J 54/54/16), SPIS No. 54, October- November 1945

(2) المصدر نفسه.

السياسية الشيوعية مثلها مثل الختميين في عدم تقبل آراء الأشقاء السياسية، لقد كان الطرفان موحدين في معارضة العدو المشترك[1].

في كانون الأول/ ديسمبر عام 1945 أُشير إلى نشاط الختميين في انتخابات اللجان الفرعية للمؤتمر في مدن الأقاليم مثل حلفا، وفي نفس الشهر افتتح السيد إدريس جامع الطريقة الإدريسية وهي المناسبة التي حضرها ما يقارب الألفين، كان من بينهم القاضي الكبير وبعض المصريين. وهي مؤشر آخر على المكانة التي حازت عليها الطريقة الإدريسية في ظل زعامة السيد إدريس عن طريق ارتباطها مع السيد علي الذي استفاد في المقابل من هذا الارتباط. وخلال ذلك أعرب السيد عبد الرحمن في أحاديثه مع مفوضي مناطق كوستي وأم درمان وآخرين عن قلقه من الموقف السياسي الخطر الذي كان يراه في تصاعد، لقد قلق من مناورات الأشقاء السياسية التي تبغي السيطرة على المجالس المحلية والإقليمية، ومن استغلالهم لسياستهم الموالية لمصر، وأقلقه كذلك ظهور أعضاء الأخوان المسلمين. وما كان يراه السيد عبد الرحمن باعتبار مبدأهم السياسي الخطير في توحيد السلطتين الروحية والزمنية بسبب استثارتهم للتعصب الإسلامي، كان ينظر إلى هذا التهديد الثنائي الذي يأتي من الدعاية المصرية والإسلامية باعتباره يهدد السلام في البلاد بالخطر. كان السيد عبد الرحمن راغبا في وضع حد للمخاوف المباشرة من "الغول المهدي"، الذي جذب الانتباه بعيدا عن المسائل السياسية الأساسية، بالتخلي عن الادعاءات "الملكية المزعومة"، وكان مستعدا لأن يفعل هذا بشرط ان يكون السيد علي مستعدا بنفس القدر لإنكار روابطه مع الملكية المصرية بصورة علنية. ولم يكن هناك ردا من السيد علي الذي لم يكن ليعتبر تنازلا كهذا من قبل خصمه جديرا بالثقة. ومن وجهة نظر الحكومة كان من الواضح ان التنافس الطائفي هو المشكلة الأساسية، وهي وجهة النظر التي تأكدت عن طريق الانتخابات البلدية في أم درمان والتي جرت كالسابق وفق

---

(1) FO 371/53328 (J 336/24/16), SPIS No. 55, December 1945

الأسس الطائفية القديمة أكثر منها وفق قضايا المؤتمر، وقد زادت هذه النكسة التي مني بها السيد عبد الرحمن في هذه الانتخابات وفي انتخابات الحكومة المحلية في مناطق أخرى، زادت من قلقه حول الوضع السياسي المتدهور[1].

أُشير في كانون الثاني ونيسان/ يناير وأبريل عام 1946 إلى ان مخاوف السيد علي، على مركزه الخاص، مما كان يراه إمكانية سودان يهيمن عليه المهديين أعمته عن القضايا السياسية الرئيسية، كان مسكونا جدا بمخاوفه من المهدية إلى درجة انه لم يكن قادرا - لصالحه أو في دعمه للحكومة - ان ينكر تقريرا في (الإيكونومست)، وأعيد نشره في (صوت السودان)، نسب إلى زعامة حزب الأشقاء ببرنامجه في الوحدة مع مصر في ظل الملكية المصرية.

ثلاثة عوامل ساعدت في انتشار شائعات قوية تقول ان "أسهم السيد علي لدى الحكومة في سقوط"؛ أول هذه العوامل هو إعطاء الحكومة إذنا للسيد عبد الرحمن في شهر آذار لإعادة بناء ضريح المهدي في أم درمان، والثاني هو تخفيض الحكومة للأكرات المخصصة للسيد علي في دلتا طوكر، والثالث هو إيقاف صحيفة الختميين عن الصدور في بداية مايس وذلك لهجماتها على الحكومة. ورغم ذلك علق تقرير المخابرات "من الصحيح القول أنه في هذه الأثناء عائق أكثر منه ميزة من الناحية السياسية، لكنه كزعيم طائفي بأتباعه الكثيرين في قوة الشرطة وقوة دفاع السودان فإنه لا يزال إلى حد كبير في المركز الأول"[2].

خلال مايس وحزيران/ مايو ويونيو عام 1946 حبس المرض السيد علي في حله خوجلي ولم يستقبل زوارا، وكانت جميع الاتصالات العاجلة تجري عن طريق الدرديري محمد عثمان. وكتب روبرتسون إلى الحاكم الإقليمي في 9 حزيران/ يونيو عام 1946 معلقا أنه قد أشيع أن موقف السيد علي يكابد الصعاب وانه يفقد سيطرته على

FO 371/53328 (J 336/24/16), SPIS No. 55, December 1945 (1)

SPIS No. 56, January - April 1946; SPIS No. 57, May - June 1946 (2)

الأمور[1]، وخلال هذا الوقت وعندما كانت (صوت السودان) في ظل نائب رئيس التحرير أحمد سيد حمد كانت للحكومة دعوى احتجاج على رئيس لجنة (صوت السودان) أحمد سيد الفيل بأن الصحيفة في معالجتها للسياسة الرسمية لم تميز بين النقد المقبول والهجمات البذيئة[2].

عندما مُنح السيد عبد الرحمن إذنا من قبل الحكومة للبدء في إعادة بناء ضريح المهدي أُستقبل هذا البناء باستحسان من قبل الصحافة بما فيها (صوت السودان)، رغم أن الخطوة كانت استحسانا حقيقيا أكثر منها مجاملة. استغل مقر السيد عبد الرحمن مناسبة إعادة البناء للتأكيد على أهمية (الإمام الأعظم) بصفته أول سوداني يقاتل من أجل استقلال البلاد مما يعني ضمنا ان ابنه سيقتفي خطى أعماله، ومما استثار مخاوف الختميين هو الدعاية الصحفية للمهديين والقائلة أن مراسم افتتاح الضريح المعاد بناؤه ستمنح موافقة رسمية وأنه سيصبح مركزا وطنيا[3].

عندما كان الوفد الممثل لجميع الأحزاب السودانية في مصر في عام 1946، خمدت الخصومة السياسية في السودان ليحل محلها ظهور التنافس الطائفي القديم من جديد. في المناطق المدنية لم تكن القضية قضية الوحدة مع مصر أو الانفصال لكنه النزاع بين الختميين والمهديين والذي استثار سخط الختميين على ادعاءات السيد عبد الرحمن، وتفاقم هذا بنجاح السيد عبد الرحمن في استمالة ناظر البجا لقبول سياسة حزب الأمة في استقلال السودان. كان السيد علي حتماً يرى ان تصرف السيد عبد الرحمن تصرفا استفزازيا لأنه تدخل في منطقة ختمية من الناحية التقليدية[4].

ولما زار السكرتير الإداري السيد علي، الذي كان مريضا، وجده قلقا حول المستقبل، وغاضبا للمحاباة التي تبدى تجاه السيد عبد الرحمن، وكان السيد علي يفضل

---

(1) FO 371/53328 (J 3511/54/16), SPIS No .57, May - June 1946 ; SAD524/10/25-27, Robertson to all Governors, 10 July 1946.

(2) SPIS No. 57 May - June 1946

(3) المصدر نفسه؛ SAD 524/10/20 - 21, Robertson to all Governors, 9 June 1946.

(4) SPIS NO. 57, May - June 1946

العودة إلى وضع ما قبل الحرب. وقال أنه يكره السياسة لكنه يشعر أنه مجبر على التحالف مع حزب الأشقاء بالرغم أنه لا يكن احتراما لقادته، وقد انجر إلى ذلك لأنه كان قلقا من احتمال سودان مستقل يهيمن عليه منافسه[1]، يجب أن نلاحظ أن السيد علي لم ينكر في العلن دعمه لحزب الأشقاء إطلاقا.

وبمناسبة إضراب المزارعين في مشروع الجزيرة عين إدريس الإدريسي لمقابلة ممثلي المزارعين وإقناعهم بالعودة إلى العمل[2]، ومن سوء حظ السيد علي فإن السيد إدريس أساء التعامل مع القضية، وفيما بعد، في آب ونتيجة لتدخل السيد عبد الرحمن تم حل الخلافات بين العمال وهيئة الجزيرة[3].

عرَضت المطالب في الصحافة السودانية من أجل حرية أكبر للحديث والكتابة والاجتماع مع الحكومة لمشكلة صعبة هي التمييز بين الاجتماع السياسي والتجمع الديني. ان افتتاح ضريح المهدي المخطط له في 15 حزيران/ يونيو عام 1948 كان يبدو من المحتمل، إذا أجتذب تجمعا كبيرا، ان يستثير تجمعا مضادا من قبل الختميين للاحتفال بشفاء السيد علي، وقد وعد السيد عبد الرحمن بمنع تدفق أنصاره بشكل كبير[4].

7 - إعادة التباحث حول معاهدة 1936:

في نهاية عام 1945 وافقت الحكومة البريطانية على إعادة التباحث حول المعاهدة البريطانية - المصرية لعام 1936 لكن جميع الأحزاب كانت مصممة على تأمين معرفة وجهات نظرها على الرغم من التأكيدات بأنهم سوف تتم استشارتهم[5]، وتبعا لذلك توحدت جميع الفئات في المؤتمر الموالية لمصر والمعادية لها ووضعت صيغة اتفقت عليها كلتا المجموعتين تقوم على مبدأ إقامة "حكومة سودانية وديمقراطية حرة في وحدة مع

---

(1) SPIS NO.56, January-April 1946; SPIS NO.57, May -June1946; SAD 524 /10/20-21,Robertson to all Governors, nine June1946

(2) SPIS No. 56, January - April 1946; SPIS No. 58 July/ August 1946

(3) SAD 524/11/2, Hancock to all Governors and all A/ Governors, 5 August 1946; SPIS No. 58 July - August 1946

(4) FO 371/63047 (J 2904/484/16), SPIS No. 3, April – MAY 1947

(5) Abd al- Rahim , Imperialism, p- 153, Beshir, Revolution, p. 168

مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى"[1]، وتم الاتفاق على ان وفدا مشتركا من أربعة عشر عضوا يجب أن يذهب إلى القاهرة لتقديم وجهات نظرهم إلى الأطراف المتفاوضة[2]. وانسجاما مع نفوره المستمر من الانغماس في السياسة فإن السيد علي لم يعرب علنا عن وجهات نظر شخصية ولم يفعل شيئا سوى إعطاء الوفد مباركته العامة. وفي هذا السياق أجرى الأزهري، في مجلة مصرية، مقارنة ليست في صالح السيد علي بين الأخير وبين السيد عبد الرحمن باعتبارهما قوتين سياسيتين[3].

وفي محادثات شخصية مع مسؤولين حكوميين أعاد السيد علي القول انه يقف بقوة ضد ضم السودان إلى مصر، وعارض السيد عبد الرحمن سياسة حزب الأشقاء الموالية لمصر وقام بدور نشط في احتجاج حزب الأمة على زعامة إسماعيل الأزهري للوفد وأيد من خلال صحفه سياسة الحكومة بقوة. وكان من الواضح ان السياسة المصرية لم تستثر معارضة لشيء مثلما استثارت المعارضة لوحدة السودان مع مصر ووضع السودان في ظل التاج المصري. وانتهى الزواج غير المتوقع بين الأحزاب السودانية بسرعة إلى الطلاق عندما لاحظت أحزاب الاستقلال ان التفسير الذي وضعته الأحزاب الوحدوية "الذي يشاطرهم فيه جميع السياسيين المصريين" لمعنى "الوحدة" في الصيغة المتفق عليها غير مقبول إطلاقا. وعاد حزب الأمة وحلفائهم إلى الخرطوم لمواصلة الصراع[4]، بينما بقي الأشقاء والوحدويون الآخرون في القاهرة ليكونوا قريبين من المباحثات .

وفي أيلول/ سبتمبر عام 1946 طلب السيد عبد الرحمن في برقية إلى بيفن، وزير الخارجية البريطاني، تأكيدا جديدا حول مستقبل السودان، وأرسل الرؤساء القبليون أيضا برقيات تدعم مطلب السيد عبد الرحمن[5]، وقد استثارت هذه الخطوات تعليقا معاديا في صحيفة صوت السودان[6].

---

(1) وثيقة أتفاق الأحزاب المؤلفة في مخطط مشروع دراسة عن تاريخ حزب الأمة والسيد عبد الرحمن المهدي، دار الوثائق المركزية، منوعات586/101/1؛ SPIS NO. 60, September -October 1946

(2) SPIS No. 60, September -October 1946

(3) مسامرات الجيب، عدد 37(24 مارس 1946)، ص 10؛ SPIS No. 56, January - April 1946.

(4) SPIS No. 56, January - April 1946

(5) FO 371/63047 (J 3784/16), SPIS No.4, (General Review of events : may 1946– July 1947), August 1947

(6) صوت السودان، 24 تشرين الأول 1947.

بعد وصول المحادثات البريطانية - المصرية في القاهرة إلى طريق مسدود، وقع صدقي وبيفن بالأحرف الأولى أخيرا على تفاهم شخصي في لندن عرف باتفاق صدقي - بيفن، على ان يبقى سرا حتى المصادقة عليه من قبل الحكومتين، وعند عودته إلى القاهرة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر سرب صدقي إلى الصحافة نسخة من الاتفاق من جانب واحد، معلنا أنه "استعاد السودان إلى مصر"[1] . سبب تسرب الخبر هياجا في السودان، وقد تبعت مظاهرة احتجاج قام بها ما يقارب 10.000 آلاف من أنصار حزب الأمة مظاهرة مضادة من قبل حزب الأشقاء[2]، وقد جاءت المظاهرات بآلاف من أتباع السيد عبد الرحمن إلى العاصمة، واجتمعت لجنة المؤتمر، التي قلقت لذلك، وقررت ان تطلب اجتماعا مع الحاكم العام لمناقشة الموقف[3]، وطلبت الحكومة من السيدين تهدئة أتباعهم ودعوتهم إلى مغادرة العاصمة، وقد فعل السيد عبد الرحمن ذلك، لكن السيد علي لن يورط نفسه في تصريح علني على الرغم من كونه "منهوكا من الأزمة"، ومهما يكن من أمر فقد نصح السيد علي أتباعه بالعودة إلى بيوتهم وأدلى ممثله أحمد عبد الله بتصريح بمعانٍ مشابهة لمناشدة السيد عبد الرحمن[4] .

قال السيد عبد الرحمن في حديث مع روبيرتسون أنه "إذا استمرت المعاهدة على الأسس المنشورة في الصحافة، فإنه سوف يعتزل في جزيرة آبا، ويجلس في البيت مثل السيد علي ويشغل نفسه فقط بزراعته وديانته، حتى يأتي المصريون ويحكمون عليه بالموت"[5]، ولبعض الوقت كان السيد عبد الرحمن يسأل إذا كان بامكانه زيارة لندن ليضع وجهة نظره على أعلى مستوى[6] ، وتمت الموافقة أخيرا على الطلب في تشرين الثاني من قبل رئيس الوزراء كليمنت أتلي[7]، وأخبر روبرتسون السيد عبد الرحمن انه

---

(1) Fabunmi , The Sudan, p- 243.

(2) الرأي العام، 3 تشرين الثاني 1946 . Robertson, Transition, p-97

(3) الرأي العام، 2 تشرين الثاني 1946.

(4) SPIS No. 60 October 1946; SAD 524/11/21, Robertson to all Governors, 14November 1946

(5) SAD 524/11/21, Robertson to all Governors 14 November 1946

(6) SPIS No. 4, August 1947

(7) المهدي، جهاد، ص 55؛ SPIS No .61. November 1946

سيطلب من الحاكم العام، الذي كان في طريقه مـن لنـدن إلى الخرطـوم، ليقابلـه في القـاهرة ويـشرح لـه الموقف العام[1].

كانت هناك دلائل خلال شهر تشرين الثاني على ان المعتدلين من الجانبين قد يرتبطون لمنع الحكومة من استخدام السودان كبيدق لمباحثاتهم، وأخذ السيد عبد الرحمن الهندي المبادرة في تشجيع الفكرة لكـن النتيجة الوحيدة في هذا الوقت هي الزيارة التي قام بها السيد عبد الرحمن إلى السيد علي[2].

كانت النتيجة الأخرى التي تمخضت عن الإعلان الذي أدلى به صدقي عند عودتـه إلى القـاهرة في 27 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1946 هو تشكيل جبهة الاستقلال، كان هدف الجبهة هـو تنظـيم جميـع أولئـك الذين يكافحون من أجل استقلال السودان ومعارضة أية محاولات لتوحيد البلاد مع مصر أو وضعه في ظل التاج المصري[3].

في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر، اليوم الذي سبق رحيله إلى لندن، قام السيد عبـد الـرحمن، في محاولـة ذكية ليبين أنه يمثل جميع وجهات النظر السودانية بزيارة السيد علي في بيته قائلا أنه أراد قبل ذهابـه إلى لندن ان يطمئن على الحالة الصحية للسيد علي، على الرغم من التقرير الإيجابي من ممثله الذي قام سـابقا بزيارة السيد علي، وقد شكر السيد علي السيد عبد الرحمن وبين لـه أن تحـسن صـحته يعـزى إلى التزامـه بتعليمات طبية بعدم القيام بأي نشاط ذهني أو جسدي، ولهذا فهو لم يعرف ما كان يحدث خارج جدران منزله، وتحدث السيد علي في ما تبقى من الاجتماع الذي دام ثلاثين دقيقة حول تاريخ بيته[4]. ورغـم ذلـك كانت الحكومة تأمل أنه إذا ما قام السيد علي برد الزيارة عند عودة السيد عبـد الـرحمن مـن لنـدن فـإن ذلك سيكون خطوة إلى الأمام. وعلى أية حال، فإن السيد علي لم يستجب لبادرة السيد عبد الرحمن[5].

---

(1) المهدي، جهاد، ص55.

(2) SPIS No. 61, November 1946

(3) Mahgoub, Democracy, p.55

(4) الرأي العام، 26 نوفمبر 1946.

(5) SPIS NO.61. November 1946, SPIS No.4, August 1947

في الوقت الذي قدم فيه السيد عبد الرحمن طلبه لزيارة لندن قدمت دعوة إلى السيد علي من لندن للمجيء والإعراب عن وجهات نظره في مستقبل السودان أو ارسال رسالة أو ممثل عنه، رفض السيد علي الدعوة لأسباب صحية لكنه علق أن "المناقشات في مستقبل السودان من قبل أي شخص مهما يكن وضعه دون توكيل من الناس من خلال القنوات الدستورية تشكل خطيئة بحق الناس وتجاهلا لإرادتهم"[1]. وقد رأى قسم المخابرات في ذلك "طعنة نجلاء لمنافسه"[2]. تساءلت (الرأي العام) في مقال افتتاحي في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1946 حول السبب الذي دعا الحكومة البريطانية لدعوة السيدين إلى لندن فقط عندما كانت المفاوضات على وشك الانتهاء، وأشار المقال إلى التفسير الممكن لذلك هو أن الحاكم العام قد حذر من احتمال الحرب في السودان بين الأطراف المتنافسة إذا ما تم الاتفاق على البروتوكول، وان هذا التحذير دفع لندن لأن ترى ان من المهم الاجتماع بكلا السيدين[3]. وتلاشت آمال التقارب بين السيدين عندما هوجم السيد عبد الرحمن حين عودته من لندن في (صوت السودان) مما استثار هجوما مضادا في (النيل)، واتخذ السيد عبد الرحمن خطوات لمعاقبة رئيس تحرير(النيل) لكن بعد أن نشر مقالتين نفرت الرأي العام المحايد وربما أساءت إلى السيد عبد الرحمن أكثر من السيد علي[4].

وقد ظهر مؤشر على قلق السودانيين المتعلمين في بريطانيا آنذاك حول محادثات بيفن – صدقي في رسالة مرسلة إلى وزارة الخارجية من قبل. ر . ج . هوسي في المجلس البريطاني، وقد كتب أن طلابه السابقون يتطلعون إليه للإعراب عن قلقهم حول التطورات في السودان، وهم يعتقدون أن تصريحا واضحا فحسب من الحكومة البريطانية بشأن الاستقلال النهائي للسودان سيمنع اضطرابا خطيرا. وهم قلقون أيضا حول النزاع المحتمل بين الأطراف الدينية المتنافسة التي يقودها السيد علي والسيد عبد الرحمن، واخبروا هوسي أن الرأي المعتدل هو أن الرجلين التقيين يبقيان كزعيمين دينيين وان

F0 371/53262, (J5073/24/16),Telegram no.144 from Khartoum to Cairo, 30November 1946(1)

FO 371/53262(J5092/24/16), MINUTES by Scrivener on Telegram no. 145/2 December 1946.(2)

(3) الرأي العام، 29-تشرين الثاني 1946.

FO 371/63047 (J484/16), SPIS No. 62 December 1946 (4)

البلاد يجب أن تعمل نحو وضع من قبيل الجمهورية. وعلى أية حال، فقد أعرب بعض الختميين من بينهم عن دعم صادق للسيد علي إلى حد قد يؤدي "حتى إلى تولي العرش من قبله"[1].

وأثناء ذلك تلقى الحاكم العام تأكيدات من اتلي بأنه سيتم الالتزام بالتفسير البريطاني لاتفاق صدقي - بيفن على الرغم من ادعاء مصر بأنها لن تسمح للسودان بحق الانفصال عن مصر، كان لهذا التأكيد اثر كبير في تخفيف التوتر في السودان حيث كان الشعور المعادي لمصر قويا وحيث كانت هناك معارضة لإمكانية تسليم السودان إلى مصر، "ان أتباع السيد علي الميرغني متيقنون من هذا كأي شخص آخر: أنهم يكرهون السيد عبد الرحمن، لكنهم بالتأكيد لا يريدون السيطرة المصرية"[2].

ورغم ذلك فقد ذكر تقرير المخابرات في كانون الأول/ ديسمبر عام 1946 إلى أن إشارة الحاكم العام في حديث مسائي إلى مصطلح السيادة أربك أعضاء المجلس الاستشاري لأنهم فهموا بوضوح، كما فهم السيد عبد الرحمن، أن السيادة الرمزية لم تذكر في البروتوكول وكان على السكرتير الإداري ان يدعوا إلى اجتماع ويعطي تأكيدات بأنه ليست هناك إشارة إلى السيادة في نص البروتوكول. كان سوء الفهم هذا منتشر على نطاق واسع ويعتبر أنه سبب للمشاكل إذا تجسد البروتوكول بشكله الأصلي على شكل اتفاقية[3]. لقد تسبب نشر تأكيد رئيس الوزراء حول حق السودانيين في الانفصال عن التاج المصري واستقالة صدقي باشا في انهيار المفاوضات في كانون الثاني/ يناير عام 1947. وأعلن النقراشي، الذي حل محل صدقي، فيما بعد انه سيحيل الخلاف إلى الأمم المتحدة[4]. في 28 كانون الأول/ ديسمبر وفي حديث مع السكرتير الإداري أعرب السيد علي عن شكه حول استقرار الحكومة في مصر وتحدث بشكل عدائي عن مستويات إدارتها[5].

(1) FO 371/53047 (J 4/14/24/16) E.R.J. Hussey to Derek Riches, 27 November 1946.

(2) SAD 524/11/24, Robertson to all Governors, 3 December 1946; Robertson, Transition, p 98

(3) SPIS No. 62, December 1946

(4) Robertson, Transition, p 99

(5) FO 371/63047 (J 1061/484/16), SPIS No. 1 January 1947

وأثناء ذلك وضعت موضع التطبيق الخطط من اجل التطور الدستوري لزيادة أعداد السودانيين المشتركين في الحكومة المركزية المحلية والتي نوقشت لأول مرة في نيسان/ أبريل عام 1946، وأقيم مؤتمر إداري للنظر من بين أشياء أخرى في إنشاء جمعية تشريعية للسودان والذي سينفذ في عام 1948[1].

عندما أحيلت دعوى مصر إلى الأمم المتحدة، بعثت الحكومة في السودان بوفد مكون بصورة تامة من ممثلين بريطانيين، وقد أثار ذلك نقد الصحافة وحمل جبهة الاستقلال على اتخاذ قرار إرسال وفد خاص بها يموله بصورة رئيسية السيد عبد الرحمن. وأرسل الوحدويون وفدهم أيضا برئاسة إسماعيل الأزهري، وناقش مؤتمر الخريجين طرق ووسائل جمع الأموال لوفد الأزهري. كان النقراشي معارضا لإرسال أي وفد سوداني إلى مجلس الأمن لأن وجودهم سوف يضعف دعوى مصر[2]. وكان محقا في هذا، ذلك ان الوفود السودانية ببساطة نقلت إلى (ليك سكسس) خلافاتها حول وضع بلادهم في المستقبل وهذا اضر بأداءات مصر.

وأثناء ذلك كان الختميون يعقدون اجتماعات لمناقشة كيفية التعامل مع الموقف، وكان أحد المقترحات هو إرسال وفد ختمي برئاسة عضو من عائلة الميرغني. وبذل محمود الفضلي، الذي حضر هذه الاجتماعات كممثل للأشقاء، جهدا كبيرا لإقناع السيد علي بإرسال برقية إلى الأمم المتحدة بدلا من وفد بسبب مخاوف محمود من أنه في اختيار الأعضاء الختميين للوفد فإن بعض أولئك الذين يقع عليهم الاختيار قد يقفون إلى جانب جبهة الاستقلال بدلا من الوحدويين[3].

لقد أحدث السيد علي "إثارة قليلة" بإرساله برقية إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وكما يلي:

---

(1) الحكومة الملكية المصرية ، مجموعة الكتب والوثائق المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة وإدارة السودان في شأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في السودان ، (الطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1949) ، ص 6-4

(2) FO 371/63047 (J5856/ 484/16), SPIS No. 5, Review of the events August – October 1947

(3) مقابلة مع محمود الفضلي ، أم درمان ، 21 آب 1983.

"لقد اعتقدت دوما أنه ليس في مصلحة السودان ان يتدخل زعيم ديني في الشؤون السياسية، لهذا السبب امتنعت طويلا عن التدخل فيها لكي يستطيع الناس التعبير عن آرائهم السياسية بحرية تامة دون التأثير عليهم بطريقة غير ملائمة. ومهما يكن من أمر، فإن الأوضاع تغيرت الآن وتدخل رئيس ديني بإرسال ممثله إلى منظمة الأمم المتحدة، نحن نؤكد أنه لا يمثل سوى أقلية"[1].

عكست البرقية الانقسامات العميقة داخل السودان بين السيدين وربما ساهمت في فشل المفاوضات.

عادت الوفود إلى السودان لأن المداولة في مجلس الأمن لم تسفر عن شيء، وقد رحبت جبهة الاستقلال بالنتيجة باعتبارها هزيمة لمصر. وإضافة لذلك فقد جذب انتباه العالم إلى السودان وأكدت الوفود في الأمم المتحدة على حق السودانيين في تقرير المصير، ومن جانبهم كان الوحدويون في فوضى، وشعر البعض ان الختميين لم يكونوا مخلصين في مساندتهم للسياسة الوحدوية على الأقل لأن برقية السيد علي إلى الأمين العام للأمم المتحدة لم تشر إلى مساندة لقضية الوحدويين، وأراد هؤلاء الوحدويون الحقيقيون قطع الروابط مع الختميين، ومن المؤكد أن بعض الختميين كانوا يرون مخاطر في العلاقات الحميمة مع مصر وأرادوا الابتعاد عن الأشقاء وإقامة علاقات طيبة مع حكومة السودان[2].

عاد الوفد السوداني إلى الوطن من نيويورك، وعند وصولهم إلى القاهرة انقسم وفد الوحدويين حول نهج العمل في المستقبل، واعتقد بعض الأعضاء أن عليهم البقاء في القاهرة لمواصلة النضال؛ بينما حاجج الآخرون بأن عليهم العودة إلى السودان للعمل من الداخل، وأدى هذا الانشقاق إلى انسحاب المجموعة الأخيرة من الوفد.

لم تتخذ قيادة الختمية جانب احد على الرغم من تدخل السيد علي شخصيا وإخطاره إدريس الإدريسي بالتعاون مع عمر الخليفة، وهو ضابط متقاعد من قوة دفاع

(1) SPIS No. 5 August - October 1947.

(2) SPIS No. 5 August - October 1947

السودان وعضو في وفد الوحدويين في القاهرة، لإيجاد أساس للاتفاق بين الاتحاديين والأشقاء[1]. وتبنت (صوت السودان) موقفا محايدا ولم تدعم، ولم تنتقد المجموعات الوحدوية المتنافسة التي انهمكت في هجمات صحفية على بعضها بعضا، ورفضت زعامة الختمية الإقرار بالاختلافات بين الأحزاب الوحدوية مادامت مصلحة الختمية تكمن في اعتبار السيد علي راعيا للجميع[2].

وذكر مكتب الحاكم العام الآن أن تغيرا طرأ على موقف الختميين، ونتيجة لرفض موقف مصر في مجلس الأمن، أخذ تقرير مصير السودان بنظر الاعتبار، شعر الختميون أن دعمهم لحزب الأشقاء والمبني على عدائهم للسيد عبد الرحمن، حملهم على "مساندة سياسة موالية لمصر لا يؤمنون بها حقا"[3] .

قال روبرتسون في تقريره ان هناك شائعات تقول أن السيد علي تسلم هبات من مصر تتراوح بين 15.000 ألف جنيه مصري و 20.000 ألف جنيه مصري ولكن ليس هناك شيء يدعم هذه المزاعم التي من المحتمل ان المهديين قد اختلقوها، وعلق روبرتسون ان العلاقات بين الختميين والمهديين أصبحت مرة وبدأت تؤثر على الإدارة المحلية[4].

> علق قسم المخابرات في تقرير عن العلاقات بين الختميين والحكومة بأن "الختميين، الذين لم تهجرهم الحكومة - كما يزعمون - إطلاقا، تبنوا طوعا، بسبب خوفهم وغيرتهم من السيد عبد الرحمن، سياسة عداء تجاه الحكومة التي تبدو لهم مهتمة بتسليم السودان إلى مهدي آخر، ويعود هذا الشك العميق الجذور في دوافع الحكومة إلى تسمية الأعضاء الثمانية الأصليين للمجلس الاستشاري بأغلبيتهم المهدية، لم يسامح السيد علي الحكومة إطلاقا

FO 371/63047 (J6414/484/16), SPIS No.6November 1947 (1)

(2) المصدر نفسه؛ الرأي العام 13 كانون الأول 1947

Foreign Office, 28 General to -FO 371/62947(J44102/484/16) telegram No 147,from the-Governor (3) August 1947

SAD 524/13/14, Robertson to all Governors, 10August 1947 (4)

على ذلك وليس هناك شيء يقنعه بأننا اخترنا الرجال الجيدين بغض النظر عن طائفتهم"[1] .

كان تعيين السوداني أحمد الطاهر قاضيا أكبر في 11 تشرين الأول/ أكتوبر مكان القاضي المصري الذي كان على وشك التقاعد دلالة على تصميم الحكومة على مواصلة سياسة السودنة، وقد رحب السودانيون بذلك وكان مقبولا لدى السيد علي والسيد عبد الرحمن، لأن ذلك دلالة على إخلاص حكومة السودان في تصميمها على وضع مصالح السودان في المقدمة. في تشرين الثاني كانت هناك دلائل على اهتمام السيد علي بإعادة بناء علاقات طيبة مع الحكومة، وقد عقدت الحكومة اجتماعات مع ممثلي الختمية وانتهزت أحد هذه الاجتماعات للتأكيد على عدم عداء الحكومة للختمية بالرغم من معارضة الأخيرة منذ إنشاء المجلس الاستشاري. ورغم ذلك فإن الروابط العلنية للختمية مع الجبهة الوطنية التي كانت معادية للحكومة كانت تعتبر حتما كمعارضة للحكومة، وأملت الحكومة من جانبها أنه قد يكون من الممكن "إيجاد متسع لصحيفة ختمية خالصة لتحقيق التوازن مع (النيل) وصحيفة خالصة للأشقاء لموازنة(الأمة)" [2].

في كانون الأول/ ديسمبر عام 1947 ذكر روبرتسون لحكام الأقاليم ان المواقف السياسية المحلية تتغير لصالح الادارة في السودان، وقد نسب هذا إلى سببين رئيسيين : فقد جعل فشل الدعوى المصرية في الأمم المتحدة السودانيين يدركون ان حكومة السودان تسيطر على البلاد وانها ستستمر في ذلك، وثانيا : أظهرت الحكومة البريطانية أنها تبغي دعم حكومة السودان في برنامجها، وأضاف روبرتسون ان الختميين ينوون الإبتعاد عن الأشقاء والجبهة الوطنية، وان السيد علي ومستشاريه يسعون إلى التقارب مع الحكومة، وقام بمناقشات مع أعضاء من هيئة أركانه[3].

كانت صحة السيد علي، التي تحسنت خلال الصيف، تسبب القلق، وأثناء ذلك احتفل أنصار السيد عبد الرحمن في أم درمان بالذكرى السنوية لمعركة بدر، ووفر هذا

---

(1) SPIS No.5 August- October 1947

(2) SPIS No.5 August- October 1947. SPIS No. 6 November – December 1947

(3) SAD 524/ 14/35, Robertson to all Governors, 14 December 1947

فرصة للخطابات المعادية للبريطانيين والتطلع نحو مهدية ثانية، واعتبر تقرير المخابرات أن المظاهرات تلحق الأذى بالسيد عبد الرحمن، واتخذت خطوات للتأكيد من عدم تكرار احتفالات الذكرى هذه في المستقبل[1].

كان السبب اللاحق للاضطراب هو حادث الحاج عبد الله وقد نجم هذا عن هجوم على الشريف عبد الرحمن يوسف الهندي في (صوت السودان) في 5 آب، وقد أدى ذلك إلى شغب أعقبه اعتقال 80 شخصا بعضهم حكم عليه فيما بعد، وقد خلق الحادث مرارة وتوترا بين أتباع الشريف الهندي وأتباع فحل إبراهيم، وهو ختمي وواحد من خلفاء السيد علي، كان أيضا عضوا في المجلس الاستشاري لشمال السودان. ورغم ذلك، فمن وجهة نظر تقرير المخابرات الأخير كان أتباع الهندي لا يكنون الحب للمهديين ويتحولون إلى المعسكر ألختمي، لم يكن الشريف نفسه مناصرا للسيد عبد الرحمن، ولكنه ابرق إلى الأمم المتحدة مانحا دعمه للاستقلال، ولهذا صدت جميع محاولاته للاحتفاظ بعلاقات طيبة مع السيد علي والختميين[2].

في آب/ أغسطس انتقل التنافس بين السيد علي والسيد عبد الرحمن إلى الصحافة عندما شنت (الأمة) و(النيل) هجوما عنيفا على السيد علي بحجة الرد على الهجمات التي شنها محمد أمين حسين على السيد عبد الرحمن لعدة اشهر في مقالات في صوت السودان، وتدخل السكرتير الإداري لوقف الحملة التي كانت تهيج الرأي العام متزامنة مع حادث الحاج عبد الله[3].

إضافة إلى النزاعات مع المهديين كان على السيد علي ان يتعامل مع المشاكل المحلية الداخلية، كانت هناك خلافات بين الختميين نتجت عن نشاطات السيدين الميرغنيين في كسلا لشغل مجلس المدينة بمرشحهم، لم يتدخل السيد علي في هذه القضية انسجاما مع تصميمه على عدم الانغماس في السياسة حتى عندما تتهدد مصالحه. وعلق التقرير

SPIS No . 5 August- October 1947 (1)

SPIS No . 5 August- October 1947 (2)

(3) المصدر نفسه.

السياسي المختصر لمخابرات السودان بأنه "نتيجة لذلك فإنه يقع أكثر فأكثر في أيدي خلفائه الأكثر أنانية"[1].

في الفترة التي بدأت فيها الأحزاب السياسية في الظهور حافظ السيد علي على موقفه الذي اتخذه دوما مؤكدا على أنه زعيم ديني وليست لديه "مصلحة شخصية"، وباعتباره زعيما دينيا زعم السيد علي أنه منتدب "لقيادتهم في الشؤون الدينية والتحدث نيابة عنهم"، وفي المسائل السياسية والاقتصادية كان يعتقد في ذلك الوقت ان كل عضو في الختمية "يجب ان يفكر ويتحدث بنفسه كفرد مسترشدا بذكائه"، أنه لا يمتلك تفويضا لأخذ القيادة في المسائل السياسية والاقتصادية ولن يسمح له ضميره بأن يصبح منغمسا في ذلك[2]. بالرغم من عدم معارضته لانغماس أتباعه في السياسة الحزبية، فإنه يتوقع منهم، عند مناقشة قضايا الختمية معهم، ان يضعوا جانبا الو لاءات السياسية الحزبية، وقد نتج عن هذا الموقف الذي اتخذه السيد علي تواجد أتباع الختمية في معظم التجمعات السياسية مما أدى في بعض الجوانب إلى تقوية مركز السيد علي[3]. ومهما يكن من أمر، فإن قلقه المتزايد من التهديد الذي فرضته المهدية وتيقنه من أنه "من غير الحكمة تركيز الانتباه على أفق سياسي بعيد في حين ان مقدمة الصورة يحتلها عدو خطر"[4]، حمله على تغيير تكتيكه.

8 - التطورات في الطريقة الختمية:

في أواخر الثلاثينات والأربعينات اتخذ السيد علي خطوات لتعزيز الجانب السياسي لطريقته على الرغم من استمراره في الإنكار علنا أنه مهتم بالمسائل السياسية الحزبية، ورغم أنه قد يبدو غير نشط سياسيا فقد شجع خلفاؤه على العمل في لجان المؤتمر في

(1) FO371/63047 (J 2904/484/16), SPIS No. 3, April - May 1947

(2) SPIS No. 55, December 1945

(3) مقابلة مع محمود الفضلي ، أم درمان ، 21 آب 1983 .

(4) SPIS No. 55, December 1945

الأقاليم وإنشاء صحيفة ختمية. وخلال الحرب العالمية الثانية، ولإدراكه أن هناك وعيا سياسيا أكبر وخاصة بين الشباب المتعلمين، اتخذ إجراءات لزجهم بطريقة ما في قضايا الطريقة، وفي نفس الوقت استمر في ممارسة عمله مع مستشاريه الأكبر سنا ومن خلالهم، ولهذه الغاية وإضافة إلى منظمات الشباب التي أنشأت خلال الحرب عمل السيد علي على إنشاء شبكة من الجمعيات (الإتحادات الختمية) لإعطاء الختمية قوة سياسية أكبر.

أ - الميرغني والصحافة:

كان حسين شريف أول رئيس تحرير سوداني لصحيفة تصدر في السودان، وقد عين في عام 1919 رئيسا لتحرير صحيفة حضارة السودان (الحضارة) - التي صدرت لأول مرة في 28 شباط/ فبراير عام 1919. وتضمنت الصحيفة، التي كانت تنقل الأخبار المحلية والأجنبية، مقالات تدعوا إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتعطي حيزا للمساهمة الأدبية. عندما تغير الجو السياسي في البلاد بعد عودة الوفد السوداني من لندن في عام 1919، أخذت (الحضارة) زمام المبادرة في الدفاع عن الوفد، واتفق السادة الثلاثة، السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف، على العمل سوية لتقديم وجهة النظر السودانية[1]، وبناء على ذلك ابتاعوا جريدة (الحضارة) في مايس/ مايو عام 1920 بمبلغ 3000 آلاف جنيه مصري تبرع بنصفها السادة الثلاثة بينما اقترضوا النصف الآخر من المصرف[2].

وأعلنت (الحضارة) نفسها جريدة سياسية وان سياستها هي بناء جسر بين المحكومين والحاكمين وتشجيع حب الناس لوطنهم، واهتمت على وجه الخصوص بالشؤون الاقتصادية ودور النساء في المجتمع[3]. وزعم حسن نجيلة في كتابه ان وكلاء السادة الثلاثة لم يجدوا صعوبة في جمع التبرعات للصحيفة من الناس في الأقاليم، حتى الأميين، الذين

---

(1) محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية في نصف قرن 1903 - 1953،(2ج، قسم التأليف والنشر ، جامعة الخرطوم 1971) ، ج 1 ص 59-60.

(2) NRO BNP 1/18/14 (CS/36.F.19.1.), Note on the Arabic newspaper Hadarat al- Sudan , (Civil Secretary's Office , 5 January 1938

(3) صالح، الصحافة ج 1 ص 68-70؛ عبد القادر، تاريخ الصحافة، ص 45.

اعتقدوا أن شراءها يجلب البركة[1]. ومع ذلك فقد بدأت (الحضارة) تواجه مصاعب مالية، وفي عام 1924 دفعت الحكومة مساعدة مالية قدرها 542 جنيها مصريا و 500 قرش وعوضت عن خسارة الصحيفة، وتراوحت الدفعات السنوية اللاحقة بين 1400 جنيه مصري و 2000 جنيه مصري، وأعيد رأس المال الذي تبرع به السادة الثلاثة وقرض المصرف، رغم أن اسم السيد علي استمر في الظهور بالجريدة حتى إغلاقها في عام 1938، ومنذ عام 1924 حتى نيسان/ أبريل عام 1938 كانت (الحضارة) يطبعها ويديرها الموظفون الحكوميون، وفي مايس/ مايو عام 1934 أدت مشكلات مالية أخرى إلى إبرام عقد مع سليمان منديل، مالك مطبعة أهلية، لإدارة وطبع (الحضارة) ودمجها مع جريدته (ملتقى النهرين) [2].

كانت مسؤولية الحكومة تجاه الجريدة محدودة بالمساعدة المالية السنوية التي كانت تشمل دفع رواتب رئيس التحرير وهيئة التحرير الذين احتفظ بهم وفق شروط العقد. ومهما يكن من أمر، فقد استمرت الصحيفة في الصدور محتملة الخسائر[3]، في عام 1938 كان يوزع من الجريدة 1700 نسخة تقريبا، 400 نسخة منها للحكومة. كانت المبيعات الاعتيادية للصحيفة قليلة جدا، هذه الصحيفة التي قلما كانت تقرأ في النوادي والمقاهي، وتعد بصورة عامة "تافهة وغير ممتعة"، وإضافة لذلك، كانت هناك خلافات بين رئيس التحرير وهيئة التحرير تضافرت مع انخفاض التوزيع وحجب المساعدة الحكومية وأدت إلى إغلاق (الحضارة)، ولم تسفر محاولة السيد علي والشريف يوسف لإحياء الصحيفة عن شيء[4].

في ثلاثينات هذا القرن بدأ الزعماء الدينيون يدركون أهمية الصحافة في التأثير على الرأي العام وأيضا في توفير وسيلة إعلامية تستطيع الانتلجنسيا عن طريقها إسماع

---

(1) نجيله، ملامح، ج1 ص 42.

(2) NRO BNP 1/18/14(Cs /36.F.19.1.) Note on the Arabic newspaper Hadarat al-Sudan

(3) لقد كان مقترح إصدار صحيفة جديدة الهدف منه لتحل محل حضارة السودان وبنفس الوقت لتكون لسان حال المركز الثقافي المقترح تكوينه آنذاك، NRO BNP 1/18/14, Note on Cultural Contact Problems, Civil Secretary's Office , 29, December 1937.

(4) NRO BNP 1/18/14 (Cs /36.F.19.1.) Note on the Arabic Newspaper Hadarat al–Sudan

صوتها، وفي عام 1935 كان السيد عبد الرحمن في الطليعة إذ نشر أول جريدة يومية عربية في السودان، أطلق عليها اسم (النيل)، التي كانت الناطقة بلسان المهديين، وكان رئيس تحريرها الأول مصريا وهو حسين صبحي يساعده أحمد يوسف هاشم[1].

وردا على تحدي السيد عبد الرحمن، بدأ السيد علي في عام 1936 بإنشاء صحيفته الخاصة بدعم من التجار الختميين في أم درمان لكنها لم تظهر حتى عام 1940، بسبب المصاعب المالية ولأنه لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق على رئيس تحرير للصحيفة[2]. ومهما يكن من أمر، ففي 11 مايس/ مايو عين محمد عشري الصديق، وهو كاتب سابق في القسم القضائي الحكومي، والهادي العمرابي، وهو طالب سابق في معهد أم درمان، محررين؛ وفي 13 مايس/ مايو صدر في الخرطوم العدد الأول من الصحيفة اليومية العربية الثانية التي أطلق عليها اسم (صوت السودان). كانت فكرة طبع هذه الجريدة هي إنشاء صحيفة ناطقة بلسان الختمية لتواجه الدعاية المهدية في (النيل). قال قسم الأمن العام معلقا على العدد الأول ان سياسة الصحيفة هي "الامتناع عن الخلافات الحزبية والعمل من أجل رفاه البلاد"[3]، لكنها فتحت صفحاتها أيضا لمناقشة الموضوعات السياسية والاجتماعية والأدبية من أجل رفع مستوى حياة السودانيين. وبالإضافة إلى ذلك أعطي حيز للقضايا العامة ذات الأهمية عربيا وعالميا، وعلى الرغم من ان أحدا من عائلة الميرغني لم يعمل في الصحيفة، فقد مارس الميرغني السيطرة على السياسات التي كانت تتبناها[4].

بعد سنة من بداية ظهورها كانت الصحيفة في مصاعب مالية واتخذت خطوات لضغط النفقات، في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1941 ترك رئيس التحرير محمد عشري الصديق، الذي كان راتبه سينخفض، الصحيفة دون ان يترك إخطارا[5]. وعلى أية حال،

---

(1) عبد القادر، تاريخ الصحافة، ص 19.

(2) FO 141/598/181, SMIS no .27 march 1936; FO141/534/277, SMIS no 44 , September 1937; NRO KP 1/6/123(36.f.8 .12), Note on Sawt al - Sudan, public Security Branch, 18 May 1940.

(3) Voll , A History of the khatmiyyah , p 622

(4) Voll , A History of the khatmiyyah , p 622

(5) SPIS No. ll, October 1941

فقد أجريت في عام 1946 تحسينات في طباعة الصحيفة وتحريرها وإخراجها[1]. كان توزيع الصحيفة البالغ 3000 آلاف نسخة عام 1946- 1947 أقل قليلا من مجمل توزيع (النيل) 2000 نسخة، والصحيفة المهدية التي أنشئت مؤخرا (الأمة) 1500 – 1800 نسخة[2].

كانت (صوت السودان) تنشر من وقت لآخر مقالات تنتقد سياسة الحكومة وكان يتخذ إجراء ضدها. وعلى سبيل المثال أمر السكرتير الإداري بوقف الجريدة عن الصدور لمدة خمسة عشر يوما[3]. وأعلن نائب رئيس التحرير، بتوجيه من السيد علي عندما سمح للجريدة بالعودة إلى الظهور، ان الهدف من تأسيس (صوت السودان) لم يكن تجاريا بل لقول الحقيقة وهو ما فعلته من أجل خير الناس، وسيكون من الأفضل للصحيفة ان تحتجب على ان تكون صدى لصوت أجنبي[4]. في تموز واجهت (صوت السودان) انتكاسة أخرى في علاقاتها مع الحكومة التي سحبت في 8 تموز إعلاناتها الرسمية من الصحيفة ردا على "المقالات البذيئة" التي نشرتها ولفتت نظر السيد علي إلى اعتذار الجريدة عنها، وبتوجيهات من السيد علي بدأت هيئة الإشراف ممارسة رقابة أكثر عناية لما كان ينشر، ونتيجة لذلك أعيدت الإعلانات الحكومية "ودَخْلُ الصحيفة منها" في 20 تموز/ يوليو[5]، وقالت صحيفة مؤتمر الخريجين (المؤتمر) بصراحة ان حكومة السودان تستخدم التهديد بحبس مساعدتها كرشوة من اجل الضغط لدعم سياستها[6].

وأدت هذه القضية إلى خصومة بين الختميين والمهديين في صحفهما الخاصة بهما، في 28 أيلول/ أغسطس عام 1946 نشرت النيل مقالة تحت عنوان "حضرة الشيخ أحمد السيد الفيل" بما معناه ان القراء علموا ان الحكومة عينت الفيل مفتشا لصوت السودان

---

(1) صوت السودان، 4 حزيران 1946.

SPIS No. 4 August 1947 (2)

(3) صوت السودان، 1 حزيران 1946.

(4) صوت السودان، 3 حزيران 1946.

SPIS NO.58 July-August 1946 (5)

(6) صوت السودان، 15 تموز 1946.

بعد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة لإعادة نـشر الإعلانـات في الجريـدة ربمـا بـشرط الإقلاع عـن الأسـلوب الديماغوجي للجريدة في انتقاد الحكومة[1]. وزعمت (النيـل) ان (صـوت الـسودان) في موافقتهـا عـلى هـذا الشرط وضعت مصلحتها المادية قبل المصلحة الوطنية وساومت على نزاهتهـا، وأضـافت مقالـة (النيـل) ان (صوت السودان) انحطت لتصبح متحدثا باسم حزب (الأشقاء) الذي كان يقود الختميين في طرق لم يكونوا بالضرورة يريدون الذهاب فيها[2]. وردت (صوت السودان) على (النيل) في سلسلة من المقالات نـشرت بـين 8 و 30 تشرين الثاني/ نوفمبر[3].

تدهورت العلاقات بين الحكومة و(صوت السودان) خاصة بسبب مقالات نشرت حيـنما كـان الوفـد السوداني في القاهرة في عام 1946 [4]، واقـترح الـسكرتير الإداري ان عـلى الـسيد عـلي ان يقطـع صـلته مـع (صوت السودان) وهكذا يجعل من الواضح انه لا يشترك معها في أفكارها، واستقبل هذا الاقـتراح اسـتقبالا سلبيا، وتفشت شائعات فيما بعد تقول ان السكرتير الإداري طلب أيضا اسـتقالة محمـد أمـين حـسين مـن هيئة إشراف (صوت السودان)، ونظرا لعدم ابتعاد السيد علي عن (صوت السودان) فكرت الحكومـة عـلى ما يبدو في الترخيص لصحيفة لحزب الأشقاء[5].

وأدت محاولات الحكومة المستمرة في الإشراف على الصحافة السودانية بـ (صوت السودان) إلى ان تصبح أكثر صخبا في نقدها للحكومة. في كانون الأول قدم محمد أمين حـسين إلى المحاكمـة مــن قبــل الحكومــة لكتابتــه مقالــة مثـيرة "للــشغب" في (صــوت الــسودان)، ونتيجــة لــذلك أعلنـت الـصحيفة انهـا قـررت التوقـف عـن الـصدور مـن 23 كـانون الأول/ ديـسمبر"مـن أجـل حمايــة ســمعة الــصحيفة نفــسها التــي تعمــل مــن اجــل الــبلاد"[6]. وفي 14 شـباط/ ينـاير عـام

(1) النيل، 28 أيلول 1946.

(2) المصدر نفسه.

(3) صوت السودان، 8- 30 تشرين الأول 1946.

(4) SPIS No. 1 January 1947

(5) SPIS No. 1 January 1947

(6) صوت السودان، 21، 22 كانون الثاني؛ الرأي العام، 23 كانون الثاني947.

1948 عادت (صوت السودان) إلى الظهور بعد غياب خمسين يوما وشكرت قراءها لمطالبتهم باستئناف الـصدور مؤكدة على انها سوف تحافظ على سياستها الثابتة[1].

من الجدير بالذكر ان رئيس التحرير ذكر في مقالة نشرت بعد وقت طويل مدحا لسياسة الصحيفة التـي لم تكن دوما في اتفاق مع حكومة السودان ونظرا لذلك واجهت إجراءات المحكمة أكثر من مرة، وذكر ان النهج الذي اتخذته الجريدة قد أوحى به السيد علي[2].

رحب روبرتسون في رسالة إلى الهيئة التنفيذية للجريدة بإنشاء مطبعة جديدة حيث طبـع منهـا أول عدد في 1 كانون الأول/ ديسمبر عام 1952، ونشرت الرسالة في (صوت السودان)، وتعليقا عليها شكر رئيس التحرير روبرتسون على التهاني التي بعث بها وقال ان الصحيفة ستبذل كل ما في وسعها لتـبرر الثقـة التـي أبداها فيهم، كان هذا التعامل بـين الحكومـة و(صـوت الـسودان) يتنـاقض كثـيرا مـع العلاقـات بيـنهما في الأربعينات[3].

أثبتت (صوت السودان) أنها كانت ميدانا لتدريب كثير من الـذين أصـبحوا مـشاهير في الـسودان[4]، وتبعا لإسماعيل عتباني، مالك صحيفة (الرأي العام) فإن السيد عـلي يـستحق الثنـاء لمنحـه محرريـه الـذين كانوا أعضاء في مؤتمر الخريجين، الحرية للتعبير عن وجهات نظرهم الخاصة، ولهذا فقد أدى توزيع (صوت السودان) في الأقاليم إلى كسب الدعم للمؤتمر من بين أتباع السيد علي هناك[5].

ب - منظمة شباب الختمية:

أنشئت منظمة شباب الختمية، التي كانت مفتوحة لجميع الأعمار مـن 10 إلى 50، في شباط/ فبراير عام 1940 في محاولة لوقف تدهور نفوذ الختمية بين الانتلجنسيا الـذي

---

(1) صوت السودان، 14 شباط 1948.

(2) صوت السودان، (عدد خاص) 4 شباط 1957.

(3) صوت السودان، 1 كانون الثاني 1952.

(4) عبد القادر، شخصيات، ج2 ص 234؛ عثمان، مذكراتي، ص 18.

(5) رسالة جوابية من إسماعيل عتباني إلى المؤلف، أم درمان، 18 تموز 1984.

تجلى في "انتقال كثير من أتباعه (أتباع السيد علي) السابقين من بين هذه الطبقة إلى المعسكر المهـدي"[1]. كانت منظمة شبه عسكرية، وحركة من ذوي القمصان الملونة يدربها رقباء ختميـون متقاعـدون مـن قـوة دفاع السودان، وكان الأعضاء يرتدون زيا موحدا ابيض مع أوشحة خـضر حـول خـصورهم وفـوق أكتـافهم وعمائم بيض[2]، وكان لكل فرع سلسلة كاملة من المستخدمين واللجان الخاصة بموضوعيات محددة[3].

أثنى السيد علي نفسه على نشاطات منظمة شـباب الختميـة التـي كـان هـدفها المعلـن هـو إنـشاء منظمة لتدريب الشباب تدريبا دينيا وثقافيا واجتماعيا. وشكلت لجنة من عمر عشق ومحمد حسن دياب الذي أصبح رئيسا للمنظمة وعبد اللـه العمرابي ويوسـف الـترابي وكـان البـاقون مـشاهير بـين الانتلجنـسيا الختمية، وكان مقر الحركة في منطقة بيت المال بأم درمان إذ أنشئت منظمة قيادية قبل ان تنـشر فروعهـا في البلاد[4]، وكانت مفارز شباب الختمية تستعرض في الشوارع جاذبة انتباه العامـة وتـصرخ في الثنـاء عـلى السيد علي وضد أعدائه[5]، وكانت الأغاني الدينية تغنى أيضا عندما يمشي الـشباب المـشية العـسكرية، وتـم التأكيد على الصفة العسكرية للحركة عن طريق استعراض علم الختمية وباستخدام الطبل لأول مرة[6].

وتبعا لخضر حمد فإن أحد أسباب إنشاء السيد علي لمنظمة شباب الختمية هو محاولة تحطيم النفوذ السياسي لإسـماعيل الأزهـري وتعزيـز النفـوذ الـسياسي للـسياسيين الختميـين، وكانت إحدى الوسائل التي تم تبنيها لتحقيق هذا هي اضـطلاع الشخـصيات الختميـة ذات النفـوذ مثـل الـدرديري محمـد عـثمان بالاستعراضـات الختميـة لـكي ينظـر إلـيهم الـشباب

---

(1) SMIS No 70, February - March 1940

(2) SMIS No 70, February - March 1940. مقابله مع محجوب على مختار، أم درمـان، 13 آب 1983.عـلى خـشبه، الختمية ، مجلة مصر والسودان ، عدد (1) (تموز 1954) ص 58.

(3) صوت السودان، 13 كانون الثاني 1950، صوت السودان، 5 مايس 1958.

(4) مقابلة مع محجوب على مختار، أم درمان، 13 آب 1983.

(5) SMIS NO. 70, February - march 1940

(6) مقابلة مع محمد طه الريفي، خرطوم بحري، 17 أيلول 1983، علي خشبه، الختمية ، ص 58.

بصفتهم المقربين إلى السيد علي، الذين يحوزون على ثقته من أجل قيادة الختمية إلا أنه كانت تنقصهم الخلفية السياسية الضرورية[1].

عندما انتشرت المنظمة خارج أم درمان تمكنت من توطيد نفسها حتى في المناطق التي يهيمن عليها المهديون، ولتشجيع الحركة فتح السيد علي مكتبة لها، وساعد شخصيا في تمويل وتطوير التسهيلات الرياضية التي كانت على جانب من الأهمية بالنسبة للشباب[2].

كان رد فعل السيد عبد الرحمن قويا ضد حركة الشباب التي هاجمها في مقال كان ينوي نشره في (النيل)، وقد مُنع المقال من قبل الحكومة التي خشيت انه سيؤدي إلى تفاقم العداء بين السيد عبد الرحمن والسيد علي[3]، وعندما لم يستجب السيد علي للتلميحات التي صدرت عن الحكومة بأنها غير راضية عن المنظمة، تم تحذيره بأن عليه غلقها أو مواجهة إجراء من قبل الشرطة. ووافق السيد علي على حل المنظمة لكن "المسيرات المموهة" استمرت، ورد السيد عبد الرحمن بإنشاء منظمة للشباب خاصة به. واخبر مدير الأمن العام كلا السيدين بانهما ينتهكان قانون العقوبات السوداني في عدم شرعية مسيرات التدريب ذات الزى الموحد، وعلى ضوء هذا التحذير قللا نشاطات منظمات الشباب[4]. ولم يعد وجود لمنظمة شباب الختمية في شكلها الأصلي لكن حركة ختمية كانت ما تزال تمارس نشاطاتها على الرغم من أن أعضائها لم يعودوا يرتدون زياً موحداً.

ج - اتحادات الختمية:

كان الإتحاد منظمة أخرى أنشئت وفق أوامر السيد علي، وكان دورها وتركيبها يحوز على رضاه. والمنظمة كانت قائمة على مستويين: كانت الحضرات في المستوى

---

(1) حمد، مذكرات خضر، ص 96.

(2) مقابلة مع الخليفة مزمل أحمد البدوي، الخرطوم، 25 آب 1983 ومحجوب على مختار، أم درمان، 13 آب 1983.

(3) SMIS NO. 70, February - March 1940

(4) SMIS NO .73, August - Septenber1940

الأدنى وكل منها تتطلب ما لا يقل عن عشرة أشخاص يترأسهم (خليفة) يتطلب تعيينه موافقة السيد علي. وكانت هناك لجنة مركزية تشرف على الحضرات وكل حضرة مخولة بانتخاب ممثلها إلى اللجنة المركزيـة[1]. كانت المنظمة دينية ظاهريا تتوخى زيادة ممارسات الطريقة الختمية في كل مكان من الـسودان[2]. وعـلى كل حال، فإن الإتحاد من الناحية الفعلية "كان يعمل سـوية مـع (مـنظمات الـشباب) لتنـسيق النـشاطات السياسية للختمية والمساعدة في تنظيم المسيرات والمظاهرات"[3].

ومهما يكن من أمر فلم تكن وظيفتهـا انتهـاج خـط سـياسي خـاص بهـا وإنمـا الامتـزاج مـع الحـزب والأحزاب السياسية التي تعد موالية، ولم يتحـول الإتحـاد في أيـة مرحلـة إلى حـزب سـياسي، وحتـى عنـدما تأسس حزب الشعب الديمقراطي في عام 1956 باعتباره الأداة السياسية للختمية بقي دور الإتحاد كالسابق ببساطة باعتباره منظمة مساعدة، ولم تحدد منظمة الشباب أو الإتحاد علنا على أنها هيئـة سياسـية عـلى الإطلاق.

---

(1) لائحة إتحادات مجتمعـات (الحـضرات) الختميـة الميرغنيـة ، 1949. ولائحـة نظـام المجتمعـات (الحـضرات) الختميـة الميرغنية ، 1949.

(2) المصدر نفسه؛ FO371/73461 (J7206/1013/16), SPIS NO. 5, July - August1949.

(3) Voll , A History Of the Khatmiyyah, p .637.

الفصل السادس

الختمية والطريق إلى الاستقلال

1947 – 1956

1. **الضغط السياسي المتصاعد في السودان.**

2. **محاولة إصلاح الدستور والموقف** السوداني من إلغاء معاهدة 1936.

3. المرحلة الانتقالية 1954 - 1956.

4. الأزمة الوزارية والخطوة الأخيرة نحو الاستقلال.

الختمية والطريق إلى الاستقلال

1956-1947

1- الضغط السياسي المتصاعد في السودان:

في 22 نيسان/ أبريل عام 1946 ومن أجل توسيع المشاركة السودانية في حكومة البلاد، أنشاء الحاكم العام مؤتمر إدارة السودان، الذي ضم موظفين بريطانيين وسودانيين برئاسة السكرتير الإداري، مع مذكرة تدعو إلى وضع التوصيات حول الوسائل التي يمكن للسودانيين من خلالها المساهمة بشكل أكبر في الإدارة المركزية. وقد رفض المؤتمر والأحزاب الوحدوية المشاركة بالرغم من مشاركة بعض الختميين كما شارك حزب الأمة "كما كان متوقعا". في 31 مايس/ مايو عام 1947 قدم مؤتمر الإدارة توصيا ته، وكان أحد هذه التوصيات هو ان المجلس الاستشاري يجب ان يصبح مجلساً تشريعياً يمثل عموم السودان شمالاً وجنوباً خطوة باتجاه الحكومة الذاتية، وان مجلساً تنفيذياً جديداً يجب ان يحل محل مجلس الحاكم العام، الذي يعود تأسيسه إلى عام 1910[1]. امتنع السيد علي عن الموافقة على هذه التوصيات بحجة إنها تفترض انتخابات غير مباشرة "وهو ما يرفضه من حيث المبدأ" في المناطق الأقل تحضراً، كما حاجج أيضاً بأنه تكون هناك حرية اختيار إذا سمح للزعماء القبليين بالاشتراك في الانتخابات في الدوائر الانتخابية الريفية[2]، وكان من الواضح انه قلق من نتيجة الانتخابات في تلك الأجزاء من البلاد التي لم تكن تحت نفوذه.

على ضوء التوصية القائلة بوجوب تمثيل المجلس المقترح لكل البلاد دعا السكرتير الإداري إلى مؤتمر في جوبا في منتصف حزيران/ يونيو ليعرض على الملأ مسألة المشاركة

---

(1) لزيادة المعلومات انظر:
Woodward, Condominium, pp 76-80; Abd El-Rahim, Imperialism, pp. 159-166.

(2) Henderson, The making , p. 453.

السودانية، ونتيجة للمناقشات شعر انه قادراً على التوصية بان على الحاكم العام تأييد اقتراح مؤتمر الإدارة[1]، على الرغم من هواجس حكام الأقاليم الجنوبية .

وخلال ذلك، وإذ وصلت المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي إلى طريق مسدود، قررت مصر الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة. في 29 تموز/ يوليو وقبل أسبوع من بدء هيئة الأمم المتحدة الاستماع إلى الشكوى المصرية، وافق الحاكم العام على التوصيات وقدمها إلى حكومتي الحكم الثنائي. وقد وافقت الحكومة البريطانية عليها لكن مصر قدمت اقتراحات مضادة، وبينما كانت المفاوضات الانكلو - مصرية تتقدم ببط مضى الحاكم العام قدماً في خططه الرامية إلى تمهيد للإجراءات الدستورية الجديدة المقترحة، كان اعتقاد الحاكم العام إن خطط الحكومة تقابل باستحسان عام[2]، مغالياً في تفائله، لأن الأحزاب الوحدوية كانت تعارضها وسرعان ما تبين ان منتقدي الحكومة يستخدمون مشكلة جنوب السودان من اجل حشد المعارضة.

توترت العلاقات بشكل اكبر بين السيد علي والحكومة، والتي كانت منذ السابق في مرحلة جزر، بسبب رفضه مساعدة الحكومة في التغلب على الإضراب في سكة حديد عطبرة في 23 تموز/ يوليو بينما كان العمال المهره يطالبون بزيادة الأجور[3]. طلب السكرتير الإداري من السيد علي، على الرغم من أنه كان واضحاً أنه يؤيد إضراب عمال سكة الحديد[4]، أستخدام نفوذه لإنهاء الإضراب، وكان جوابه أنه سيتدخل فقط إذا وافقت الحكومة على عدم تقديم المضربين إلى المحاكمة، وقد رفض السكرتير الإداري ذلك، لان السلطات كانت قد عزمت على اتخاذ أجراء قانوني ضدهم[5].

---

(1) Robertson, Transition, p. 107.

(2) FO 371/63047 (J 3784/484/16), SPIS No. 4, General Review of Events , May 1946-July 1947

(3) Robertson, Transition, p. 125;

حول تطور الحركة العمالية أنظر:

Saad Ed Din Fawzi, The Labour Movement in the Sudan 1946-1955, (Oxoford University Press, London & New York, 1957).

(4) مجلة الحياة، عدد 25 (1 مارس 1968) ص33.

(5) الأهرام، 16 تموز 1947.

وفي هذه المرحلة، منتصف عام 1947، رأي الختميون ضرورة تحقيق تقارب مع الحكومة، وقد رحب السكرتير الإداري بخطواتهم هذه، فمنذ أنشاء المجلس الاستشاري كانت الحكومة تسعى إلى تفاهم أفضل مع الختمية على الرغم من معارضتهم لتأسيس المجلس. وعلى أية حال، فأن جهود الختمية والحكومة للتقارب أقلقت السيد عبد الرحمن الذي ألحّ على الحكومة في 26 تموز/ يوليو باستشارته قبل اتخاذ قرارات كبيرة، وقد حاجج ان على الحكومة سحب دعمها الرسمي للسيد علي إذا أرادت الاحتفاظ بولاء أولئك المخلصين لها، على الرغم من انه لم يصرح بالكيفية التي يتم بها ذلك باستثناء "اعتقاده ان الحكومة يجب ان تتخذ خطوات نحو الإعداد لانتخابات [الجمعية التشريعية المقترحة] والتأكد من ترشيح أغلبية مواليه للحكومة"، كان السيد عبد الرحمن قلقاً بصفة خاصة لأن مؤهل الضريبة يجرد كثير من أتباعه من الحقوق الانتخابية كما كان قلقاً حقاً من أمكانية ترشيح أغلبية موالية لمصر[1].

لم يحرز إصلاح ذات البين بين الختمية والحكومة في الواقع سوى تقدم طفيف عندما نظم عمال السكك الحديدية إضرابا، وهم اتحاد رئيس في البلاد. في كانون الثاني/ يناير عام 1948 تدخل السيد علي فعلاً، على حساب علاقاته مع النقابات العمالية، لإنهاء الإضراب وشكره السكرتير الإداري على تدخله[2]. لكن الأحداث في احتفالات المولد النبوي في ذلك الشهر نفسه ولدت احتكاكاً جديداً، إذ ان عدم الاكتراث الصريح بحضور الحاكم العام من قبل الختميين وشباب الأشقاء، على النقيض من الترحاب الحماسي برئيس الجهاز الإداري، سبب نقداً قوياً من القصر[3]، كان الجو في المولد متوتراً على نحو لا يمكن إنكاره، فقد تميز بظهور المعسكرات المهدية لأول مرة في الخرطوم والأبيض وأماكن أخرى، وهذا التطور دعا السيد علي إلى تقديم الاحتجاجات وحض الختميين على دراسة طرق أخرى للرد على نشاطات المهديين[4].

---

(1) FO 371/62947 (J 3697/1/16),Conversation between R-How and Sayed Abd El-Rahman on 26 July 1947.

(2) FO 371/69251 (J 2299/1314/16), SPIS No. 2, February-March 1948.

(3) FO 371/69251 (J 1314/1314/16), SPIS No. 1, January 1948.

(4) المصدر نفسه.

وطوال هذه الفترة كان سلوك السيد علي يربك الحكومة، فدوافعه تبدو غامضة، ولم يكونوا متأكدين إلى أي حد يمكن ان يعزوا أعماله إلى التأثير المصري، وبالتأكيد فقد دهشوا عندما بدا أكثر صراحة في دعمه لحزب الأشقاء في كانون الثاني/ يناير عام 1948، وهكذا نأى بنفسه بصورة اكبر عن القصر. وقد عزا قسم المخابرات خطوته هذه إلى هدفه الواضح في توحيد جميع العناصر المعادية للمهدية تحت رعايته وإلى مداخلات خلفائه في المسرح السياسي. وقد لوحظ أيضا انه رفض اقتراحاً تقدم به إليه ميرغني حمزة بوجوب تركيز دعمه ليس للأشقاء بل للاتحاديين الذين كانوا اقل تعصباً في ولائهم لمصر. وعلى الرغم من مساندة السيد علي فقد استمر الأشقاء - على الأقل من وجهة النظر البريطانية - في التراجع بينما كانت التحضيرات للتحول الدستوري تمضي قدماً. وقد ظهر تعقيد آخر في الموقف السياسي في هذه المرحلة عندما حدث انشقاق في زعامة الطريقة الاسماعلية، وهى طريقة مهمة، إذ قاد السيد الميرغني المكي الأغلبية إلى المعسكر المهدي بينما ساند أخوه السيد البشير، بدعم من الأقلية، الختمية[1].

كان رد فعل جبهة الاستقلال على الرابطة القوية للسيد علي مع الأشقاء هي تحديد المطالب بضمانات مؤداها؛ ان الحكومة الذاتية يجب إنشاؤها خلال ثلاث سنوات، وان الوزراء يجب تعينهم حال تشكيل حكومة، وقد أخطروا بأن عليهم ان يمتنعوا عن التعليق حتى تتم مناقشة مسودة القانون الدستوري في المجلس الاستشاري؛ وبأية حال فأن هناك تفصيلات أخرى كان يجب أخذها بعين الاعتبار. وقد اعتبرت الحكومة طلب جبهة الاستقلال انه يمثل وجهات نظر الأعضاء الشباب الأكثر تطرفاً وليس وجهات نظر قادة الحزب، وكان هناك شعور عند الطبقات المتعلمة بعدم الانخداع بالسياسيين من جميع الأحزاب، واعتقاد متزايد بأنه إذا كان على المجلس ان يقدم غرضاً مفيداً فيجب إذن تسميته رجال متعلمين لعضويته[2].

كانت حكومة السودان تعتقد ان سياستها في زيادة مشاركة السودانيين أثبتت نجاحها بينما لم تستطع مصر سوى ادعاء مكسب مهم واحد، اعني "قرار السيد علي بعدم

---

(1) FO 371/69251 (J 1314/1314/16), SPIS No. 1, January 1948

(2) المصدر نفسه.

الاستجابة لعروض الحكومة"[1]. ففي نيسان/ أبريل عام 1948، على سبيل المثال، وجواباً على طلب من سكرتير المجلس الاستشاري علق السيد علي على مسودة القانون ان الجمعية المقترحة، شأنها شأن المجلس الاستشاري، لم يكن تمثلياً[2]، وقد كرر السيد علي وجهة النظر هذه في رسالة إلى السكرتير الإداري حاجج فيها بأنه مادام المجلس الاستشاري ليس هيئة تمثيلية فأن رأيه في الدستور الجديد عديم القيمة، وفيما بعد وفي نفس السنة أعرب السيد علي ثانيةً عن عدم رضاه عن القانون الجديد لكنه لم يعطِ سبباً لذلك[3].

وقد استبعد السكرتير الإداري اقتراحاً للملك فاروق يقضي باستطلاع رأي الحكومة في السودان والسيدين حول إمكانية تعيين موظف اتصال، للعمل لدى حكومة السودان والحكومة المصرية، وذلك بسبب موقف المصريين من الحكومة في السودان[4].

كان هناك اختلاف داخل جبهة الاستقلال حول مسودة القانون الجديد، وقد أدى ذلك إلى استقالة محمد أحمد محجوب بصفته سكرتير للجبهة وانسحاب حزب القوميين، الذي كان عضوا فيه آنذاك، وانسحاب الجمهوريين، وهذه جميعا تريد الاستقلال الفوري. وفي نفس الوقت، وفي جبهة الوحدويين، فان التباري بين الأشقاء والاتحاديين، الذين كانوا متنافسين على سيادة الجبهة الوطنية، لتأمين دعم السيد علي لحزبيهما فشل في الحصول على استجابة منه، وكل ما كان يقوله هو أنه يساند الجبهة، وكما هو معتاد فأن سياسته هي تجنب إلزام نفسه بأية مجموعة بعينها[5].

وبشكل مشابه فأنه لم يلزم نفسه عندما كانت الجماعات المتنافسة في هيئة (صوت السودان) ـ أحداهما يقودها احمد سيد الفيل، الذي يمثل جناح الاستقلال في الختمية، والأخرى يقودها محمد نور الدين، وهو عضو بارز موالٍ لمصر في حزب الأشقاء - عندما

(1) المصدر نفسه.

(2) FO 371/69251 (J 3106/1314/16),SPIS No. 3, March-April 1948.

(3) FO 371/69251 (J 4126/1314/16),SPIS No. 4, April-May 1948; FO 371/69251 (J 6992/1314/16), SPIS No. 8, September-October 1948.

(4) FO 371/69251 (J 2299/1314/16), SPIS No. 2 February-March 1948

(5) المصدر نفسه. صوت السودان، 5 شباط 1948.

كانـت هـذه الجماعـات في نـزاع حـول اقـتراح لإنـشاء صـحيفة ختميـة، رفـض الـسيد عـلي دعـم أي مـن المجموعتين مفضلاً الاعتماد على (صوت السودان) باعتبارها الناطقة بلسانه، ولم تصبح الصحيفة الختميـة المقترحة حقيقة واقعة. وبالمناسبة فأن الأشقاء والاتحاديين انشأوا خلال ذلك صحفهما الخاصة بهما[1].

في محاولة لحل الإخفاق الانكلو - مصري في التوصل إلى اتفاق، اتفقـت الحكومتـان في مـايس/ مـايو عام 1948 على وجوب تشكيل لجنة من شخصين لوضع صيغة مقبولة للتطور الدستوري في السودان. وكان الرجلان المعينان هـما الـسير رونالـد كامبـل، الـسفير البريطـاني في القـاهرة، واحمـد محمـد خـشبة، وزيـر الخارجيـة المـصري. كانـت النقطـة الرئيـسية في البحـث هـو التمثيـل المـصري في المجلـس التنفيـذي، وقـد أثـارت تفاصـيل المناقـشات والتنـازلات المحتملـة، والتـي ظهـرت في الـصحافة المـصرية، رد فعـل قـوي بـين الأحـزاب الـسياسية الـسودانية. وقـد صُـدمت الجبهـة الوطنيـة بـشدة برغبـة الحكومـة المـصرية في مناقـشة القـانون واعتـبروا ذلـك خيانـة لقـضية وحـدة وادي النيـل، وأرسـلت برقيـات الاحتجـاج إلى النقـراشي باشـا والقـادة المـصريين الآخـرين، وأوضـح الأزهـري ومحمـد نـور الـدين، في حـوار مـع خـشبة والسنهوري باشا، أنه إذا ما اتفقت الحكومة المصرية مع البريطانيين على الشروع في القـانون فـأن المـصالح المصرية في السودان سوف تتضرر[2]. وكما هو الحـال بالنـسبة لجبهـة الاسـتقلال فقـد كـانوا يعارضـون أي تمثيل مصري في المجلس التنفيذي، وكتبـوا إلى رئـيس وزراء بريطانيـا ومـصر موضـحين ان أي تنـازل لمـصر قد يجـبرهم عـلى مقاطعـة الجمعيـة التـشريعية[3]. وفي مـايس/ مـايو عـام 1948 تـم التوصـل إلى اتفـاق بـين كامبـل وخـشبة ولم يكـن يحتـاج سـوى مـصادقة الحكـومتين؛ لكـن الحكومـة المـصرية رفـضت

---

(1) FO 371/69251 (J 2299/1314/16), SPIS No. 2 February-March 1948. FO 371/69251 (J 3106/1314/16), SPIS No. 3, March-April 1948. FO 371/69251 (J 4126/1314/16), SPIS No. 4, April-May 1948. المهدي، جهاد، ص67.

(2) FO 371/69251 (J 4126/1314/16), SPIS No. 4, April-May 1948.

(3) المصدر نفسه.

الاتفاق بحجة ان الحصة التي ستمنح لمصر في حكومة السودان لا تزال من الصغر بحيث لا يمكن الدفاع عنها ضد نقد المعارضة[1].

في تموز/ يوليو ظهر ان الأشقاء يعيدون النظر في سياستهم تجاه مصر وبدو الآن وهم يعدون للمشاركة في الانتخابات للجمعية التشريعية إذا "ساهمت مصر [في حكومة السودان] بشكل متساوٍ مع البريطانيين وإذا كانت الانتخابات كلها مباشرة"[2]. وعلى أية حالٍ، فقد حدثت مظاهرة في عطبرة ضد الجمعية التشريعية وانتهت بصدمات مع الشرطة، وقد اقلق العامة التزايد الجاري في نشاطات منظمات شباب الختمية والأنصار على السواء، التي كانت الحكومة تنظر إليها على إنها قد أصبحت شبيهة بالمنظمات العسكرية، وعلى سبيل المثال، فقد كانت المظاهرة التي نظمتها منظمة شباب الاتحاديين في الخرطوم في آذار ضد الجمعية التشريعية على الضد من رغبات قادة الحزب؛ وحدثت مشكلة داخل حزب الأشقاء بسبب شباب الأشقاء، وقد أدت هذه التطورات بقادة الأحزاب إلى إعادة النظر في دور منظماتهم الشبابية، بينما قررت الحكومة من جانبها الحد من جميع نشاطات الشباب، وأرسلت إلى قادة الأحزاب وخلفاء الختمية بتعليمات لوضع حد لها[3]. وقد رد الاتحاديون بأنه ليست لديهم منظمة شباب منفصلة، ولم يرد أي جواب من أي من الختمية أو الأنصار حتى تموز/ يوليو عام 1948، وكلاهما في الواقع أمر بتوقف نشاطاته الشبابية[4]. على الرغم من ان الظهور العلني لشباب الأنصار والختمية في الخرطوم وأم درمان في الشهور القليلة اللاحقة دفع الحكومة إلى إرسال رسائل إلى السيدين تلفت نظرهما فيها[5]. وقد قام الأشقاء من جانبهم بحل منظمتهم الشبابية إذ قلقوا بسبب عدم خضوع شبابهم للنظام[6].

ولعدم استجابة المصريين في الرد على الإصلاحات المقترحة من قبل الحاكم العام في الموعد النهائي الذي حددته لندن (بعد تمديده عدة مرات)، أعلن وزير الخارجية

---

(1) Woodword, Condominium, p-81; Robertson, Transition, p-113.

(2) FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948

(3) FO 371/69251 (J 4126/1314/16),SPIS No. 4, April- May 1948.

(4) FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948

(5) FO 371/69251 (J 6992/1314/16), SPIS No. 8, September-October 1948

(6) FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948

البريطاني في مجلس العموم ان على الحاكم العام ان يفعل ما يراه مناسبا، وتبعاً لذلك فقد أصدر القانون في 19 حزيران/ يونيو، وقد نتجت عن ذلك ردود فعل مختلفة داخل الأحزاب السياسية السودانية. فقد رحب السيد عبد الرحمن وجبهة الاستقلال بعمل الحكومة ورأوا فيه خطوة نحو الحكومة الذاتية، بالرغم من أنه لم يحقق جميع آمالهم[1].

واستعد حزب الأمة بنشاط للانتخابات داعياً أنصاره إلى تسجيل أنفسهم كمقترعين وجمع التبرعات لتمويل حملته الانتخابية. وقد كان العزاء الوحيد لأحزاب الجبهة الوطنية، إذْ فشلت في منع إصدار القانون، هو حقيقة انه صدر دون موافقة مصر. وقصارى ما استطاعوا عمله هو الاستمرار "شأنهم شأن المؤتمر" في إدانة خطوة الحكومة، ولهذا فقد تعرضوا لانتقاد شديد من قبل صحيفتي (الأمة)و(النيل) [2].

كان موقف الختمية غامضاً، وقبل يومين من إصدار القانون قابل السيد علي الحاكم العام لمناقشة موضوع القانون، وعلى الرغم من قول السيد علي بأنه لا يرغب في التأثير على أتباعه في القضايا الدنيوية، فقد كان يؤمن ان "غالبية السودانيين يعتقدون ان القانون ستكون له عاقبة واحدة فقط هي إنشاء حكومة أقلية في السودان لمصلحة حزب معين"، وقال ان لدى السودانيين إيمانا قليلا في انتخابات يمارس فيها التأثير لمصلحة حزب الأقلية. وفي حين ان السيد علي نفسه لا يشاطر وجهات النظر هذه كليا، فقد رأى مثالاً على "تحزب الحكومة" وذلك من خلال التسمية للمجلس الاستشاري ومن الضروري التأكد بأن هذه الممارسة لن تتكرر. وقد كانت الحكومة تتوقع ان السيد علي لن يعارض مساهمة أتباعه في الانتخابات، بالرغم من عدم احتمال تشجيعه لهم على المشاركة فيها، وقد أدرك بعض الختميين البارزين الفائدة التي ستجنيها طريقتهم من المشاركة في الانتخابات، إذْ إن البقاء بعيداً سيترك الميدان مكشوفاً لخصومهم[3].

(1) FO 371/69251 (JE 4863/1314/16), SPIS No. 5, June 1948

(2) FO 371/69251 (JE 4863/1314/16), SPIS No. 5,June 1948; FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948.

(3) FO 371/69251 (JE 4863/1314/16), SPIS No. 5, June 1948; FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948.

ولم تؤكد زعامة الختمية الشائعات القائلة بأن السيد علي كتب إلى النقراشي قائلاً ان مقاطعة الختمية والوحدويين للجمعية التشريعية سيؤدي إلى خسارة جسيمة للنفوذ السياسي، وأن الحكومة المصرية يجب أن تدعم الحركة الوحدوية بنشاط أكثر[1]. وفي الواقع فقد كانت هناك جماعتان متعارضتان داخل الختمية: الأولى بقيادة أحمد السيد الفيل وأحمد عبد الله، وكان هدفها المشاركة في الانتخابات وفي المجلس، والثانية بقيادة عمر عشق، وكانت تدعم قرار الأشقاء في مقاطعة الانتخابات والمجلس على حداً سواء، ولم يتخذ السيد على موقفاً بصورة علنية بالرغم من الزعم القائل بأنه "تبعاً للسجلات البريطانية"، "أخبر قادته أنه مستاء للطريقة التي ينجر بها الختميون نحو السياسة"[2].

تحول إصدار القانون إلى مناسبة لتبادل البرقيات لتهنئة النفس بين السيد عبد الرحمن وجبهة الاستقلال وتبنيهم موقفاً أكثر استفزازاً للختمية. كان التوتر المتزايد بينهما قد تجلى من قبل منذ أسبوعين مضيا عندما عقد السيد عبد الرحمن مهرجانه السنوي في أم درمان في 4 حزيران/ يونيو، وقد حضرت أعداد كبيرة بمن فيهم شباب الأنصار. وللرد على هذا العرض للقوة، أقام الختميون سلسلة من الحفلات لاحقاً وفي نفس الشهر للاحتفال بعيد ميلاد السيد الحسن حيث كان شباب الختمية ظاهرين للعيان بكثرة[3].

في تموز/ يوليو أتخذ المعارضون لصدور قرار الجمعية التشريعية قرارا لتشكيل جبهة النضال الداخلي التي ترأسها حماد توفيق وكان محمود الفضلي سكرتيراً لها، وقد ضمت الجبهة أثنى عشر ممثلاً: أربعة من المؤتمر وممثلين عن كل من الاتحاديين والأشقاء والأحرار الاتحاديين ووحدة وادي النيل، واستخدمت الصحافة والتجمعات السياسية والمظاهرات لإقناع الناس بمقاطعة الانتخابات، وقد أستمر ذلك حتى عشية الانتخابات، وفي معارضتها للقانون قامت الجبهة أيضاً بجمع التواقيع على وثيقة لإرسالها إلى حكومتى الحكم الثنائي للاحتجاج على سياسة الحكومة. لم تكن الحكومة تستخف بأهمية الجبهة

FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948 (1)

(2) المصدر نفسه.

FO 371/69251 (JE 4863/1314/16), SPIS No. 5, June 1948 (3)

وقررت معارضة نشاطاتها، على الرغم من أنها كانت تعتقد أن المهديين لم يكونوا يأسفون لخطة الختميين في مقاطعة الانتخابات، إذ أن هذا سيؤمن سيطرة حزب الأمة على المجلس[1].

حازت جبهة النضال الداخلي على مساندة الطلبة السودانيين، الذين عادوا من مصر لقضاء عطلتهم الصيفية، وأعلنوا هم وطلاب كلية غوردون معاً دعمهم للجبهة، وشكل على البرير، الذي ينافس الازهرى لكسب التأييد المصري، شعبة لجبهة النضال الداخلي في القاهرة لمساندة المنظمة في السودان. وقد رد الازهرى بالطلب إلى المؤتمر تعزيز الوفد بإرسال محمد نور الدين وخضر حمد. ولم تسفر محاولة عمر الخليفة، وهو أبن الخليفة عبد الله لكنه مشايع قوى للسيد علي، لتحسين العلاقات بين الأزهري وعلى البرير سوى عن مصالحة شكلية بينهما[2].

باءت بالفشل محاولات جبهة النضال الداخلي للاعتراض على تحضير القوائم الانتخابية عن طريق استنهاض معارضة شعبية[3]. كانت مجموعات المعارضة نفسها مقسمة بسبب الاختلافات الطائفية، وكان الأشقاء والاتحاديون على حدٍ سواء يتطلعون إلى العون من السيد علي.وعلى الرغم من أن السيد علي لم يتخذ موقفاً محدداً، فلا شك أن نفوذه كزعيم ديني أستخدم لإقناع الختمية بمقاطعة الجمعية، ولنأخذ مثالاً محدد: فقد أقنع تابعوه المباشرون السيد محمد عثمان والسيد الحسن الختميين البارزين في كسلا بعدم العمل في المجمع الانتخابي[4]. وقد ساعد المهديون أنفسهم بصورة غير مباشرة قضية أولئك المعارضين للانتخابات بتصوير الأمر على أن التصويت للجمعية هو تصويت للسيد عبد الرحمن[5].

---

(1) FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948. FO 371/69251 (J 8070/1314/16), SPIS No. 9, October-November 1948, Appendix A.

(2) FO 371/69251 (J 5422/1314/16), SPIS No. 6, July 1948

(3) FO 371/69251 (J 6523/1314/16), SPIS No. 7, August - September1948.

(4) المصدر نفسه.

(5) FO 371/69251 (J 8070/1314/16), SPIS No. 9, October-November 1948, Appendix A

بينت الحكومة من جانبها للختميين بأنهم بعدم اشتراكهم في الانتخابات يسلمون البلاد في الواقع إلى السيد عبد الرحمن وإلى الحركات الهدامة كالشيوعية، وقد حذرت الحكومة من ان الختميين إن استمروا في معارضتهم فأنهم لن يكون باستطاعتهم بعد الادعاء بأنهم أصدقاء مخلصون للحكومة[1]. ومهما يكن من أمر، فأن التحذير لن يجد تقبلاً؛ حيثما توجد أغلبية ختمية يكون الإقبال على الاقتراع منخفضاً، وكان هناك اعتقاد عام بين أتباع السيد علي بأنه أعاق المشاركة في الانتخابات، على الرغم من أنه كان ينكر ذلك في حديثه مع ممثلي الحكومة. وعلى أية حال، فان إنكاره لم يكن يحوز على ثقة كبيرة، وفي الواقع فقد كان الناخبون يعتبرونه كارهاً للاشتراك في أية مؤسسات يدعمها السيد عبد الرحمن[2].

وبعد شهور عدة، قدم السيد علي وصفاً أكثر دقة لموقفه لدبلوماسي بريطاني زائر، فقد شدد على أنه بصفته رجل دين "لا يمكن أن يكون سياسياً أيضاً"، على الرغم من أنه لا يستطيع "فصل الدين عن السياسة تماماً، وأنه أوصى أتباعه الذين هم (كما قال) أغلبية الشعب في السودان، بأنهم أحرار في تبني أي موقف يرغبونه تجاه المسائل السياسية مستثنياً من ذلك فقط وجوب عدم مساندتهم لحزب الأمة"، وقال السيد على أنه سيفضل استمرار الحكم الثنائي، وإذا لم يتحقق ذلك، فالحكم في ظل التاج المصري على مواجهة بعث للمهدية[3].

أوضح عدد صغير من الرؤساء القبليين الختميين للسيد علي أنهم شعروا أنهم ملزمون بالمشاركة في الانتخابات لتمثيل قبائلهم، وقد شاركوا فيها وفازوا. لكن بالنظر لتوجيهات السيد علي فإن الجمهرة من أبتاعه العاديين لم يكن لديهم خيار سوى الانضمام إلى المقاطعة التي أعلنتها المعارضة، سواءً كانوا يشاطرون هذه المعارضة حماسها لمصر أم لا. ولاشك أن السيد علي كان مدركاً أن النتيجة ستكون أغلبية من حزب الأمة

(1) FO 371/69251 (J 6523/1314/16), SPIS No. 7, August -September1948

(2) FO 371/69251 (J 6992/1314/16), SPIS No. 8, September-October 1948.

(3) FO 141/1336, Report written by E-A Chapman-Andrews about his visit to the Sudan, 4 May 1949.

في الجمعية؛ لكنه إذ كان يصر على أن أغلبية السكان معادية للمهدية، فمن المفترض أنه كـان يحـسب أن الحكومة، وقد أصبح لديها هيئة لا تمثل أحداً كهـذه وفي وجـه ضـغوطه هـو والـضغوط المـصرية، سـتكون مجبرة على إعادة النظر في كل سياستها، وهكذا فأن رفضه للقـانون لـن يـؤدي إلى تـأمين سـيطرة المهـديين لوقت طويل[1].

ومهما تكن حسابات السيد علي فلا مناص من النتيجة المباشرة كانت جمعية يسودها حـزب الأمـة، وقد ضمت 10 أعضاء منتخبـين بـصورة مبـاشرة في المـدن و 42 أنتتخبـتهم الـدوائر الانتخابيـة في المنـاطق الريفية، و 12أنتخبوا من قبل مجالس الأقاليم في الجنوب و 10 تم ترشيحهم من قبل الحاكم العـام. وكـان الغرض من هذه الترشيحات هو تأمين تمثيل جماعات معينة ذات مـصالح، وتبعـاً لـذلك فقـد رشـح ثلاثـة مرشحين ختميين للتعويض عن الغياب الفعلي للأعضاء الختميين لكن واحداً فقط، وهو من طبقـة التجـار، شعر أنه قادر عـلى المـضي في الاتجـاه المـضاد للمقاطعـة وقبـول الترشـيح.وبالإضـافة إلى اؤلئـك الـذين تـم انتخابهم أو ترشيحهم إلى المجلس، فان أعضاء المجلس التنفيذي ضموا إلى هذا المجلـس بحكـم المنـصب[2]. وقد ضم المجلـس التنفيـذي 12عـضواً، وزراء سـودانيين ثلاثـة، ثلاثـة سـكرتيرين مـساعدين، وسـتة أعـضاء بريطانيين وهم بالتحديد، السكرتيرون الثلاثة الإداري والقانوني والمالي، والقائد العام لقـوة دفـاع الـسودان، ومدير الاقتصاد والتجارة، ورئيس نقابة مزارع السودان، والمرشح الأخـير أنـسحب بعـد وقـت قـصير وحـل محله محمد أحمد أبوسن مما منح المجلس أغلبية سودانية[3].

عندما نشرت قائمة الوزراء والسكرتيرين المساعدين فقد استقبلت استقبالاً حسناً في البلاد بـصورة عامـة حيث أعتبر أنه قد أختير الأشخاص المناسبون تماماً واستبعد المتطرفون، وقد أسـفت الحكومـة لـرفض الختمـي ميرغني حمزة منصب وزير الاشغال، إذ كانت الحكومة تأمل في توسيع قاعدة التمثيل في المجلس. وهكذا فقد كان عبد المجيد، بصفته سكرتيراً مساعداً للاقتصاد والتجارة، هو الممثل الختمي الوحيد في المجلس التنفيذي[4].

---

(1) SPIS No. 8 September-October 1948; SPIS No. 9.October -November 1948 Appendix A.

(2) FO 371/73460 (J 4968/1013/16), SPIS No. 3, of 1949; Robertson, Transition, pp. 118-119.

(3) Woodword, Condominium, p-84.

(4) FO 371/73459 (J 660/1013/16), SPIS No. 10, November-December 1948; FO 371/73459 (J 1522/1013/16), SPIS No. 2, of 1949

لم تسفر محاولات جبهة النضال الداخلية لتنظيم مظاهرات أخرى عندما كانت الجمعية التشريعية على وشك الانعقاد، لم تسفر عن شئ. وتبعاً للحكومة فان الختميين لم يقدموا دعماً للمظاهرات إذ استحسنوا بشكل واضح التعيينات الوزارية، وهى وجهة النظر التي تتجاهل حقيقة ان المظاهرات قامت في مناطق يسيطر عليها الختميون[1].

دعا الحاكم العام في كلمته في افتتاح الجمعية التشريعية في 23 كانون الأول/ ديسمبر عام 1948 أولئك الذين قاطعوا الانتخابات إلى إعادة النظر في آرائهم، وقال ان أولئك الذين يريدون المحافظة على الوضع القائم عليهم ان يدركوا ان البلاد د يجب ان تجاري التغييرات في العالم، فهو يريد ان يكون السودانيون قادرين على الاشتراك في إدارة شؤونهم[2].

كان الرأي السائد بين السودانيين المتعلمين، في جميع الأحزاب، يحبذ التبني الفوري للنظام الجمهوري في الحكم، وكان يؤمل بأن إنشاء الجمعية التشريعية سيصلح بين المؤيدين المعتدلين للوحدة وبين أولئك الذين لم تكن رغبتهم في الاستقلال عن مصر مُقَيَّدَةٌ باعتبار السيد عبد الرحمن مرشحاً للتاج. وقد استغل الختميون المناخ الفكري من اجل إصلاح علاقاتهم مع الحكومة، وقد تقارب عدد من النظار داخل الجمعية محاولين تكوين مجموعة برلمانية لغرض استمالة المعتدلين، ومنعهم من الانجرار إلى معسكر الأمة[3].

وعلى الرغم من ان السيد علي استمر في البقاء في الخلفية، فأن كثيراً من الختميين، وقد لاحظوا ان الجمعية لم تنشأ من اجل توسيع قضية السيد عبد الرحمن، كانوا متلهفين لان يمثلوا شريطة ان تعدل القوانين الانتخابية لتمتد الانتخابات المباشرة إلى المدن الصغيرة ويقلل التمثيل بحكم المنصب. وبينما كانت الحكومة تفضل هذا، لان الجمعية ستكون عندئذ أكثر تمثيلاً للسودان، فان أي شيء لا يمكن عمله حتى إجراء انتخابات

---

(1) FO 371/73459 (J 660/1013/16), SPIS No.10, November-December 1948.

(2) الرأى العام، 23 كانون الأول 1948.

(3) FO 371/73459 (J 1521/1013/16), SPIS No. 1, January 1949; FO 371/73459 (J 682/1013/16), SPIS No. 1, of 1949.

جديدة. كان الختميون حسب ما تقتضيه مصالحهم الخاصة يريدون تحسين علاقاتهم مع الحكومة والنـأي بأنفسهم عن الأشقاء، وفي نفس الوقت كانوا يسعون إلى زيادة نفوذهم وبشكل خاص من خلال منظمتهم الشبابية. ومن جانبه فقد احتج الـسيد عبـد الـرحمن ثانيـة إلى الحكومـة عـلى اسـتعدادها للتـسوية مـع الختمية على الرغم من معارضتهم لسياساتها على النقيض من دعمه هو لها[1].

في 7 نيسان/ أبريل وعنـد إرجـاء الجمعيـة التـشريعية، سـعى الـسكرتيرالاداري إلى تهدئـة المخـاوف العامة بالتأكيد ثانية على ان المفاوضات بين حكومتي الحكم الثنائي تتقدم الآن، وكرر وعد بـيفن بأنـه لـن يطرأ تغير في الوضع الدستوري للسودان دون التشاور من خلال القنوات المناسبة[2].

وخلال ذلك ظهرت الانقسامات داخل الأشقاء، فقد كان متوقعاً ان محمـد نـور الـدين، عنـد إطـلاق سراحه من السجن في 13 مايس، بسبب مشاركته في قيادة التظاهرات في بور سودان ضد الجمعية، والـذي كانت له علاقات مع الختمية أفضل من قادة الأشقاء الآخرين، سيحاول إعادة العلاقات بين الاثنين[3].

قدمت المجاعة في تلال البحر الأحمر، في هذا الوقت، فرصة أخرى لأحزاب المعارضـة والـصحافة مـن اجل إثارة الرأي العام ضد الحكومة بإلقاء اللوم عليها لهذه الازمة. وعلى سبيل المثال فقد اتهم الأزهري في تصريح لإحدى الصحف المصرية وأعيد نشره في (الرأي العام) الحكومـة بمنـع القمـح عـن البجـا مـن اجـل إرغام مؤيدي السيد علي هناك "على الخضوع"، وقد أتُهـم الأزهـري وفـق قـانون العقوبـات وسـجن لمـدة أربعة اشهر[4]. ولمواجهة دعاية كهذه أرسلت الحكومة موظفين سـودانيين كبـاراً إلى المنطقـة، وقـد نـشرت تقـاريرهم عــلى المــلأ في الخرطـوم وكـان لهـا دور كبـير في تهدئـة المخـاوف العامـة، وقـد أنــشئت

---

(1) FO 371/73459 (J3566/1013/16), SPIS No. 2, February-March 1949.

(2) FO 371/73460 (J 4736/1013/16), SPIS No. 3, April-May 1949.

(3) المصدر نفسه.

(4) FO 371/73460 (J 4736/1013/16), SPIS No. 3, April-May 1949 مجلة العلم، لندن، عدد 2 (كانون ثاني 1983) ص48.

لجان محلية شارك فيها الختميون والأنصار والمؤتمر من اجل جمع التبرعات لإغاثة الجوعى، وإذْ لم تحقـق سوى القليل فقد عينت الحكومة لجنة مركزية متناسقة.

في 17 مارس/ مايو سافر السيد علي إلى الشرق لزيـارة سـنكات وبورسـودان وكـسلا حيـث نُـشر أنـه أرسل شخصياً تجهيز إغاثة من أموال وطعام وملبس. كانت هذه أول زيارة له خـارج العاصـمة منـذ عـشر سنوات[1]، وقد منحته الفرصة لتقوية معنويات أتباعه في المنطقة . وخلال ذلك، فأن شباب الختميـة "عـلى الرغم من الحظـر الظـاهري" كـانوا نـشيطين في الخرطـوم وكـسلا والـشمال للتحـضير للانتخابـات القادمـة للجمعية التشريعية كما كان شائعاً. وقد كان جميع المعـادين للمهديـة قلقـين في هـذا الوقـت للـشائعات القادمة بأن زيارة السيد عبدا لرحمن إلى لندن في 22 مـايس/ مـايو عـام 1949، بـالرغم مـن انـه قـام بهـا لغرض العلاج الطبي، كانت لأغراض سياسية وانه يأمل في العودة بالتاج[2].

على الرغم من مساندة السيد عبدا لرحمن للجمعية التشريعية فقد عـرف انـه قـد خـاب أملـه لان ابنه صديق لم يصبح زعيماً للجمعية، وان أحدا من عائلته لم يعين في منصب وزاري، وعلاوة على ذلك فقـد أشيع بأن العناصر الأكثر شباباً في معسكره كانوا مستاءين من ان الأعـضاء مـن جيـل المهـديين الأكـبر سـناً، الذين منحوا مناصب وزارية، كانوا أكثر محافظـة مـن ان يـضغطوا مـن اجـل نـوع الإصـلاحات التـي كـان الشباب يطمح إليها. وكان دليل كهذا على عـدم الرضـاء داخـل المعـسكر المهـدي مطمئنـاً للختمـين بعـض الشيء. وبالرغم من ان السيد علي لم يبد أي مؤشر على تغيير موقفه الـسلبي تجـاه الجمعيـة، فقـد كانـت هناك إشارات ذُكرت سابقاً، على ان بعضاً من أتباعه كانوا مستعدين للتخلي عن المقاطعة إذا ما تم إصلاح القانون، وقد سببت علامات ابتعاد الختميين عن الأشقاء الإرباك داخل الجبهة الاتحادية[3].

---

(1) FO 371/73460 (J 4736/1013/16), SPIS No. 3, April-May 1949.

محمد أحمد السلمابي، رحلة مع الزعيم الأكبر، 1949 ص44؛ صوت السودان، 9نيسان 1948.

(2) FO 371/73460 (J 4736/1013/16), SPIS No. 3, April-May 1949.

(3) FO 371/73460 (J 4968/1013/16),SPIS No. 3, of 1949. FO 371/73459 (J682/1013/16),SPIS No. 1, of 1949.

توصلت الحكومة في تقييمها للوضع بعد خمسة اشهر من الانتخابات إلى الاستنتاج بأن مهمتها الرئيسية، من اجل جعل الجمعية أكثر تمثيلاً، هي استمالة الختمية نحو المشاركة دون فقدان الدعم المهدي الضروري للدستور، وفي نفس الوقت دون إقلاق السودانيين المتنورين من كلا المعسكرين، والذين لا يريدون رؤية بلدهم وقد عادت إلى المنافسات الدينية القديمة[1].

ولم يكن ذلك سهلاً، فمؤشرات التحول في موقف الختميين المعتدلين دفعت بحزب الأمة إلى الشك في ان الحكومة قد نقلت تأييدها إلى منافسيهم الطائفيين وتبعاً لذلك دفعت بهم إلى الاحتجاج. وعندما فاز حزب الأمة بمقعد واحد فقط في الانتخابات البلدية في أم درمان اتهموا الحكومة بالتدخل وتعيين لجان انتخابية متحيزة. كما اعتبر المهديون منح الختميين امتيازاً خاصاً وذلك بالسماح "للسافينات"، وهي طقوس دينية، باعتباره إشارة أخرى على تأييد الحكومة لهم[2]، شأنه شأن عدم اتخاذ الحكومة إجراء ضد استفزازات شباب الختمية.ان تفجر الاتهامات المضادة بين الطرفين في الصحافة[3]، بالإضافة إلى خشية الحكومة من ان حركات شباب الأنصار والختمية قد يستخدمون كجيوش خاصة لإرهاب الناخبين في الانتخابات المقبلة، والذين قد يتسببون حتى في حرب أهلية صغيرة، اجبر الحكومة على التدخل . وكان مأزق الحكومة هو ان حظرهما التام صعب لادعائهما بانهما منظمات دينية، وتبعاً لذلك حاولت الحكومة أولا الحصول على تعهدات بحسن السلوك من رؤساء كلا الطريقتين[4]. ولم تكن هذه التعهدات ذات تأثير في منع تكاثر مجموعات الشباب الختمية والمهدية على السواء والتي لم تكن أي منهما مرخصاً به، وتحت ضغط الحكومة وافق ممثل السيد علي على عدم إنشاء أية مجموعة شباب دون رخصة[5]، كما أصدر المفتي فتوى أدان فيها نشاطات الشباب الشبيهة

(1) المصدر نفسه.

(2) FO 371/73460 (J 5968/1013/16), SPIS No. 4, May-June 1949

(3) انظر: الأمة، 6 مارس 1949. صوت السودان، 8 مارس 1949.

(4) FO 371/73460 (J 5968/1013/16),SPIS No. 4, May-June 1949. السكرتير الأداوي في مؤتمره الصحفي الشهرى أكد هذه المعلومات. صوت السودان، 24 شباط 1950. حكومة السودان، تقرير عن إدارة حكومة السودان، 1950ـ1951 ص251.

(5) FO 371/73461 (J 7206/1013/16), SPIS No. 5, July-August 1949

بالنشاطات العسكرية، ومحبذاً إنشاء هـذه المـنظمات لأغـراض دينيـة[1]. كـان تـدخل المفتـي اعترافـاً مـن الحكومة بالصعوبات التي تواجهها في علاقاتها مع الزعيمين الدينين.

2- محاولة إصلاح الدستور والموقف السوداني من إلغاء معاهدة 1936:

في 8 آب/ أغسطس عام 1949، نشرت سودان ستار Sudan Star على نحو مفاجئ في مقـال افتتـاحي النبأ القائل بأن حكومة السودان تنوي إصـلاح قـانون المجلـس التنفيـذي والجمعيـة التـشريعية الـذي تـم وضعه عام 1948 وإنشاء لجنة خاصة لوضع التوصيات، وقد أثار هذا النبأ، بالرغم مـن انـه سـابق لأوانـه، ضجة في الصحافة المحلية والمصرية على السواء. وأعلن حزب الأمة انه لا يعـارض التغيـيرات التـي ستـسفر عنها انتخابات مباشرة بصورة اكبر، بينما لم يكن حـزب الاتحـاديين ضـد التغـيرات شريطـة ان يؤخـذ نقـده للقانون في الاعتبار، بينما احتفظ حزب الأشقاء بسياسته الأصلية في مقاطعة الجمعية أو أيـة جمعيـة تُنـشأ من قبل الحكومة القائمة. وأرسل محمد نورا لدين، نائب رئيس حزب الأشـقاء، رسـالة إلى صـحيفة الأهـرام زاعماً ان "غالبية الختميين يدعمون قضية الأشقاء"، وانهـم سـوف يقـاطعون الجمعيـة. والتفـسير المحتمـل لعمل محمد نور الدين هو انه كان يأمل في الضغط على السيد علي للإفصاح عن وجهات نظره علنا. وكـان هناك رد فعل فوري من الختميين، فقد تحدى خلف الـلـه خالد يسانده أحمد سيد الفيل وزعماء ختميون آخرون نـور الـدين في أن ينـشر أسـماء ختميـين بـارزين مـرتبطين بحـزب الأشـقاء[2]. واسـتمرت القطيعـة بين الختميين والأشـقاء، وفي هـذا الوقـت بالـذات أسـس عـدد مـن الختميـين وآخـرون، والـذين يفـضلون علاقات قوية مع مصر لكن ليس وحدة كاملة "كما هو الحال مع الأشقاء المتطرفين"، منظمة جديدة تحت اسم الجبهة الوطنية، وكان خلف الـلـه خالد أحد مؤسسيها الرئيسيين جنبا إلى جنـب مـع ميرغنـي حمـزة، ومـن الـصعب التـصديق انـه كـان يمكـن ان يتحـدى الأشـقاء بهـذه الوسـائل دون استـشارة الـسيد عـلي، ومـع هـذا لم يلـزم الـسيد نفـسه بـشيء تجـاه النـزاع بـين خلـف الـلــه أو نـور الـدين "رافـضاً لـبعض

(1) المصدر نفسه.

FO 371/73461 (J 7206/1013/16), SPIS No. 5, July-August 1949 (2)

الوقت مقابلة أي منهما" ولا تجاه مبادرة الجبهة الوطنية، لكن الصدع المتنامي بين الأشقاء والختميين كان جلياً بما فيه الكفاية ليجبر المصريين على اتخاذ خطوات لرأب الصدع[1].

وتبعاً للحكومة فأن بعضاً من زعماء الختمية أعربوا بشكل صريح عن رأيهم بأن الختمية سيشاركون في الانتخابات الجديدة إلى الجمعية إذا أُصلحت أحكام الانتخاب فوراً وفق ما يرغبون. وبالنسبة للأنصار فأن بعضاً من قادتهم وافقوا على ان الإصلاحات المقترحة ستسفر عنها جمعية أكثر تمثيلاً، على الرغم من ان آخرين كانوا معارضين لأية تغييرات حتى نهاية مدة الجمعية الحالية البالغة ثلاث سنوات[2]، ودعمت (صوت السودان الختميين المعتدلين ودعت "المتطرفين" إلى الإفصاح كما فعل المعتدلون، عن الطريقة التي سيستخدمونها لدفع قضية الحرية، وذلك لكي يعرف الناس أين يقفون[3]. وقد التقى السيد علي ممثلين عن زعماء حزب الأشقاء ثم الاتحاديين فيما بعد لإقناعهم "بالتوصل إلى اتفاق مع الأحزاب الوحدوية الأخرى". ونشرت (المستقبل) الصحيفة الأسبوعية الصادرة في الخرطوم، ما مفاده ان الأشقاء توصلوا إلى اتفاق مع الآخرين لكن سكرتير الحزب أصدر بسرعة إنكارا لذلك مؤكداً ان الحزب لن ينهي مقاطعته للجمعية حتى لو تم إصلاح القانون. ومع هذا فقد كانت الحكومة تعتقد ان حزب الأشقاء لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك دون مساندة الختميين وانه سوف يتحتم عليهم قبول سياسة الاغلبية[4]، وقد جاء التأكيد على وجهة نظر الحكومة من مصر حيث كان هناك شعور (تبعاً لتقارير وكيل السودان) بأن المساعدات التي تدفع إلى الأشقاء كانت دون مردود والنتيجة هي ان القصر كان بدلاً عن ذلك يتطلع إلى السيد علي[5].

في هذا الوقت بالذات حصلت ليبيا على استقلالها، وكان رد فعل الأنصار هو التقدم للمطالبة بقوة باستقلال السودان، وكان الختميون والاتحاديون في موقف صعب إذْ

---

(1) المصدر نفسه؛.MacMichael, The Sudan, pp. 203-204

(2) FO 371/73461 (J 8547/1013/16), SPIS No. 6, September 1949.

(3) صوت السودان، 28 آب 1949.

(4) SPIS No. 7, October-November 1949.

(5) SAD 524/3/19 Haselder to Thomas, 11 October 1949.

لم يكن باستطاعتهم الدعوة إلى الاستقلال ولا الاعتراف بـأن الـبلاد لم تكـن مـستعدة لـه، وبـدلاً عـن ذلـك اختاروا أن ينهجوا الخط القائل بأن السودان كانت ضحية المستعمرين. في نفس الوقت كـان هنـاك اقـتراح في هيئة الأمم المتحدة بإضافة الإقليم الغربي من اريتريا إلى السودان، وقـد لقـي هـذا الخـبر الترحيـب مـن الختميين إذْ أن المنطقة تقطنها غالبية ختمية، بينما كان المهديون معارضين له لهذا الـسبب بالـذات[1]، وفي الواقع فقد رُفض الاقتراح.

وتلت ذلـك فـترة مـن الهـدوء، وفي تـشرين الثـاني/ نـوفمبر عـام 1950 جـرت مناقـشة في الجمعيـة التشريعية حول الحكومة الذاتية، وكانت ردود فعل الجماعات السياسية خارج الجمعية مختلفـة كـما هـو متوقع. ولاحظ حزب الأمة ان من غير الممكن الحصول على حكومة ذاتية في وقت مبكر دون الحصول على دعم بعض من الأحزاب السياسية التي كانت لا تزال خارج الجمعية، وتبعاً لـذلك فقـد ناشـد حـزب الأمـة الجبهـة الوطنيـة وحـزب الاتحـاديين إلى الاتفـاق معـه في اللجنـة المقترحـة التـي كانـت ستـشكل للتوصية بإصلاحات في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية، وكانـت المناشـدة دون جـدوى. وخلال ذلك كانت الجبهة الوطنية، المهتمة بتأمين دعم جميع الختميين تسعى إلى تحقيق تقارب بـين الجناح المعارض في الختمية، أي أولئك المساندين لسياسة الأشقاء في عدم التعاون مـع الحكومـة وبـين أولئك الذين يحبذون تعاوناً مشروطاً. ونتيجة لهذا فأن الاتفاق الوحيـد الـذي تـم التوصـل إليـه هـو وجوب السماح لكلا الجناحين بمواصلة ميولهما المختلفة دون ان يؤثر ذلك عـلى وحـدة الجبهـة، وقـد أقر السيد علي هذا الاتفاق وباركه. ومهما يكن من أمر، فقد كان الأشقاء قلقين من خطوتهم اللاحقة خوفاً من ان أغلبية الختميين لن تقاطع الجمعية التشريعية بعد إصلاح القانون. وأصبح الـسيد عـلي متوعكاً ورفض مقابلة أي شخص: كانت التوجيهات من مصر (حسب قسم المخابرات)"تُنتظر بلهفـة". في منتـصف كـانون الثـاني/ ينـاير أوضـح إسـماعيل الأزهـري ثانيـة، بـشكل جـلي تمامـاً، ان الأشـقاء لـن يـشاركوا في أي ترتيـب دسـتوري يقـوم بـه النظـام القـائم، وان أي شـخص يـشارك في ذلـك

(1) SPIS No. 7, October-November 1949.

سيعدُّ خائناً لوحدة وادي النيل. وخلال ذلك ومع نشر مذكرة من قبل الجبهة الوطنية تدعو إلى مجلس ثانٍ أو مجلس شيوخ، "يتم انتخاب ثلثي أعضائه وترشيح الثلث الآخر". أدرك السيد علي انه قد أصبح أكثر صعوبة بالنسبة إليه تجنب إلزام نفسه بشيء، وكان كثير من أتباعه معارضين للأشقاء، وكانوا يتوقون إلى لعب دور في إصلاح الدستور ورحبوا بفكرة إنشاء لجنة لإصلاحه[1].

كانت صحيفة (الأمة) على حق عندما نقلت ما مفاده ان الختمية طلبوا من الحكومة إصلاح قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بطريقة يشعرون معها انهم قادرون على المشاركة في انتخابات عام 1952 إلى الجمعية التشريعية الثانية[2]. ولابد ان السيد علي كان يعلم انه لا يستطيع منع ذلك النفر من أتباعه، الذين يودون المشاركة، من الانضمام إلى مختلف الأحزاب، لكنه مع ذلك تجنب القيام بمبادرة واضحة[3].

في غضون ذلك دخلت النقابات العمالية، مفعمةً بالروح الوطنية (كما يقول فوزي) بالإضافة إلى رغبتها في ظروف أفضل، المسرح السياسي بإنشاء اتحاد النقابات العمالية، وأعلن عمال السكك الحديدية عن نيتهم في إعلان الإضراب تعاطفاً مع الطلبة الذين طردوا من المدارس الثانوية لمشاركتهم في القضايا السياسية[4].

وبهذه المناسبة تقدم السيد علي بمبادرة، وذلك بإرسال ثلاثة من الختميين البارزين ليطلبوا من عمال السكك الحديدية تأجيل أي عمل حتى يناقش قضية الطلبة مع الحكومة، وقد ووفق على مطلب السيد علي والغي الإضراب، ولم يُقدمّ أي تفسير إلى الحكومة لتدخلهم المزمع في شؤون غير نقابية[5]، ولكن السكرتير الإداري تقبل موقفهم[6].

---

(1) FO 371/90108 (J1031/19), SPIS no.1, January, February 1951

(2) NRO, Palace (2) 1/4/15, Sudanese Press Agency, 21 November 1950. Palace (2), 1/4/15, Sudanese Press Agency, 21 N0vember 1950.

(3) Fawzi, The Labour Movement, p.70.

(4) صوت السودان، 23,25، 20 تشرين الثاني 1950.

(5) صوت السودان،23 ، 25 و 20 تشرين الثان 1950.

NRO, Palace 1/4/15, Sudan Press Agency, 26 November 1950

(6) صوت السودان، 6 كانون الأول 1950

في هذا الوقت نفذ صبر الحكومة المصرية مع بريطانيا لان المفاوضات حول مستقبل السودان قد طالت للغاية، وعند افتتاح البرلمان المصري في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر أعاد خطاب العرش التأكيد على وحدة وادي النيل وأعلن انه لا مناص من إلغاء معاهدة عام 1936[1]. وكان رد الفعل في السودان فورياً، فقد ادان حزب الامة مصر في تجمع سياسي واحتج على اقتراح الغاء معاهدة عام 1936، وخاطب رئيس الحزب السيد صديق المهدي تجمعاً للحزب قائلاً: "لن نقبل مطلقاً وحدة وادي النيل، ليس هناك من احد سوى السودانيين يستطيع تقرير مستقبل البلاد"[2].

وقد هاجمت (صوت السودان) حزب الأمة لاحتجاجه القوي بحجة انه ما دامت مصر هي دوماً الطرف الأضعف في الحكم الثنائي فأن إلغاء المعاهدة سيكون اعترافاً قانونياً بهذه الحقيقة، وأشارت المقالة إلى ان إلغاء المعاهدة لن يؤدي بحد ذاته إلى وحدة وادي النيل وطالبت حزب الأمة بإقناع البريطانيين بالموافقة على الغائها[3]. وأعرب الأزهري، بصفته رئيساً لحزب الأشقاء، عن دعم حزبه لوحدة وادي النيل، وأرسل قادة كلا الحزبين الرئيسيين برقيات إلى مصر وبريطانيا مفصحين عن وجهات نظرهما[4].

وقد ارتفعت حرارة الجو السياسي في الجمعية التشريعية، ففي 9 كانون الأول/ يناير عام 1950 وضع حزب الأمة مشروع قرار في الجمعية التشريعية يدعو الحكومة إلى الإسراع في التحرك نحو الحكومة الذاتية، وبعد ستة أيام، وافقت الجمعية بأغلبية 39 صوتاً مقابل 38 على مشروع قرار تبناه حزب الأمة يطلب من الحاكم العام مطالبة دول الحكم الثنائي بمنح السودان حكومة ذاتية قبل نهاية عام 1951. و قد أثار هذا القرار دهشة السكرتير الإداري، وقرر تجاهله بحجة انه ليس من المتوقع ان يستطيع الحاكم العام العمل وفق قرار دراماتيكي كهذا ووفق عليه بأغلبية صوت واحد، وبدلاً من ذلك عاد إلى قرار ثم تبنيه في وقت مبكر من نفس المناظرة البرلمانية يدعوه إلى إنشاء لجنة "في غضون أكثر

S.A.Qayyum, Egypt Reborn, (S.Chand, 1973), p121. (1)

The Tims, 27 November 1950. (2)

NRO, Palace (2) 1/4/15, Sudan Press Agency, 20 November 1950. (3)

(4) الأمة، 22، كانون الأول 1950.

من سنة" لإعادة دراسة قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[1]. في 29 مارس/ مايو عام 1951 تم تشكيل هيئة من قبل هاوْ سميّت لجنة الإصلاح الدستوري لوضع توصيات حول الخطوات نحو حكومة ذاتية تامة. كان ر.س.ستانلي - بيكر، وهو قاضي المحكمة العليا البريطاني، رئيساً للجنة، مع أعضاء سودانيين يمثلون الأقاليم الجنوبية بالإضافة إلى مختلف أحزاب الشمال[2].

كان الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة، الذين قبلوا تعيينهم في اللجنة، يعتبرون - على الأقل من قبل الحكومة - ممثلين عن الختمية، على الرغم من ان السيد علي لم يسلمّ إطلاقا بأن أحدا شاوره حول أمر تعيينهم[3]. ويمكن ان نذكر هنا رد فعل مختلف على قرار الجمعية التشريعية للقرار الدراماتيكي حول الحكومة الذاتية إذْ قرر عدد من الزعماء القبليين والسياسيين الأقل تسرعاً إنشاء حزب وسط جديد باسم الحزب الجمهوري الاشتراكي. وقد أنشئ الحزب رسمياً في كانون الأول بدعمٍ (حسب هندرسون) "خفيًّ من السيد علي"، وقد أغاظت خطوتهم السيد عبد الرحمن وإذْ كان يعتقد ان حكومة السودان تساندها فقد تضررت علاقاته مع القصر[4].

قال روبرتسون، في رسائل إلى وكالة السودان في القاهرة في شهر تشرين الأول، ان على الحكومة ان تتحرك بسرعة نحو حكومة ذاتية سودانية أكثر مما فعلت سابقاً إذا أرادت المحافظة على تعاون الأحزاب السياسية التي كانت حينئذ متفقة معها، فإذا لم تفعل الحكومة ذلك فأنها ستجد ان من الصعب الاحتفاظ بعنصر بريطاني في الإدارة الحكومية في المستقبل. كما اعتقد روبرتسون أيضا ان حكومة سودانية خالصة ستشكل قريباً جداً، وفي اجتماع مع الدرديري محمد عثمان في الخرطوم، تم تطمين روبرتسون بأن غالبية الختميين معارضة لسياسة مصر وان الدرديري سوف "يحطم الأشقاء"، واعتقد انه إذا ما

Robertson, Transition, p. 141; Abd EL-Rahim, Imperialism, p. 189; The Times, 10 December 1950. (1)

Henderson, Sudan, pp.99-100. (2)

(3) مقابلة مع محمد أحمد أبو سن، رفاعة، 29 تشرين أول 1983.

Henderson, Sudan, pp-101-102. (4)

ساند السيد علي الدرديري والجبهة الوطنية بشكل صريح وقاطع الأشقاء فسيكون هناك قدر اكبر من الوحدة في السودان[1].

كانت الحكومة البريطانية تأمل، شأنها شأن روبرتسون، ان تكون النتيجة التي تتمخض عنها لجنة الإصلاح الدستوري مقبولة لدى اغلب السودانيين وان يتم تحقيق الحكومة الذاتية مع نهاية عام 1952، وبعد ذلك يتوجب على السودانيين ان يقرروا بأنفسهم طبيعة علاقاتهم مع مصر وبريطانيا[2]. وعلى أية حال، فأن هذه الحسابات قلبت رأساً على عقب بإلغاء الحكومة المصرية من جانب واحد (في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1957) اتفاق عام 1899 واتفاقية عام 1936، وبصرف النظر عن النتائج الأخرى المذكورة أدناه، فأن تأثير الإعلان عن إلغاء المعاهدة خلق مصاعب في لجنة الإصلاح الدستوري إذا أعلن كثير من أعضائها ان اللجنة لم يعد لها الآن أساس قانوني، وتبعاً لذلك تم حل اللجنة من قبل الحاكم العام في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر وطلب إلى ستانلي-بيكر التقدم بمقترحات على أساس التوصيات التي تمكنت اللجنة من وضعها قبل حلها، وقد عرضت هذه المقترحات على الجمعية التشريعية، وبعد تعديل طفيف اتفق عليها باعتبارها دستوراً لحكومة ذاتية موثق بها مع رئيس الوزراء ووزارة أمام جمعية تشريعية منتخبة ومجلس شيوخ ينتخب غالبية أعضائه[3].

في غضون ذلك ردت الحكومة البريطانية على إعلان مصر إلغاء المعاهد بالتصريح بأن هذا الإعلان غير قانوني، كما انتقدت المصريين لنشرهم مسودة دستور منضج للسودان. كانت وجهة النظر البريطانية، والتي دعمها الحكام العام، هي ان التقدم نحو الحكومة الذاتية يجب أن يستمر وفق الخطوط التي وضعت سابقاً[4]. وكان حزب الأمة، بالرغم من ترحيبه بإلغاء المعاهدة، لأنه يريد رؤية نهاية للحكم الثنائي، يرتاب بأنها

---

(1) FO 141/1436. Robertson to the Sudan Agency, Cairo, quoted in a- letter From E.C.Haselden to J. war dle- Smith- 27 October 1951.

(2) FO 141/1436, Telegram No. 1316, Foreign Office to Cairo, 8 November 1951; the Times, 12 October 1951.

(3) Abd EL-Rahim, imperialism, pp. 193-199.

(4) FO 141/1436, Telegram No. 1316, Foreign Office to Cairo, 8 November 1951; Robertson, p. 146; The Times 12 October 1951.

مؤامرة مصرية لاستعمار السودان. وفي 11 تشرين الأول/ أكتوبر أعلن حزب الأمة، في برقية إلى الأمم المتحدة، السودان دولة مستقلة ذات سيادة، ووصفوا مشروع الحكومة الذاتية الذي رسمه النحاس باعتباره نقيضاً لسياسة الأمم المتحدة لأنه وضع دون استشارة السودانيين، وقد رحب كلاً جناحي حزب الأشقاء، الذي أنشق مؤخراً إلى مجموعتين متنافستين بقيادة الأزهري ومحمد نور الدين، بالمقترحات المصرية وأرسلوا برقيات التهنئة إلى القاهرة، كما ساندت الجبهة الوطنية والاتحاديون الاقتراحات لكن كلاً منهما كانت له وجهة نظر مختلفة حول مستقبل السودان[1]، وقد دفع الخوف من الاضطرابات والمظاهرات حاكم إقليم الخرطوم إلى حظر المظاهرات والمسيرات حتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت للحاكم العام مقابلات مع السيد على والسيد عبد الرحمن سعى فيهما عل ما يبدو إلى تعاونهم في حفظ النظام[2].

وبينما استمرت الحكومتان البريطانية والمصرية في خلافهما حول إلغاء العاهدة، فقد قامت الحكومة المصرية في ظل رئيس الوزراء، المعين حديثاً، نجيب الهلالي بمبادرة أخرى في مايس/ مايو عام 1952. كانت هذه الخطوة هي افتتاح مفاوضات مباشرة مع بريطانيا، وفي الواقع فقد اتخذت خطوات في هذا الاتجاه في شهر آذار/ مارس عام 1950 على وجه التقريب[3]، وقد ذكر ان الأزهرى الذي كان على علم بهذه الاتصالات التمهيدية بين مصر والسيد عبد الرحمن رحب بهذه الاتصالات، وقد أشارت (المؤتمر) أيضاً في مقال لها حول الموضوع إلى ان الحكومة المصرية سألت السيد علي حول وجهات نظره في الاتصالات المقترحة مع السيد عبد الرحمن. وقد أعاد السيد علي رده الإفصاح عن موقفه بأنه بصفته رجل دين فانه يقف خارج الجدال السياسي لكنه يعطي مباركته للاقتراح إذا ما خدمت مصلحة البلاد[4]. ورغم هذا فان المقالات في (صوت السودان)، عكست قلق الأحزاب الوحدوية والختميين حول السياسة المصرية الجديدة[5]. وحسب

The Times, 11 & 12 October 1951. (1)

The Times, 19 October 1951.(2)

SAD 524/3/54 Robertson to Chapman-Andrews, 6 March 1950. (3)

(4) لمؤتمر، مقال المحرر،3مارس 1952؛آخر لحظة:26 مارس1952؛ صوت السودان،10 /4 1952.

(5) أنظر صوت السودان، 9 حزيران، 11 و 12 تموز1952.

يحي الفضلي في عدد من مقالاته في صحيفة (النداء) والتي كتبها بعد الاستقلال، فان اتصالات السيد عبد الرحمن مع مصر أفزعت السيد علي إذا كان يراها تحدياً لموقفه التقليدي مع مصر[1]. ومهما يكن من أمر، فان هذه الرواية يجب النظر إليها في إطار العلاقات المتوترة التي تطورت بين يحي وزعامة الختمية. ويشير روبرتسون، في روايته لهذه الحكاية ، إلى ان الحكومة المصرية قد أحاطت السيد علي علماً بصورة خاصة".... لكنهم فشلوا، وهو الأمر الوحيد الذي كان يمكن توقعه في مصالحته"[2]. ويشير دونكن، الذي كان حينذاك أحد مساعدي روبرتسون في القصر، إلى ان السيد علي لم يستشر من قبل المصريين ربما لأنهم كانوا يعتبرون ولاءه مضموناً[3]. أيا كان الأمر، فان أعضاء بارزين في الأمة وجبهة الاستقلال، وقد قبلوا دعوة الهلالي، شرعوا إلى القاهرة. وعلى أية حال، فقد وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب مسألة السيادة؛ وقبل ثلاثة أيام من افتتاحها من جديد حدثت ثورة الضباط الأحرار في 23 تموز/ يوليو عام 1952[4].

جاء التغيير في السلطة في مصر بمثابة إنقاذ لكلاً الحكومتين السودانية والبريطانية، لان جميع المفاوضات السابقة فشلت بسبب قضية السيادة المصرية على السودان. وكان أملهم في ان يكون الفريق محمد نجيب، رئيس الدولة الجديدة في مصر، أكثر مرونة من الحكومات السابقة في ظل الملكية في التعامل مع المسألة السودانية. وقد تربى نجيب، الذي كان نصف سوداني، وتعلم في السودان، وكان أخوه معاوناً للحاكم العام، قد كان لصلات نجيب الشخصية مع السودان دوراً كبيراً في مساعدته في خطواته من اجل كسب دعم السودانيين[5].

---

(1) انظر النداء، 8 أيلول 1956.

(2) SAD 525/13/25, Robertson to all Governors, 25 may 1952.

(3) J.S.R. Duncon, The Sudan, Arecord OF Achievement, (William- Blackwood, Edinburgh London, 1952), p- 271.

(4) المهدى، جهاد، ص93-96؛ آخر لحظة: 26 مارس و 23 تموز 1952.

(5) Fabunmi, The Sudan, p- 292, 294; woodword, condominium,p.120;
محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، (دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1981) ص104.
W. Jackson, withdrawal from Empire, Amilitary View, (B.T.Batsford, London, 1986), p129.

قبل شهر من الثورة المصرية، أقترح السيد عبد الرحمن زيارة بريطانيا، وسبب طلبه بوجوب الموافقة على مثوله أمام الملكة، سبب مشاكل لوزارة الخارجية. وكان هناك شعور ان من غير الحكمة رفض مطلب السيد على الأقل لأنه لم يسمح له بالمثول أمام الملك جورج السادس في عام 1949.ومهما يكن من أمر، فقد كان يخشى انه إذا استقبل السيد من قبل الملكة، فقد يؤثر ذلك على العلاقات مع مصر وقد ينظر السيد علي إلى الأمر بشكل سلبي. وتقرر الإيضاح - على الأقل للسيد علي - بان السيد عبد الرحمن سيزور لندن بمبادرته الخاصة، وانه بالمثل لم يتلق دعوة، وانه ببساطة سيدعى إلى غاردن بارتي Garden Praty ويقدم هناك إلى الملكة. وسيشار إليه أيضا بزيارة مصر[1]. ومع ذلك فان قرار السيد عبد الرحمن بزيارة لندن أدت إلى تجدد التنافس مع السيد علي، وذكر تقرير نشر في أحدى الصحف إلى أن الحكومة رتبت لاستقبال السيد عبد الرحمن من قبل وزير الخارجية أنطوني أيدن لمناقشة مستقبل السودان، وكان رد فعل السيد علي فورياً إذ هدد بان الختميين سيقاطعون الانتخابات، لكنه اقنع بالتراجع[2]. تزايد التوتر في السودان خلال شهري آب وأيلول كلما كانت الانتخابات تقترب، بالرغم من ان الحكومة لم تكن قادرة على تحديد موعد محدد لها دون اتفاق حكومتي الحكم الثنائي. وقد عزم المعتدلون من الختميين، وقد انقلبت خططهم بزيارة السيد عبد الرحمن الوشيكة إلى لندن، على خوض الانتخابات بصفتهم مستقلين. وفي اجتماعات في المدن الثلاث كان المغزى هو ان الختميين يجب ان يتوحدوا وينتظروا قرار السيد علي. ولهذه الأسباب فان حزب الأمة، بالرغم من اعتقاده بان الختميين سيخوضون الانتخابات فعلاً، لم يكن متأكداً فيما إذا كان الختميون سيخوضون الانتخابات بصفتهم مستقلين أو تحت راية الحزب الجمهوري الاشتراكي، وأصبح حزب الأمة خائفاً واتهم الحكومة بمساندة منافسيه[3].

---

(1) FO 371/97065 (JE 1942/5), Telegram No. 361, Foreign Office to Khartoum, 5June 1952; Telegram No. 149, Khartoum to Foreign Office, 9 June 1952; FO 371/97065, (JE 1942/9), Telegram No. 1952. 379, Foreign Office to Khartoum, 13 June

(2) FO 371/96848 (JE 1013/34), SýPIS No. 8, August-Sebtember 1952.

(3) FO 371/96848 (JE1013/33), Telegram No. 96, Cairo to Foreign Office 27 September 1952; FO 525/13/30, Robertson to all Governors, 1 371/96848, (JE1013/39), SPIS No. 9 OF 1952; SAD July 1952.

وأخيراً غادر السيد عبد الرحمن إلى لندن في 24 أيلول/ سبتمبر "ولحقه هناك وفد من الجبهة الوطنية، بتشجيع من السيد علي دون شك، أُرسل لمجابهة التأثير الذي قد تمارسه زيارة السيد عبد الرحمن على الحكومة البريطانية مما كانت تخشاه الجبهة[1].

حالما غادر السيد الخرطوم، دعا نجيب بدهاءٍ ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية السودانية بمن فيهم زعماء من جنوب السودان إلى القاهرة، للنظر في الوسائل التي تتمكن مصر عن طريقها مساعدة السودانيين في تحقيق الحكومة الذاتية وتقرير المصير، وقد دُعيَّ السيد علي شخصياً لكنه رفض الحضور[2]. وقبل مغادرته إلى القاهرة، قام إبراهيم بدري، السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي، بمقابلة السيد علي[3]، ولابد أنهما ناقشا النهج الذي عليهم اتخاذه في القاهرة.

كانت نتيجة مبادرة نجيب مثيرة، ففي 29 تشرين الأول/ أكتوبر وقع اتفاقيات غير رسمية مع جميع ممثلي الأحزاب السودانية بما فيها حزب الأمة، واخبرهم ان مصر تخلت عن الادعاء الملكي القديم بالسيادة على السودان الذي هو حر في تقرير مستقبله، وبالمقابل فان السودان سيدعم رغبة مصر من اجل لجنتين عالمتين، الأولى لإسداء المشورة إلى الحاكم العام البريطاني لحين تقرير المصير، والثانية للإشراف على الانتخابات للبرلمان السوداني[4]. وفي غضون ذلك توقف السيد عبد الرحمن في القاهرة وهو في طريقه إلى بلده لمقابلة نجيب بناء على النصيحة التي أسديت إليه في لندن، وقد جرى لقاؤهما عقب اتفاقيات نجيب مع وفود الأحزاب مباشرة، وهى الاتفاقيات التي أيدها السيد بشكل واضح[5].

---

(1) Telegram No. 96, Cairo to Foreign Office 27September 1952; SPIS No. 9,Septeber-October 1952.

(2) نجيب، كلمتي،ص111؛ أحمد حمروش، قصة 23 يوليو، (دار الموقف العربي ، القاهرة) ص7.

(3) SPIS. No. 9 September-October 1952.

(4) Mohammed Neguib, Egypt's Destiny, (Victor Gollanc, London, 1955), pp. 244-245.

الأهرام، 29 تشرين أول 1952.

(5) المهدى، جهاد، ص107-118.

وقد شرع نجيب الآن في العمل على توحيد أحزاب السودان التي تدعم سياسة مصر عادة مستغلاً نجاح مبادرته، وكانت حصيلة اللقاء بينه وبين ممثلي هذه الأحزاب هو تشكيل الحزب الوطني الاتحادي الذي كان هدفه هو تحقيق الوحدة مع مصر وفق شروط يتم تحديدها بعد تقرير المصير. وقد اختير الأزهري رئيساً له، ومحمد نور الدين نائباً للرئيس. وقد منح السيد على، الذي أعتبر راعياً للحزب الجديد، منح الحزب مباركته ومساندة الختمية[1].

في 21 كانون الأول/ ديسمبر عام 1952 وصل صلاح سالم وأحمد الباقوري، وزير الأوقاف المصري وآخرون، إلى الخرطوم لتوطيد هذا الإنجاز بوضع سياسة مشتركة مع الأحزاب السياسية السودانية والإعلان عن الخلاف البريطاني. وقد بقى صلاح سالم على اتصال قوي مع السيدين وزعماء أحزاب الشمال، وفي 28 كانون الأول/ ديسمبر زار الوفد المصري الجنوب وجمع تواقيع المساندة وأعلن ان الجنوب لا يمثل في الواقع مشكلة، ان المسئولية الخاصة للحاكم العام عن الجنوب يجب إلغاؤها من القانون الأساسي إذا أراد التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا، وقبلت جميع الأحزاب السياسية الصيغة المقترحة من قبل صلاح لاتفاق جديد يعضد ذاك الذي تم التوصل إليه مع نجيب سابقاً. وقد ساند السيد علي بشكل صريح بنود الاتفاق، وفي 10 كانون الثاني/ يناير عام 1953 وقع ممثلو الأحزاب الاتفاق وشهد التوقيع صلاح سالم، وقد ورد فيه أنه إذا ما رفضت بريطانيا الموافقة على المضامين الدستورية الواردة في الاتفاق، فان الموقعين سوف يقاطعون أية انتخابات يسعى إليها البريطانيون وفق أساس مختلف[2].

وبالطبع فان مصر في مفاوضاتها مع بريطانيا التي تلت ذلك استغلت بشكل جيد اتفاق جميع الأحزاب هذا، والذي يبدو ان الرأي العام في السودان راضٍ عنه. في31

(1) Shibeika, The Indebendent, p. 488. السودان الجديد، 27 كانون الثاني 1953.

(2) FO 371/102700 (JE 1013/7), SPIS No. 1, December 1952 - January- 1953; FO 371/102700 (JE 1013/10), SPIS No. 2, February 1953; for the text of the 10 January treaty See Middle East affairs, Vol- 17, No. 3, (March 1953), pp- 97-99; SPIS No. 2, January-February 1953.

كانون الأول/ ديسمبر عقد السكرتير الاداري، المثبط العزيمة، اجتماعاً مع ممثلي الأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الوطني الاتحادي الذي رفض الحضور، وحذر من الأخطار الكامنة للسودانيين إذا ماعلموا وفق المقترح المصري، ورغم ذلك فقد ثبتت الأحزاب السياسية على اتفاقها مع مصر[1].

لقد أحبطت مناورات بريطانيا، لكنها أيضاً كانت تريد تسوية المشكلة التي كانت موضع خلاف مع مصر لعقود، وفي 12 شباط/ فبراير عام 1953 وقع البلدان اتفاقاً يخص الحكومة الذاتية وتقرير المصير للسودان، وهو اتفاق يتمشى بصورة عامة مع صياغات نجيب وصلاح سالم. وقد رحبت جميع الأحزاب السياسية السودانية بالاتفاق[2]. وقد افترض أن السيد علي، بالرغم من أنه لم يدل بتصريح علني، أيد بنوده مادام قد أعطى مباركته سابقاً لاتفاق 10 كانون الثاني/ يناير عام 1953[3]. وفي 20 شباط/ فبراير عام 1953 أقامت جميع الأحزاب السياسية ومنظمات الطلبة والعمال تجمعاً احتفاليا في أم درمان حضره الآلاف بمن فيهم السيد عبد الرحمن والسيد محمد عثمان ممثلاً عن والده[4].

ورغم هذا فقد أستمر حزب الأمة في ريبته بنوايا مصر، ولطمأنتهم كتب نجيب إليهم في الأسبوع الأول من مايس/ مايو قائلاً "أن مصر تفضل استقلال السودان على وحدة مصطنعة لا تمثل رغبات السودانيين"؛ وأجاب على احتجاج حزب الأمة على تدخل مصر في الشؤون السودانية بقوله ان حكومته لن تورط نفسها في سياسة السودان الداخلية. وتبعاً لتقارير حكومة السودان فقد أراد نجيب من رده على احتجاجات حزب الأمة على الدعاية المصرية وضع اللوم على مرؤوسيه؛ لكن عندما طلب إليه إصدار تصريح يقول انه يفضل سوداناً مستقلاً على الوحدة مع مصر، فان رده لم يقنع حزب

---

(1) انظر كذلك:

K-D.D Henderson, Set Under Authority, (Castel Cary press, Somerset, 1987), pp. 187-188.

(2) SPIS No. 2, January-February 1953.

(3) المصدر نفسه؛ SPIS No. 1, December 1952- January- 1953

(4) الرأى العام، عدد خاص، 31 مارس 1953.

الأمة. وقد عزم الحزب على مفاتحة مصر ثانية[1]، وتعهد السيد عبد الرحمن بأنه سيستخدم جميع المصادر المتاحة لديه لمواجهة الدعاية المصرية، وأعلن انه إذا لم يغير المصريون سياستهم في تشجيع الوحدة فان حزب الأمة سيقاطع الانتخابات ويتخذ إجراءات لمنع إجرائها ويدين الاتفاق مع مصر مفضلا إرجاء تقرير المصير والعودة إلى الوضع القائم، وبينما رفض السيد عبد الرحمن الادعاء المصري القائل ان الدعم المالي للوحدويين لا يأتي من مصر بل من السيد علي، فأنه رغم هذا اتهم السيد بإساءة استغلال دوره كرجل دين من اجل غاياتٍ سياسية، وكرر السيد عبد الرحمن طلبه بأن على الحكومة أن لا تستمر في دعمها للسيد علي وبدلاً من ذلك فان عليهم ان تساند حزب الأمة[2].

وقال (هاو) في تقرير له عن هذا أن وجهات نظر السيد علي حول مستقبل السودان "مبهمة كما كانت دوماً"، لكنه لم يشجع دعماً صريحاً للسيد عبد الرحمن وحزب الأمة طالما بقيت علاقاتهم مع مصر غامضة. وعلى أية حال، فإذا قاطع السيد عبد الرحمن مصر بشكل رسمي، فانه يمكن عندئذ تقديم المساندة له ولأتباعه[3]. وقد حددت مذكرة لوزارة الخارجية كتبها يو موريس (الذي خدم سابقاً في السفارة في القاهرة)، حول أفضل السبل لمواجهة الدعاية المصرية في السودان، حددت السياسة البريطانية إزاء مستقبل البلاد كما يلي: "إقناع السودانيين بان الاستقلال هو الأفضل لهم؛ أنهم يمكن ان يكونوا مستقلين؛ وإننا سندعمهم في الحصول على استقلالهم؛ وسندعمهم لاحقاً إذا احتاجوا ذلك"، وواصل هاوْ النقطة الأخيرة مضيفاً ان على الجماعات المنادية بالاستقلال ان تخرج إلى

---

(1) FO 371/102773 (JE 1055/2), 5 May 1953, Reuter, FO 371/102701- (JE 1013/22), SPIS, 22 May 1953.

(2) FO 371/10 2773 (JE 1055/2), Telegram No. 340, R. Howe to - Foreign Office, 6 May 1953.

(3) FO 371 /10 2773 (JE 1055/2), Telegram No. 341 , R. How e to -Foreign Office, 6 May 1953. FO 371/102701 (JE 1013/22), 371/102773 (JE 1055/5), D.M.H. Riches to R. Allen, 11 May 1953; SPIS, 22 May 1953.

العلن في قطيعتها مع مصر لأنـه في الوقـت الـذي تـستطيع بريطانيـا ان تـساندها إذا فعلـت ذلـك فإنهـا لا تستطيع ان تأخذ زمام المبادرة[1].

وقبل ذلك في نيسان/ أبريل، أكدت الوزارة البريطانيـة أنهـا سـتساند الحكومـة الـسودانية في حفـظ القانون والنظام ليتسنى اجرء الانتخابات بصورة حرة، وأعادت بريطانيا التأكيد على نيتها في رؤية الحكومة الذاتية وقد تحولت إلى تقرير مصير حقيقـي، وإنهـا سـتتخذ الخطـوات لمواجهـة الدعايـة المـصرية لـصالح الوحدة، وإذا أختار الـسودان الاسـتقلال فـان بريطانيـا سـوف تـسانده وتـدخل معـه في علاقـات تنظمهـا معاهدة[2].

في اجتماع مع السيد عبد الرحمن، الذي زار لندن ثانيـة في حزيـران/ يونيـو عـام 1953 يرافقـه عبـد اللـه خليل، انتقد رئيس الوزراء البريطاني أتفاق حزب الأمة مع نجيب، مشيراً إلى ان مصر أبقت عـلى حملتها الدعائية ضد بريطانيا حتى بعد الاتفاق الانكلوا - مصري في شباط. أوضح ان حكومته ليـست لديها نية في السماح لمصر بالسيادة على السودان بعد الاستقلال. وقد وافق السيد عبد الرحمن اتخاذ خطوات لكبح جماح الدعاية المناهضة لبريطانيا من قبـل حـزب الأمـة[3]، وقـال سـلوين لويـد، وزيـر الدولة، في مذكرة في 7 تموز/ يوليو عام 1953 ملخصاً المناقشات مع السيد عبد الرحمن خـلال زيارتـه إلى لندن، قال ان قادة حزب الأمة مترددون في القطيعـة مـع مـصر، لكـن إذا رفـض المـصريون أعطـاء الضمانات التي تطالـب بهـا اللجنـة التنفيذيـة لحـزب الأمـة أو إذا أعطوهـا ورفـضوا وضـعها موضـع التطبيق خلال شهر ، فإنهم - أي حزب الأمة_ سوف يعلنون الاتفاق باطلاً ولاغياً ويبـاشرون في حـرب دعائية ضد مصر ويتعاونون بشكل صريح مع بريطانيا، ونسب لويد أيضاً إلى عبد اللـه خليل قوله أن نجيب اخبره أنه يفضل استقلال السودان مع إجراءات وقائية لحماية المصالح المشتركة للبلـدين لكـن نجيب لم يجرؤ على قول ذلك علانية - بالرغم من أنه صرح ، حسب تقرير في جريدة النيل ، في مؤتمر صحفي بأنه إذا أرادت السودان استقلالا حقيقياً ، متحرراً من الضغوط والنفوذ الأجنبـي ، فـان مـصر

---

(1) FO 371/102773 (JE 1055/1), Minutes by W. Morris, 15 May 1953.

(2) CAB 129/60 C. (53) 121,7 April 1953.

(3) FO 371/102773(JE 1055/8),Record Of Conversation between the Prime Minister & sayd Abd EL-Rahman EL-Mahdi, 16 June 1953.

مستعدة لقبول ذلك . ويخلص لويد إلى ان الموقف حرج بالنسبة لبريطانيا، فحزب الأمـة أقـر الاتفـاق مـع نجيب وسالم ومالم يُدن هذا الاتفاق فليس هناك من حزب تدعمه بريطانيا يؤيد بشكل صريـح الاسـتقلال عن مصر[1].

في نفس ذلك الشهر أشار السيد علي، في حوار مع لوس، إلى تقرير صحفي يـزعم أن رئـيس الـوزراء، عندما قابل السيد عبد الرحمن، قال أنه يفضل ملكية مهدية في السودان. وقـد دفـع هـذا الـسيد عـلي إلى مناقشة السياسة السودانية مع لوس وهو بحد ذاته أمر غير اعتيـادي وقـال الـسيد عـلي، في الوقـت الـذي يدعي فيه انه لا يصدق التقرير، ان مؤيديه سيعتبرونه دليلاً على دعم بريطانيـا للمهـديين ضـد الختميـين، وأوضح السيد على وجهات نظره عن مستقبل الـسودان. فهـو يفـضل الاسـتقلال والجمهوريـة، وأضـاف ان جميع السودانيين يريدون الاستقلال فحين يتكلمون عن الوحدة يقـصدون تنـسيقاً مـع مـصر ولكـن لـيس حكم مصر للسودان. واعتقد السيد انه، إذا مـا اقلـع الـسيد عبـد الـرحمن عـن ادعائـه الملـكي، فـان ذلـك سيشجع الختمية على تأييد الاستقلال التام[2].

أشارت وزارة الخارجية إلى هاوْ بان يوضح للسيد علي ان شكل الحكومة في السودان المـستقل لم يُـثر إطلاقاً في مناقشات رئيس الوزراء مع السيد عبـد الـرحمن. وبنـاء عـلى ذلـك، ذكـر (هـاو) الـسيد عـلي في حديثه معه بالتعهد الذي قدمه أيدن إلى الـسيد عبـد الـرحمن في الـسنة الـسابقة ومفـاده إنـه إذا أختـار السودانيون الاستقلال فعليهم أن يقرروا حينذاك شكل حكومتهم[3].

في حزيران/ يونيو عام 1953، وفي حملة صحفية قام بها عبد اللـه خليل، أعلن حزب الأمة بصورة غير متوقعة أنه يؤيد نظاماً جمهورياً ديمقراطياً. كان الهدف المباشر من هـذه الخطوة هو إزالة هـواجس الـسيد عـلي واتباعـه وكـسب مـساندة الـسودانيين المتعلمـين.

---

(1) FO 371 /102702 (JE 1013/45) , SPIS . 8 of 1953 ; FO 371/102701(JE 1013/33), Sudan Frotnightly summary period 16-30 June 1953; CAB 129/61 C.(53) 197, 7 July 1953 النيـل 14 تمـوز 1953.

(2) FO 371/102773 (JE 1055/21), The Sudan; SAR'S Monarchical- Ambitions, 24 July 1953.

(3) FO 371/102773 (JE 1055/21); W. Strong to R. Howe, 23 July 1953

واستغل السيد عبد الرحمن مناسبة عيد الفطر في 21 آب/ أغسطس عام 1953 ليعلن على الملأ إقراره لإعلان حزب الأمة في تأييد الجمهورية إذ أعرب عن أمله بان التصريح بمساندته لجمهورية ديمقراطية بعد الاستقلال سيضع حداً للانشقاقات حول شكل الحكومة في المستقبل[1]. وعلى الرغم من كون هذا التصريح شيئاً من التحول، لكنه لم يكن، كما أثبتت الأحداث فيما بعد، على هذا القدر من الأهمية لمستقبل السودان كما كان متوقعاً آنذاك.

ومها يكن من أمر، فان تصريح السيد عبد الرحمن جنباً إلى جنب مع اكتشاف حزب الأمة إمكانية التعاون مع الحزب الجمهوري الاشتراكي بالإضافة إلى التنصل الواضح للسيد صديق من اتفاق الأحزاب في 10 كانون الثاني/ يناير عام 1952، أفزع الحزب الوطني الاتحادي. فضلا عن ذلك فقد زعم زين العابدين صالح، زعيم الحزب الجمهوري الاشتراكي، ان السيد علي اخبره سراً انه سيسمح لأتباعه بالتصويت لمرشح من الحزب الجمهوري الاشتراكي أو ختمي مستقل في انتخابات السودان. وفي الواقع فإن خطوات كانت قد اتخذت سابقاً تحت إشراف الاتحادات الختمية لتقديم مرشحيها. وعلى أية حال، فأن من الصعب التصديق بأن السيد علي وضع كل ثقله خلف الحزب الجمهوري الاشتراكي وتبنى موقفاً معادياً للحزب الوطني الاتحادي، إذ إن الحزب الوطني الاتحادي كان في ذلك الوقت يغير تراكيب اللجنة العامة للحزب من أجل تقوية روابطه مع الختمية، فقد زادوا حجمها من 100 إلى 300 وارتفع تمثيل الختميين فيها من 30 بالمائة إلى 75 بالمائة[2]، ثم ضغط الختميون من أجل تمثيل اكبر في اللجنة التنفيذية للحزب، وبعد جدال طويل تم التوصل إلى تسوية تتضمن زيادة في إعداد اللجنة من 17 إلى 26[3]. وكما يذكر سكرتير الحزب الوطني الاتحادي خضر حمد في مذكراته، فبسبب الموقف الحرج لم يكن هذا وقتاً مناسباً لجدال حزبي داخلي وتبعاً لذلك وافقوا على

---

(1) FO 371/102701 (JE 1013/33), FSR No. 6, 16-30 June 1953; FSR No.7, 1-15 July 1953;

(2) FO 371/102701 (JE 1013/35), FSR No. 7 ,1-15 July 1953

التلغراف، 11مارس 1953.

(3) FO 371/108312 (JE 1013/2), Telegram No.2 (UKTC) to Foreign Office, 2 January 1954.

القرار[1]. ومادام قد تم التوصل إلى أتفاق، فان الحزب الوطني الاتحادي يستطيع الآن ان يمضي قدماً في التحضيرات للانتخابات العامة المقبلة، كما ورد في الاتفاق الانكلو-مصري. ويبدو ان زعامة الختميين أحست ان انتصار الحزب الوطني الاتحادي محتمل ولهذا السبب أرادوا تأمين موقع مؤثر في المستقبل لأنفسهم ولطريقتهم. وقد أدرك ان أي حزب يحصل على أغلبية في البرلمان سيكون في موقع قوي يمكنه من دفع البلاد أما في اتجاه الوحدة مع مصر أو الاستقلال.

وفي غضون ذلك أصبح واضحاً لدى السلطات أنه لا يمكن إجراء الانتخابات، التي ستشرف عليها لجنة دولية، حتى نهاية موسم الأمطار أي حتى الخريف. وقد أعطى السيد علي بصورة سرية تعليمات بان على مؤيديه مساندة الحزب الوطني الاتحادي. وقام الحزبان السياسيان الرئيسيان، الأمة والحزب الوطني الاتحادي، بحملات انتخابية مكثفة في شمال البلاد وجنوبها، وكان كل منهما يشكوا بان الآخر يسيء استخدام الوسائل الديمقراطية. وكذلك اتهمت مصر وبريطانيا أحداهما الآخر بانهما تحاول التأثير على السودانيين[2]. وشدد السيد علي الذي كان حريصاً على وجوب تجنب العنف في اجتماع خاص مع الحاكم العام، في نهاية تشرين الأول، على إن الإدارة الإنكليزية في السودان مسؤولة عن حفظ القانون والنظام خلال الانتخابات[3].

وفي 3 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1953، بينما كان الاقتراع على وشك أن يبدأ، أصدر السيد علي بياناً علنياً إلى الشعب السوداني يحثهم فيه على التصرف بمسؤولية، وعلى الرغم من تأكيده على وجوب عدم ارتكاب شيء يمنع السودان من تحقيق حريته[4]، فأنه لم يشر إلى الناخبين بشكل صريح بكيفية الانتخابات. وأصدر السيد عبد الرحمن التماساً مشابهاً لدعوة السيد علي إلى الهدوء والإحساس بالمسؤولية خلال

(1) حمد، مذكرات خضر، ص176-177.

(2) FO 371/102776 (JE 1155/140), Muhammad Ahmad 'Umar, Acting Secrtary General Umma party to the Chairman of the Electoral Commisson .11 November 1953; FO 371/102702 (JE 1013/58) Politcal Summary No. 15, 24 October- 6November 1953.

(3) Political Summary No. 15. 24 October- 6 November 1953

(4) المصدر نفسه. الأهرام، 3 تشرين ثاني 1953.

الانتخابات[1]. وحذر نجيب من جانبه، في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، من محاولة الإمبرياليين لإثارة الفتنة وخلق صعوبات اقتصادية عن طريق إفراغ الخزانة، وقال أنه سيزور السودان، ربما لافتتاح البرلمان السوداني[2].

قال إسماعيل الأزهري، رئيس حزب الوطني الاتحادي، في مقابلة مع مراسل صحيفة (الجمهورية) القاهرية، ان حزبه سيضع قوانين ذات أثر رجعى لمعاقبة أولئك الخونة الذين تعاونوا مع الإمبرياليين على حساب السودانيين، وقال انه مادام هدف الحزب الوطني الاتحادي هو الوحدة مع مصر، فانه سيتم أنشاء نظام جمهوري، وأكد بقوة على انه لا مكان لملكية كتلك التي دعا إليها حزب الأمة طويلاً.وفي غضون سنتين سيحتل السودانيون جميع المناصب الوظيفية التي يحتلها البريطانيون آنذاك، وستطلب المساعدة التقنية من مصر أو بلدان غير بريطانيا[3]، ثم أصدر الأزهري بياناً صحفياً لتهدئة مخاوف حزب الأمة وبين الختميين في الواقع والتي أثارتها مقابلته، وأعلن في بيانه هذا انه إذا أنتخب فان الحزب سيسعى إلى العمل لصالح البلاد ككل[4].

وفي الوقت الذي كان فيه السيد علي يتجنب التدخل العلني المباشر في عملية الانتخابات، فانه منح مباركته للمرشحين الختميين وبعض المرشحين من غير الختميين من الحزب الوطني الاتحادي، وكان نشطاً بصورة سرية في دعم ترشيح الأزهري في دائرة الخرطوم الانتخابية[5]. وقد أعلنت نتيجة الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية في الأسبوع الثاني من كانون الأول، وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بـ 51 مقعداً من

---

(1) Political Summary No. 15. 24 October- 6 November 1953

(2) FO 371/102776 (JE 1055/135), Telegram No. 314, Cairo to Foreign Office, 4 December 1953.

(3) FO 371/102776 (JE 1055/138), Telegram No. 1702, Cairo to Foreign Office, 10 December 1953.

(4) FO 371/102776 (JE 1055/138), Telegram No. 616, Khartoum to Foreign Office, 14 December 1953.

(5) مجلة القلم ، ج2 عدد 3 (12 نيسان 1968) ، ص17. وادى النيل ، 14 نيسان 1953. هذه المعلومات أيدت أيضا من قبل ابراهيم المحس. جزيرة توتي ، 7 تشرين الاول 1983.

مجموع 97 لمجلس النواب و32 مقعداً من مجموع 50 لمجلس الشيوخ، مما أثار فزع بريطانيا التي كانت تتوقع أغلبية من حزب الأمة. وقد أعطى ذلك الحزب الوطني الاتحادي أغلبية واضحة، وأعتبره المصريون انتصارا لسياستهم في الوحدة وهزيمة لبريطانيا[1]. كان احد العوامل الرئيسية التي أدت إلى نجاح الحزب الوطني الاتحادي، كما أعترف به على نطاق واسع في السودان بالأضافة إلى البريطانيين، هو الدعم القوى من الختمية واتحاداتها[2].

أصدر ميرغني حمزة بياناً في الأول من كانون الأول/ ديسمبر دعا فيه إلى تسريع عملية السودنة، لكنه بينما نوه إلى علاقات وثيقة مع مصر فقد أكد ان ذلك لا يعنى قبول السيطرة المصرية، وأشار أيضاً إلى ان السودان يجب أن يكون لها جيشها الخاص وحكومتها الخاصة، وبينما أحتج حزب الأمة من جانبه بان الانتخابات قد تم التأثير عليها بمكيدة مصريه، فقد أشار إليهم السيد عبد الرحمن بتقبل النتيجة، ان من مسؤولية مرشحيهم الذين فازوا في الانتخابات تشكيل معارضة مؤثرة في البرلمان[3]. وفي بريطانيا شعرت وزارة الخارجية بالارتياح عند ملاحظتها ان الأزهري كان على الأقل في خلاف مع مصر حول اتفاق مياه النيل، والذي لم يعد يعتبره قانونياً[4]. وعلقت (الايكونوميست)كما يلي: "سيكون السودانيون الآن على المحك في الفترة الانتقالية، لان الانتخابات الأخيرة كانت الخطوة الأولى من خطوتين على الطريق"، مضيفة أن القرار حول الوحدة مع مصر سيُبَتُّ فيه نهائياً عند نهاية الفترة الانتقالية التي تدوم ثلاث سنوات[5]، وان النتيجة في الواقع ستعتمد على الطريقة التي يتعامل بها الحزب الوطني

---

(1) FO 371/102724 (JE 1026/1), Telegram NO.674 ,Baghdad to Foreign Office,2 December 1953

عبد اللطيف البغدادي، مذكرات البغدادي (2ج، المكتب المصري الحديث، القاهرة، د.ت) ج 1 ص 75.

(2) FO 371 /102702(JE 1013/64), Telegram NO.5, (UKTC) to Foreign Office, 4 December 1953 ;S-Lloyd, Suez 1956 - Apersonal Account, (Jonathan Cape, London, 1978) p-16.

(3) المهدي، جهاد، ص 131.

(4) FO 371 /102774 (JE1026/1), Telegram NO.907, Foreign Office, to Baghdad, 2December 1953.

(5) The Economist, 5 December 1953.

الاتحادي، مع مسئولياته، خلال هذه الفترة على ردود أفعال الأحزاب الاستقلالية وسلوك المصريين .

3- التطورات السياسية أثناء المرحلة الانتقالية 1954 - 1956.

بعد الانتخابات مباشرة برز الانشقاق المتوقع بين قادة الحزب الوطني الاتحادي إلى المقدمة، كان الختميون يريدون أن يصبح ميرغني حمزة رئيساً للوزراء والأزهري المتحدث باسم مجلس النواب، وعندما طرحت المسألة على اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي من قبل حماد توفيق، غيّر محمود الفضلي، الذي كان يعارض زيادة النفوذ الختمي في الحزب، اهتمام اللجنة بالتركيز على مخاطر التحريض الذي يقوم به حزب الأمة في الجنوب ومحاولاته التأثير على أعضاء البرلمان الجنوبيين. وقد نجح تكتيكه، على الأقل لان هذا كان أخر اجتماع للجنة التنفيذية، والتي لم تدع ثانية إلى الاجتماع من قبل الأزهري، وفضل العمل من خلال الهيئة البرلمانية، وقد انتخبته الأخيرة رئيساً للوزراء في 6 كانون الثاني/ يناير عام 1954[1].

عندما اختار الأزهري وزراءه على أثر ذلك، كان حسب محمود الفضلي، تحت تأثير السيد علي: فعلى سبيل المثال، أقنعه السيد علي بتجنب تعيين يحي الفضلي ومحمد المرضي وحسن عوض الله الذين كانوا (أشقاء) بارزين. لكن مشورة السيد علي بتعيين ميرغني حمزة وزيراً للشئون الداخلية رفضت لان ذلك منصب حكومي رئيسي كان الأزهري يريد الاحتفاظ به لنفسه ويضيفه إلى منصبه كرئيس للوزراء. وكشكل من التعويض عرض تقديم ثلاث مناصب وزارية للأزهري مما يستبعد يحي والأعضاء (الأشقاء) الاخرين. وفي رواية أخرى مختلفة قليلاً نقلها محمود، أن السيد علي رفض قبول قائمة الأزهري في التعيينات الوزارية وقدم بدلاً عنها توصياته[2].

---

(1) مقابلة مع محمود الفضلي، أم درمان 21 أب 1983.

(2) المصدر نفسه.

ومهما تكن التفاصيل الداخلية، فأن تكوين وزارة الأزهري عكس الطبيعة الائتلافية للحـزب الـوطني الاتحادي، ومن بين أعضاء الوزارة الاثني عشر، فان خمسة منهم من رجال السيد علي، مـن بيـنهم ميرغنـي حمزة وزيراً للتعليم والري والزراعة، وإبراهيم المفتى وزيراً للاقتصاد والتجـارة وخلـف اللــه خالـد وزيـراً للدفاع، وقد ضم ثلاثة جنوبيين دون إعطائهم حقائب وزارية[1].

دعي السيدان من قبل الحاكم العام إلى حضور افتتـاح البرلمـان الجديـد في الأول مـن كـانون الثـاني/ يناير عام 1954، وقد اعتذر السيد علي، عـلى الـرغم مـن ترحيبـه بالـدعوة، بـان سـوء صـحته يمنعـه مـن الحضور، وقد مثله ابنه الأكبر السيد محمد عثمان[2]. يمكن تفسير غياب السيد عـلي بعـدة اتجاهـات فقـد يكون مريضاً، لكن الأكثر احتمالا هو أنه لم يكـن مـسروراً للاتجـاه الـذي تتطـور إليـه الأمـور في البرلمـان بالإضافة إلى أنه كان يريد الاستمرار في الممارسة التي بدأها في شـباط/ فبرايـر عـام 1953 بـإبراز أبنـه عـلى المسرح السياسي. وأُقنع السيد عبد الرحمن من قبل أتباعه بحضور الاحتفال حتى بالرغم مـن خـشيته مـن أن تعتبر المناسبة رمزاً لهزيمة حزبه[3].

في 9 كانون الثاني/ يناير أدى الأزهري ووزراؤه اليمين وقد أذن هذا بدء الفترة الانتقاليـة كـما ورد في الاتفاق الانكلو-مصري في 12 شباط/ فبراير عام 1953. ومهما يكن مـن أمـر، فقـد حـدد الافتتـاح الرسـمي للبرلمان في الأول من آذار ودعي إليه ضيوف رسميون مـن بيـنهم نجيـب ووزيـر الدولـة البريطـاني سـلوين لويد[4].

مع وصول نجيب في صباح ذلك اليوم لحضور الافتتاح، عـرف أن أتبـاع الـسيد عبـد الرحمن، الذين كانت الانتخابات صدمة كبيرة لهم، كـانوا يخططـون للتظـاهر مـن أجـل الاستقلال[5]، ولتجنـب المواجهـة غـير الحـاكم العـام الطريـق الـذي سيـسلكه نجيـب إلى

---

(1) FO 371 /108312(JE 1013/4), Telegram NO.4 (UKTC) to Foreign Office, 15 January 1954.

(2) دار الوثائق المركزية، منوعات، 23/1/ 258، السيد علي الميرغي الى الحاكم العام، 31 كانون الأول 1953.

(3) Telegram NO-2, (UKTC) to Foreign Office, 2 January 1954.

(4) Telegram NO-4, (UKTC) to Foreign Office, 15 January 1954.

(5) المهدي، جهاد، ص 131، 132، 135.

القصر، وذلك بعد التشاور مع رئيس مجلس الشيوخ وممثل مصر المحلي وبموافقة الأزهري. وذلك فان الأنصار المحتشدين، وقد أسقط في أيديهم، اتجهوا نحو القصر حيث جرت مشاهد غاضبة وصدامات مع الشرطة قتل فيها عدد من الأشخاص من بينهم ضباط بريطانيون وسودانيون(1)، وأعلن الحاكم العام حالة الطوارىء في الخرطوم وأصدر أمراً إلى السيد عبد الرحمن بإرجاع أتباعه الذين كانوا قد جاءوا من الأقاليم(2). وعلى الرغم من الإغراء الذي يمثله الإعلان عن تعليق الدستور ودعوة القوات، وهو سياق العمل الذي كان يدعو إليه السيرونستون تشرشل ولويد، فان (هاوْ) قاوم هذا الاتجاه وحافظ على سياسته بعدم التدخل، وانسجاما مع هذه السياسة فأن (هاوْ) لم يفرض "تصفيته حساب" مع الأزهري في تشكيل المجلس الاستشاري للحاكم العام، على سبيل المثال، بدلاً عن ذلك عمل على إقامة علاقات جيدة مع الأزهري(3).

تأجل افتتاح البرلمان حتى 10 آذار/ مارس، وأقنع نجيب بمغادرة السودان مبكراً في الثاني من آذار ومن بين الضيوف الآخرين فان لويد فقط بقي حتى الثامن من آذار "لمراقبة الوضع وتجديد الصلات مع الشخصيات السودانية"(4)، وخاصة مع السيدين . وقد قابل السيد عبد الرحمن، لكنه لم يتمكن من رؤية السيد علي الذي لزم غرفته، ربما بسبب المرض(5)، أو وهو الأكثر احتمالا ، لأنه كان محزوناً للأحداث التي أحاطت بافتتاح البرلمان . وقالت الوزارة في بيان حول أعمال الشغب في الأول من آذار أن أعمال الشغب هذه كانت متعمدة وأنه في الوقت الذي التزم فيه الختميون بالحظر على مظاهرات الشباب، فان الأنصار لم يفعلوا ذلك وأن مؤيديهم دخلوا الخرطوم بأعداد

(1) مقابلة مع أحمد محمد ياسين، الخرطوم، 20 أب 1983.: KCA 17 -24 April 1954, PP 13525- 13526.

(2) FO 371/108312(JE 1013/13), Telegram NO.13.(UKTC) to Foreign Office .13 March 1954.

(3) E.Shuckburgh, Descent to Suez, Diaries 1951-1956 , (WeidenfeLd and NicoLson, London, 1987), PP140 -143; The Times, 30 June 1981.

تفق مع الرأي نفسه السكرتير القضائي لحكومة السودان في رسالة منه الى مكاوي سليمان أكرت بمناسبة وفاة سير روبرت هاو في سنة 1981.

(4) FO 371 /108312 (JE 1013/13), Telegram No .13, (UKTC) to Foreign Office, 13 March 1954 ; Lloysd, Suez 1956 ,P.13.

(5) صوت السودان 9 مارت 1954.

كبيرة. وقد أنكر حزب الأمة ان يكون مؤيدوه مسؤولين عـن أعـمال الـشغب والقـوا باللائمـة عـلى اسـتفزاز الشرطة[1]. وكتب لويد في تقرير له عن اجتماعه مع الأزهري في الرابع من آذار/ مارس قائلاً أنه أعـرب عـن قلقه من أن الاختلافات الطائفية نجمت عنها اضطرابات أهلية، وأعلن الأزهري اتفاقـه في ذلـك مـع لويـد لكنه في الحقيقة القي باللوم على الموظفين البريطانيين، وخاصة آمر الشرطة البريطاني المتوفى في عدم اتخـاذ خطوات للسيطرة على الأنصار وإعادتهم من حيث أَتوْ كما أقترح هـو، أي رئـيس الـوزراء. وزعـم لويـد ان زيارة نجيب كانت استفزازية؛ لكن الأزهري أعرب عن رأيه بان الاضطراب كان سيحدث سواء كـان نجيـب موجوداً أو لن يكن موجوداً، وانتقد المشورة التي أشار بها عليـه الموظفـون البريطـانيون والتأكيـدات التـي قدمها له آمر الشرطة بأنه لن يكون هناك اضطراب. وعلى أية حال، فقد تابع قائلاً بأنه يريد بقاء الموظفين التقنيين البريطانيين في السودان، وعندما ضغط عليه لويد للإعراب عن وجهة النظر هذه بصورة علنية، لان ذلك يعزز العلاقات بين بريطانيا والسودان، رفض الأزهري بحجة أن لـه أعـداء سـيتهمونه بتغيـير سياسـته والانحياز إلى البريطانيين[2].

خلال ذلك وفي الثاني من آذار اتهمت الحكومة المصرية الإدارة البريطانية بإثارة الاضطراب لـكي تـبرر استمرار الحكم البريطاني، وهو الادعاء الذي أكده نجيب في خطـاب إذاعـي عنـد عودتـه إلى القـاهرة مـن الخرطوم.وقد رفض أيدن، وزير الخارجية البريطاني، هذه الادعاءات[3].

وفي خطابه عند افتتاح البرلمان في العاشرة من آذار/ مارس، تحدث (هاوْ) عن الحاجة إلى الوحـدة والتعـاون وأهميـة تقويـة قـوة دفـاع الـسودان وعـن تـصميم بريطانيـا عـلى

---

(1) KCA, 17-24 April 1954, P. 13525. من المناسب أن نلاحظ أن حـزب الامـة في 12 كانون ثاني 1954 قـد حـذر مـن زيارة محمد نجيب الى السودان بعد أجراء الانتخابات، تعتبر في وقتها غير المناسب.

(2) CAB 129 /67 C. (54)104, 7 March 1954, Telegram NO 13, (UKTC) to Foreign Office, 13 March 1954.

(3) KCA, 17-24 April 1954, p.13525

تطبيق الاتفاق الانكلو- مصري[1]. وقد قبلت دعوة من الحكومة البريطانية إلى الأزهري وأثنين من الوزراء لزيارة بريطانيا في النصف الأول من تشرين الثاني، وأثار قرار الأزهري بوجوب مرافقة اثنين من الوزراء الموالين لمصر إياه، هما يحي الفضلي وعلي عبد الرحمن، مصاعب داخل الوزارة عندما أحتج أحمد جيلي، هو وزير ختمي، على اختيار الأزهري. أعرب خضر حمد، سكرتير الحزب الوطني الاتحادي، في مذكراته عن رأيه بان معارضة الوزراء الختميين كانت لرغبتهم في المشاركة في الوفد[2]. ومهما يكن من أمر، يبدوا أن الأزهري كان يود المحافظة على سمعته كخصم قديم لبريطانيا فاختار وزيرين مواليين لمصر كدليل على ثباته على موقفه. وبالنسبة لحزب الأمة فقد رأت صحافته أن الدعوى تحطم "الجو الحر والمحايد"، بالرغم من ان من الجلي ان عدم أخطار حزب الأمة بالدعوة مسبقاً هو في الواقع ما أغاظه[3].

أستقبل الأزهري في لندن من قبل الملكة وقابل تشرشل وأيدن، وقد ناقش الوفد في لندن وفي باريس من 18 إلى 21 تشرين الثاني/ نوفبر خططاً لقروض طويلة الأجل لغرض الأشغال العامة وإمكانية مساعدة فرنسا للسودان تقنياً وعلمياً[4]. وعاد الأزهري إلى السودان عبر مصر حيث عقد اجتماعات مع القادة المصريين، ويعتقد أنه أثار معهم قضية معاملتهم لنجيب، الذي كان على وشك الطرد من القيادة - وهي القضية التي تقلق السودانيين. وزار الأزهري أيضا السيد علي الذي كان في القاهرة من 10 آب حتى 24 كانون الأول/ ديسمبر، وبالرغم من عدم وجود تسجيل للقائهما، فان المرء يستطيع الافتراض ان الأزهري قدم عرضاً موجزاً للسيد علي عن زيارته لبريطانيا. في 5 كانون الأول/ ديسمبر عام 1954 أصدر السيد علي بياناً في الإسكندرية ينكر فيه تدخله لدى

(1) المصدر نفسه.

(2) حمد، مذكرات خضر، ص 191.

(3)FO 371 / 108314 (JE 1013 /47), Telegram NO, 219 (UKTC) to Foreign Office, 6 November 1954.

(4)The Times, 16 November 1954 KCA, 1-8 January 1955, p.13969

الحكومة المصرية لمصلحة نجيب[1]. وعلى أية حال فقد دون لوس فيما بعد أن السيد علي، في اجتماع معه في 16 تموز/ يوليو عام 1955، صرح أنه حاول تحقيق مصالحة بين نجيب وناصر ولكنه فشل.

وكان واضحاً لدى لوس أن السيد علي، رغم عدم استطاعته التدخل تماماً في الشؤون الداخلية المصرية، ورغم تفضيله لعبد الناصر على صلاح، كانت عواطفه مع نجيب[2]. وفي أية حال فان الحكومة المصرية وقد أدركت أن عواطف السيد علي مع نجيب أوفدت صلاح سالم لزيارة السيد علي في الإسكندرية ليوضح له أجراء الحكومة المصرية ضد نجيب[3]. وأعلن وفد من الحزب الوطني الاتحادي، أرسل إلى القاهرة لمناقشة معاملة نجيب مع الحكومة المصرية، أن القرار المصري بعدم تقديمه إلى المحاكمة ينسجم مع وجهة نظرهم ووجهة نظر السيد علي[4].

بينما كان السيد علي في مصر، ناقش الدرديري محمد عثمان ووزير الصحة مع صلاح نمط العلاقات في المستقبل بين مصر والسودان، فمن الواضح ان صلاح كان مستاءاً من نتيجة محادثاته[5]. وبعد وقت قصير من ذلك، في 15 كانون الأول/ ديسمبر أجرى حماد توفيق ويحي الكوارتي مناقشات مع عبد الناصر في نفس الموضوع[6]. وإذ كان هذان الاثنان ممثلين للسيد علي، فمن المحتمل ان السيد علي كان يحاول ان يجد حلا للمشكلة.

---

(1) FO 371/108314 (JE 1013/52), Telegram NO.267, Cairo to Foreign Office, 16 December 1954.

وفد الحزب الوطني الاتحادي كان قد سبق الازهري لمصر في التوسط لنجيب لدى الحكومة، أنظر: مذكرات الازهري عدد 63 الأيام، 4 أيلول 1957؛ FO 371 /108314 (JE 1013/51) Telegram NO.51, (UKTC) to Foreign Office, 3 December 1954.

(2) FO 371/13783 (JE 1011/18), W.H. Luce to the Foreign Office, 20 July 1955.

(3) FO 371/108314 (JE1013/48), Telegram NO. 241, Cairo to Foreign - Office,19 November 1954;

محمد نجيب، مذكرات محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر،(المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1984) ص 291.

(4) للاطلاع على نص البيان أنظر: الأهرام، 22 تشرين الثاني 1954 والأيام، 20 تشرين الثاني 1954.

(5) FO 371/108314 (JE1013/39), Telegram No. 40,(UKTC) to Foreign Office, 10September 1954.

(6) الرأي العام، 17 كانون الأول 1954، أنظر كذلك مذكرات الازهري عدد 63؛ الأيام، 4 أيلول 1957.

4- الأزمة الوزارية والخطوة الأخيرة نحو الاستقلال:

حمل التوتر داخل الوزارة الأزهري على إصدار تصريح في 19 كانون الأول/ ديسمبر عام 1954 كاشفا النقاط عن ان بعض الوزراء ونواب الحزب الوطني الاتحادي في البرلمان هددوا بالوقوف إلى جانب المعارضة مالم يطرد وزراء معينون، وزعم أنه بينما كان في جولة في إقليم دار فور أكتشف أن ثلاثة وزراء، هم ميرغني حمزة وخلف اللـه خالد واحمد جيلي، قد نأوْا بأنفسهم عن اجتماعات الوزارة وهكذا أعاقوا عمل الحكومة المهم. وقد رد الوزراء الثلاثة (وجميعهم ختميون) على البيان في اليوم التالي في مقال بجريدة (صوت السودان)، وادعوا ان غياب النصاب القانوني يعود إلى اصطحاب الأزهري لوزيرين معه إلى دار فور، واحتجوا أيضاً بان رئيس الوزراء يستشير فقط وزراء معينين مقربين إليه في القضايا الهامة وان الذين يستشيرهم مجندون لدى مصر ويرتبطون بحزب الأشقاء القديم، وحاجج الوزراء الثلاثة بأن العلاقات بين مصر والسودان يجب أن تكون على أساس الاستقلال التام لكل بلد[1]. وبعد محاولات فاشلة لحل الخلاف، طرد الأزهري الوزراء الثلاثة في 23 كانون الأول/ ديسمبر[2]، ونشر بياناً في جريدة (الأيام) زاعماً فيه أن الخلاف الشخصي حول إجراءات الوزارة كانت في أساس المشكلة وليست المسائل المبدئية، ومع ذلك فقد أعترف بعدم التوصل إلى اتفاق داخل الحزب الوطني الاتحادي وكانت وجهة نظره هي: "ان السودان يجب ان يكون جمهورية برئيسها ووزارتها وبرلمانها الخاص بها، وان الرابطة مع مصر يجب أن تكون مجلساً أعلى مؤلفاً من الوزارتين السودانية والمصرية هو الذي سيناقش الدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل ؛ ويجب أن تقدم قرارات المجلس الأعلى إلى برلماني كلا البلدين للمصادقة عليها".

وفي اليوم التالي لبيان الأزهري ألقى الوزراء الثلاثة المسؤولية عن طردهم على صلاح الذي أمتعض من الموقف الصلب الذي اتخذه ميرغني حمزة حول إعادة توزيع مياه النيل خلال المفاوضات الأخيرة حول الموضوع. وعلى الرغم من إنكار الوزراء الثلاثة

---

(1) FO 371/113581 (JE1016/6), Telegram No. 50,(UKTC) to Foreign Office, 31 December 1954.

(2) لمزيد من المعلومات انظر مقابلة الأزهرى مع صحيفة التلغراف، 24 تشرين الأول 1956.

المزاعم القائلة أنهم ساندوا أو سوف يساندون حزب الأمة[1]، فقد قيل أن حزب الأمة قدم إلى ميرغني خلف الكواليس رئاسة الوزراء وحرية اختيار وزارته. وكانت فرصة ميرغني في النجاح ضعيفة، خاصة لان السيد علي نفسه كان معارضاً لأي تحالف مع حزب الأمة[2]. وتوخى الأزهري من معالجته للقضية التأكيد على انه لم يفقد دعم المعسكر الختمي كما لم يقوض التطلعات الوطنية السودانية، التي ربما يشارك فيها الآن سراً، وفى نفس الوقت فأنه لم يرغب في إزعاج المصريين. وكان لبيانه دور كبير في تهدئة مخاوف أولئك الذين فزعوا من انتصار الأشقاء على الختميين واعتبروا انه يعني ان مصر ستسيطر على السودان[3]. وفي الواقع فقد تجنب إلزام نفسه بسياسة معينة وسعى إلى إرضاء الطرفين. ومهما يكن من أمر فان نتيجة ذلك كانت دفع الختميين خصوم تطرف الأشقاء إلى أن يطلبوا إليه أعلاناً عن السياسة.

قد يكون متوقعاً ان طرد الوزراء الختميين الثلاثة سيزعج السيد علي، وقد يكون الأزهري تعمد توقيت طردهم عند وجود السيد علي في مصر ولم يشأ أن يحرج قادتها بإصدار بيان عن القضية إذ أن الوزراء الثلاثة كانوا معروفين بمعارضتهم للمطامح المصرية في السودان[4]. ويبين محمود الفضلي أنه خلال اجتماع لزعماء الأشقاء اتصل السيد علي تلفونياً بالأزهري ووافق على قرارات الطرد[5]. ويزعم أحمد سيد حمد أيضاً أن السيد علي - ومعظم الختميين في الواقع - وافقوا، إذْ أن وجهات نظر الوزراء الثلاثة عن الاستقلال قربتهم للغاية من أهداف حزب الأمة[6]. وعلى أية حال، فان لوس كان يعتقد ان السيد علي لم يستشر وان قرار الأزهري ناشئ عن التنافس القديم بين الخمتميين والأشقاء واختلافاتهم حول مستقبل العلاقات مع مصر. ويمكن أن نضيف أن المصرين لم يترددوا في وصف الثلاثة علناً بأنهم "خونه"- وهو تدخل في الشؤون

(1) في 5 تشرين الثاني ميرغني حمزة أعلن عن تصميم بلاده للحصول على حصة عادلة من مياه النيل أنظر:
FO 371/113581 (JE 1016/6) Telegram No. 50, (UKTC) to Foreign Office,December31 ,1954.

(2) FO 371 /113581 (JE 1016/10), W.H Luce to G.D Lampen, 29 - December 1954

(3) FO371/113581(JE1016/6) Commonwealth Relations office Sudan -memorandum 6 January 1955.

(4) أنظر تعليق خلف الله خالد في صوت السودان، 15 تشرين الثاني 1954

(5) مقابلة مع محمود الفضلي، أم درمان، 21 أب 1983.

(6) معلومات بالهاتف مع أحمد سيد حمد، لندن، 6 حزيران، 1984

الداخلية للسودان ما كان من الممكن ان يكون له وقع حسن هناك، وفي الواقع فان الأزهري نفسه اعتقد ان من المناسب أن يرسل احتجاجا رسمياً[1].

وقام الأزهري، الذي ووجه بمطالب من أعضاء البرلمان، بعد إخراج نجيب، بتوضيح سياسته تجاه مصر، قام بإعادة تشكل وزارته بتعيين أعضاء موالين لمصر في الوزارات الشاغرة وأرضى بشكل أكبر الساخطين داخل حزبه بإيجاد 16 معا ونية سكرتارية ليمنح مراكز لمزيد من أعضاء الحزب[2]. وعلى أية حال، فقد كان حريصاً على أن يؤدي الوزراء الجدد اليمين مباشرة قبل أن يترأس وفداً وزارياً من المفترض أن يتوجه إلى بور سودان للترحيب بالسيد علي عند عودته من مصر. وكان الانطباع الذي تكون لدية هناك هو أن السيد علي يؤيد الخط الذي ينتهجه. ومن ناحية أخرى، فقد كان الوزراء المطرودون الثلاثة أيضا في بور سودان للترحيب بمقدم سيدهم[3]. وأعلنوا في غضون ذلك عن قرارهم بتشكيل حزب جديد هو حزب الاستقلال الجمهوري والذي كانت أهدافه، كما أعلن بعد عدة أيام، هو تأسيس جمهورية سودانية مستقلة تحتفظ بعلاقات جيدة مع مصر وحقوق متساوية في القضايا ذات الاهتمام المشترك[4]. وحسب ميرغني حمزة فقد منح السيد علي مباركته للحزب الجديد: في الواقع أن (صوت السودان) نشرت تقريراً في 4 كانون الثاني قالت فيه أنها فوضت الإعلان عن مساندة الميرغني له. ومهما يكن من أمر، ففي اليوم التالي عقدت الاتحادات الختمية اجتماعا في أم درمان وأصدرت بياناً هاجمت فيه (صوت السودان) "لنشرها إشاعات ترمي إلى تدمير وحدة الختمية"، وأعلنوا الدعم التام لحكومة الأزهري[5]، وجاءت برقيات من الأقاليم تؤيد ذلك، وكان

---

(1) W.H .Luce to G.D .Lampen 29 December 1954, FO 371/113581 (JE 1016 /12), Extract Letter from W.H Luce to G.D. Lampen 28 December 1954, KCA, 1-8 January 1955,p13969.

FO 371 /119599 (JS 1011/2), Sudan: Annual Review for 1955, 22 February 1956.

(2) W.H .Luce to G.D .Lampen 29 December 1954, Sudan Commonwealth Relations Office memorandum, 6 Jonuary 1955.

(3) مقابلة مع أحمد محمد ياسين ، الخرطوم ، 20 أب 1983

(4) FO 371/113581 (JE 1016 /14), (UKTC) to Foreign Office, 14 January 1955; SWB, part IV, NO 533, 11 January 1955 ; The Economist, 5 December 1953, p.752.

(5) (UKTC) to Foreign Office, 14 January 1955; SWB, Part IV, NO. 533, 11 January 1955.

المصريون مسرورين[1]. وقد أوقف وزير الداخلية (صوت السودان) عن الصدور، وطُرد رئيس تحريرها السلمابي[2]، وصرحت دائرة السيد علي بشكل قاطع أن لا أحد من أسرة الميرغني له علاقة بالخلاف[3]- بالرغم من أن السلمابي أعلن في مقابلة تلفزيونية بعد سنوات من ذلك أنه شجع من قبل السيد علي لنشر المقالات المعنية[4]. واستمر السيد علي في عمله المتوزان بإصدار تصريح يحذر فيه أولئك الذين يعقدون اجتماعات سياسية في منزله من عدم توريط الختمية واتحاداتها في الصراع الضاري بين الأحزاب[5].

إذا كان ذلك كله يفترض أن السيد علي كان يضمر الشكوك حول النزعة المتطرفة الموالية لمصر داخل الحزب الوطني الاتحادي، فقد كان واضحاً أيضا أن انشقاق داخلياً كان ينمو داخل الحزب الوطني الاتحادي نفسه حول نفس المسألة، وأن الأزهري نفسه توصل إلى الاستنتاج "إذا لم يكن قد رعاه سراً لبعض الوقت" بان النزعة الموالية لمصر قد أدت غرضها ويجب تخفيف حدتها. ولجنة العشرة في الحزب الوطني الاتحادي التي شكلها بعد وقت قصير لدراسة شكل حكومة المستقبل كتبت في تقريرها، كما كان يريد هو بلا شك، أن الحزب يجب أن يتخلى عن سياسة الوحدة الكاملة مع مصر لحساب نهج أكثر استقلالا[6].

اعترف المعتدلون في الحزب الوطني الاتحادي أن المزاج في البلاد بصورة عامة في تغير. ووجهت المعارضة من جانبها، مستغلة مؤشرات الانشقاق في الحزب الوطني الاتحادي، جهودها نحو تأسيس جبهة من كل المجموعات التي تؤيد الاستقلال. واخبر عبد الله خليل القصر بأن هدف الجبهة ليس الإطاحة بحكومة الأزهري ولكن تبين لها أن الرأي العام يتحول عن النزعة الوحدوية الموالية لمصر، وتدخل الحزب الاشتراكي

SWB, part IV, NO 533, 11 January 1955;NO532, 18 January- 1955. (1)

(UKTC) to Foreign office, 14 January 1955;EXtract Letter from luce to Lampen, 28 December 1954, (2)
SWB part v, NO -533,11 January 1955.

SWB, part IV , No - 537 ,25 January 1955 (3)

(4) الميثاق الإسلامي، 21 مارت 1969.

(5) المهدي، جهاد ، ص 150.

(6) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، (مكتبة الانجلو - مصرية، القاهرة، 1976) ص236.

الجمهوري أيضاً وذلك بإرسال زين العابدين صالح في 23 كانون الثاني لمقابلة السيد علي في بور سودان والطلب إليه بدعم واحد من خياراته التالية:

1. حكومة ختمية تماماً يساندها في البرلمان حزب الأمة.

2. حكومة من حزب الأمة تماماً يساندها الختميون في البرلمان.

3. حكومة ائتلافية تشمل الجبهة المنادية بالاستقلال والختميين"، وأياً كان الترتيب الذي سيتم تبنيه فانه سيقتصر فقط على مرحلة الإعداد لتقرير المصير من أجل تحقيق الاستقلال ثم يعود كل حزب لسياسته الخاصة[1]، ولم يُجب السيد علي.

مضى الحزب الوطني الاتحادي - أو المعتدلون الذين يستطيع الأزهري الآن التعويل عليهم - قدماً في نهجهم الجديد، في 31 آذار/ مارس أذيع بيان من قبل مجموعة الحزب البرلمانية عبر راديو أم درمان يعلن اتفاقاً اجماعياً على أن الاعتبار الأكثر أهمية هو "استقلال السودان وسيادته التامة"، وان ذلك يجب ان لا يتأثر بطبيعة الروابط مع مصر في المستقبل، والتي تتطلب تحديداً عاجلاً، وأشار البيان إلى تعين لجنة العشرة الخاصة مؤخراً لتقديم توصياتها حول الموضوع إلى لجنة الحزب التنفيذية من أجل اتخاذ قرار بشأنها[2].

وقدمت اللجنة الخاصة تقريرها، الذي يؤيد جمهورية مستقلة وذات سيادة تنسق مصالحها المشتركة مع مصر، إلى اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي التي وافقت عليه، ورحبت جبهة الاستقلال بتضييق الشقة هذا بينها وبين الحزب الوطني الاتحادي ودعت إلى تشكيل حكومة ائتلافية كخطوة قادمة. وأعلنت صحيفة حزب الأمة أن الجبهة ستدافع عن ائتلاف كهذا داخل وخارج البرلمان ضد كل الهجمات؛ وقال زعيم المعارضة محمد أحمد محجوب أنه يتطلع إلى أنشاء "أحزاب سياسية جديدة تقوم على أسس سياسية

---

(1) FO 371/113581 (JE 1016/19), Record of conversation With Abdalla Khalil on 24 January 1955. من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الأزهري كان قد ساند فكرة الأستفتاء عندما كانت مصر قد طرحتها في عام 1950.

(2) SWB, Part IV, NO-558,8 April 1955.

واقتصادية واجتماعية سليمة". بعد وقت قصيراً أصدر الحزب الوطني الاتحادي مذكرة حول سياسته: ان الهدف داخلياً هو توطيد "العدالة للجميع، انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية والاشتراكية"، وفي الشؤون الخارجية هو "حل المشاكل بالطرق السلمية"، والحفاظ على الصداقة مع الدول المجاورة[1].

وبهدف دفع الأزهري أكثر في الاتجاه الذي يسير فيه الآن وزعت جبهة الاستقلال على جميع الأحزاب نص الميثاق الوطني المقترح الذي يدعو إلى جمهورية ذات سيادة تامة، ويطلب تقديم مسودة قرار إلى البرلمان يدعو إلى انسحاب دول الحكم الثنائي في آب/ أغسطس عام 1955، وأضاف أن السودان يجب أن لا يكون طرفاً في أي تحالف عسكري أو أحلاف أجنبية[2].

في نفس الشهر ترأس الأزهري وفداً سودانياً إلى مؤتمر عدم الانحياز في باندونغ - وهي المناسبة الأولى التي يُمثل فيها السودان في محفل دولي بصور مباشرة. ولابد أن الاستقبال الحميم الذي تلقاه قد عزز تصميمه على استقلال بلاده، بالرغم من ان موقف الوفد المصري تجاهه كان بارداً جداً بصورة جلية وتغيب هذا الوفد عن حفلة الاستقبال التي نظمها السودانيون[3]. ولم يتردد الأزهري في إبلاغ القنصل العام البريطاني بان "السودان قرر الآن بشكل واضح اختيار الاستقلال"؛ وأسهب مبارك زروق في ذلك قائلاً: أن السيدين حلا خلافاتهما ولم تعد هناك حاجة لاستفتاء عام، وان كل ما هو مطلوب هو انتخابات لتشكيل حكومة جديدة[4]. وفي طريق عودته أعلن الأزهري بشجاعة في 18 مايس/ مايو أن "السودان يجب أن يصبح دولة مستقلة، وتعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك بين مصر والسودان من قبل لجان مشتركة"، وأعرب عن أملة بإمكانية التوصل إلى " توزيع عادل لمياه النيل"[5].

SWB, Part IV, NO-561, 19 April 1955 (1)

SWB, Part IV, NO-565,3 March 1955 . (2)

Sudan: Annual Review for 1955; 22February 1956. (3)

FO 371/113592 (JE 1023/1), British Embassy Djakarta to Foreign- Office, 5 May 1955.(4)

SWB, Part IV, NO-571, 25 May 1955; Middle Eastern Affairs0, VoL. VI, no. 6-7 (June-July 1955) (5) p.224.

تصاعد التوتر بين الأزهري والحكومة المصرية، ونفى الأزهري بشدة عند عودته إلى السودان مزاعم الصحافة القاهرية القائلة بأنه باع كل شيء للإمبرياليين الانكلو-أمريكيين، وأشار في تصريحه إلى فكرة إجراء استفتاء عام حول مستقبل البلاد، وهو إجراء محتمل كان موضع أخذ ورد في الآونة الأخيرة- وضمان مناخ حر وحيادي من اجل تقرير المصير وخلص إلى "ان سودان المستقبل لن يوقع أي تحالف عسكري، مما قد يسمح لمصر وألئك الذين يعملون من أجل مصر البحث عن اتهامات أخرى، وقد كانت أحزاب المعارضة في السودان مبتهجة لذلك[1].

وبالرغم من دعوة الأزهري للقاهرة بصفته ضيفاً رسمياً في احتفالات الذكرى السنوية الثالثة للثورة المصرية، فقد تجو هل هناك علناً وركزت الدعاية المصرية على نور الدين وقضية الوحدة المصرية - السودانية والتي لم يتورع المصريون، من وجهة نظر السفارة البريطانية في القاهرة، عن أي وسيلة من أجل تحقيقها[2]. وعند عودته إلى الخرطوم طرد الأزهري نور الدين من منصب نائب رئيس الحزب الوطني الاتحادي بحجة انه لم يتعاون مع زملائه في الحكومة؛ وفي الحقيقة فقد كان يرغب منذ بعض الوقت في النأي بنفسه عن زعيم الفئة المتطرفة الداعية إلى الوحدة[3].

في هذه المرحلة الحرجة للعلاقات بين مصر والسودان، اقترح السيد علي في 16 تموز/ يوليو على لوس سراً طريق المستقبل، كما يراه. قال أنه يشارك في الرغبة المنتشرة على نطاق واسع في إجراء استفتاء عام لتقرير مصر البلاد، إذ أنَّ هذا يجب أن لا يترك لأفراد قلائل. وأشار لوس إلى أنه بالرغم من ان الاستفتاء العام قد يكون الحل الصحيح، إلا أن الاتفاق الانكلو- مصري يفرض اتخاذ هذا القرار من قبل مجلس تأسيسي، وان الاتفاق يجب تعديله إذا أريد إجراء استفتاء. وقد قال السيد علي أنه يدرك إن مصر

---

(1) FO 371/113592 (JE 1023/3), (UKTC) to Foreign Office, 9 July 1955. FO 371/113576 (JE 1013/20) British Embassy, Cairo, to British Middle East Office, Nicosia, 21 July 1995.

(2) FO 371/113576 (JE 1013/20/55), British Embassy, Cairo, to British Middle East Office, Nicosia, 28 July 1955.

(3) Sudan: Annual Review for 1955; 22 February 1956. Section 1

مستاءة من التطورات في السودان لكنه يعتقد أنها لن تعارض الاستفتاء إذا طالب السودانيون به، وبيّن السيد علي انه في حالة فشل دولتي الحكم الثنائي في الاتفاق على تعديلٍ للاتفاق فان السودانيين سيحلون المسألة بأنفسهم، وأخيرا قرر السيد علي أن يضع ثقله وراء فكرة الاستفتاء العام وأن يستخدم نفوذه في البرلمان لتأمين موافقته عليه. ومهما يكن من أمر فقد ابلغ مبارك زروق لوس أن الحكومة لم تناقش فكرة الاستفتاء لا رسمياً ولا بشكل غير رسمي، وبينما لم يكن هو ضد الفكرة من حيث المبدأ، فانه هو والأزهري كانوا من الناحية العملية معارضين لها مادامت تستدعى تعديل الاتفاق، وكانوا يبغون إقناع السيد علي لتغير وجهة نظره. وخلص لوس إلى إن فكرة الاستفتاء لن تستمر وان السودانيين سوف يركزون على المجلس التأسيسي[1].

في غضون ذلك كانت الاجتماعات بين قادة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة مستمرة منذ نيسان ويبدوا أنها كانت تتقدم بشكل حسن[2]. ولابد ان هذه المودة الواضحة بين الحكومة وحزب الأمة كانت تقلق السيد علي، وعليه فقد أصدرت دائرته بياناً ينكر فيه الإشاعات بان السيد علي مرتبطاً بأي شكل بهذه المناقشات، وحذر من وجوب عدم ربط اسمه بأية إعلانات قد تصدر[3]، وفي بياناً آخر في 13 آب/ أغسطس حض جميع السودانيين على قبول الاستفتاء حول مسألة تقرير المصير بصفته الوسيلة الصحيحة لإقرار رغبات الشعب، وطالب مصر وبريطانيا بالموافقة على هذا الإجراء عن طريق تعديل اتفاقهما لعام 1953. وأياً كان دافع السيد علي فقد رحب حزب الأمة والصحافة المهدية ببيانه بوجه عام بالإضافة إلى صحيفة الاتحادي، ولكن لوحظ ان السيد علي لم يقدم بشكل جلي وجهة نظره حول وضع البلاد في المستقبل[4]. وقال صلاح

---

(1) FO 371/11783 (JE 10110/18), W-H. Luce to the Foreign Office, 20 July 1955.

(2) SWB, Part IV, NO. 585, 12 July 1955, NO. 593, 9 August 1955.

(3) SWB, Part IV, NO. 593,9 August 1955.

(4) FO 371/113783 (JE 10110/20), Telegram NO.136, (UKTC) to, Foreign Office, 14 August 1955; Sudan weekly News , 16 August 1955; SWB, Part IV, NO. 596, 19 August 1955.

هلال، المستشار الصحفي لصلاح سالم، معلقاً علي بيان السيد علي أن "ليس لمصر رأي تعبر عنه ولكن تنتظر قرار السودان بشأن الاقتراح وسوف تكون ملزمة بما يقرره السودانيون بالإجماع"[1].

فشل المهدي ومبارك زروق في إقناع السيد علي بالإقلاع عن فكرة الاستفتاء العام بالرغم من أنهم حاججوا بان أية محاولة تقوم لتغيير الاتفاق ستكون خطرة. وفي 15 آب/ أغسطس طلب السيد علي، الذي كان قد ابلغ الحكومة المصرية قبل ذلك، من لوس نقل وجهة نظره إلى الحكومة البريطانية بوجوب إجراء استفتاء عام[2]. وكان السيد عبد الرحمن من بين الكثيرين الذين أيدوا الاقتراح، إذْ رأى ان تأثير مصر على نتيجة الاستفتاء سيكون أكثر صعوبة عليها من التأثير على نتائج الانتخابات العامة[3]. وفي الواقع كان للاستفتاء مؤيدون كثيرون في البرلمان، لكن الأزهري أعلن أن الحكومة لن تسعى إلى الاستفتاء ما لم تكن متأكدة من مساندة مصر للفكرة[4].

أرادت الحكومة البريطانية، على الرغم من إدراكها انه حتى لو جرى استفتاء عام فيجب وضع ترتيبات منفصلة لصياغة الدستور، وأرادت أن تعرف فيما إذا يتوقع تقديم طلب رسمي ومتى. كانوا يخشون أن تجبرهم مصر على البقاء في المؤخرة بإعطاء موافقتها من جانب واحد وشعروا أن من الضروري أن تعمل دولتا الحكم الثنائي سويةً في هذه المسألة[5]. وفي غضون ذلك تلقى السيد انطباعا من صلاح سالم بأن الحكومة المصرية

SWB, Part IV, NO. 597, 23 August 1955. (1)

FO 371/113783 (JE 10110/25), Telegram NO. 202, Khartoum to- Foreign Office, 16 August 1955.(2)

FO 371/113783 (JE 10110/24), Telegram NO. 139 (UKTC) to Foreign Office, 16 August 1956; (3) Sudan Annual Review for 1955, 22 February 1956; The Times, 16 August 1995.

Telegram NO. 202, Khartoum to Foreign Office, 16 August 1955 (4)

FO 371/113784 (JE 10110/34), Telegram NO. 262 Foreign Office to Khartoum, 18 August 1955; FO (5) 371/113784 (JE 10110/34), Telegram NO. 1676, Foreign Office, to Cairo, 18 August 1955

مستعدة للعمل سوية مع بريطانيا في تأييد استفتاء عام، أو في الواقع في قبول قرار من قبل البرلمان السوداني حول مستقبل البلاد[1].

في مواجهة تأييد عام واضح للاستفتاء، وافق الأزهري وزروق على وضع قرار برلماني على جدول أعمال البرلمان في 29 آب يدعو إلى استفتاء حول مستقبل البلاد بدلاً من إيكاله إلى مجلس تأسيسي منتخب ويطلب من الحكومة إخطار دول الحكم الثنائي، وقد تم تأييد القرار[2]. ومن الهام أنه، في هذا الوقت بالذات، فقد عبد الناصر الثقة في تعامل صلاح سالم مع مجمل المسألة السودانية، وأصر على استقالته كوزير لشؤون السودان[3].

بعد ستة أسابيع من الحيرة تبنى الأزهري مسلكاً جديداً إذ قدم اقتراحاً مفاده إن البرلمان القائم نفسه يجب أن يتخذ قراراً حول مستقبل البلاد ويصيغ دستوراً جديداً. وربما أدرك، كما أدركت السلطات البريطانية في الخرطوم، أن الاستفتاء العام لن يكون في الحقيقة عملياً على الأقل بسبب عدم الاستقرار في الجنوب أو ربما أراد ببساطة الاطمئنان بان شرف تحقيق الاستقلال سيكون له، بصفته رئيس الوزراء المخول[4]. ومهما يكن من أمر فان اقتراحه اصطدم بالعوائق؛ فليس فقط السيد علي هو الذي لم يتزحزح عن موقفه بل أن أربعة من معاوني السكرتيرين في وزارته أصدروا بياناً في تأييد الاستفتاء وأشاروا إلى أن السيد علي قد فعل ذلك كما أيده البرلمان، وأعلنت الجبهة المعادية للإمبريالية أيضاً مساندتها للفكرة، ونسب راديو القاهرة إلى السيد علي قوله أنه أتفق مع ممثل عن الجبهة على أن "رأي الشعب يجب أن يسود"[5].

---

(1) FO 371/113784 (JE 10110/29), Telegram NO. 218, Khartoum to Foregin Office, 21 August 1955; FO 371/113784 (JE 10110/30), Telegram NO.1072, Cairo to Foregin Office, 21 August 1955.

(2) The Independence of The sudan, NO. 3310, (Central Office of Information, London, 20.4.1956), p-4.

(3) للأطلاع على بعض تفاصيل خلفية اقالة صلاح سالم أنظر:

FO 371/113577 (JE 1013/26), British Embassy, Cairo to British Middle East Office, Nicosia, 1 September 1955.

(4) KCA, 26 November - 3 December 1955, p-14559.

(5) SWB, Part IV, NO. 617, 1 November 1955.

في غضون ذلك تفجر تمرد في 18 آب بين القوات المسلحة في الجنوب، وقد اعتبرت المعارضة الأزهـري مـسؤولاً عـن الاسـتياء بـين هـذه القـوات، مـضيفين بهـذا المـشكل إلى مـشاكله القائمـة في البرلمـان حـول الاستفتاء[1]. والآن تحرك خصومه هناك، حزب الأمـة والختميـون، نحـو إخـراج الأزهـري بالتـصويت بعـدم الثقة. وحسب مندوب التجارة البريطاني فأن كلا السيدين شجعوهم على الاتحاد لهذا الغرض[2]، بينما ذكـر الحاكم العام في تقريره أن خصوم الأزهري ، وقد اتفقوا مع السيد عـلي الميرغنـي ، الـذي أشـار إلى معـاوني السكرتيرين الأربعة بالاستقالة ومعارضة الأزهري ، كان تكتيكهم هو رفض التصويت على الميزانيـة[3]، وقـد نُفِّذ ذلك بالفعل ودحرت الحكومة .

وجه السيد علي، الذي لاشك أنه لا يزال يخشى بروز المهديين إلى المقدمة, وربما شعر ان الأزهري قـد تلقى تحذيراً بما فيه الكفاية، وحان الوقت الآن للتراجـع، وجـه دعـوةً إلى الأزهـري لإعـادة النظـر في مزايـا حكومة وطنية. "وكان اقتراح لصالح حكومة وطنية قد نوقش سابقاً بين أحزاب المعارضـة، وفي اليـوم التـالي لهزيمة حكومة الأزهري في البرلمان أنشأوا جبهة ائتلافية لتشكيلها"، وقد وافق الأزهري على استشارة أعضاء البرلمان حول اقتراح السيد علي[4]. وقد تراجع السيد علي الآن عـن معارضـته للأزهـري، ربمـا نتيجـة لـذلك، وعندما نوقش في البرلمان تعيين رئيس وزراء جديد في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، هزم ترشيح ميرغني حمـزة وأعيد انتخاب الأزهري بدعم معاوني السكرتيرين الأربعة وبـ 48 صوتاً مقابل 46[5].

(1) FO 371/113699 (JE 1205/77), Telegram NO.172 (UKTC) to Foreign Office, 30 August 1955.

(2) FO 371/113577 (JE 1013/36), Fortnightly Report NO. 2, 3-17 November 1955.

(3) FO 371/113585 (JE 1016/92), Knox Helm to C.A.E. Shuckburgh, 17 November 1955; FO 371/113584 (JE 1016/89), Adams to Macmillan, 18 November 1955.

(4) للاطلاع على نـص بيـان الـسيد عـلي الميرغنـي في دعوتـه لتـشكيل حكومـة وطنيـة أنظـر: Sudan Weekly News, 16 November 1955.

(5) FO 371/113584 (JE 1016/85), Telegram NO. 292, Khartoum to Foreign Office, 15November 1955; FO 371/113584 (JE 1016/86), Telegram NO. 375, Khartoum to Foreign Office, 16 November 1955; Knox Helm to Shuckburgh, 17 November 1955; Adams to Macmillan 18 November 1955

فُسْرَ نجاح الأزهري من قبل البعض على أنه انتصار له على السيدين مُظهراً أن زعيماً غير طائفي يستطيع الآن أن لا يذعن كثيراً للزعماء الدينيين الذين كانت هيمنتهم التقليدية على السياسة في انحسار. ومهما يكن من أمر، فان الأزهري عند إعادة انتخابه رئيساً للوزراء قرر تجاهل الضغوط لتوسيع قاعدة حكومته بضم أعضاء من المعارضة إليها. وقد اجبر رفضه التأثير عليه بالدعوة إلى حكومة ائتلافية جماعات المعارضة للضغوط من أجل تفاهم بين السيدين، اللذين أدركا على أية حال التهديد الذي يمثله تكتيك الأزهري على مصالحهما الشخصية والطائفية. وفي الواقع فأنه حتى علي عبد الرحمن، الذي كان عضواً مؤسساً لحزب الأشقاء وزميلاً بارزاً للأزهري في الحزب الوطني الاتحادي، زار السيد علي ليناقش معه الوسائل لتشكيل حكومة وطنية. وخلال هذه الأيام وصلت وفود ختمية كثيرة إلى العاصمة ويُعتقد، أنهم تلقوا توجيهات بسحب تأييدهم للأزهري والحزب الوطني الاتحادي(1)، وعليه فقد خول الأزهري الحزب الوطني الاتحادي ليناقش مع عبد اللـه الفاضل سراً إمكانية التعاون مع الأنصار(2).

ان مناورة كهذه، مهما تكن ثقيلة على السيد علي، يمكن توقع أنها تستهوي السيد عبد الرحمن، ومع ذلك فان السيدين، اللذان على ما يبدو صمما على السواء على إزاحة الأزهري العلماني عن هيمنته المستمرة على المسرح، وجدا نفعاً في التعاون، وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر اتخذا الخطوة الغير المسبوقة وذلك بالاجتماع في منزل السيد عبد الرحمن لمناقشة الأمور(3).

وصدر بياناً مشترك في 3 كانون الأول/ ديسمبر يعلن تقاربهما، وقال هذا البيان، الذي هو علامة بارزة في تاريخ السودان، أن الزعيمين "التقيا واتفقا من أجل اللـه والبلاد" للوقوف معاً لكي تتمكن الأمة السودانية من تحقيق "حريتها وسيادتها التامة

(1) حمد، مذكرات خضر، ص 230.

(2) مقابلة مع محمود الفضلي، أم درمان، 21 آب 1983.

(3) FO 371/113585 (JE 1016/95), Telegram NO. 308, (UKTC) to Foreign Office, 2 December 1955.

وإنهم يناشدون جميع الأحزاب السياسية الاتحاد من أجل تشكيل حكومة وطنية لحماية السودان[1].

كان رد الأزهري بارعاً، ففي اليوم التالي لبيانهما المشترك زار كلا السيدين لمناقشة رغبتهما في حكومة وطنية، وفي نفس اليوم (4 كانون الأول/ ديسمبر) وبعد اجتماع بين اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي ومجموعة الحزب البرلمانية، أعلن أن الحزب الوطني الاتحادي، تلبية لرغبات السيدين، قبل من حيث المبدأ فكرة حكومة وطنية. لكن أضيف تحفظ حاذق مفاده أن تقرير المصير والاستقلال يجب أن ينجز من قبل البرلمان الحالي، وان تأسيس حكومة وطنية، والتي ستشارك فيها الأحزاب حسب نسبة تمثيلها البرلماني، سيتحقق بعد ذلك[2]. وقد رفضت أحزاب الائتلاف بيان الحزب الوطني الاتحادي، لكن جبهة هذه الأحزاب توصلت إلى اتفاق مع الحزب الوطني الاتحادي بوجوب تشكيل لجنة من جميع الأحزاب لمناقشة مسألة الحكومة الوطنية و القضايا الأخرى المتعلقة بإجراءات تقرير المصير[3]. كانت دولتا الحكم الثنائي، عند حدوث ذلك، قد أعلنتا تواً موافقتهما على الاستفتاء لكن ذلك المشروع تجاوزه الزمن الآن إلى حد بعيد.

وقد تشوش الموقف تماماً، فقد كانت هناك إشاعات في الصحافة تقول أن السيد على أيد إعلان الحزب الوطني الاتحادي في 4 كانون الأول/ ديسمبر، وقد نشرت دائرته إنكارا لذلك موضحة ان كلا السيدين أوضحا في لقائهما مع الأزهري ضرورة الحكومة الوطنية من أجل تحديد مستقبل البلاد[4]. وقد بدأ الختميون ككل بتعزيز وحدة أعضائهم تحت قيادة السيد علي كلما اقترب تقرير المصير، وذكرتهم (صوت السودان) بوضوح

---

(1) FO 371/113585 (JE 1016/96), Telegram NO. 310, Khartoum to Foreign Office, 4 December 1955; SWB, Part IV, NO. 628, 9 December 1955; Sudan weekly News 6 December 1955.

(2) صوت السودان، 5 كانون أول 1955. SWB, Part IV, NO. 628,9 December 1955.

(3) محمد عامر بشير، الجلاء والاستقلال، (الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1975) ص 31-32.

(4) FO 371/113585 (JE 1016/100A), Sudanese Internal Politics , by Bromley, 13 January 1955.

قليل، بوضع ولاءاتهم الدينية فوق ولاءاتهم السياسية، ووزعت (إتحادات الختمية) في الخرطوم منشوراً خاصاً بشعارات من مثل "أيها الختمي تيقظ"[1].

عقدت اللجنة المتشكلة من جميع الأحزاب، والتي سبق ذكرها، أول اجتماعاتها في8 كانون الأول/ ديسمبر ووافقت من حيث المبدأ على وجوب تشكيل حكومة وطنية فوراً لتحقيق الاستقلال بأسرع السبل، وفي اجتماع أخر أقرت اقتراحاً بإحلال لجنة محل الحاكم العام (الذي غادر "في أجازته" في 13 كانون الأول/ ديسمبر). ومهما يكن من أمر فان الأزهري كان سريع الحركة جداً بالقياس إلى خصومه، ففي تصريح في البرلمان في 15 كانون الأول/ ديسمبر - مجيباً في الظاهر على سؤال حول النقطة الأخيرة المذكورة أعلاه- أعلن أن استقلال السودان - سيعلن في البرلمان في 19 كانون الأول/ ديسمبر[2]. كانت خطوة ذكيةً، وكما صرح علي عبد الرحمن في 20 كانون الأول[3]، فقد أتبعها بنجاح بخطوة أخرى وذلك بإرسال محمد أحمد المرضي إلى القاهرة في 17 كانون الأول/ ديسمبر لتأمين تأييد الرئيس جمال عبد الناصر .

جاء تصريح الأزهري كما يُزعم مفاجأة حتى لنائبه، مبارك زروق، بالإضافة إلى آخرين بمن فيهم رئيس مجلس الشيوخ. ومهما يكن من أمر، وحسب محمد أحمد أبو سن، فان الأزهري كان قد ناقش الخطة مع زروق والمرضي وحصل على موافقتهما على أنه يجب أخطار السيد علي بان الاستفتاء ليس ضرورياً وأن الاستقلال يجب أن يعلن في البرلمان، وحسب نفس المصدر فان السيد عل منح مباركته لهذه الخطوة[4]. ولذا فأنه ليس مؤكداً ادعاء محمد أحمد محجوب لاحقاً، والذي كان حينئذ زعيم المعارضة، بأن إعلان الاستقلال في 19 كانون الأول/ ديسمبر قد وضع نتيجة تفاهم سري بينه وبين الأزهري[5].

---

(1) صوت السودان، 5 كانون أول 1955. أرشيف العائلة الميرغنية، الرسالة الأولى، (اتحاد الختمية المركز العام، مطبعة السلام، الخرطوم) 1955 ص1-8.

(2) بشير، الجلاء، ص31-32 و56؛ حمد، مذكرات خضر، ص237.

(3) SWB, Part IV, NO. 632, 23 December 1955.

(4) أحمد محمد ياسين، الخرطوم 20 آب 1983؛ محمد أحمد أبوسن، رفاعة، 29 تشرين أول 1983.

(5) Mahgoub, Democracy, P-56.

وهكذا أُعلن الاستقلال، ومما أزعج الأزهري هو وصول صلاح سالم في اليوم التالي، على الرغم من أنـه لم يعد وزير مصر للشؤون السودانية "لتقديم تهانيه الشخصية"، وفي الواقع فقد عقـد اجتماعـات مكثفـة مع كلا السيدين ومع شخصيات سياسية مختلفة، وكان هدفه، حسب راديو بيروت، هو "توحيد الجماعات المؤيدة لمصر" في محاولة لتأمين فوزهـا في الانتخابـات العامـة القادمـة وتـشكيل الحكومـة اللاحقـة، وبـيّن الراديو أن الأزهري أمر أربعة من وزرائه بإقناع صلاح بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان[1].

وبينما كان ذلك يجري، رد السيدان على إعلان الاستقلال بإصدار بيان مشترك آخر دعوْا فيه الـشعب إلى الاتحاد في المهمة العظيمة التي أمامهم وطرح المصالح الأنانية جانباً[2].

في 22 كانون الأول/ ديسمبر اتفق عدد كبير مـن الختميـين، المحتـشدين في منـزل الـسيد عـلي، عـلى ضرورة تشكيل اتحاد ختمي أعلى لتنسيق سياسة الطريقة تحت قيادة السيد علي، والذي أقسم لـه هـؤلاء يمين الولاء، وقد بينت المناسبة بشكل واضح نية الختميـين في الاحتفـاظ بدرجـة معينـة مـن الاسـتقلالية في الظروف الجديدة[3].

جـرت الآن مباحثـات موسـعة في اللجنـة المـشكلة مـن جميـع الأحـزاب حـول اختيـار رئـيس وزراء للحكومة الوطنية، وقد فضل الحزب الوطني الاتحـادي الأزهـري بيـنما أراد الآخـرون أن يـترك ألاختيـار إلى الوزراء الذين يعينون، وقد حُلت المشكلة أخيراً بالتوصل إلى اتفاق، ربما بصورة غير متوقعـة بـين الـسيدين والأزهري ومختلف الأحزاب بأن الأزهري يجب أن تكون له رئاسة الوزراء[4]. ولاشـك ان الـسيد عـلى أعتـبر ذلك أفضل وسيلة لمنع حزب الأمة من إحكام سيطرته، بينما كـان الأزهـري بالنـسبة للـسيد عبـد الـرحمن

(1) جبرائيل الحايك أدعى ان الأزهري أنكر الأدعـاءات الـصحفية،الدستور،عدد 899 (14 أيلـول 1981)؛ SWB, Part IV, No. 633, 30 December 1955 .

(2) صوت السودان، 21 كانون أول 1955.

(3) SWB, Part IV, No. 633, 30 December 1955.

(4) صـوت الـسودان، 21 كـانون أول 1955؛ أحمـد محمـد شـاموق، ديـسمبر 1955، (مطبعـة العاصـمة، القـاهرة، 1981) ص94ـ95؛ SWB, Part IV, No. 637,13 January 1956

يتمتع على الأقل بميزة كونه ليس ختمياً، ونص الاتفاق الذي تم التوصل إليه أيضاً على أن الحـزب الـوطني الاتحادي يجب أن تكون له ست حقائب وزارية، وأحزاب المعارضة سبع حقائب، يتقرر توزيعها مـن قبـل الأزهري ومحمد أحمد محجوب معاً.

في يوم الأحد الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1956 أذِنَ ارتفاع العلم الـسوداني الجديـد والأزهـري إلى جانب سارية العلم، بتدشين جمهورية السودان الديمقراطيـة، وتـم تعيـين لجنـة مـن خمـسة أشـخاص لممارسة سلطات رئيس الدولة، وكان من بين الـذين حـضروا الـسيدان، اللـذان تلقيـا رسـائل شخـصية مـن الملكة؛ وتليت في حفل التدشين الرسائل الودية من الحكومتين البريطانية والمصرية[1]، وهكذا الغـي الحكـم الثنائي رسمياً وحقق السودانيون استقلالهم بسلام وتوافق عقلاني.

FO 371/119629 (JS 1071/5H), T.E.Bromley to M. palliser, 23 December 1955. (1)

الفصل السابع

أثر الختمية بعد الاستقلال

1956 – 1964

1. تشكيل الحكومة الوطنية الأولى.
2. تأسيس حزب الشعب الديمقراطي.
3. الحكومة الائتلافية الأولى.
   أ- أزمة السويس.
   ب- المساعدة الأمريكية.
   ج- نزاع حلايب.
4. اللجنة الدستورية.
5. انقلاب 27 تشرين الثاني 1958.
6. المجلس المركزي.

أثر الختمية بعد الاستقلال

1956- 1964

1- تشكيل الحكومة الوطنية الأولى:

وُصفت في الفصل السابق الاستراتيجية التـي تبناهـا الأزهـري لمقاومـة الـضغوط مـن أجـل حكومـة وطنية حتى الاستقلال التام والذي تحقق في ظل قيادتـه، وأحـد المقومـات التـي مكنتـه مـن المراوغـة مـع السيد علي هو الانقسام داخل الختمية بين أولئك الذين يدعون إلى اختلاف أوسع لكونهم على خـلاف مـع الحزب الوطني الاتحادي والأزهري[1]. وقد تعزز الضغط من قبل المجموعة الأخيرة، والتي كان الـسيد عـلي نفسه يتفق معها، بمطالب أحزاب المعارضة بصورة عامة. أما وقد حقـق طموحـه بتـأمين مفخـرة شخـصية بإعلان الاستقلال، فأن الأزهري يـستطيع الآن الاسـتجابة لهـذا المطلـب الواسـع الانتـشار، عـلى الـرغم مـن شكوكه وشكوك أعضاء آخرين في الحزب الوطني الاتحادي حول قدرة تعاون فعال مع الأحـزاب الـسياسية من خلال المجلس على الاستمرار، بالإضافة إلى شكوكهم في الرغبة في مثل هذا التعاون، لكـن موافقتـه الآن على حكومة وطنية أصبحت أسهل من خلال مصالحةٍ - بالرغم من أنه ثبت أنها مؤقتة - مع الـسيد عـلي، وفي حينه تم تشكيل حكومة وطنية بعد شهر من الاستقلال[2].

نشدت الوزارة الجديدة حالاً مباركة السيدين، وعند زيارتهـا للـسيد عـلي، أعـرب الأخـير عـن رضـاه ووافق دون تحفظ علي أن يُصورّ في وسطهم، ثم قامت الوزارة بزيارة السيد عبد الرحمن الذي منحها أيضاً مباركته[3].

---

(1) أرشيف العائلة الميرغنية، خطاب رئيس حزب الشعب الديمقراطي، بمناسـبة يـوم الاسـتقلال، أم درمـان، 25 آب 1956، (مطبعة مصر، الخرطوم 1956)، ص 9-20.

(2) مقابلة مع محمد احمد أبوسن رفاعة، 29 تشرين أول 1983.

(3) الرأي العام، 5 شباط، 1956.

وعلى أية حال، فأن وزارة تضم شخصيات كمرغني حمزة ومحمد نور الدين "منافس الأزهري المطرود داخل الحزب الوطني الاتحادي" وسياسيين بارزين من حزب الأمة هما عبد الله خليل وإبراهيم أحمد، ان وزارة كهذه قلما تستطيع تجنب التوترات الداخلية إذْ إنه طالما جرى الصراع حول سياساتها المختلفة.

سرعان ما ظهرت الاختلافات إلى العلن بين الحزب الوطني الاتحادي والسياسيين الختميين البارزين الذين كانوا معارضين لنزعة الحزب العلمانية. وأصدر على عبد الرحمن، وزير التعليم الختمي، بياناً في 20 آذار/ مارس مشيراً إلى العواقب الوخيمة على الحزب إذ لم يوضع حد للانشقاق:

> "أن الخلاف بين قيادة الحزب الوطني الاتحادي والختمية واسع جداً بحيث لا يمكن إزالته من قبل أي عضو في الحزب، ان رئيس الحزب وحده هو القادر على إنهاء الخلاف، لان الطريقة الختمية تشكل القاعدة الشعبية للحزب. ان أية انتصارات وطنية حققها الحزب تعود إلى تضامن جهاز الحزب والآن وإذْ يسود هذا النوع من عدم الثقة بين الختمية وزعامة الحزب، فأن واحداً من أمرين يجب أن يحدث: إما أن تتم استعادة الثقة أو أن الحزب يجب أن ينشق إلى مجموعتين منفصلتين"[1].

على الرغم من هذا التحذير فأن الأزهري وأنصاره من الحزب الوطني الاتحادي حافظوا على سياستهم العلمانية[2]. ووجهت الاتهامات في الصحافة بأن الحكومة تستخدم سلطتها ضد بعض إتباع الختمية في العاصمة، وقد دفعت هذه الاتهامات جنباً إلى جنب مع مظاهر الخلافات بين الختمية والحزب الوطني الاتحادي في العاصمة[3]، دفعت الجبهة المعادية للإمبريالية (الحزب الشيوعي السوداني) إلى نشر بيان يدعو جميع الطوائف والأحزاب إلى استعادة الوحدة من أجل مصالح البلاد[4].

---

(1) SWB, part, no 657- 23 march 1956

(2) F0, 371/ 119601 (JS 1013/11), Fortnightly Report No. 15, 4-18 may1956.

(3) الرأي العام، 17 نيسان 1956. هناك مجموعة مقالات منشورة في الرأي العام تحت عنوان بين الوطني والختمية. أولى هذه المقالات نشرت بتاريخ 23 مارس 1956.

(4) الصراحة، 15 حزيران، 1956.

وخلال ذلك أخبر السيد عبد الرحمن السفير البريطاني في الخرطوم بأن الختمية وحزب الأمة سيعملان سوية ويحطمان الأزهري كرئيس للوزراء[1]. وقد عقدت عدة اجتماعات بين السيدين، لا شك لمناقشة الإطاحة بالأزهري، لكن السفير البريطاني كان لديه انطباع، من خلال حديثه مع السيد عبد الرحمن، بأن الأخير لم يكن واثقاً بالسيد علي، وبالنسبة للأزهري فقد اعتقد السفير البريطاني انه كان على وعي بالمؤامرات ضده لكنه كان واثقاً من قوة حكومته[2].

وطريقةُ هي التكتيكات التي تبنتها القوي الثلاثة المتصارعة - الأزهري والسيدان - فقد اتخذ الأزهري - تبعاً للسفير البريطاني - خطوة تستدعي الانتباه باقتراحه على السيد عبد الرحمن ضم القوى حتى انه عرض عليه رئاسة الجمهورية لفترتين تستغرق كل منها أربع سنوات، مضيفاً إلى أنه في حالة وفاته فأن أبنه سوف يحل محله كرئيس، وقد روى السيد عبد الرحمن هذا العرض، الذي رفضه، على السيد علي ليُظهر انه ليست لديه مطامح رئاسية. كان السيد علي بحاجة كبيرة لهيئة سياسية يستطيع الاعتماد عليها في تصميمه على عزل الأزهري بأي ثمن، لكنه لا يزال يجد من الصعب الوثوق بالمهديين. وتبعاً لذلك، فانه لم يسعَ فقط إلى تعزيز روابطه مع مصر، لكنه، وهو الأكثر أهمية، اتخذ القرار الهام بدعم إنشاء حزب جديد ليكون الذراع السياسي للختمية[3].

وقد أفاد محمد احمد أبوسن، في مناقشته لهذه الحكاية مع كاتب هذه السطور بعد سبع وعشرين عاما, وعلى الرغم من تأكيده للسرد الوارد أعلاه بصورة عامة، أفاد بأن الأزهري التزم الصمت لمدة أربعين يوماً بعد عرضه الأول على السيد عبد الرحمن حول الرئاسة، وقد دفع هذا السيد إلى الافتراض بان الأزهري قد تخلى عن الأمر. وذكر أيضا أن الدر ديري محمد عثمان اتصل في هذا الوقت بشكل سري بالسيدين لاقناعهما بضم

---

(1) F0 371/119603 (Js 1015/38), British Ambassador To Selwyn Lloyd, 6April 1956, F0 371/ 119603 (Js 1015/43), British Embassy to foreign office, 30 may 1956.

(2) F0 371/119603 (Js 1015/51), British Embassy to Foreign Office, 20 June 1956.

(3) F0 371/119603 (Js 1015/63), E.C. Andrews to S. Lloyd, 4 July 1956.

القوى[1]، ومهما تكن الحقائق بالضبط ، فالأمر المؤكد هو أن عداء السيد علي للأزهري العلماني اجبره على التقارب مع السيد عبد الرحمن . وفي نفس الوقت كان من الصعب عليه السعي إلى تفاهم أفضل مع المصريين: فهو، بعد كل شيء، قدم في الماضي مساندة كبيرة للأحزاب الموالية لمصر ولا يزال لا ينكر ذلك علناً، لكن مبادرته الأكثر أهمية بكثير هي تدعيم حزبه السياسي، وهو ما نتحول إليه الآن.

2- تأسيس حزب الشعب الديمقراطي:

قبل ظهور الأحزاب السياسية في الأربعينات وما بعدها، كانت لإتباع الختمية ارتباطات مع مجموعات سياسية مختلفة، ويمكن اعتبار ذلك نتيجة مباشرة لسياسة السيد علي في الوقوف فوق الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أنه كانت هناك خطوة محددة جداً في الأربعينات عندما فكر الختميون في إنشاء حزبهم الخاص بهم تحت اسم مقترح هو (الشعب)، فان الحزب لم يخرج الى حيز الوجود للاسباب المبينة أعلاه (الفصل الخامس). وحتى عام 1950 توزع أتباع الختمية بين أكثر من حزب موالٍ لمصر. ومنذ عام 1952 عندما خرج الحزب الوطني الاتحادي إلى الوجود تحت إشراف نجيب، بدأوا العمل معه. ومهما يكن من أمر، فان دعم الختميين الكامل للحزب الوطني الاتحادي لم يستمر خلال الفترة الانتقالية، كما بينا ذلك في الفصل السابق. مع نهاية عام 1955 اتسعت شقة الخلاف، بين الختميين المعتدلين والحزب الوطني الاتحادي الذي يقوده الأشقاء، بشكل لا يمكن إصلاحه، وكانت الضغوط داخل الختمية من اجل عمل موحد واضحة. وعلى أية حال فقد كان هناك بعض التحرر من الوهم بين السياسيين الختميين بشان زعامة السيد علي، إذْ لم يستجب لرغبتهم بأنه يجب عليه أن يلعب دوراً سياسياً أكثر مباشرةً وعلنيةً بعد الاستقلال. ووعيه بهذا، مضافاً أليه اعتقاده بأن أتباعه الآن قد حصلوا على تجربة كافية في السياسة بالعمل مع الجماعات الأخرى تمكنهم من النجاح في العمل كمجموعة مستقلة، ان ذلك ربما أقنعه بأن يتخلى عن شكوكه القديمة ويقر

(1) مقابلة مع محمد أحمد أبوسن، رفاعة، 29 تشرين الأول 1983.

إنشاء حزب سياسي يستند بشكل صريح على الطريقة ومنحه (رخصته) الشخصية والعلنية.

مضت المبادرة الختمية الجديدة قدما، وطاف الاتحاد المركزي في الخرطوم من أجل الدعم بين الانتلجنسيا - المحامين والأطباء وأصحاب المهن، ووجهت التعليمات، حسب صحيفة (السودان الجديد) في 12 آذار/ مارس إلى الختميين البارزين الذين لا يزالون مرتبطين بالحزب الوطني الاتحادي بالاستعداد للانضمام للحزب الجديد المقصود. وفي الواقع فان الصحيفة الشيوعية (الصراحة) ادعت حتى ان الختميين سعوا إلى فصل الأزهري نفسه عن الحزب الوطني الاتحادي بتقديم زعامة منظمتهم الجديدة إليه[1]، وهو ادعاء خاطيء. وفي الحقيقة، وكما أشار إلى ذلك على عبد الرحمن في تجمع سياسي بعد عدة شهور من ذلك، فأنه كان إلى حد كبير امتعاضاً من سلوك الأزهري الاوتوقراطي طوال سنين واعتقاده أنه يستطيع أن يدير البلاد بصورة مستقلة عن دعم السيد علي، مما أكد للختميين ضرورة إنشاء حزبهم الخاص بهم في معارضة له، ويستعد للعب دور نشط في الانتخابات المقبلة تحت رعاية السيد علي[2].

في 26 حزيران/ يونيو عام 1956 عقدوا اجتماعهم الافتتاحي، وقد تقرر تبني اسم حزب الشعب الديمقراطي، وتمت صياغة دستور وإنشاء لجنة تنفيذية ومكتب سياسي، كما سيكون مقر الحزب في أم درمان والعضوية مفتوحة لكل سوداني فوق سن الثامنة عشر ويؤمن بمبادئ الحزب. ويساند الحزب وحدة البلاد ضمن حدوده المعترف بها وسيقاوم أية محاولة لتقسيمه. وأعترف بالإسلام ديانةً رسمية للبلاد لكن ممارسة الديانات الأخرى لن تتأثر، وقد رفض اقتراح يدعو إلى وجوب إضافة كلمة (الإسلامي) إلى أسم الحزب. ومن بين المواد الأخرى فقد تكفل الحزب بمساندة استقلال البلاد المقام على أساس نظام جمهوري برلماني رئاسي وتضمن برنامجهم وضع مسودة لدستور دائم للبلاد وخططاً لرفع مستوى المعيشة. وفي الشؤون الخارجية كان هدف الحزب ان يكون

---

(1) SWB, Part Iv , NO . 657, 23 March 1956.

(2) خطاب رئيس حزب الشعب الديمقراطي، ص 27، 28، القصة نفسها أُيدت من قبل أحمد سيد حمد، الخرطوم، 30 تشرين الأول 1983.

صديقاً تجاه جميع الأمم، وخاصة البلدان العربية والأفريقية، والبقاء بعيدا عن الأحلاف العدوانية ومراعاة عدم الانحياز استناداً لمبادئ باندونغ. وقد تمت الموافقة على هذا الدستور بـالإجماع وطلـب مـن الأعـضاء أداء قسم الولاء[1].

وفي نفس الوقت قُدم اقتراحان: أن الحزب يجب ان يكون تحت رعاية السيد علي وأن السيد محمـد عثمان، نجل السيد على، يجب أن يكون الرئيس الفخري. وقد قُبل الاقتراح الأول لكن رفـض الاقـتراح الثـاني بحجة أن أعضاء أسرة الميرغني يجب ان لا ينغمسوا في السياسة بشكل رسمي[2]. وعند تشكيله كان لحـزب الشعب الديمقراطي ثمانية عشر صوتاً في مجلس النواب: إحدى عشر مـن المجموعـة الختميـة مـن الحـزب الوطني الاتحادي، وستة من مجموعة محمد نور الدين وصوت ميرغني حمزة[3].

كانت مسألة الرئاسة المؤشر الأول على اختلاف الرأي داخل الحزب، فقد كان الختميـون التقليـديون يريدون أن يصبح ميرغني حمزة رئيساً، لكن الوحدويين القدماء، وكان من بينهم احمد سيد حمد وآخـرون والذين دُعوا فيما بعد (بجناح الدكاترة)، كانوا ضد هذا. وقد اخبر أحمد سيد حمد كاتب هذه السطور انه هو ومحمد زيادة زارا السيد علي وأوضحا له السبب في رفضهم ميرغني حمـزة كـرئيس - وكـانوا يفـضلون علي عبد الرحمن والذي كانت مقدرته كمنظم من الدرجة الأولى واضحةً من خلال سجله في حزب الأشقاء، كما كان مشهورا بمساندته للحركة القومية العربية والوحدة العربية[4]، ونتيجة لذلك فقد أصبح عـلي عبـد الرحمن رئيساً بعد استقالته من الحزب الوطني الاتحادي مع عشرة أعضاء آخرين من الختميين البارزين.

---

(1) Democratic party, Enclosure To Dispatch No. 85 (1011/56) E.C. Andrews to S. Lloyd 4 July 1956

(2) الرأي العام، 27 حزيران 1956.

(3) To Foreign Office (JS 1015/51) , British Embassy 20 June 1956, F0 371/119601 (JS F0 371/119603 1013/14) Fortnightly Reports NO. 18, 21 June to 4 july1 .

(4) مقابلة مع د. احمد سيد حمد، الخرطوم، 30 تشرين أول 1983. ومشروع رصد كتابة الحركة الوطنية في السودان، ملـف رقم 4 ص 22- 23.

وأصبح محمد نور الدين السكرتير العام وأحمد سيد حمد سكرتيراً للجان المحلية[1]، (سيحل فيما بعد محل نور الدين كسكرتير عام). وقد أصبح للحزب الآن صحيفته الخاصة به (الجماهير)، والتي عملت بالتعاون مع الصحيفة الختمية المعتمدة، (صوت السودان)، لكنها كانت مهتمة أكثر بالقضايا السياسية. وهكذا فان الختميين يمتلكون الآن شأنهم شأن المهديين صحيفتين، والتي من خلالهما يستطيعون الإعلان عن وجهة نظرهم.

منح السيد علي في بيان علني مباركته لحزب الشعب الديمقراطي باعتباره منظمة تتوخى ضم جميع أتباع الختمية سويةً وأخوتهم من الطرق الصوفية الأخرى والآخرين الذين يتفقون معهم في مبادئهم وأهدافهم السياسية، لتمكينهم من المحافظة على استقلال البلاد وتأمينه، وأنهى بيانه بدعوة كل هؤلاء إلى مساندة الحزب الجديد[2].

ذكر أحمد سيد حمد ان (الخلفاء) الختميين كانوا العناصر السائدة في الحزب أكثر من الختميين المتعلمين. ومهما يكن من أمر، فأن الأعضاء المتعلمين كانت لهم ميزة كونهم أفضل قدرة على التعبير عن آرائهم للجماهير الختمية وهكذا حصلوا على دعم قوى. وفي حالات مختلفة كان السيد علي حازماً بما فيه الكفاية لمنع أي تطور للخلاف قد يؤدي إلى انشقاق في الحزب[3].

كان صنع القرارات الكبيرة في الحزب، مثلاً حول السياسة الخارجية وموقف الحزب تجاه مشاريع القرارات المقدمة إلى البرلمان واختيار وزراء حزب الشعب الديمقراطي، يوضع رسمياً بين يدي السيد علي. أن هذا لا يعني أن رعاية السيد علي كانت تضعف علي عبد الرحمن شخصياً أو تضعف زعامته، فقد أكدت شخصيات بارزة مقربة إليه في ذلك الوقت، مثل أبوسن، أن علي عبد الرحمن بقى الرئيس الفعال، وعلى سبيل المثال فقد كانت طريقته في التعامل مع القضايا هي في عدم أخبار السيد علي ببعض القرارات

---

(1) صوت السودان، 23 حزيران 1956, الرأي العام، 24 حزيران 1956.

(2) الأيام، 28 حزيران 1956.

(3) مقابلة مع د. احمد سيد حمد، الخرطوم، 30 تشرين أول 1983.

حتى تكون اللجنة التنفيذية قد أيدتها مسبقاً وبعد ذلك يسعى إلى إقراره عليها[1]، وهذا الأجراء جعل مـن الصعب على السيد علي تقديم الاعتراضات.

3- الحكومة الائتلافية الأولى:

في غضون ذلك استمرت المناورات للإطاحة بـالأزهري وسـاهمت ثلاثـة عوامـل رئيـسية في إسـقاطه، أولها أن السيدين اتفقا على إنهاء سلطة الأزهري، وثانيهما أن تشكيل الحزب الختمي الجديد ترك الأزهري، على الرغم من أتباعه الشخصيين، معزولاً نوعاً ما، وثـالثهما أنـه في يـوم 25 حزيـران، قبـل يـوم واحـد مـن الافتتاح الرسمي لحزب الشعب الديمقراطي، قُدمّ مشروع قـرار بعـدم الثقـة في رئـيس الـوزراء إلى مجلـس النواب من قبل محمد محمود من حزب الأمة[2].

عندما كان الختميون محتشدين لتدشين الحزب الجديد، كان الحزب الوطني الاتحـادي أيـضاً يعقد اجتماعاً، وقد أدت المشاحنات الكلامية بـين الطـرفين التـي أعقبـت ذلـك إلى تـدخل الـشرطة وأخذ بعض المتظاهرين إلى المعتقل[3]. وفي مواجهة التوتر بين الحزب الوطني الاتحادي والختميـين، وخاصة بعد الإعلان عن حزب الـشعب الـديمقراطي، أصـدر حـاكم الخرطـوم أمـراً في 28 حزيـران/ يونيو يحضر به ظهور أية تجمعات أو مسيرات في العاصمة. في الرابع من تموز فـاز مـشروع القـرار بعدم الثقة في رئيس الوزراء ب60 صوتاً مقابل 31صوتاً، وعليه استقال الأزهري وأنتخب عبد اللـه خليل، السكرتير العام لحزب الأمة، رئيساً للوزراء. وإذْ أن حزب الأمة لم تكـن لـه أغلبيـة في مجلـس النواب، فقد شكل عبد اللـه خليل حكومة ائتلافية مع حـزب الـشعب الـديمقراطي، وقـد أحـتفظ رئيس الوزراء بوزارة الدفاع تحت سيطرته الشخصية بينما تم تعيين علي عبد الرحمن، رئيس حـزب

---

(1) مقابلة مع محمد احمد أبوسن، رفاعة 29 تشرين أول 1983.

(2) حمد، مذكرات خضر، ص 259.

(3) الأيام 27- 28 حزيران 1956.

الشعب الديمقراطي، وزيراً للداخلية، وميرغني حمزة، أحد زعماء حزب الشعب الديمقراطي، نائبا لرئيس الوزراء[1]، وضمت الوزارة الجديدة ستة أعضاء من حزب الأمة، وستة من الحزب الديمقراطي، وأثنين من حزب الأحرار الجنوبيين (تشكل بعد انتخابات عام 1953)، وواحداً من الجمهوريين الاشتراكيين. ووجد الأزهري، الذي كان رئيساً للوزراء منذ عام 1954، نفسه زعيماً للمعارضة لأول مرة.

كان من التوقع فقط أن انعدام الثقة التاريخي بين حزب الأمة والختمية وأهدافهم السياسية المختلفة ستستمر، كان بيان رئيس الوزراء الافتتاحي في كثير من الجوانب يتفق مع الأهداف المعلنة لدستور حزب الشعب الديمقراطي. ومهما يكن من أمر، فبينما كان يحافظ في الشؤون الخارجية على الصداقة مع الجامعة العربية والبلدان الأفريقية ويدعم إعلان مؤتمر باندويغ حول عدم الانحياز، فقد قال أنه سيتم تجنب التورط في الأحلاف العسكرية؛ وهذا يتناقض مع الهدف المعلن لحزب الشعب الديمقراطي وهو مساندة عضوية السودان في حلف مصر والعربية السعودية واليمن والذي تم الإعلان عنه مؤخراً في نسيان/ أبريل عام 1956 [2]، وظهر التنافس الطائفي ثانية إلى المقدمة بضغط حزب الأمة من أجل أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للسودان، بينما (كان حزب الشعب الديمقراطي، وأحد أجنحته يتطلع إلى مصر الثورية من أجل الإلهام، متنبهاً لمصالح السيد علي) [3]. ونتيجة لذلك فلم ينجز سوى القليل في مواجهة مشاكل البلاد الاقتصادية والمشاكل الأخرى، ومع تغيير الأعضاء لولاء اتهم أصبح اهتمام الحكومة الرئيسي هو كيفية الاستمرار في السلطة[4].

---

(1) The Middle East Journal, vol 10, no 14 (1956) p.244.

(2) FO 371/11960 (Js 1013/15), Fortnightly Report No. 19, 14-18 July 1956.

(3) P.M. Holt and M.W. Daly, The History, P. 168.

(4) Beshir , Revolution, P.203 , FO 371/125962 (Js 1015/21), British Embassy to Foreign Office, 8 April 1957.

وعلى أية حالٍ فأن ما هدد استمرار الائتلاف بصورة رئيسية هو سلسلة من القضايا العالمية.

أ- أزمة السويس.

ب- المساعدة الأمريكية.

ج- نزاع حلايب.

أ- أزمة السويس.

في 26 تموز/ يوليو عام 1956 أعلن عبد الناصر تأميمه لشركة قناة السويس، وأعلنت الحكومة السودانية أن الحكومة المصرية على حق[1]، لكن مشاعر حزب الشعب الديمقراطي كانت أكثر قوة، وكانت بيانات الحكومة التي وضعت من أجل تهدئة المظاهرات المؤيدة لمصر ضد العدوان الانكلو - فرنسي الذي تلا ذلك، كانت هذه البيانات رداً كافٍ في نظر حزب الشعب الديمقراطي، وفي تشرين الثاني أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لتضمن أن تكون موارد البلاد جاهزة لمساعدة مصر[2]. وعلى الرغم من ذلك فأن ك.د.د.هندرسون، بينما يعترف بأن قضية السويس قد "سددت ضربة قوية لهيبة بريطانيا وأعادت هيبة مصر"، فأنه يؤكد بان "الحكومة رفضت أن ترغم على التخلي عن موقفها الخيّر في عدم التحيز"[3].

على الرغم من الدلائل في السنة السابقة على ان السيد علي كان يهدف إلى الاحتفاظ بموطئ قدم في المعسكر المصري، فأنه الآن لم يقدم بادرة علنية على موقفه الشخصي من مسألة قناة السويس، وعلى النقيض من ذلك فقد قام السيد عبد الرحمن

---

(1) FO 371/ 125959(Js 1011/1), Dispatch No. 29, E.C Andrews to S.Lloyd, 28 February 1957; SWB, part IV, No. 63, 5 October 1956.

(2) SWB, part iv, no 90, 6 November 1956, see also no 23, August 1956.

(3) Henderson, Sudan Republic, P.107.

بعمل شخصي وزار القاهرة في 25 آب/ أغسطس، وقد حاول التوسط في مسألة السويس وحتى أنه أقترح زيارة بريطانيا إذا كان يظن أن ذلك ذو فائدة. ومهما يكن من أمر فأن تقرير السفارة البريطانية نصف الشهري المرقم 23 يقرر دون تفسير أن زيارة السيد عبد الرحمن للقاهرة لم ترق للحكومة المصرية[1]، ولا شك أنها امتعضت من تدخله في مسألة ذات أبعاد عالمية كبيرة. وأستمر السيد علي، وقد أدرك هذا بلا شك، في تجنب أية مبادرة شخصية تاركاً الأمر للحكومة السودانية من جهة ولحزبه السياسي من جهة أخرى للإعلان عن مواقفهم من المسالة.

أصدر حزب الشعب الديمقراطي بياناً يدعو فيه الشعب السوداني إلى "الإسراع في التطوع والتبرع لمساعدة الشعب المصري"، ويطلب من أنصاره إرسال تبرعاتهم إلى اللجان المحلية لحزب الشعب الديمقراطي. وكان جواب الحكومة هو إرسال وفد، برئاسة رئيس الوزراء وعلي عبد الرحمن، لمناقشة المصريين في الطرق والوسائل لتطوير تعاون أفضل بين البلدين[2]، وقد استمرت هذه العلاقة الحميمة حتى شباط/ فبراير عام 1958[3].

ب- المساعدة الأمريكية:

ثارت مشكلة أخرى، وهي بحد ذاتها تقريباً أنهت الائتلاف، حول مبدأ ايزنهاور، فبعد وقت قصير من انتخابه رئيساً، عرض ايزنهاور المساعدة للبلدان النامية رداً على التغلغل السوفيتي في العالم الثالث. وقد ثار نقاش حامٍ من قِبل جميع الجماعات السياسية

---

(1) FO 317/119601(JS 1013/18), Fortnightly Report no 22-, 15-29 August 1956;FO 371/119601(JS 1013/19)Fortnightly Report No. 23, 29 August to 12 September 1956.

(2) WB, part, IV no 125, 17. December 956S.

(3) في أحدى مقابلات المؤلف، شهر تشرين الأول عام 1983، مع السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الطريقة حالياً قال: كان السيد علي الميرغني عام 1957 من أجل إزالة الكراهية بين حزب الأمة ومصر، ومن أجل أقناع السيد عبد الرحمن المهدي بالموافقة على توقيع اتفاقية مصرية سودانية، ولأجل دفع العلاقات بين البلدين إلى الأمام في المجالات الاقتصادية والمصالح المتبادلة عموماً، كان قد وقع الاتفاقية أولا ثم السيد عبد الرحمن، وبعدها تم توقيع جمال عبد الناصر. نسخة من الوثيقة أضاف قائلاً، محفوظة في أرشيف عائلتي الميرغني والمهدي وأرشيف حكومة مصر.

حول الموقف الذي يجب أن تتخذه السودان، وانقسمت الوزارة حول قبول المساعدة الأمريكية، وقد حبذ حزب الأمة المساعدة بينما عارضها حزب الشعب الديمقراطي بحجة أن القسم العسكري من برنامج المساعدة لم يكن في مصلحة السودان، إذْ أن المساعدة موجهة ضد الشيوعية التي لم تكن في نظرهم تهديداً للسودان، وكان علي عبد الرحمن معارضاً لقبول المساعدة إلى درجة أنه هدد بإنهاء الائتلاف مع حزب الأمة، ونتيجة لذلك لم يجروء رئيس الوزراء على تقديم الاقتراح للبرلمان[1].

في 9 آذار/ مارس عام 1957 أعلنت الوزارة، في محاولة لتهدئة الأجواء، أنها ستدرس بعناية مبدأ ايزنهاور لكنها لن تلزم نفسها حتى وصول مبعوث الرئيس ايزنهاور، وأستطرد البيان قائلاً أن السودان ليس لديها اعتراض على طلب المساعدة التقنية غير المشروطة كما فعلت بلدان آسيوية وأفريقية أخرى[2]، وبعد أسبوع صدر بيان حول المحادثات التي عقدت مع المبعوث الأمريكي، السيد نكسون، الذي كان أنداك نائباً للرئيس، والتي نوقشت فيها مسألة المساعدة، وقال البيان ان السودان سيستخدم هذه المساعدة في مشروع مائي، وفي بناء طرق وسكك حديدية جديدة، ولكن ليس للأغراض العسكرية[3].

في 10 آذار/ مارس أعلنت (صوت السودان) أن رئيس حزب الشعب الديمقراطي أيد اقتراحا لنور الدين، نائب رئيس حزب الشعب الديمقراطي، من أجل مؤتمر للدول العربية لمناقشة مبدأ ايزنهاور وأتحاذ خطوات موحدة فيما يتعلق به، وذكرت (صوت السودان) أيضاً أن السيد علي يدعم بقوة أكبر وجهة النظر هذه، على الرغم من أن حزب الشعب الديمقراطي هو الذي عبر عنها. وقد نشرت جريدة (الأمة) فوراً رداً من

---

(1) دار الوثائق المركزية، قسم التقارير 13/ 10/2 الشهادة التي أدلى بها علي عبد الرحمن إلى لجنة التحقيق: التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب 17نوفمبر 1958، (وزارة العدل، الخرطوم، 1965)، ص 17. الأيام، 17 24 نيسان 1957.
FO 371/ 125963 (JS 1015/ 45), British Embassy to the foreign Office 4 July 1957

(2) FO 371/ 125961/(Js 1013/6) Fortnightly Report no 36,1-15March 1957.

(3) المصدر نفسه، هذه الآراء قدمت إلى السفير L.P Richards الممثل الخاص لإيزنهاور في اللقائات التي عقدت في الخرطوم للفترة 20-22 نيسان التي تمت الموافقة عليها .
Sudan News No 14,1 May 1957.

قبل المتحدث بلسان حزب الأمة هاجم فيه اقتراح نور الدين باعتباره دعائياً، كما هاجم رئيس حزب الشعب الديمقراطي لتأييده إياه[1]. وإذْ أستمر الجدال فأن نور الدين حوّر بعض الشيء موقف حزب الشعب الديمقراطي[2].

أُرسل خلف الله خالد، الذي كان وزيراً للدفاع في الحكومة الانتقالية، إلى مصر من قبل السيدين لتقييم رأى مصر حول مبدأ ايزنهاور[3]. في 14 مايس/ مايو عاد برسالتين من عبد الناصر، كان اتجاههما العام، حسب (العلم) جريدة الحزب الوطني الاتحادي، هو ببساطة أن السودان يجب أن تتصرف وفق ما تراه مناسباً لمصلحتها[4].

وقد أرسلت الجبهة المعادية للاستعمار والتي كانت قد أصدرت تحذيراً في شباط من أن الانشقاق بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي قد يتخذ سبباً لتسليم البلاد للإمبرياليين[5]، أرسلت الآن مذكرة إلى رئيس حزب الشعب الديمقراطي مشيرة إلى خطر استمرار التحالف مع حزب الأمة ، ومذكرة إياهم بخلافاتهم مع حزب الأمة في السياسة الخارجية وداعيةً إياهم إلى عدم مساندة حزب الأمة في الانتخابات القادمة، وقالت أنها أعربت عن وجهات النظر هذه للسيد علي عدة مرات[6].

سببت نية الحكومة المعلنة في قبول المساعدة الأمريكية هياجاً واسع النطاق، وفي 30 حزيران/ يونيو عام 1958 عقدت أحزاب المعارضة، الحزب الوطني الاتحادي والجبهة المعادية للاستعمار وحزب الأحرار الجنوبيين، اجتماعاً وضعوا فيه صيغة لموقف متفق عليه في معارضة المساعدة الأمريكية وقرروا دعوة حزب الشعب الديمقراطي إلى قبول اتفاقهم كأساس لميثاق للأحزاب الأربعة[7]، لكن جهودهم باءت بالفشل.

---

(1) تقرير في الأيام، 16 نيسان 1957.

(2) الأيام، 30 نيسان و17 أيلول 957 .

(3) . FO 371/125961(JS 11O3/11), Fortnightly Report No. 40 , 10 - 24 May 1957 العلم، في 15مايس أخذت موقفاً ضد الاتجاه الأمريكي معتقدة بأن أيفاد خلف الله إلى مصر كان بتخطيط من أمريكا لمعرفة نوايا عبد الناصر تجاه رد فعل السودان من المعونة الأمريكية.

(4) العلم 15 مايس 1957.

(5) الميدان، 21 شباط 1957.

(6) الميدان، 3 تشرين أول 1957.

(7) محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام، (مكتبة الفجر، ود مدني، 1971) ص 326- 327.

قام السيد علي بمحاولة الآن لمنع الانشقاق حول مسألة المساعدة داخل الحكومة، أو حتى داخل حزبه، من الوصول إلى أبعاد خطيرة[1]، وكان لجهوده في المصالحة بعض النجاح، وبالرغم من انه ذكر انه أخبر أنصاره بان يصوتوا كما يرغبون في المناقشة البرلمانية القادمة حول الموضوع[2]، فقد كان المحصلة هي انه في النهاية في 2 تموز/ يوليو عام 1958 ، اقر مجلس النواب سياسة الحكومة في قبول المساعدة الأمريكية الاقتصادية والتقنية، بأغلبية 104 أصوات مقابل 75و 8 امتنعوا عن التصويت[3].

ج - نزاع حلايب:

القضية الأخيرة التي هزت الائتلاف الحاكم بقوة هي أزمة حلايب، وتقع حلايب على الحدود السوادنية مع مصر، وقد تفجر النزاع الكامل حول ملكية المنطقة عندما علم في السودان ان مصر تنوي إجراء اقتراع لسكان المنطقة في استفتاء حول مسألة الوحدة مع سوريا. ومع دنو الانتخابات في السودان، بعثت الحكومة ببرقية في منتصف شباط/ فبراير عام 1958 إلى الأمم المتحدة محتجة بأن مصر تطالب بمنطقة سودانية[4]. وقد نفى عبد الناصر بشدة تقارير صحافة حزب الأمة القائلة بأن قوات مصرية عبرت حدود السودان، وذلك في برقية إلى السيد عبد الرحمن، حاضاً إياه على لفت نظر حزب الأمة إلى مخاطر تصديق إشاعات كهذه[5]. كان النزاع إحراجا لحزب الشعب الديمقراطي الذى كان هذا الوقت منكباً على شرح وجهات نظره حول السياسة الخارجية، والتي تتضمن ضرورة الإصرار على روابط أقوى مع مصر[6].

---

(1) العلم، 24 حزيران 1958.الرأي نفسه أويد من قبل محمد أحمد أبوسن، رفاعة 29 تشرين أول 1983. انظر كذلك الحياة، عدد 4 (مايس 1957)ص 7.

(2) FO 371/125962 (JS 1015 /25) Telegram No -496, E.C. Chapman - Andrews to Foreign Office, 13 may 1957. الأيام، تموز 1958، كذلك مقابلة مع د. أحمد سيد أحمد، الخرطوم، 13 آب 1983.

(3) البرلمان السوداني الثاني - ملخص المحادثات الأسبوعي 20-21 مايس 1958، ص140- 141، 185 سليمان؛ اليسار، ص 326- 327.

(4) النص الكامل للبرقية أنظر صوت السودان، 20 شباط 1958

(5) SWB, Part IV NO 480 February 1958 .

(6) صوت السودان، 6 شباط 1958.

في 19 شباط/ فبراير عام 1958 وأذْ كان الموقف خطراً على نحو جلي، تـدخل الـسيد عـلى وكتـب إلى عبد الناصر مباشرة معرباً عن القلق الشديد حول مـا يجـري، قـال أنـه يأمـل في المحافظـة عـلى العلاقـات الأخوية بين الشعبين، وطلب من عبد الناصر وقف أي أجراء آخر في منطقة حلايب وترك الأمور على ماهي عليه إلى ما بعد الانتخابـات العامـة الـسودانية، وتـابع مـشيراً إلى أن الـشريكين يـستطيعان عنـد ذاك حـل المسألة في جوى أخوي وهادئ، وقد أختتم السيد علي رسالته بالمطالبة بـرد فـوري[1]. في 20 شـباط/ فبرايـر أجاب عبد الناصر بردّ ودي معرباً عن أسفه لظهور هذا الوضع، وأستطرد مشيراً إلى أن تقارير الـصحافة في السودان والقائلة أن القوات المصرية عبرت حدود السودان لا أساس لهـا، وأضـاف عبـد النـاصر أن تقـارير كهذه تعطي زخماً للمحاولات الإمبريالية لتقسيم شعب مصر والسودان، وأكد للسيد عـلي أن مـصر تـدعم رغبته ورغبة الشعب السوداني في علاقات أخوية بين البلدين، وأن الحكومة المصرية ستناقش طرق تحقيـق هذا[2].

تبادل الأزهري أيضاً الرسائل مع عبد الناصر بعبارات شبيهة[3]. أدركت الحكومـة المـصرية أن الأزمـة قد نشأت في لحظة صعبة على نحو خاص بالنسبة لأصدقائهم في الـسودان؛ أذْ لـو حـدث صـدام مـسلح في حلايب بين القوات المصرية والسودانية، فأنهم يعتقدون أن رئيس الوزراء عبد اللـه خليل، وهو من حـزب الأمة، سيحاول استغلال أزمة كهذه، وهو من حـزب الأمـة، سـيحاول اسـتغلال أزمـة كهـذه بتقـديم نفـسه وحزبه على أنهم منقذو السودان وبذلك يكسبون التأييد في الانتخابات القادمة.

التقى في الخرطوم ممثلون من جميع الأحزاب والمنظمات في 20 شباط/ فبرايـر وأدانـوا أعـمال مـصر في المنطقة الحدودية، وتدعوا إلى حل سلمي للمشكلة، وكان من بين المـوقعين عـلى القـرار حـزب الـشعب الديمقراطي[4]، وكان تبادل الرسائل بين السيد علي وعبد الناصر موضوعاً رئيسياً في جميع نشرات الأخبار[5].

(1) صوت السودان، 20-21 شباط 1958، .SWB, PART, IV, NO.484 ،24 February 1958
(2) صوت السودان، 20 شباط 1958.
(3) SWB, PART iv, NO 484, 24 February 1958 Appendix A: Egypt.
(4) SWB, Part, iv NO 483, 22 February 1958, Appendix K: the Sudan
(5) المصدر نفسه Appendix A: Egypt

في اليوم التالي أعلنت الحكومة المصرية موافقتها عـلى تأجيـل تـسوية مـسألة حلايـب الحدوديـة في سبيل المحافظة على العلاقات الأخوية بين البلدين، وأعـاد البيـان القـول أنـه بغـض النظـر عـن الـدوريات الحدودية فأن مصر ليست لها قوات في المنطقة وأنها ستدعم السودان دوماً ضد العدو المشترك[1]. وكان رد الفعل في السودان فورياً، فقد أرسل السيد علي رسالة شخصية إلى عبد الناصر شاكراً إياه لاستجابته لرغبات قادة الأحزاب السودانية، ولفت على عبد الرحمن الأنظار إلى الدور الذي لعبه الـسيد عـلي في الوصـول إلى تسوية، وقد أصدرت جميع الجماعات السياسية، ماعدا الأمة الذي كان يعتبر الرد المصري غير كافٍ، بيانات ترحب بالخطوة التي أتخذها عبد الناصر[2].

كان عمر الحكومة الائتلافية على وشـك الانتهـاء في حزيـران/ يونيـو عـام 1957. في شـباط تقـرر أن الاستعداد للانتخابات العامة لا يمكن إكمالها في الوقت المحدد لإجرائها في نيسان كـما كـان مخططـاً أصـلاً، وأنه يجب تأجيلها إلى ما بعد أمطار حزيران وتموز. ولذا أثار التساؤل فـيما إذا يمكـن ويجـب تمديـد عمـر البرلمان القائم، وحله في حزيران سيكون خطراً عـلى الختميـين، الـذين يـشغلون 19 مقعـداً فقـط، والـذين ووجهوا سابقاً بتهديد من فئة في حزب الأمة بإقامة ائتلاف جديد مع الحزب الـوطني الاتحـادي لكـن دون الختميين[3]. وكان من الواضح أن هذه الفكرة لم تكن تلقى الترحيـب مـن الـسيد عبـد الـرحمن إضـافة إلى السيد علي، وقد عقد السيدان اجتماعا في 21كانون الثاني/ يناير عام 1957 لمناقشة الانتخابات العامة[4].

أدرك الختميون أن أملهم الوحيد في البقاء في الحكومة، على الأقل حتى الانتخابـات العامة، هو في بقائهم جزءاً في الائتلاف. وكان الحزب الوطني الاتحادي من جانبـه يخـشى أيضاً حل البرلمان إذ أن ذلك سيدع رئيس الوزراء يقـرر موعـد إجـراء الانتخابـات وهكـذا يستمر في منصبة[5]. ولذا حاولوا التأكيد على حزب الشعب الديمقراطي من أجل الـضغط

(1) المصدر نفسه.

(2) أنظر: البغدادي، مذكرات البغدادي، ج2، ص 44.

(3) FO 371/125962 (JS 1015/21) British Embassy to Foreign Office, 8 April 1957.

(4) FO 371 /125961 (JS1013/3) , Forthrightly Report NO .33, 17-31January1957.

(5) FO 371/125161(JS 1015/21), British Embassy to Foreign Office, 8 April 1957.

لتمديد عمر البرلمان حتى الانتخابات العامة.كان عبد اللـه خليل ضد هذا ونجح في كسب تأييد السيد علي الذي ربما لم يكن راغباً في أن يبدوا مرة أخرى في معسكر الأزهري[1].

وقد هدد عبد اللـه خليل حزب الشعب الديمقراطي بتحذيرهم بأنه كسب الجنوبيين إلى جانبه وأن ذلك سيمكنه من الحكم بدونهم[2]. في هذا الجو المشحون أعتقد أندروز، السفير البريطاني، أن مصر كانت تستغل مخاوف السيد على القديمة في مهدية جديدة وذكر أن عبد اللـه خليل أخبره أنه كان يحاول طمأنة السيد على حول نوايا حزب الامة[3]. وبعد عشرة أيام ذكر أندروز الرغبة الواضحة للسيدين، اللذين أكدا في حوار معه على أن علاقتهما جيدة، على مواراة خصومتهما[4]، وفي المحصلة تم تمديد عمر الحكومة الائتلافية.

ومهما يكن من أمر، فقد تم تأجيل الانتخابات حتى آذار/ مارس عام 1958 ومع دنوها تصاعدت التوترات السياسية بشكل مقلق، وبعد اجتماع بين رئيس الوزراء والسيدين، أصدر الأخيران بياناً مشتركاً دعوا فيه الشعب إلى عدم التورط في العنف والذي سيدمر البلاد في نظر المجموعة الدولية[5]. وخلال ذلك جرت تحركات من أجل تخفيف بوادر التوتر بين حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة، وزار عبد اللـه الفاضل أم روابة حيث رحبّ به ترحيباً حاراً حزب الشعب الديمقراطي والذي ناقش معه تقسيم المناطق الانتخابية في كردفان مشدداً على انه ستتم المحافظة على التفاهم بين السيدين وبين حزبيهما وانه سيتم التوصل إلى اتفاق حول تقسيم المناطق الانتخابية[6].

FO 371/125963 (Js1015/31) British Embassy to Foreign Office 13,June 1957. (1)

FO 371/125963 (JS 1015/34), British Embassy to Foreign Office 19 June 1957.(2)

FO 371/125963 (JS 1015/33), Telegram NO. 64, E.C Andrews to Foreign Office, 24 June 1957.(3)

FO 371/125963 (JS 1015/45), British Embassy To Foreign Office 4 July 1957.(4)

SPA, 7 December 1957 (5)

SPA, 28 December 1957, SWB, Part 17, No 437, 31December 1957. (6)

صوت السودان، كانون الثاني 1958.

في 6 شباط/ فبراير عام 1958 ذكرت (صوت السودان) ان السيدين عقدا اجتماعا مطولا ناقشا فيه مجموعة واسعة من المواضيع[1]، تضمنت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحزبين كلما ثارت وإبلاغ السيدين، ونوقشت احد التقارير التي أثمرت عن اللجنة في اجتماع بين السيد محمد عثمان والسيد عبد الرحمن والسيد الصديق حيث أعلنوا عن تسوية خلافاتهم حول تقسيم الدوائر الانتخابية في الانتخابات[2]. ومع ذلك، وإذا كانت الانتخابات تجري، تنبأ عبد الله خليل أن حزبه سوف يحصل على مقاعد كافية لتشكيل الحكومة دون مساندة من الأحزاب الصغيرة[3].

وخلال ذلك كانت نتيجة الانتخابات في آذار/ مارس عام 1958 هي أن أي حزب لم ينل أغلبية مطلقة مما يعني أنه لا يمكن تجنب ائتلاف آخر. كانت هناك إشاعات بتجديد الائتلاف السابق بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي والجنوبيين، وأيضاً ائتلاف ممكن بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي (ومرة أخرى مع الجنوبيين) لتشكيل الحكومة القادمة. ذكرت (صوت السودان) أن زعماء حزب الأمة قد اتخذوا زمام المبادرة في مناقشة المشكلة مع السيد علي، لكن السيد علي لن يلزم نفسه قبل مناقشة القضية مع زعماء حزب الشعب الديمقراطي، الذين كانوا بعيدين عن العاصمة. كما صرحت الصحيفة، في حالة عدم خروج ائتلاف على الأساس القديم إلى حيز الوجود، فأن حزب الامة سيكون مقتنعاً بالتعاون مع الجنوبيين فقط، وفي الواقع فأن حزب الأمة كان واثقاً من أنه في الحالتين ستكون له الأغلبية الضرورية في البرلمان للعب دور أكبر في الحكومة الجديدة[4].

في الحقيقة أن الضرر، على الأقل، بالنسبة للحزب الوطني الاتحادي الذي ترتب على الخلاف بينهم وبين حزب الشعب الديمقراطي كان واضحاً، إذْ ان فشل تقاربهم

---

(1) صوت السودان، 7شباط 1958.

(2) السودان الجديد، 12 كانون ثاني 1958.

(3) NEW York Times, 28 February 1958

(4) السودان الجديد، 13 مارس 1958.

جعل مما لا مفر منه تجديد ائتلاف الأمة- الشعب الديمقراطي. ومع ذلك فان النتيجة الفقيرة نسبياً لحزب الشعب الديمقراطي في الانتخابات كانت ستضعهم في موقع الشريك الأصغر، وهو ما حصل فعلاً.إذ بقي عبد الله خليل رئيساً للوزراء في الحكومة الائتلافية الجديدة التي تشكلت في آذار مع ميرغني حمزة نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، لكن المناصب الوزراية وزعت الآن بصورة غير متساوية: عشر مناصب لحزب الأمة وستة لحزب الشعب الديمقراطي.

ومهما يكن من أمر فقد أصدر السيدان بياناً مشتركاً ليبينوا أنهما لا يزالان متفقين، مشددين على انهما كان قد ساندا الحكومة الائتلافية السابقة، وانهما سوف يدعمان الحكومة الائتلافية الجديدة من أجل مصالح البلاد؛ وناشد الشعب عدم الإصغاء للدعاية ضد الائتلاف[1].

على أية حال فقد كان كلاً الشريكين في الائتلاف يوجهان قضايا هما من أجل التمسك بالسلطة فحسب على حساب أيجاد حلول لمشاكل البلاد الخطيرة. في كتابه عن الائتلاف السابق لعام 1956، يصف هولت ذلك الائتلاف بأنه "مصطنع وتكتيكي"، ويقول أن الشريكين "كانت لهما وجهات نظر متباينة حتى حول أكثر المسائل جوهرية في السياسة، واتخذوا فقط لغرض دحر الأزهري. أن التاريخ القصير للفترة البرلمانية الأولى كان يتصف "بالمنافسات التافهة والشكوك المشلةّ المتبادلة بين شركاء الائتلاف""[2]. وبصورة مشابهة يمكن وضع تعليق مشابه حول الحكومة الائتلافية الثانية، وقد تحقق تقدم قليل في المجال الاقتصادي وكان هناك تذمر عام في البلاد[3]. وكان جواب حزب الأمة هو في أحياء دعوته القديمة لـ(حكومة وطنية)، وكان هدفهم من عمل ذلك هو إخافة حزب الشعب الديمقراطي من أجل أن يتبنى خطاً أكثر توفيقية في الائتلاف القائم.

ومهما يكن من أمر فقد أعلن علي عبد الرحمن في 17 آب/ أغسطس عام 1958 أن حزب الشعب الديمقراطي نفسه يقترح أنشاء "حكومة وطنية" و "ميثاق وطني"، وان

---

(1) النص الكامل للبيان المشترك أنظر: صوت السودان، 16 مارس 1958.

Holt and Daly, the History, P 168. (2)

Beshir, Revolution, P.206. (3)

السيد على حبذ الفكرة[1]. وربما كان الأزهري محقاً إذ لاحظ عندما أخطر اجتماعا للحزب الوطني الاتحادي أن الدافع وراء أشارات حزب الشعب الديمقراطي والأمة، من أجل حكومة وطنية، هو ببساطة لإخافة شركائهم في الائتلاف، على موقف موحد، وعلى ضوء ذلك يتبصر(أي الحزب الوطني الاتحادي) في موقفة[2]، وكما توقع بلاشك فأن ميثاقاً ائتلافيا موحداً كهذا لم يخرج إلى حيز الوجود.

كان هناك تبادل في وجهات النظر بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، وتمكنوا من التوصل إلى اتفاق حول عدد من النقاط مما لم يكن ممكناً في الماضي، لكنهم فشلوا في هدفهم الرئيس في أعادة التوحيد. مع نهاية تشرين الأول هدد أحمد سيد حمد[3]، وهو عضو ختمي في البرلمان وعضو في حزب الشعب الديمقراطي ، بسحب تأييد للحكومة لأنها فقدت "ثقة الشعب السوداني"، وأنتقد قبول هدية بريطانيا من الأسلحة إلى السودان قائلاً أن هذا سوف يجر البلاد نحو المعسكر الغربي، ودعا إلى استقالة الحكومة فوراً وأيده في ذلك أعضاء البرلمان الآخرون من حزب الشعب الديمقراطي[4].

بنهاية تشرين الأول/ أكتوبر زاد التوتر السياسي مع التحضير لعودة البرلمان إلى الاجتماع وقد أدى ذلك إلى حظر التجمعات في العاصمة، وتركز الاهتمام على النمط الجديد لحكومة ائتلافية مستقبلية. كان حزب الشعب الديمقراطي على وجه الخصوص، وأبلغت اللجان المحلية الفرعية عن عدم رضاها عن السياسات الاقتصادية للحكومة وأوصت، كما فعل أحمد سيد حمد تماماً، بانسحاب الحزب من الائتلاف، وعقد السيد علي عدة اجتماعات مع ممثلين عن هذه اللجان الفرعية ومع قادة الحزب لمناقشة الوضع. وعلى الرغم من مؤشرات التنافر هذه في الائتلاف، فان المفاوضات الأخرى لحزب

---

(1) الأيام، 18 آب 1958، الرأي العام، 4 تشرين أول 1958.

(2) الرأي العام، 16 آب 1958.

Beshir , Revolution , P 206. (3)

SPA, 25 October 1958. (4)

الشعب الديمقراطي مع الحزب الوطني الاتحادي كانت عقيمة بشكل مماثل[1]، ولذا استمرت المحاولات من أجل إزالة الخلافات بين الحزب وحزب الأمة وقد لعب عبد الله الفاضل دوراً بارزاً نيابة عن الحزب الأخير[2].

كان من المزمع إعادة افتتاح البرلمان في17 تشرين الثاني/ نوفمبر، وقد لوحظ ان من المهم وجوب إجراء المحادثات المقرر أجراؤها مع مصر من موقع القوة في الداخل، ونظراً للصعوبات المتوقعة في أعادة تشكيل الحكومة فقد خطط رئيس الوزراء لتأخير أعادة الافتتاح حتى 8 كانون الأول. وأعلن حزب الأمة مجدداً عن الحاجة لحكومة تضم جميع الأحزاب لتحل محل الائتلاف القائم، وهو ما وافق عليه رئيس الوزراء. وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر بدأ عبد الله خليل مشاوراته، وأظهر وزراء حزب الأمة استعدادهم لتأييده بتقديم استقالاتهم. وكان حزب الشعب الديمقراطي، وقد علم بخطط حزب الأمة، وفي نوع من الحيرة، فقد كانت وجهات نظرهم في أغلب القضايا أقرب إلى وجهات نظر الحزب الوطني الاتحادي. وقد قدم الازهرى، الذي كان في القاهرة، وجهات نظره حول تشكيل حكومة وطنية، والتي أعتبرها البعض وسيلة لتجنب الانشقاق في الحزب. وعلى الرغم من أنه لا يزال شخصياً عند رأيه السابق القائل برفض الفكرة فقد قال أنه سيوافق على التفاوض حول حكومة وطنية إذا اتخذت لجنة الحزب التنفيذية والمجموعة البرلمانية قراراً إلى جانب عمل ذلك[3].

وبعد سبع سنوات من ذلك ألقى محمد صالح الشنقيطي، رداً على أسئلة في التحقيق، باللوم على السيد علي في فشل مشروع الحكومة الوطنية، وقد كان الشنقيطي وقتها رئيساً للجنة تشكلت من أجل تعزيز المشروع وثبت أن من المستحيل حتى الحصول على أذنٍ من السيد[4].

---

(1) SPA, I November 1958.

(2) SPA, 15 November 1958.

(3) المصدر نفسه، KCA, 17-24 January 1959, P 16593

(4) إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان،(July 195 مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة)، 1970، ص 191.

كان متوقعاً في غضون ذلك أن تعود العلاقات الطبيعية بين الجمهورية العربيـة المتحـدة والـسودان، والتي توترت خاصة حول قضية حلايب إذ قام علي عبد الرحمن، رئيس حزب الشعب الـديمقراطي ووزيـر التجارة ومحمد أمين السيد الناطق بلسان مجلس الشيوخ وأمين صندوق حزب الشعب الديمقراطي، بزيارة إلى القاهرة على الرغم من أن زيارتهم كانت بمبادرة من السيد علي وليس من الحكومة، وحمـل عـلي عبـد الرحمن معه رسالة من السيد علي إلى عبد الناصر تعرب عن أمل الـسيد في تـسوية القـضايا العالقـة بـين البلدين، وكانت له عدة اجتماعات مع عبد الناصر وأبقى السيد علي علم بتقدم المحادثات، وكانت أحـدى نتائج المحادثات هي دعوة عبد النـاصر إلى عبـد اللـــه خليـل لزيـارة القـاهرة وهـو مـا رحـب بـه رئـيس الوزراء[1].

وبصورة متزامنة وصل وفد برئاسة الازهرى من بغـداد إلى القـاهرة في طريـق عودتـه، وقـد فهمـت وكالـة الـصحافة الـسودانية أن "مـن المتوقـع أن يلتقـي وفـد الحـزب الـوطني الاتحـادي وحـزب الـشعب الديمقراطي حول طاولة مستديرة مع عبد الناصر لمناقشة أمكانية المصالحة بين الحـزبين؛ لكـن الاجـتماع لم يتم"[2]، وقد أصدر زعيما الحزبين بيانات صحفية أنكرا فيها بقوة تقرير وكالة الصحافة السودانية[3].

ومهما يكن من أمر فمن الطريف أن على عبد الرحمن أعلـن فـيما بعـد، في عـام 1965، أنـه التقـى الأزهري عدة مرات قبل زيارته إلى القاهرة في محـاولات لإعـادة توحيـد حـزبيهما[4]، وفـيما إذا كـان ذلـك صحيحاً أم لا، فأن الإشاعات حول أجتماعهما في القاهرة ربما أزعجت رئيس الوزراء وحزبه كثيراً. وعـلى أيـة حال فأن علينا أن نقطع سردنا لمسلسل الأحداث لنقدم اللجنة الدستورية ومهمتها.

---

(1) SPA, 8, 15 November 1958, KCA, 17-24 January 1959, P 16593.

(2) SPA, 15 November 1958, SPA, 8 November 1958.

(3) SPA, 15 November 1958.

(4) التحقيق، ص18.

4- اللجنة الدستورية:

ونرجع إلى كانون الأول/ ديسمبر عام 1956 إذ أنشئت لجنة دستورية من قبل البرلمان من 43 عضواً لوضع مسودة دستور. وتبعاً لمحمد أحمد أبو سن، وهو عضو في اللجنة، فقد قابل السيد علي الأعضاء الختميين وأخبرهم أنه يريد أن تكون البلاد جمهورية برلمانية لكنه ليس لدية اعتراض على أن السيد عبد الرحمن أول رئيساً لها[1]. وكتب الدرديري محمد عثمان، وهو مستشار خاص للسيد علي، في مذكراته أنه سأل السيد علي في أحد اجتماعاته معه في مستهل عام 1956 إذا كان يرغب أن يكون رئيساً للجمهورية، فأجاب السيد علي أنه لا يرغب في ذلك، وعندما سئل عن وجهات نظره عن تطلعات السيد عبد الرحمن، قال السيد علي أنه نفسه ليس لديه اعتراض على أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للجمهورية بشرط أن لا تكون الرئاسة وراثية[2].

كانت هناك اختلافات داخل اللجنة حول الشكل الذي يجب أن يتخذه الدستور، وخاصة ما إذا كان يجب الإعلان بأن الجمهورية البرلمانية أسلامية، وكان هناك تخمين في الصحافة حول سياق المناقشات. في 23 شباط/ فبراير عام 1957 نقلت إذاعة أم درمان بياناً للسيدين يؤيد جمهورية برلمانية أسلامية وأن تصبح الشريعة المصدر الدستوى للقانون[3]. وتبعاً لابوسن، فقد كان ممثلو حزب الأمة في الاجتماع الأول للجنة مهتمين ظاهرياً بتأمين موافقة الختميين على مبدأ الجمهورية البرلمانية، ولكن هدفهم المضمر هو التأكد بأنفسهم من أن الختميين سيوافقون على أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً للجمهورية.

وأخيراً تم وضع مسودة دستور من قبل اللجنة دون أن تحل مسألة الرئاسة[4]، وكانت الحكومة الائتلافية لا تزال في السلطة، بعد ثمانية عشر شهراً من ذلك، عندما

(1) مقابلة مع محمد أحمد أبوسن، رفاعة، 29 تشرين الأول 1983.

(2) عثمان، مذكراتي، ص180. 92.الرأي نفسه أوُيد من قبل محمد عبد الجواد، لندن، 12 تشرين الأول 1984.

(3) FO 371/125961 (JS1013/5), Fortnightly Report NO, 35, 14-28 February 1957.

(4) مقابلة مع محمد أحمد أبوسن، رفاعة، تشرين أول 1983.

أصدر حزب الأمة بياناً في 8 أيلول/ سبتمبر عام 1958 يقول أنهم كانوا قد دعوا إلى تشكيل حكومة وطنية لتأييد الدستور، وأعلنوا أيضاً تفضيلهم لنظام رئاسي كوسيلة لتأمين الاستقرار. ورداً على ذلك أعلن حزب الشعب الديمقراطي أنه لا يزال يفضل استمرار مجلس السيادة القائم المكون من خمسة بدلاً من رئيس أوحد للبلاد[1].

على أية حالة ففي هذا الوقت كان السيد عبد الرحمن مريضاً جداً، وتبعاً لا بوسن طالب عبد الله خليل برغم ذلك بوجوب تكريم السيد عبد الرحمن لخدماته للبلاد وذلك بأن يصبح رئيساً. ومهما يكن من أمر قد حاول السيد علي وعلى عبد الرحمن تأجيل المناقشة حول الرئاسة إلى أشعار آخر، وعندما كانت هذه القضية تسيطر على اجتماعات اللجنة، فقد كان علي عبد الرحمن يُظهر عدم تأييده بوصوله متأخراً دوماً، وقد أخبر أبو سن أنه يعارض موافقة السيد علي على أن يصبح السيد عبد الرحمن رئيساً، وكان يفضل مجلساً أعلى كراس للدولة، لكنه كان مستعداً للموافقة على أن يرأسه السيد عبد الرحمن[2]. ورواية أبو سن تجد لها بعض السند في تقرير صحفي عن اجتماع بين السيد علي وقادة حزب الشعب الديمقراطي، والذي تم الاتفاق فيه على أنه يجب الاستمرار في مناقشة مبدأ جمهورية برلمانية بين الحزبين ولكن ليس باعتبارها مسألة عاجلة، وإعطاء الأولوية لتخفيف التوتر في العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة[3].

استمرت قضية الرئاسة تسيطر على اجتماعات اللجنة، وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1958 نقل أن احمد سيد حمد أعلن أن ممثلين من الحزبيين اتفقا معاً على تعيين السيد عبد الرحمن رئيساً دستورياً مدى الحياة، بينما يجب أن تناط سلطة فعالة بمجلس سيادة، وعلى أية حال فقد أعلن أنه رغم ذلك فأنه يجب استشارة أعضاء الهيئة العامة لحزب الشعب الديمقراطي[4]. وفي نفس الوقت نفى ناطق بلسان حزب الأمة بشدة

---

(1) The Sudan, Central Office of Information, London, December 1958, NO, R. 3962 Classification 1.2 C, PP 18-19.

(2) مقابلة مع محمد أحمد أبوسن، رفاعة، 29 تشرين الأول 1983.

(3) الرأي العام، 4 تشرين الثاني 1958؛ التلغراف، 29 تشرين الثاني 1958.

(4) الرأي العام، 5 تشرين أول، 4 تشرين ثاني 1958.

إشاعات الصحافة القائلة أن حزب الأمة ألحّ على السيد عبد الرحمن بأن يصبح رئيساً لكنة سيكون سعيداً بأن يرى السيد على يحل محله في حالة وفاته[1]. وإذا ظلت هذه القضية تمنع اللجنة الدستورية من أكمال ما تبقى من مهمتها، فقد شرع حزب الشعب الديمقراطي بمقاطعة اجتماعاتها، كما فعل الحزب الوطني الاتحادي سابقاً. ومع تأثير المقاطعة من قبل حزب الأحرار الجنوبيين لعدم موافقة اللجنة على مقترحات فدرالية بشأن الجنوب، فقد فقدت اللجنة الآن النصاب القانوني[2]، ولذا ساد الفشل الذريع .

في نهاية تشرين الأول، ومع ازدياد الجو السياسي عتمة، أدرك حزب الأمة أن الائتلاف القائم يؤول إلى نهايته، وكانت الأشكال البديلة للائتلاف قيد الدرس. ويروي محمد أحمد محجوب، الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت، أن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي تعهد بمناقشة تشكيل الائتلاف[3]، وفعلاً فقد تم التوصل إلى أتفاق على القيام بذلك في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1958[4]. ويؤكد محمد أحمد ياسين، وهو رئيس سابق لمجلس الشيوخ، رواية محجوب مضيفاً أن السيد عبد الرحمن نفسه وعد بإقرار الائتلاف بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي عندما يعود البرلمان إلى الانعقاد في اليوم التالي[5]، وعلى أية حال فقد بوغت كل هذا بالأحداث.

5- انقلاب السابع عشر من تشرين الثاني 1958:

في صباح 17 تشرين الثاني/ نوفمبر قامت وحدات من الجيش، يقودها الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش، بتولي السلطة، وتم حل البرلمان وتعليق الدستور وأُعلنت حالة الطوارئ وأمرت الصحف بالتوقف حتى إشعار آخر، وحُلت جميع

(1) SPA, 8 November 1958.

(2) Henderson, Sudan Republic, p109. Yusuf Fadl Hasan. the Sudanese Revolution of October 1964 ,In the Journal of Modern Africa studies , Vol 5 (1967) P, 493.

(3) Mahgoub, Democracy, P. 180.

(4) T- Niblock, Class and Power in Sudan, Macmillan Press, London, 1987) P. 218, Henderson, Sudan Republic, P. 110.

(5) مقابلة مع محمد أحمد ياسين، الخرطوم، 20 آب 1983

الأحزاب السياسية ومنعت الاجتماعات والمسيرات والمظاهرات في كل مكان من البلاد. ومهما يكن من أمر فقد عادت الصحف إلى الصدور في اليوم التالي خاضعة للرقابة وخاصة المقالات حول سياسة الحكومة، وشكل مجلس أعلى للقوات المسلحة ومجلس وزراء مختلط من العسكريين والمدنيين[1]. في بيانه الأول هاجم عبود، بصفته رئيساً للجمهورية ورئيساً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضاً ، الجماعات السياسية التي خلقت عدم الاستقرار في كل مكان من البلاد، وشدد على أن هدف الثورة هو صيانة استقلال السودان ورفع مستويات المعيشة، وفي السياسة الخارجية أشار إلى عزمه على بناء علاقات بين السودان والدول العربية الأخرى على أساس الصداقة والمصالح المشتركة، وحول العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة على وجه الخصوص سيحاول "حل المسائل العالقة معها، وإزالة الجفوة المصطنعة السائدة"[2].

لقي الانقلاب الترحيب بشكل عام، خاصة لان بلاغ عبود أوضح أن الجيش تولى السلطة فقط كإجراء مؤقت لإنقاذ البلاد من المؤامرات السياسية. في اليوم التالي زار قادة الانقلاب السيدين بصفتهما زعماء دينيين واللذين يطلب دعمهما للمساعدة في الحفاظ على السلام والاستقرار. والدعم الذي أعلنه السيدان أعاد طمأنة الجماهير بإمكانية حل مشاكل البلاد، وقد حظرت الأحزاب السياسية، ومن ضمنها حزبا السيدين، ولهذا السبب لم يرَ القادة العسكريون حاجة لزيارة الأزهري[3].

طريفة هي الظروف التي أصدر فيها السيد علي بيانه، وتبعاً لمحمد طه الريفي، الذي يزعم أنه كان كاتب السيد في ذلك الوقت، فأنه أُخذ سراً إلى منزل السيد على ليلة 17 تشرين الثاني/ نوفمبر (حدث الانقلاب في ذلك اليوم) وأمره السيد بوضع بلاغ قصير كان قد طلب إليه ان يصدر تأييداً للانقلاب، كان على البلاغ أن يوضح أن السيد لا

---

(1) SWB, Part IV, No 711, 20 November 1958, SPA 22 November 1958.

(2) The Sudan, P- 19, SPA, 22 November 1958, Sudan News , No -22 November 1958, SWB, Part Iv No 714, 24 November 1958 Appendix A: Egypt, NO 718, 28 November 1958.

(3) SWP, Part IV, NO, 716, 26 November 1958.

يعتبر جميع أولئك الذين طردو ا بصفتهم شياطين كما أنه لا يعتبر أولئك الذين قاموا بالانقلاب ملائكة، كما أنه كان أيضاً سيرسل دعوات إلى أعضاء البرلمان لحضور حفلة استقبال، وفي هذه الحفلة سيطلب إليهم العودة إلى دوائرهم الانتخابية طالما كانت البلاد في ظل الحكم العسكري[1].

أن البلاغ لا يعني ضمنياً بحد ذاته أن السيد على كان له علم مسبق حول التحركات العسكرية المزمعة[2]، وعلى العكس من ذلك، فان البيان الأطول الذي أصدره السيد عبد الرحمن ألقى باللائمة على جميع الأحزاب السياسية التي حكمت البلاد منذ زمن الاستقلال والتي فشلت في تحقيق تطلعات الشعب، ولذا فأنها يجب أن ترحب بالحكم العسكري وتسانده[3].

تبعاً لا بوسن فقد كان واضحاً أن عبد اللـه خليل كان قد طلب من عبود أخذ السيطرة على البلاد وفق شروط محدودة، وهذه الشروط هي أن الوزارة يجب أن تضم أربعة ممثلين عن حزب الأمة وأربعة من الحزب الوطني الاتحادي وثلاثة من حزب الشعب الديمقراطي، والأكثر أهمية من ذلك وجوب تعيين السيد عبد الرحمن رئيساً للجمهورية، وقد أبلغ هذا الاتفاق الأخير إلى السيد عبد الرحمن وهو ما يفسر التأييد الذي منحه للانقلاب - وبرغم هذا فعندما بدا منظمو الانقلاب بعد أربعة أيام يدعون عملهم (ثورة) بدأ السيد عبد الرحمن على نحو جلي يشك على أن الاتفاق لن يطبق. وبالنسبة للسيد علي قال أبو سن أن السيد عبد الرحمن استشاره حول المعاني المتضمنة في مصطلح (الثورة)، لكن السيد علي لم يبدي اهتماما على الإطلاق.

---

(1) محمد طه الريفي، خرطوم بحري، 17 آب 1983.

(2) SWP, Part IV No, 710, November 1958, Appendix K: The Sudan,

صوت السودان، 20 تشرين ثاني، 1958، أنظر كذلك الأدلة التي أدلى بها من قبل أحمد عبد الوهاب في التحقيق، ص 72- 73.

(3) SWB, Part, IV NO 710 19 November 1958 Appendix K: the Sudan.

النيل، 21تشرين الثاني 1958

من الجدير بالذكر أن عبد الـلـه خليل قام بعدة زيارات إلى السيد عـلي في هـذه الفـترة، وقـد أشـار عدد من المعلقين إلى أن خليل، الذي كان قادة حزب الأمة غير راضين عنه آنذاك ويخـشى أن يـتخلى حـزب الأمة عن حزب الشعب الديمقراطي لصالح ائتلاف مـع الحـزب الـوطني الاتحـادي، كـان يـسعى إلى تأييـد السيد على في معارضة خطوة كهذه، وإذا نجحت خطوة كهذه فأن الأزهـري بالتأكيـد سـيحل محـل خليـل كرئيس للوزراء[1].

وبالحكم من خلال تقرير التحقيق في الانقـلاب الـذي أصـدرته وزارة العـدل عـام 1965، يبـدو مـن المحتمل أن السيدين كانا على علم مسبق بالانقلاب. وفي حالة السيد عبد الـرحمن فهنـاك افـتراض ضـمني بأن عبد الـلـه خليل، الذي كان السكرتير العام لحزب الأمة بالإضافة إلى كونه رئيساً للوزراء، كان قد أبلغـه بما كان يجري[2]. وبالنسبة للسيد علي فقد بين خليل عند تقديمه الشهادة للجنة التحقيق أن السيد عـلى لم يكن يحبذ أي تحرك عسكري ولم يستطيع أن يتذكر أنه ناقش الانقلاب الوشيك مع السيد عـلي عنـدما زاره في اليوم الذي سبق حدوثه، بالرغم من أنه ربما ناقش الإشاعات التي تخمن احتمال حدوث تدخل عسكري منذ أن بدأت إشاعات كهذه في الانتشار لعـدة أسـابيع. ومهـما يكـن مـن أمـر فـان عبـود في شـهادة أمـام مستجوبيه يبين أنه سأل خليل قبل حدوث الانقلاب عن وجهة نظـر الـسيدين حـول مـا كـان عـلى وشـك الحدوث، وقد أخبره خليل ان العمل المزمع مقبول من قبل السيدين وأنهم يؤيدونه[3].

في غضون شهور قليلة أصطدم عبود، وقـد أزال جميـع الأحـزاب الـسياسية، بمعارضـة مـن قبـل ضـباط جيشه الكبار. في آذار/ مارس عام 1959 قام عبد الرحيم شنان، قائد المنطقة الـشمالية، ومحيـى الـدين أحمـد عبد الـلـه قائد المنطقة الشرقية (كلاهما لم يكونا عضوين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة)، قاما بتحريـك قواتهما إلى الخرطوم واعتقال أحمد عبـد الوهـاب - نائـب القائـد ومؤيـد لحـزب الأمـة - إلى جانـب عـضوين

(1) مقابلة مع محمد أحمد أبوسن، رفاعة 29 تشرين أول 1983 انظر كذلك الشهادة التي أدلى بهـا محمـد احمـد التجـاني، التحقيق، ص 37.

(2) الشهادة التي أدلى بها أحمد عبد الوهاب، التحقيق، ص 72-73.

(3) التحقيق، ص 12و ص 26-27.

آخرين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وأعيد تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليضم الفريقين المتمردين؛ لكن الاختلاف داخل تلك الهيئة لم يحل حتى طرد أحمد عبد الوهاب منه كما أعفي من منصبه كوزير للداخلية والحكم المحلي. وزعم الفريقان عند تقديم شهادتيهما أمام مستجوبيهما عام 1965، بأن دوافعهم في طرد أحمد عبد الوهاب لم تكن موجهة ضد عبود، وقد شعروا بأن عبود كان تحت تأثير أحمد عبد الوهاب الذي كانت سياساته معادية لمصر وموالية للغرب بشكل غير مقبول، وأنه كان يجب إزاحة أحمد عبد الوهاب عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمصلحة عبود، وقد تدخل السيدان فوراً بعد اعتقال احمد عبد لوهاب وامّنا إطلاق سراحه[1]؛ وأعرب السيدان على أملهما بأن الأمة ستبقى موحدة، وان عبود سيحقق أهدافه[2].

من المحتمل ان هناك مناورة ختمية وراء خطوة الفريقين إذ أعلن علي عبد الرحمن في خطابٍ عام 1965 جازماً ان هدف الفريقين كان منع عبود من تسليم السلطة إلى حزب الأمة[3]. هناك مؤشراً أخر على ان دافعهم لم يكن شخصياً محضاً، وهو ان عبد الرحيم شنان ومحي الدين احمد عبد الله انضما فيما بعد إلى حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي على التوالي[4]. وما إذا كانت الأحزاب المحظورة من قبل عبود وراء تحرك الفريقين أم لا فان مركز عبود الشخصي لم يتأثر[5]، كما نجا أيضاً من حركتين اخريتين ضده في مايس وأيلول/ مايو وأغسطس عام 1959.

بوفاة السيد عبد الرحمن في 24 آذار/ مارس وخلافته من قبل السيد الصديق كإمام للأنصار، انتهى التأييد المهدي لنظام عبود، في تشرين الأول أرسل السيد الصديق مذكرة إلى الحكومة يطالب فيها، بين أشياء أخرى، بإنهاء الإدارة العسكرية وتبني دستور دائم مع رئيس منتخب ولم تلق هذه المذكرة اهتماماً[6].

---

(1) SWA, 7, 14 March 1959 الأيام 28 حزيران 1959.

(2) SPA, 7 March 1959.

(3) دستور حزب الشعب الديمقراطي، (مطبعة مصر السودان، 1965) ص 10-11.

(4) Niblock, Class and Power P. 220.

(5) في نيسان أصدرت الحكومة بيان حذرت فيه الأحزاب الملغاة من القيام بأية فعاليات مناهضة لها.

(6) حاج موسى، التجربة الديمقراطية، 261.

قدم الأزهري، بالرغم من انه لم يعارض أو يؤيد الانقلاب منذ البداية، مذكرة أيضا تحتوى على مطالب مشابهة[1]، وكان تقديمها أول مؤشر على استعداده للتعاون مع القوى المهدية ضد النظام العسكري، وأصبحت العلاقات بين الحزب الوطني الاتحادي والمهديين والجبهة المعادية للاستعمار (التي كانت قد عارضت النظام العسكري منذ البداية) أكثر حميمة، وفي عام 1960 شكلوا جبهة المعارضة.

في تشرين الثاني من تلك السنة رتب عبود زيارة للرئيس عبد الناصر إلى السودان، وقد أمن ذلك بعض التأييد الشعبي لنظامه، وأثارت الزيارة مشكلات أيضاً إذ دعا السيد علي والسيد الصديق عبد الناصر إلى حفلات استقبال، وفي حالة السيد على فأن هذا لا يمثل مشكلة للنظام بسبب علاقات الختميين التاريخية مع مصر وعلاقات السيد على الشخصية مع عبد الناصر، فضلاً عن ذلك فان السيد علي لم يُظهر حتى ذلك الوقت أية معارضة لنظام عبود. وقد ثارت المشكلة من دعوة السيد الصديق، كانت الحكومة على وعي بأن جبهة المعارضة ستسعى إلى انتهاز فرصة زيارة عبد الناصر لاستعراض قوتها، ولكن لأن الحكومة ما كانت لتستطيع منع دعوة السيد علي إلا بصعوبة، فقد شعرت بأنها مجبرة على السماح بدعوة السيد الصديق هو الأخر، وقد أعطى هذا المعارضة الفرصة التي سعت إليها[2].

بعد مغادرة عبد الناصر، تقدمت المعارضة بمذكرة إلى الحكومة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1960 وكان الموقع البارز عليها السيد الصديق، ومن بين الموقعين الآخرين ميرغني حمزة، وهو عضو بارز سابقاً في حزب الشعب الديمقراطي. وكان من بين مطالبهم: وجوب عودة الجيش إلى ثكناته وأعماله الدفاعية الأصلية، وضرورة تشكيل لجنة وطنية كحكومة ترعى الانتخابات الجديدة المعلقة، وان قوانين الطوارئ يجب رفعها فوراً لتأمين الحرية للشعب والصحافة[3]. وعلى النقيض من ميرغني حمزة، فقد قدم أغلب

(1) المصدر نفسه.

(2) أنظر المصدر نفسه ص 261؛ الرأي العام، 17 تشرين الثاني 1960، Sudan Daily, 10 November 1960.

(3) المذكرة، 29 تشرين الثاني 1960.

أعضاء حزب الشعب الديمقراطي المحظور يقودهم على عبد الرحمن جنباً إلى جنب مع ختميين آخرين خطاب ولاء تحت عنوان (مذكرة كرام المواطنين) معربين عن احترامهم لما حققته الحكومة "الثورية" في الداخل والخارج[1]، وقد أخبر أحد الموقعين على الخطاب وهو محمد عبد الجواد كاتب هذه السطور ان عواطف حزب الشعب الديمقراطي كانت بالفعل والى حد كبير إلى جانب عبود، الذي كانت سياساته تنسجم مع التوجهات الإيديولوجية لحزب الشعب الديمقراطي، وعلى سبيل المثال فقد أيدو سياسته تجاه مصر والتي توجت بتوقيع اتفاق حول مياه النيل في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1959، ورحبوا بتوجيه الدعوة إلى عبد الناصر في عام 1960[2]، وعندما ذهب عبود إلى الاتحاد السوفيتي في تموز/ يوليو عام 1961 كان هناك تأييد من الزعامة الختمية لهذه الخطوة تجاه المعسكر الشرقي وعند عودته أرسل السيد على أبنه لتهنئته[3]، والعوامل الأخرى التي شجعت التفاهم بين حزب الشعب الديمقراطي وعبود هي بيان السيد علي عند وقوع الانقلاب، ونشأة عبود الختمية وميوله الدينية المبكرة. وفضلاً عن ذلك، وتبعاً لا بوسن، فأن عبود نفسه بزياراته المتكررة للسيد علي نجح في أعطاء انطباع للسيد بأن حكومته هي في الواقع حكومة السيد[4]، كما ان تبني عبود لعدم الانحياز في الشؤون الخارجية كان ينسجم مع سياسة الختميين.

مهما يكن من أمر، فقد كان حزب الشعب الديمقراطي ملزماً بتوضيح علاقته مع النظام المنهار والدفاع عنهما، وسعى علي عبد الرحمن إلى عمل هذا من خلال الإعلان بان السيد علي هو وحده الذي ساند عبود عندما وافق على تبني سياسة الحياد الايجابي، وتبني علاقات جيدة مع مصر- على سبيل المثال بزيارة يوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة وبتوقيع اتفاق مياه النيل وبدعوة عبد الناصر لزيارة السودان[5]. وفي عام 1965 زعم السيد محمد عثمان بشكل مشابه في خطابه في الذكرى السنوية للاستقلال ان

(1) Sudan Daily, 30 July 1961.

(2) مقابلة مع محمد عبد الجواد، لندن، 5 شباط 1984.

(3) Sudan Daily 30 July 1961.

(4) مقابلة مع محمد أحمد أبوسن، رفاعة، 29 تشرين الأول 1983.

(5) دستور حزب الشعب الديمقراطي ص11.

الختميين بدأو في تأييد حكومة عبود فقط بعد تدخل الفريقين شـنان واحمـد عبـد اللــه في آذار/ مـارس عام 1959 ، لان ذلك أدى إلى تغيير في السياسة الخارجية، وأكد ان الختميين انقلبوا ضـد عبـود في مـستهل عام 1962 ، كما تُبين ذلك انتقادات صحيفتهم ضد النظام وان هذه الانتقادات أدت إلى انهيار حكومته[1].

ومن الصحيح بالتأكيد ان الـصحيفة الختميـة كانـت تواجـه التعطيـل بـين حـين وآخـر، شـأنها شـأن الـصحف الأخـرى، في عهـد عبـود لانتقادهـا الحكومـة[2]؛ كـما ان الزعامـة الختميـة كانـت مهمتـه دومـاً باستعراض أهمية الطريقة وشعبيتها المستمرة علناً، "وعلى سبيل المثال ففي شباط/ فبراير عام 1960 وعند الاستقبال الذي نظم للسيد علي، عند عودته من زياراته لا لما نيا وايطاليـا والفاتيكـان ومـصر، تـم الترتيـب لان يقوم ثلاثة آلاف من الهدندوة بتحيته بسيوفهم"[3]، وعلى أية حـال، فـأن معلقـين آخـرين يعتـبرون ان نظام عبود ما كان ليستمر حتى تشرين الأول/ أكتوبر عام 1964 دون تأييد الختميين[4] .

وفي غضون ذلك اعتقدت الحكومة، وقد أحست بالموقف العدائي للسيد الصديق، ان أفـضل طريقـة للتعامل مع المسالة هو فتح مناقشات معه آملة بأن هذا سيسكت المعارضـة[5]، وقـد انهـارت المناقـشات، وفي تموز/ يوليو عام 1961 نفـذ صـبر الحكومـة وقـررت قمـع المعارضـة باعتقـال قادتهـا(باسـتثناء الـسيد الصديق نفسه) في جوبا. كان السبب الظاهري لاعتقالهم هو أنهم أرسلوا في 7 تمـوز مـذكرة احتجـاج ضـد تعذيب شـاهد كـان عـضوا في الحـزب الـشيوعي، في محاكمـة سياسـية في الأبـيض[6]، ولم تطلـق الحكومـة

(1) أرشيف العائلة الميرغنة، خطاب السيد محمد عثمان الميرغني بذكرى عيد الاستقلال، كانون ثاني 1965. بيان الميرغنـي في ثورة 21 أكتوبر 1964،(المكتب العام لشؤون الختمية، دار السودان للطباعة والنشر، د.ت)، ص3.
(2) الحياة، عدد 25(مارس 1968) ص 33.
(3) صوت السودان، 22 شباط 1960.
(4) Niblock, Class and Power P. 221
(5) احمد محمد شاموق، الثورة الظافرة، ط2(دار الفكر، الخرطوم، 1981) ص35.
(6) سليمان، اليسار، ص399-400 KCA, 22-29 JULY 1961, P18234

سراحهم حتى كانون الثاني/ يناير عام 1962 بعد ان بدأ السياسيون إضرابا غير محدد عن الطعام[1].

ضعفت حركة المعارضة نتيجة لوفاة السيد الصديق في 2 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1961، فأصبح أخوه السيد الهادي إمام الأنصار، بينما وقعت مسؤولية الشؤون السياسية على عاتق ابن الصديق السيد الصادق، ومن ذلك الوقت وحتى ثورة 21 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1964 امتنعت جبهة المعارضة عن النقد العلني لما كان يجري حولها.

لاشك ان وفاة الصديق أضعفت حركة المعارضة لكن فشلها في الوقوف ضد الحكومة يدل على ان الأحزاب المشتركة فيها لم تنجح في ذلك الوقت في حشد تأييد شعبي مؤثر.

وبالنسبة للختميين والمهديين فعلى الرغم من ان أحزابهم السياسية قد ألغيت رسمياً فان الطائفتين نفسيهما استمرتا في العمل، وعلى الرغم من التوتر بين السيد الصديق والحكومة فان قادة الطائفتين ابقوا على اتصالهم، وعلى سبيل المثال ففي كانون الثاني وحزيران/ يناير ويونيو كانت هناك زيارات متبادلة بين السيدين كل منهما استغرقت أكثر من ساعة، ويمكن الافتراض أنهما ناقشا سلوك النظام العسكري[2]، لكن لم يصدر بلاغ بعد اجتماعاتهما .

6- المجلس المركزي:

في عام 1959 انشأ عبود لجنة للبحث في طرق توسيع مشاركة الشعب في الحكومة كخطوة أولى نحو دستور دائم[3]، وقد نتج عن ذلك إنشاء مجالس إقليمية وفيما بعد مجلس

---

(1) Henderson, Sudan Republic, P.139.

(2) صوت السودان، 15، 22 شباط، 3 حزيران 1960.

(3) 34Nib lock, Class and Power p.222, Sudan Monthly, No.42-34 October –November 1963, PP.43, - 42؛ الأهرام، 28-تشرين الأول 1964.

مركزي وقد ضم الأخير الوزراء، الوزراء المدنيين والعسكريين و54 عضواً منتخباً؛ تسعة من كل إقليم من الأقاليم الستة و 18 عضواً عينهم عبود. كان من الواضح ان دافع الحكومة هو خلق شعبية وملأ الفراغ الذي نتج عن قمع الأحزاب السياسية، وفي أحسن الحالات فقد كانت المحاولة نجاحاً جزئياً إذ اختلفت الأحزاب المحظورة في موقفها من الانتخابات للمجلس، فقد قاطعها حزب الأمة بينما اشتركت فيها اللجنة المعادية للاستعمار، محاجين بأنهم يجب ان يشتركوا لأسباب تكتيكية، إذا كان ذلك فقط سيقدم لهم منبراً سياسياً، بينما كان الحزب الوطني الاتحادي، على الرغم من عزمه على عدم الاشتراك، يفتقد إلى الجهاز الذين يضمن ان جميع أعضائه سيتبعون خط الحزب[1]. واشترك بعض الأعضاء الحتميين، وتبعاً لا بوسن فليس هناك من دليل على الإطلاق على ان السيد علي قد وجه أتباعه للانضمام إلى المجلس المركزي أو تأييده[2]، وتعزيزاً لوجهة النظر هذه أعلنت (صوت السودان)، لسان حال الختميين، في 28 كانون الثاني/ يناير عام 1963 في ما نشيتات صفحتها الأولى أن زعامة الختمية لا تعرف شيئاً حول المجلس، وان أحدا لم يتصل بها حول الأمر[3].

وباختصار فعلى الرغم من شعبيته المبكرة فأن نظام عبود سرعان ما واجه المعارضة، وكانت المظاهرات العنيفة في عام 1960 في وادي حلفا، ضد مرسوم السلطة بإعادة توطين النوبيين في خشم الكربة، أول مؤشر على الاستياء الجدي. وشعبية النظام التي جاءت بها الإصلاحات الاقتصادية كانت أيضا قصيرة العمر بسبب مصاعب الحكومة المتزايدة في الميزانية، والعلاقات مع مصر بدأت تعانى من توترات متجددة، وبعام 1964 كانت هناك مرة أخرى ريبة متبادلة بين الحكومتين، وفي الجنوب أيضا كان هناك اضطراب آخر في عام 1963.

---

(1) Mahgoub, Democracy, P 187. حول وجهة نظر الحزب الشيوعي أنظر: سليمان، اليسار، ص 422- 428.

(2) مقابلة مع محمد أحمد أبو سن، رفاعة، 29 تشرين الأول 1983.

(3) صوت السودان، 28كانون الثاني 1963.

الفصل الثامـن

إسهامات الختميـــة

1964 - 1968

1. ثورة تشرين الأول 1964.
2. محاولة حل مشكلة الجنوب.
3. الانتخابات العامة.
4. تعاون حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي.
5. اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي.

إسهامات الختميـــة

1968-1964

1- ثورة تشرين الأول عام 1964:

منذ عام 1959 واجه نظام عبود ليس فقط معارضة سياسية خارجية بل أيضا استياء داخل الجهاز العسكري نفسه، وخاصة من بعض كبار الضباط، ومهما يكن من أمر فان السبب الرئيسي الذي أدى إلى المواجهة النهائية بين الشعب والحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1964 كان محاولة الحكومة حل مشكلة الجنوب، بإنشاء لجنة ودعوة المواطنين إلى طرح وجهات نظرهم حول الأمر، وهكذا أعطت الفرصة للنقاش العلني[1].

اغتنم اتحاد الطلبة في جامعة الخرطوم الفرصة التي قدمت هكذا لهم لعقد سلسلة من المناظرات حول مسائل أوسع أيضا، وأدركت السلطات خطر اجتماعات الطلاب هذه، وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1964 أصدرت أمرا بمنعها، وعند تفريق تجمع غير مرخص به في 21 تشرين الأول/ أكتوبر استخدم الشرطة أسلحتهم فاستشهد طالب واحد وجرح عدة طلاب، وقد نقلت جثة الطالب إلى المستشفي حيث تجمع الطلبة وأساتذة الجامعة احتجاجاً على الحادث، ومن بين زعماء الأحزاب المحظورة كان ميرغني حمزة، هو زعيم ختمي بارز، أول من وصل إلى المستشفي وأرسل برقية إدانة إلى عبود[2].

بالرغم من ان المظاهرات التي أعقبت ذلك خلال 22-23 تشرين الأول/ أكتوبر بدأت بشكل عفوي، فان الحملة ضد الحكومة الآن أصبحت أكثر تنظيماً[3]، وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر أعلن أساتذة الجامعة استقالتهم الجماعية احتجاجاً على الحادث، كما أعلنوا أيضا أنهم لن يعودوا إلى وظائفهم حتى انتهاء الحكم العسكري، وعقد أساتذة

---

(1) Henderson, Sudan Republic, P.203; K. Bectold, Politics in the Sudan, New York, 1976,P.203.

(2) شاموق، الثورة الظافرة، ص 139.

(3) Yusuf Fadl Hasan,The Sudanese Revolution of October 1964, in The Jurnal of Modern African Studies, Vol.5, 1967, P.507.

الجامعة اجتماعاً مع القضاة والمحامين لتنسيق أعمالهم ضد نظام عبود، وهو الاجتماع الذي مثل الختميين فيه(تبعاً لأحمد سيد حمد) هو ومحمد زيادة، وقد وضع الاجتماع احتجاجاً وكان ينوى تقديمه إلى القصر، فطوقت الشرطة المبنى ومنعتهم من الخروج، وبالنتيجة تلا ذلك إضراب عام بدءاً من 26 تشرين الأول/ أكتوبر[1].

في غضون ذلك أعلن السيد علي عن استيائه بإصداره بياناً في 24 تشرين الأول/ أكتوبر، والذي طالب فيه الحكومة الكفّ عن إثارة الاستياء الشعبي، ودعا جميع الفئات إلى إيجاد حل ديمقراطي للازمة[2]، وهو مؤشر واضح على ان نظام عبود قد فقد تأييد السيد.

خلال هذه الفترة من التوتر تحرك عدد من الضباط بقواتهم وأحاطوا بالقصر للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يعقد جلسة هناك، كان رد عبود هو الإعلان في 27 تشرين الأول عن حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، واضعاً السلطة التنفيذية والتشريعية بين يديه، كما وافق أيضا على تشكيل حكومة انتقالية من اجل العودة إلى الحكم المدني[3]، كانت هذه الخطوة الأولى نحو سقوطه.

واصل الطلبة والقضاة والمحامون والعمال والفلاحون والموظفون الحكوميون ضغوطهم وشكلوا في 26 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1964 الجبهة الوطنية للمنظمات المهنية "جبهة الهيئات"[4]، وقد كونت هذه الجبهة، بممثليها عن الأحزاب السياسية (المحظورة) بما فيها حزب الشعب الديمقراطي، الجبهة القومية الموحدة[5]، وكان أبو بكر عوض الله، الذي كان يحظى بتأييد حزب الشعب الديمقراطي والختميين، القوة المحركة في تشكيلها[6].

---

(1) Hassan, The Sudanese Revolution of October 1964, P. 507.
مقابلة مع احمد سيد احمد، الخرطوم، 30 تشرين الأول 1983.

(2) أرشيف العائلة الميرغنية، المكتب العام للشؤون الختمية، بيانات الميرغنى في ثورة 21 اكتوبر، دار السودان للطباعة والنشر، ص 2.

(3) الأهرام، 28 تشرين الأول 1964. Sudanow ، Vol .6 ، (January 1981) ،.P. 15.

(4) Nygusit, The Sudan : Prelude to Elections, in The Middle East,1965,P.266

(5) Henderson, Sudan Republic, p.206.

(6) الأهرام، 30 تشرين الأول 1964.

وبدأت الجبهة الوطنية الموحدة مفاوضاتها مع ممثلي عبود، وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت إذاعة أم درمان ان المفاوضين قد توصلوا إلى اتفاق على تشكيل حكومة انتقالية، وسيكون سر الختم الخليفة، وزير التعليم، رئيساً للوزراء، لكن عبود سيبقى رئيساً وقائداً عاماً[1]، وستسترشد الحكومة ببرنامج سمي بالميثاق الوطني، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر أعلن سر الختم محتويات الميثاق على الملأ، وستجري انتخابات عامة في موعد أقصاه آذار المقبل[2]، وفي السياسة الخارجية ستقدم الحكومة دعماً اكبر للقضية العربية، وعدم الانحياز وللحكومة الثورية في اليمن، وثوار الكنغو؛ وستتوقف التسهيلات الممنوحة للقوات البريطانية في مطار الخرطوم؛ كما ستعارض الاستعمار وكل الأحلاف العسكرية[3]، ويمكن القول انه لم يكن هناك سوى الشيء القليل مما هو جديد في هذه البنود السياسية؛ لكن الهدف الرئيسي للجبهة الوطنية الموحدة هو بالطبع العودة إلى الحكم المدني، هو ما حققته فعلاً.

ضمت وزارة سر الختم سبعة وزراء يمثلون الجبهة الوطنية للمنظمات المهنية وجنوبيين ووزيراً واحداً من كل من حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة والحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الإسلامي. على الرغم من ان الحزب الوطني الاتحادي والأمة والشعب الديمقراطي كانوا أقلية في الوزارة إلا انهم كانوا يحتلون المناصب المهمة الثلاثة: وهى الشؤون الخارجية، الاقتصاد، المالية، والري على التوالي[4]، ومن الأهمية بمكانٍ ان الوزارة ضمت للمرة الأولى وزراء يمثلون مصالح العمال والفلاحين والحزب الشيوعي.

شارك الختميون، يمثلهم احمد سيد حمد ومحمد عبد الجواد في المناقشة التي أدت إلى تشكيل هذه الحكومة الانتقالية، وعكست رسالتان نُشرتا في الصحافة موقف السيد علي، وقد اشرنا سابقاً إلى الرسالة الأولى المؤرخة في 24 تشرين الأول، وكانت الثانية بيان تهنئة في 30 تشرين الأول أعرب فيه عن سروره لانتصار الشعب واستجابة الجيش لأهداف

(1) Egyptian Gazette, 30 October 1964; Egyptian Mail, 31 October 1964

(2) Baghdad News Agency , 1 November 1964; New China News Agency ,1 November 1964.

(3) The Times, 2 November 1964.

(4) Haddad , Revolutions, vol. 3 , P. 206.

الشعب، ودعا الشعب إلى مساندة الحكومة الانتقالية، وحذر السياسيين لكي يتعلموا من تجاربهم الماضية متجنبين المناورات السياسية والتآمر والسعي في سلام نحو ديمقراطية حقيقية[1].

كانت هناك عدة مهمات على عاتق الحكومة - فمشكلة الجنوب تتطلب حلاً والاقتصاد في حاجة إلى اهتمام عاجل، كما يُفترض الإعداد لانتخابات مبكرة لجمعية تشريعية لوضع مسودة دستورية، وكخطوة عاجلة أعيدت الحريات العامة التي كان عبود قد علقها[2].

على أية حال، فقد كان من الصعب بالنسبة للأحزاب التقليدية ان تكيّف نفسها مع سيادة الجناح اليساري، وأملا منهم بان الانتخابات ستغير التوازن، فقد ضغطوا من اجل تحديد وقت مبكر لإجرائها. وفي 19 كانون الثاني عام 1965 أحيا الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي (ولكن ليس حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيين) جبهتهم الوطنية الموحدة القديمة وبعثوا بمذكرة إلى رئيس الوزراء طالبوه فيها بتنظيم الانتخابات في الشمال دون انتظار مشاركة الجنوب، كما طلبوا أيضا استقالة الحكومة إذا هي فشلت في تمهيد الطريق نحو هذه الانتخابات[3].

وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر أعلن علي عبد الرحمن رد حزب الشعب الديمقراطي، ان الانتخابات الجزئية مرفوضة فهي يجب ان تغطي البلاد كلها أو لا تجرى على الإطلاق، وأضاف ان حزب الشعب الديمقراطي يساند الحكومة الانتقالية، وبالنسبة لتلك الأحزاب التي تطالب باستقالة الحكومة فان معارضتهم لا تخدم سوى الامبرياليين[4]. وكان الحزب الشيوعي يساند حزب الشعب الديمقراطي في رفضه

---

(1) بيانات الميرغنى، ص ب .

(2) Henderson , Sudan Republic , pp.207-208;Haddad , Revolutions, p. 199.

(3) Henderson , Sudan Republic , p -215; The Middle East Journal , vol. 19 (1965), p.209.

(4) الرأي العام، 21 كانون ثاني 1965.

للانتخابات الجزئية، وليست للحزب الشيوعي رغبة في الانتخابات في ذلك الوقت أينما كانت خوفاً من انه سيفقد ما حصل عليه سابقا[1].

نظراً لهذه الخلافات السياسية ناشد السيد علي الشعب في الأول من كانون الثاني صيانة مبادئ ثورة تشرين الأول وحل جميع مشاكلهم بروح هذه المبادئ[2]. وأصدر السيد محمد عثمان، وقد تدخل سياسياً للمرة الأولى، بياناً يعلن ان البلاد يجب ان تخضع للحكم الإسلامي وتهدف إلى حل مشكلة الجنوب حلاً سلمياً وديمقراطياً، فالسودان بلد عربي يجب ان ينحاز إلى قضايا العرب في إعادة الحقوق إلى عرب فلسطين وتحرير جنوب الجزيرة العربية المحتل، ودعا حزب الشعب الديمقراطي وشباب الختمية والاتحادات إلى العمل معاً واخذ زمام المبادرة في الصراع الديمقراطي[3].

زادت مسالة تمثيل الفلاحين والعمال في البرلمان من الأزمة داخل الوزارة، فقد اقترح حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون ضرورة إعطاء خمسين بالمائة من المقاعد لهم، وتبعاً لذلك وضع قوانين انتخابية جديدة وإعادة رسم الدوائر الانتخابية، وقد رفض الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي هذه المقترحات[4]، ونتيجة لذلك لم يتم التوصل إلى اتفاق في الوزارة.

وإذْ لم يجد رئيس الوزراء حلاً للضغوط المتضاربة على حكومته فقد قدم استقالته في 14 شباط/ يناير عام 1965. ثم اقترحت الجبهة الوطنية الموحدة بان التمثيل في الحكومة الجديدة يجب ان يقام على أساس نموذج عام 1958 زائداً وزارة لكل من الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الإسلامي، وأصر حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون على ان الفلاحين والعمال يجب ان يمثلوا أيضا. وتبعاً لهندرسون فقد تبادل السيد علي الرسائل مع الإمام الهادي بهدف حل ألازمة[5]. ومما لا شك فيه ان السيد علي كان يؤيد

(1) Beshir, Revolution, p- 218; The Economist 18 November 1967 , p- 1964.

(2) بيانات الميرغنى، ص د.

(3) المصدر نفسه. ص 1-6.

(4) Beshir , Revolution , 219; Bechtold , Politics , p-217.

(5) الجماهير، 16 شباط 1965. ;Henderson , Sudan Republic , p- 215

موقف حزب الشعب الديمقراطي، ولم يتحقق أي حل، وفي 18 شباط/ ينـاير اسـتقال رئـيس الـوزراء، ومـن 18-24 شباط كانت البلاد بلا حكومة، وخلال هذه الفترة كانت هناك اقتراحات كثيرة حول كيفيـة تـشكيل حكومة جديدة، فقد اقترح علي عبد الرحمن على سبيل المثال ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية برئاسـة بكـر عوض اللـه. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بسبب الشكوك المتبادلة بـين الأحـزاب، كـما تـأخر تـشكيل الـوزارة لرفض حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون قبول المناصب التي عرضت عليهم مـا لم تـتم الموافقـة عـلى مطالبهم بشان تمثيل العمال والفلاحين[1].

مهما يكن من أمر، فقد تـشكلت الـوزارة أخـيرا مـع بقـاء سر الخـتم رئيـساً للـوزراء، وتركـت ثلاثـة مناصب شاغرة لحزب الشعب الديمقراطي وواحـد للحـزب الـشيوعي[2]، وتبعـاً لمراسـل صـحيفة التـايمز في الخرطوم فقد أدان حزب الشعب الديمقراطي تشكيل الوزارة الجديدة وقال عـلى عبـد الـرحمن "إنهـا غـير شرعية وان حزبه لن يعترف بها"، وتفجرت مظاهرات ضد الوزارة قامت الشرطة بقمعها[3].

بعد شهرين من ذلك استعرض حزب الشعب الديمقراطي إقـصاءه عـن الحكومـة الـذي فـرض عـلى نفسه، وبالرغم من ان صحيفة الحزب أقرت موقفـه في 3 آذار فـإنهم قـرروا الآن قبـول المناصـب الوزاريـة الثلاثة التي عرضت عليهم سابقاً عندما قبل الحزب الشيوعي المنصب المعروض عليه[4].

وقد قدم السيد محمد عثمان كسبب لهذا القبول المباشر في الأهداف السياسية التي كانت قد أعلنهـا في وقت سابق، مضيفاً ان الحزب بقي ملتزماً بحق الفلاحين والعمال في التمثيل في الوزارة، وسيسعى إلى نقل قـرار موعد الانتخابات من المجلس الأعلى إلى الوزارة[5].

(1) Henderson , Sudan Republic , pp. 215-216. الجماهير، 22 شباط 1965

(2) الجماهير، 22 شباط 1965.

(3) الجماهير 26 شباط 1965..The Times , 24 February 1965

(4) الجماهير، 3 آذار 1965.

(5) مقابلة مع السيد محمد عثمان الميرغني،مجلة المصور، أعيد نشرها في الجماهير، 20 نيسان 1965.

2 - محاولة حل مشكلة الجنوب:

كانت المسالة أكثر أهمية بالنسبة للحكومة هي إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وبيان رئيس الوزراء في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر عام[1]1964، وبيان السيد محمد عثمان في الأول من كانون الثاني/ نوفمبر عام 1965 في تأييد حل سلمي ديمقراطي، حفزت على فكرة عقد مؤتمر طاولة مستديرة مع أحزاب الجنوب[2]، وقد قدم زعماء حزب الشعب الديمقراطي وصحيفة الحزب دعمهم لهذه الخطة[3]، وفي الواقع فان فكرة المؤتمر لم تكن جديدة فقد جرت مناقشتها بين أحزاب الشمال والجنوب في عام 1958[4]، لكنها طبقت الآن.

عقد المؤتمر في الخرطوم من 16 حتى 30 آذار/ مارس عام 1965، ومثلت جميع الأحزاب السياسية في السلطة جنباً إلى جنب مع جبهة الجنوب والاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو)، ممثلين عن الجنوبيين. قدم عبد الرحمن وجهة نظر حزب الشعب الديمقراطي القائلة ان البلاد كيان واحد على الرغم من الاختلافات الدينية واللغوية بين الشماليين والجنوبيين، وانتقد الحكومة لرفضها طلبات من الأحزاب الجنوبية الأخرى للمشاركة في المؤتمر، وعارض بحزم المطالب التي تقدم بها ممثلو الجنوب للاستقلال عن السودان، وهدد بالانسحاب إذا لم يقرر المؤتمر بان السودان يجب ان يبقى كما كان، وتطلعات الجنوبيين يمكنها تلبيتها بأفضل ما يكون بتقديم قدر اكبر من المساعدة من اجل تحسين مستويات المعيشة والسماح للجنوب ببعض التحكم في شؤونه الداخلية بشرط ان لا يؤدي هذا إلى الانفصال في المستقبل بأي شكل[5]. ولم يتم التوصل إلى أي نتائج،

Mohamed Omer Beshir , The South , in Sudan , Background to Conflict, (C.Hurst London , 1968), p-89.(1)

(2) صوت السودان، 2 كانون الثاني 1965.

(3) الجماهير، 7 آذار 1965.

(4) الرأي العام، 7حزيران 1958.

(5) دار الوثائق المركزية، ملف الجنوب، 428/73/ا، خطاب حزب الشعب الديمقراطي في مؤتمر المائدة المستديرة.

وانتهى المؤتمر بقرار في الاجتماع ثانية في غضون ثلاثة اشهر وإنشاء لجنة من أثنى عشر عضو لتقوم حتى ذلك الحين بابتكارات حل مقبول من الجانبين[1].

سرعان ما اصطدمت اللجنة بالمصاعب، وفي 20 تموز/ يوليو عام 1965 أصدر المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي بياناً ينتقد فيه رئيس الوزراء لإخباره اللجنة بشكل متفائل بان مشكلة الجنوب سهلة، فأن المشكلة من وجهة نظرهم معقدة تماماً، وتفاقمت بسبب ارتياب الجنوبيين التام بالحكومة إذ لم تبذل محاولة جادة من قبل المؤتمر لتلبية تطلعاتهم المشروعة، وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك اختلاف داخل اللجنة حول سبب العنف الجاري في الجنوب، فقد نسب حزب الشعب الديمقراطي المسألة في ذلك على انيانياً (تأسست عام 1963) بينما ألقى ممثلو الجنوب باللوم على قوات الأمن الحكومة، وعليه فقد سحب حزب الشعب الديمقراطي ممثليه من لجنة الاثنى عشر[2]، ولكل هذه الأسباب انتهت المحاولة العاجلة لحل مشكلة الجنوب بالفشل، ولم يلتق مؤتمر الطاولة المستديرة ثانية على الإطلاق.

3- الانتخابات العامة:

كانت المهمة الأخرى الكبيرة للحكومة هي إجراء الانتخابات، وفي كانون الثاني/ يناير عام 1965 أصدرت الحكومة أمرا بان يبدأ التسجيل العام للناخبين في 11 شباط/ فبراير ويستمر حتى 12 آذار/ مارس[3]، لكن نظراً لانعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة فقد أُجلت الانتخابات حتى 21 نيسان/ أبريل.

على الرغم من المعارضة فقد أعلنت الحكومة في 6 نيسان/ أبريل ان الانتخابات ستبدأ في الأقاليم الشمالية لكن، ولأسباب أمنية، فان الانتخابات في الأقاليم الجنوبية

---

(1) D. M. Wai , Political. Trends in The Sudan and the future of the South, in D. M. Wai (ed) , The Southern Sudan , The Problem of National Integration , (Frank Cass , London , 1973) ., pp-151- 152

(2) دار الوثائق المركزية، ملف الجنوب 64/28/1، خطاب انسحاب حزب الشعب الديمقراطي من لجنة الاثنا عشر، تموز 1965، Wai , Political trends , Appendix VI Mohamed Omer Beshir , The Southern Sudan: From Conflict to Peace, (C. Hurst , London , 1975) , p - 15.

(3) دار الوثائق المركزية، ملف الجنوب، ا/428/73، خطاب حزب الشعب الديمقراطي في مؤتمر المائدة المستديرة.

ستؤجل. وردا على هذا أعادت صحيفة حزب الشعب الديمقراطي في 20 نيسان/ أبريل نشر مقابلة مع السيد محمد عثمان، كانت قد نشرتها سابقاً مجلة (المصور) القاهرية، والتي بين فيها ان حزب الشعب الديمقراطي سيقاطع الانتخابات الجزئية، والتي اعتبرها تتناقض مع مبادئ الميثاق الوطني، كان قلقاً من انه إذا جرت الانتخابات في الشمال وأُجلت في الجنوب فان قادة الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني سيعلنون تشكيل حكومة ثورية لهم تتخذ من أوغندا أو الكنغو أو أفريقيا الوسطي قاعدة لها، وفضلاً عن ذلك فان إجراء الانتخابات في الشمال فقط سيشوش الرأي العام ويعطى انطباعاً بان الشمال كيان منفصل عن الجنوب[1]. فشلت جميع الجهود لإقناع حزب الشعب الديمقراطي بالمشاركة[2]، ومضى الاقتراع في انتخابات الشمال قدماً في 21 نيسان/ أبريل واستمر لمدة عشرة أيام، وتسببت الصدامات الناشئة عن مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي، والتي كانت مؤثرة بشكل خاص في كسلا والشرق في موت عدة مؤيدين لحزب الشعب الديمقراطي إضافة لثلاثة من رجال الشرطة، وحملت الاضطرابات في عطبرة اللجنة الانتخابية على تمديد فترة الانتخاب لمدة عشرة أيام، وكانت هناك اضطرابات أيضا في الجزيرة. وفي 22 نيسان بينت الجماهير، صحيفة حزب الشعب الديمقراطي، ان علي عبد الرحمن كان قد حذر رئيس الوزراء من ان اضطرابات ستنجم لا محالة عن قراره في الشروع في الانتخابات[3]، وفي 23 نيسان/ أبريل زعمت (صوت السودان) ان علي عبد الرحمن ناشد رئيس الوزراء لتأجيل الانتخابات[4].

ما كانت الحكومة لتميل إلى التغاضي عن مشاركة حزب الشعب الديمقراطي في الاضطرابات، خاصة وان (صوت السودان) أعادت نشر مذكرة كان حزب الشعب الديمقراطي قد قدمها إلى رئيس الوزراء تعلن استحالة إجراء انتخابات سلميه في الشمال فقط[5]؛ وفي الواقع وبعد فترة قصيرة من الحيرة أعتقل على عبد الرحمن وأرسل إلى

---

(1) الجماهير، 20 نيسان 1965.

(2) The Financial Times, 21 April 1965. The Times , 28 April 1965.

(3) الجماهير، 22 نيسان 1965. Henderson , Sudan Republic , p-224.

(4) صوت السودان، 23 نيسان 1965.

(5) صوت السودان 5 حزيران 1960

السجن[1]، وفي تموز/ يوليو اعتقلت الحكومة أيضا السكرتير العام لحزب الشعب الديمقراطي وثمانية عشر من أنصار الحزب الذين كانوا في مسيرة احتجاجية ضد اعتقال زعيم حزبهم[2]، وفي نفس الشهر بدا حزب الشعب الديمقراطي في (صوت السودان) ينادى باستخدام المظاهرات كوسيلة للإطاحة بالحكومة الائتلافية[3]، وتلقى على عبد الرحمن عن إطلاق سراحه برقيه تهنئة من السيد على ونجله[4].

في الواقع ان أعضاء معينين في المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي عارضوا قرار المقاطعة وطردوا من الحزب[5]، وحسب محمد طه الريفي فان السيد علي نفسه لم يكن راضياً عن مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي، متخذاً وجهة النظر القائلة ان المقاطعة تماثل إغلاق الباب على أنفسهم وإعطاء المفتاح إلى أعدائهم، وهكذا يتركون الحزب دون سلطة في الحكومة[6]، وإذا صحت رواية الريفي فان هذا ربما يكون السبب في رفض السيد علي التدخل عندما أُعتقل على عبد الرحمن[7].

بعد فترة ليست بالطويلة من هذه التطورات، وربما نتيجة لها، قرر السيد علي تغييراً هاماً في السياسة: إذْ أعلن السيد محمد عثمان في الأول من كانون الثاني/ يناير عام 1966 عن موافقة السيد علي على انضمام أعضاء من عائلة الميرغني، السيد احمد والسيد محمد سر الختم، كأعضاء في اللجنة التنفيذية لحزب الشعب الديمقراطي. ان قرار السيد علي في التحويل بانغماس عائلة الميرغني المباشرة في السياسة، للمرة الأولى في تاريخ الطريقة، هو نوع من الحد الفاصل. ومن الواضح انه أدراك ان العائلة إذا استمرت في سياستها السابقة في الامتناع عن المشاركة الرسمية في حزب الشعب الديمقراطي فإنها سوف تفقد السيطرة على الحزب، وفي إعلانه ليوم الأول من كانون الثاني/ يناير لفت

---

(1) Egyptian Gazette, 28 June 1965; The V igilant, 28 June 1965.

(2) The Middle East Journal, vol. 19 , no. 4 (1965) , p. 508.

(3) صوت السودان، 3 تموز 1965.

(4) صوت السودان، 21، 13 آب 1965.

(5) صوت السودان، 19 مايس 1965.

(6) محمد طه الريفي، الخرطوم، 20 آب 1983. محمد احمد ياسين، الخرطوم، 20 آب 1983.

(7) Henderson , Sudan Republic , 224.

السيد محمد عثمان أيضا الانتباه إلى حقيقة ان هناك كثير من المسيحيين في حزب الشعب الديمقراطي بعضهم يعملون كأعضاء في اللجنة التنفيذية[1]. واشتمال الحزب على المسيحيين دليلا على ان الحزب الذي أسسه الختميون لم يكن مقتصرا عليهم وكان يرحب بالآخرين.

وحسب سر الختم الخليفة فان السيد علي لم يكن يحبذ إنهاء الحكومة الانتقالية وانه اخبره في عدة اجتماعات ان السقف الزمني الذي فرضه الميثاق الوطني ليس كافياً، وكانت وجهة نظر السيد علي حول الميثاق نفسه هي انه وضع في عجالة وفي جو متأزم، ودافعه في السعي في تأجيل الانتخابات هو إعطاء الفرصة لحزب الشعب الديمقراطي لإعادة بناء نفسه قبل إجرائها وهكذا، كما كان يأمل، يمنع حزب الأمة من الهيمنة على الحكومة القادمة[2]. وفي الواقع فان إصرار حزب الشعب الديمقراطي على مقاطعة الانتخابات أدى إلى انتصار حزب الأمة حتى في دوائر انتخابية عدة تعتبر معاقل لحزب الشعب الديمقراطي.

أجرى حزب الشعب الديمقراطي بعد ثورة تشرين الأول تغيرات معينة على أيديولوجيته، وكان للتطورات في العالم العربي وأفريقيا تأثير جلي على المجتمع السواد ني، مما حمل الحزب على إعادة النظر في أهدافه القديمة وبرنامجه المستقبلي لكي يعكس طموحات الشعب، وهكذا فقد نشر دستور جديد للحزب في عام 1965، يحدد وجهات نظر الحزب حول مستقبل البلاد، والتنظيم الاجتماعي، وميزات نظام الحكم البرلماني، مفضلين إياه على نظام الحكم الرئاسي، وحل سياسي لمشكلة الجنوب، وتعزيز وحدة الأمة العربية[3]، وحسب احمد سيد حمد فان السيد علي وافق على التغييرات[4].

شجعت السياسة المعدلة حركات الشباب الاشتراكية والديمقراطية على الانضمام إلى الحزب، وخاصة بعد إضعاف الجبهة الوطنية للمنظمات المهنية وهيمنة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة على الحكومة[5].

---

(1) صوت السودان، عدد خاص، 10 كانون ثاني 1966.

(2) مقابلة مع سر الختم الخليفة (رئيس الوزراء السابق)، لندن، 23 مايس 1983.

(3) لمعلومات أكثر انظر: دستور حزب الشعب الديمقراطي.

(4) مقابلة مع احمد سيد حمد، 30 تشرين أول 1983.

(5) محمد أبو القاسم حاج موسى، السودان، (دار الكتب للنشر، بيروت، 1975) ص.417.

4- تعاون حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي:

هناك أسباب مقبولة لعمل حزب الشعب الديمقراطي مع الحزب الشيوعي بعد ثورة تشرين الأول، وأولها هو فشل جهودهم لإقامة اتحاد مع الحزب الوطني الاتحادي، وثانيهم هو هيمنة حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الوطني الإسلامي في الجبهة الوطنية[1]. وباختصار فان حزب الشعب الديمقراطي كان بحاجة إلى الحلفاء على نحو ملح، وبناء على ذلك، ولخلق معارضة موحدة للجبهة الوطنية، أسس حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي التجمع الديمقراطي الاشتراكي، وقد دعي الحزب الوطني الاتحادي إلى المشاركة ولكن الدعوى ُرفضت[2].

مهما يكن من أمر فقد تقوض التحالف بين حزب الشعب الديمقراطي والشيوعي بسبب إيديولوجيتهما المختلفتين، وعلى الرغم من ان الشيوعيين امتنعوا مبدئياً تحت ضغط حزب الشعب الديمقراطي عن الاشتراك في وزارة سر الختم الثانية، فان رغبتهم كانت المشاركة فيها، ولم يمض وقت طويل حتى أدى التنافر العام داخل تحالف التجمع الديمقراطي الاشتراكي إلى حله بهدوء[3].

وحتى هذا التعاون القصير لحزب الشعب الديمقراطي مع الشيوعيين عرض الختميين لانتقاد كثير من خصومهم السياسيين، وقد برر السيد محمد عثمان تعاونهما بالإشارة إلى ان وزير حزب الشعب الديمقراطي في الوزارة الأولى، ما بعد تشرين الأول، وجد في الوزير الشيوعي مؤيداً مخلصاً لاقتراحاته، وفضلاً عن ذلك فان جميع الأحزاب كانت قد تعاونت في الجبهة المتحدة ضد عبود؛ وحتى جبهة الميثاق الإسلامي فعلت كذلك، لكن الختميين لم يدعوا جبهة الميثاق الإسلامي بالملحدين لتعاونهم مع الشيوعيين كما تدعو جبهة الميثاق الإسلامي الختميين الآن[4].

---

(1) على عبد الرحمن الأمين، الديمقراطية والاشتراكية في السودان، (المكتبة العصرية، بيروت، 970) ص 95- 96.

(2) مصدر نفسه. صوت السودان، 30 حزيران 1965.

(3) الأمين، الديمقراطية، ص 95-96.

(4) الجماهير، 20 نيسان 1965.

وفي تجمع لحزب الشعب الديمقراطي بيّن علي عبد الرحمن انه في الوقت الذي نفسه لـيس شـيوعياً بالطبع فان الأيديولوجية الشيوعية وأيديولوجية حزبه هما جزئياً على الأقل ذات توجهـات متـشابهة فـيما يتعلق بالأهداف الوطنيـة، وقـد نـادى حزبـه بالاشـتراكية الإسـلامية، وعنـدما يفـوزون بالانتخابـات فـإنهم سيصرون على الإذعان للقانون الإسلامي[1]، وكان يستطيع أيضا ان يشير إلى ان هذا ليس أول مثال في تاريخ البلاد على التعاون مع الشيوعيين؛ فقد فعل حـزب الأمـة ذلـك عنـدما كـان في المعارضـة في ظـل الحكومـة الانتقالية الأولى.

لم تحرف هذه المشاكل الداخلية السيد علي عن القضية العربية، فعندما ثارت مشكلة اليمن استفاد من علاقاته التقليدية مع العربية السعودية ومصر للعب دور خلف الكواليس. وعلى الرغم مـن انـه لـيس هناك حتى الآن من سبيل للوصول إلى وثائق عائلة الميرغني والتي قد تؤكد الرواية التاليـة عـن مداخلاتـه؛ فان السيد عـلي لم يكـن مـسروراً في الواقـع عنـدما سـمع للمـرة الأولى ان مـصر كانـت تتـدخل في شـؤون اليمن[2]؛ ولكن في آب/ أغسطس عام 1965، عندما بدأ عبد الناصر وفيصل المباحثات التـي أدت إلى اتفـاق جدة للتفاهم المشترك بشان اليمن[3]، كان السيد علي في الإسكندرية وفي 22 آب/ أغـسطس عقـد اجتماعـاً سرياً مع عبد الـلـه السلال، وبعد هذا الاجتماع أرسل برقيتين إلى عبد الناصر وفيصل آمـلاً بـان أجـتماعهما سيكون ناجحاً لما فيه خير الشعب اليمني، وسيثبت انه بداية للوحدة العربية في صراعهـا ضـد الإمبرياليـة، وهكذا سيؤدي إلى استرداد فلسطين[4]، وقد تلقى السيد على رداً مرضياً على برقيته[5].

(1) دار الوثائق المركزية، منوعات، 212/18/1 مخطوط الشيخ عمر دفع الـلـه، ج2 ص 73-74.
(2) مقابلة مع الدكتور النور عبد المجيد، طبيب السيد علي الخاص، الخرطوم، 29 أيلول 1983.
(3) صوت السودان، 25 آب 1965.
(4) صوت السودان، 24 آب 1965.
(5) صوت السودان، 30 آب 1965.

في غضون ذلك تشكلت الوزارة السودانية الجديدة في حزيران وكانت ائتلافاً بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، لعدم فوز أي حزب بأغلبية واضحة في الانتخابات، وقد قسموا المناصب بينهم بالتساوي مضيفين وزارتين للجنوبيين. وأصبح الأزهري رئيساً لمجلس السيادة بصفته رئيساً للدولة ومحمد احمد محجوب رئيساً للوزراء(1). وقاد حزب الشعب الديمقراطي المعارضة خارج البرلمان وانتقد سكرتيره العام الحكومة في سياساتها الداخلية والخارجية(2).

في أيلول/ سبتمبر عام 1965 أصدر حزب الشعب الديمقراطي والجبهة الجنوبية، التي قاطعت الانتخابات أيضا على نفس الأساس الذي استند إليه حزب الشعب الديمقراطي، بياناً مشتركاً، ومن بين مطالبهم العديدة مطالبتهم الحكومة بإجراء انتخابات عامة في كل البلاد، وتشكيل حكومة وطنية تمثل كل الجماعات السياسية. والبرلمان كما تشكل، هكذا أعلنوا، ليس شرعياً وطالبوا بحله فوراً، وعلاوة على ذلك فقد أرادوا حلاً سلمياً لمشكلة الجنوب(3).

سرعان ما اصطدم الائتلاف بالمشاكل، فبعد ثلاثة أشهر من تشكيله ثارت أزمة بين الحزبين حول من يجب ان يمثل البلاد في اجتماعات القمة في الخارج، وكان رئيس الوزراء قد اتخذ قراراً بأنه هو نفسه يجب ان يمثل السودان في مؤتمر أكرا بشان منظمة الوحدة الأفريقية، وعليه فقد أعلن الوزراء من الحزب الوطني الاتحادي استقالتهم، وفي الأول من تشرين الثاني أعلن الحزب الوطني الاتحادي انه سينضم إلى المعارضة، وبعد يومين تم التوصل إلى تسوية مع حزب الأمة، اتفق على ضوئها ان يمثل الأزهري البلاد في اجتماعات القمة القادمة(4)، وتبعاً لذلك استمر الائتلاف.

---

(1) Egyptian Gazette , 11 June 1965; P- Wood Ward , Parties and parliaments, in M. Abdal-Rahim, R. Badal ,A, Hardallo and P,Wood Word (eds.), Sudan Independence,(Gower ,England , USA , 1986), p-57

(2) The Vigilant , 29 June 1965.

(3) صوت السودان، 30 أيلول 1965.

(4) The Times , 4 November 1965; Daily Telegraph , 4 November 1965; the Middle East Journal , vol. 20. No. 1 (1965), p.87.

في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1965، وفي اجتماع طلابي في أم درمان هـاجم محمـد عـلى شـوقي، هـو شيوعي، الإسلام وانتقد النبي (صلى اللـه عليه وسلم) نفسه، وقد سبب الحادث أزمة سياسـية ونـتج عنـه اتخاذ الأحزاب الحاكمة قراراً بحظر الحزب الشيوعي[1].

لم تكن الزعامة الختمية مسرورة للحادث وللإجراء الذي ترتب عليه، معتقدة انـه اسـتغل مـن قبـل الائتلاف لأغراض سياسية وانه ليس إجراءً ديمقراطيا، واستجاب حـزب الـشعب الـديمقراطي، مـع مـنظمات اشتراكية أخرى، لقرار لإتحاد طلبة جامعة الخرطوم في عقد مـؤتمر تحـت شـعار الـدفاع عـن الديمقراطيـة، ووافق على المشاركة. وانتهى المؤتمر إلى إصدار بيـان يوضـح انـه لا يـساند حزبـاً بعينـه لكنـه يعتـبر حظـر الحزب الشيوعي أجراء غير ديمقراطي، ومن المحتمل ان يؤدي إلى حظر منظمات سياسية وطلابية أخرى[2]، واتخذ قرار بإنشاء هيئة دائمة عرفت باسم المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

على الرغم من استجابة حزب الشعب الديمقراطي الايجابية على مبـادرة الطـلاب، ففـي 20 تـشرين الثاني/ نوفمبر عام 1965 دمغها السيد علي نفسه بالعقم مـصراً عـلى ان الحـل الوحيـد للازمـة هـو إعـلان جمهورية إسلامية تستند على القرآن، والطريـق الـصحيح لتحقيـق هـذا هـو الوسـائل الديمقراطيـة ولـيس استخدام العنف من اجل بلوغ أهداف سياسية، تابع قائلاً، ان التصريحات المعادية للإسلام لطالب شيوعي ليست مهمة ويجب عدم الإصغاء إليها[3]، وفي بيانه السنوي في يـوم الاسـتقلال في الأول مـن كـانون الثـاني، رثى السيد علي الأوضاع في السودان بالمقارنة مع بلدان أخرى تسير وفق نفس التوجهات الـسياسية منتقـداً القوى السياسية لانقسامها في وقت تحتاج البلاد فيه إلى الوحدة لمواجهة المشاكل[4].

---

(1) The Times , 16 November 1965; New York Times , 11 December 1965.

محمد سليمان، من مذكرات نائب سوداني (دار الثقافة، بيروت، 1968) ص 41 و 44-46.

(2) حاج موسى، السودان، ص The Middle East Journal , vol- 20 , no-1 (1965) , p-87.423

(3) أرشيف العائلة الميرغنية، بيان السيد علي الميرغني، 20 أيلول 1965.

(4) صوت السودان، (عدد خاص)، 10 كانون ثاني 1966.

من المؤكد ان حزب الشعب الديمقراطي كان يدعم إحلال حكومة وطنية محل ائتلاف من حـزبين لم يكن يثق بهما، وفي بيان 7 كانون الثاني عام 1966 قدم أحمد سيد حمد تأييـد حـزب الـشعب الـديمقراطي العلني للفكرة وزعم ان السيد محمد عثمان أوضح تأييـد الختميـة بـشكل مماثـل[1]، وفي الواقـع ففـي 10 نيسان/ أبريل اعتبر"الحكومة الوطنية المخرج الوحيد من المأزق الحالي الذي يجد الـسودان نفـسه فيـه"[2]. ووافقت أحزاب الائتلاف نفسها على ملاءمة الحكومة الوطنية باشتراك حـزب الـشعب الـديمقراطي، وكـان إصرار حزب الشعب الديمقراطي على حل البرلمان قبل مشاركتهم في تشكيل حكومة جديدة حجر عثرة[3].

تزامنت هذه المناورات باتجاه حكومة وطنية مع إعلان الحكومة بان انتخابات تكميلية في الجنـوب ستجري في 7 آذار/ مارس عام 1967، واتخذ رد السيد محمد عثمان شكل بيان صحفي في 17 شباط/ فبراير أنكر فيه ان يكون إجـراء انتخابـات في الجنـوب أو وضـع دسـتور دائـم في حـد ذاتهـا حـلاً لمـشكلة الـبلاد الأساسية والتـي هـي العلاقـات بـين الـشمال والجنـوب، وهـذه المـشكلة هـي التـي كانـت وراء الانقـلاب العسكري والتي ظلت تمنع التقدم في وضع دستور، وتـابع القـول "ان الحكومـة الوطنيـة ولجنـة الدسـتور يجب ان ينظر إليها باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية وليستا غاية بحد ذاتها[4]".

خلال نفس الشهر كان رئيس حزب الـشعب الـديمقراطي مـن جانبـه يحـاول اكتـشاف الدوافع الحقيقية للحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة في اقتراح حكومة وطنية، وأعلـن ان المحادثات الجارية بين حزب الشعب الديمقراطي والأحزاب الحاكمة حول المصالحة لم تحـرز تقـدما، ولـن تغـير مـن إصرار حـزب الـشعب الـديمقراطي، الـذي أعـاد الإعـلان عنـه عـلى

(1) الأيام، 7 كانون ثاني 1966.

(2) The Vigilant , 10 April 1966.

(3) The Vigilant ,20 January 1966.

(4) The Vigilant,17 February 1966; The Middle East Journal; vol.20 , no. 4 (1966), p. 511; vol 21 , no. 2 (1967), p-249.

عدم شرعية البرلمان القائم، وفي الواقع فان حزبه سيبقى على معارضته للائتلاف الحاكم وصرح بأنه سيتم تبنى طرق أكثر عدوانية للإطاحة بها[1].

التقى مبارك شداد، المتحدث باسم البرلمان، مع السيد محمد عثمان للتفاوض حول مشاركة حزب الشعب الديمقراطي في اللجنة الدستورية المرتقبة وطلب إليه إبلاغ السيد علي ان "رغبة الشعب" هي في وجوب مشاركة حزب الشعب الديمقراطي. ابلغ السيد محمد مبارك ان البرلمان "ليس مؤهلاً لوضع الدستور مادام لا يضم ممثلين عن الجنوب وحزب الشعب الديمقراطي"، ومن جانبه فان السيد علي نقل عنه قوله "إذا لم يكن هناك اتفاق حول الدستور، فان أفضل وسيلة ديمقراطية هي إجراء استفتاء للتثبت من رغبات الشعب السوداني"[2].

وفي 7 نيسان/ أبريل ذكرت صحيفة (The Vigilant) ان حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي ومن اجل إنهاء التوتر اتفقا على حل البرلمان القائم بشرط مشاركة حزب الشعب الديمقراطي في الحكومة الجديدة[3]. ومهما يكن من أمر فقد ظل علي عبد الرحمن في شك من أحزاب الائتلاف، وأشار إلى محادثته معهم، كانت قد بدأت منذ أكثر من شهرين مضتا، لكنه توصل إلى استنتاج بان أهداف الائتلاف هي ببساطة مناورة سياسية مرسومة من اجل إسكات المعارضة. وفي مايس كرر أحمد سيد حمد التصريح برفض حزب الشعب الديمقراطي المشاركة في اى ائتلاف أو حكومة وطنية ما لم وحتى يحل البرلمان[4].

وعلى أية حال فان ما أدى إلى سقوط الحكومة هو في الحقيقة انشقاق داخل قيادة حزب الأمة، فاحد الجناحين، بزعامة الإمام الهادي، ساند محمد احمد محجوب؛ والجناح

---

(1) The Vigilant 28 February, 1966.

(2) The Vigilant6 April 1966.

(3) The Vigilant ، 7 April 1966.

(4) The Vigilant , 9 May 1966.

الآخر كان بزعامة السيد الصادق، ابن اخى الهادي، في تموز/ يوليو عام 1966 تقدم عضو في حزب الأمة من الجناح الأخير بمشروع قرار إلى البرلمان بعدم الثقة في رئيس الوزراء، وقد تم تبنى مشروع القرار واستقال رئيس الوزراء. وقد بدأ الأزهري فوراً محادثات مع السيد الصادق وشكلا معاً حكومة ائتلافية جديدة، اقتصرت فيها مشاركة حزب الأمة مع الحزب الوطني الاتحادي على جناح الصادق؛ وأصبح الصادق نفسه رئيساً للوزراء[1].

في آب قام السيد الصادق، ومن اجل تضييق الفجوة بينه وبين الختميين وربما من اجل ان يظهر الأزهري انه ليس بعيداً عن وجهات نظر السيد علي، قام بزيارة إلى السيد علي وأطلعه على "رغبة الحكومة في ضم الصف الوطني كمقدمة لإقامة الدستور على أسس وطنية قوية"[2].

في تشرين الثاني/ أكتوبر عام 1966 اقترحت الحكومة رسمياً إنشاء اللجنة الوطنية للدستور التي طال انتظارها لوضع مسودة دستور دائم للسودان ودعت جميع الأحزاب إلى المشاركة. من الواضح ان قيادة حزب الشعب الديمقراطي لم تتعلم من دروس مقاطعتها السابقة للانتخابات العامة في عام 1965، إذ ان علي عبد الرحمن أعلن فوراً ان حزبه سيقاطع الاقتراح، ومن جانب آخر فان مساعدي السيد علي المقربين بينوا انه لا يؤيد المقاطعة؛ وفي أية حال فان الحكومة ما كانت تستطيع ان تتجاهل حزب الشعب الديمقراطي الذي يمثل جمهوراً واسعاً من الشعب السوداني. في نفس الشهر صرح وزير العدل انه، وبسبب تأييد السيد علي لمشاركة حزب الشعب الديمقراطي في اللجنة، لا يزال يأمل بأنه سيكون هناك اتفاق حول الأمر[3].

ومهما يكن من أمر ولفشل الجهود من اجل إقناع حزب الشعب الديمقراطي في المشاركة، فقد أعلنت الحكومة في 11 كانون الأول/ ديسمبر عام 1966 تأسيس اللجنة التي ضمت ممثلين عن أحزاب الجنوب ولكنها استثنت حزب الشعب الديمقراطي. وعلى

---

(1) The Guardian, 26 July 1966; Le Mond, 27 Jule 1966 ;The Times, 28 July 1966

(2) Egyptian Gazette , 7 August 1966.

(3) KNS ، 26 November 1966, No. 45

أية حال فان التوتر بين أحزاب الائتلاف كان جلياً، وللتغلب على التوقع الواسع الانتشار بان الائتلاف يواجه خطر الانهيار[1]، فقد أصدر الأزهري والصادق بياناً مشتركاً مفاده انه لا يمكن تصور حدوث تغيير في ائتلافيهما[2].

ناشد السيد علي في خطابه التقليدي يوم الاستقلال (الأول من كانون الثاني عام 1967) جميع الأحزاب وضع خلافاتها جانباً من اجل ان يدعو البلاد تخرج من الأزمة القائمة التي تهدد أمنها ومستقبلها تحت راية الإسلام[3]، وهذا المؤشر واضح على ان زعامة الختمية كانت مستاءة من سياسة الحكومة.

أضف إلى ذلك ان السيد محمد عثمان ابلغ تجمعاً ختمياً بان حزب الشعب الديمقراطي يعارض الانتخابات في الأقاليم الجنوبية في ظل أوضاع عدم الاستقرار القائمة هناك، والقرار بإجراء انتخابات كهذه دون اعتبار "للآراء والرغبات الحقيقية للجنوبيين" سيعقد ببساطة مشكلة الجنوب بصورة أكبر، والسياق الصحيح الذي هو في صالح الجنوبيين هو إجراء انتخابات عامة جديدة في كل البلاد[4].

وفي الواقع فقد عقدت سلسلة من المناقشات في كانون الثاني/ يناير بين الأحزاب الثلاثة، الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي، ليروا ما إذا كان يستطيعون الاتفاق حول توقيت الانتخابات التكميلية في الجنوب، وحول إيفاد لجنة مشتركة بصورة تمهيدية لدراسة واستجلاء الموقف هناك. وحسب صحيفة (The vigilant) فقد عارض حزب الأمة التأجيل بحجة ان اللجنة الانتخابية كانت قد ذكرت سابقاً ان إجراء الانتخابات ممكن، بينما لم يكن الحزب الوطني الاتحادي، رغم انه يفضل التأجيل، قادراً على البوح بذلك لأنه كان قد اتفق سابقاً مع حزب الأمة على زمن إجرائها، وإذ ثبت حزب الشعب الديمقراطي على وجهات نظره بعناد، فقد انتهت المناقشات دون التوصل إلى اتفاق[5].

---

(1) Daily Star , (Beirut) , 13 December 1966; the Vigilant , 12,14 -20 December 1966.

(2) The Guardian, 20 December 1966; Daily Star, (Beirut) , 3 January 1967.

(3) الجماهير، 1 كانون ثاني 1967.

(4) The Vigilant 5 January 1967.

(5) The Vigilant, 5, 9, 11-19 January 1967.

نتيجة لتردد الأحزاب الحاكمة حول إرسال وفد مشترك للجنوب، قرر حزب الشعب الديمقراطي إرسال وفد عنه بالرغم من انه وافق في اجتماع مع زعماء الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، إن ما يتوصل إليه الوفد لن يكون ملزماً للحكومة[1].

في الواقع هناك مؤشرات على ان الأزهري كان راغبا في الموافقة على مطالب حزب الشعب الديمقراطي، إذ خشي، وهو واقع الحال، ان تكون الانتخابات في الجنوب لصالح حزب الأمة، ومع ذلك فقد مضت الانتخابات التكميلية قدماً حسب الوقت المعلن سابقاً (من 8 آذار/ مارس حتى منتصف نيسان/ أبريل)، ولم يقاطعها حزب الشعب الديمقراطي والشيوعيون فحسب بل الجبهة الجنوبية أيضا، والأعضاء الستة والثلاثين المنتخبون كانوا من جماعات جنوبية أخرى[2].

على أية حال ونتيجة لانعدام التماسك داخل الحكومة الائتلافية فقد خسر السيد الصادق تصويتاً بالثقة في البرلمان في 15 مايس/ مايو وسقطت الحكومة، ثم أعلن الأزهري انه عندما تنتهي مدة البرلمان في 9 حزيران فيجب ان تشكل حكومة وطنية ويجب ان تضم حزب الشعب الديمقراطي، وربما كان الدافع وراء دعوة الحزب الوطني الاتحادي لحكومة وطنية هو الإدراك داخل الحزب ان السيد الصادق، الذي كان على نحو جلي مرشحاً للرئاسة، كان يكسب نفوذا كبيراً جداً بصفته رئيساً للوزراء. رحب علي عبد الرحمن بدعوة الأزهري وأيدها، لكنه أعاد التأكيد على شرطه السابق بحل البرلمان وطالب بوجوب تمثيل حزب الشعب الديمقراطي في الحكومة الوطنية بعدد من الوزراء مساو لعدد وزراء حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي. بعد دعوته لحكومة وطنية، أجرى الأزهري اتصالاً مع الإمام الهادي وقيادة حزب الشعب الديمقراطي، وفي الوقت نفسه قام الإمام الهادي بزيارة إلى السيد علي، كان هذا أول اجتماع يعقد بين زعيمي

---

(1) The Vigilant , 23 January 1967.

(2) The Vigilant, 30 January 1967 ; The Middle East Journal, vol. 21, No.3 (1967), p-392 ; KCA , 24 June -1 July 1967 , p-22104; The Middle East and North Africa, 25- edn (1977-1978)p.604

الطائفتين منذ وفاة السيد عبد الرحمن، كل هذه الاجتماعات ناقشت تشكيل الحكومة المقترحة[1].

يمكن تقديم عدة أسباب لرغبة حزب الشعب الديمقراطي في المشاركة في الحكومة، وحسب وكالة أنباء الخرطوم فان الإمام الهادي بالذات كان قادراً على إخراج الختميين من عزلتهم وإقناعهم بالتوقيع على ميثاق للحكومة الوطنية، وقد وضع هذا (أي الميثاق) بعناية، وخاصة الفقرة الأولى التي تبين ان البرلمان سيحل فعلاً في 9 حزيران/ يونيو، وان انتخابات عامة ستجرى قبل نهاية كانون الثاني/ يناير عام 1968، وهذه العبارات طالما طالب بها حزب الشعب الديمقراطي كشرط للمشاركة في حكومة وطنية. وقد بين السيد محمد عثمان وعلي عبد الرحمن الآن، وعلى ضوء الميثاق الذي تم الاتفاق عليه، انهم سوف يشاركون، وأضاف علي عبد الرحمن انه نظراً للتوترات في الشرق الأوسط فانه ليس له خيار سوى حمل المسؤولية مع الأحزاب السياسية الأخرى في إدارة البلاد حتى إجراء الانتخابات[2].

وهكذا تم التوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة وطنية، وأصبح محمد احمد محجوب ثانية رئيساً للوزراء وشكل الوزارة في 18 مايس/ مايو عام 1967 [3]، وقد ضمت الوزارة أربعة أعضاء من حزب الأمة (جناح الإمام) وأربعة من الحزب الوطني الاتحادي وأربعة من حزب الشعب الديمقراطي وعضوين من الجنوب[4].

كما هو معتاد لم تنته المناورات السياسية من اجل السلطة مع تشكيل هذا الائتلاف الجديد، ففي تشرين الأول/ أكتوبر عام 1967 كان هناك توقع في الصحافة بان الأزهري يجرى مناقشات خلف الكواليس مع السيد الصادق ساعياً وراء التعاون مع جناحه في حزب الأمة، وقد فسرت خطوة الأزهري على إنها وسيلة للضغط على حزب الشعب الديمقراطي من اجل الاندماج مع الحزب الوطني الاتحادي وفق شروط الحزب الأخير،

---

(1) KNS , 16 May 1967.

(2) KNS no.17, 27 May 1967.

(3) The Times, 16 & 19 May 1967.

(4) Egyptian Gazette , 25 May 1967; Baghdad News Agency , 28 May 1967.

وليبين للإمام الهادي، في نفس الوقت، ان تحالف الحزب الوطني الاتحادي معه في الحكومة هي مسالة يمكن ان يعاد النظر فيها، وذلك بالإبقاء على الباب مشرعة أمام جناح السيد الصادق، المنافس له في حزب الأمة. لم يعر علي عبد الرحمن اهتماماً لمناورات كهذه للحزب الوطني الاتحادي، ومع ذلك فقد كانت العلاقات بين حزبيهما متوترة. وفضلاً عن ذلك، وكإجراء مضاد لخطوة الأزهري، فقد دعا السيد علي الإمام الهادي إلى منزله في الإسكندرية، عندما كان الأخير في مصر بدعوة من الرئيس عبد الناصر، ولإخماد الشائعات الناجمة عن ذلك، بيّن السيد محمد عثمان، انه كان اجتماع مجاملة محض ولم تناقش السياسة بين والده والإمام[1]. وعلى أية حال فإذا كان الأزهري والسيد الصادق، بموقفهم المشترك من الطائفية، يخططان بالفعل لضم قوا هما فان ذلك كان بالتأكيد سيسبب القلق للسيد علي، إذ ان تطوراً كهذا سيضع بالتأكيد حداً لاندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي.

5- اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي:

كما رأينا فقد ناقش حزب الشعب الديمقراطي الحزب الوطني الاتحادي الاندماج في عام 1958 دون نجاح، بعد ثورة تشرين الأول حاول حزب الشعب الديمقراطي التقرب ثانية من الحزب الوطني الاتحادي ولكنه لم يلق استجابة؛ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1965 أعلن علي عبد الرحمن انه لهذا أوقف أية مناقشات أخرى[2]، ونظرا لخوفهما المشترك من هيمنة المهديين فقد كان الحزبان في الواقع حليفين طبيعيين؛ ولكن عندما وافق الحزب الوطني الاتحادي على تقاسم السلطة مع حزب الأمة في حكومتهما الائتلافية، وجد الختميون أنفسهم وقد تركوا في الظل، وقد اجبرهم هذا الموقف غير المقبول على ان يروا في اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي وسيلة لاستعادة النفوذ السياسي للختمية.

---

(1) KNS , No. 37, 14 October 1967.

(2) الميدان، 7 تشرين الثاني 1965, الأمين، الديمقراطية، ص 95.

سعى زعماء حزب الشعب الديمقراطي أيضا إلى استغلال التوترات بين الأحزاب الحاكمة في الائـتلاف، وكما نشدو الاندماج مع الحزب الوطني الاتحادي مـما أزعـج حـزب الأمـة، فبالمثـل (كـما أعلـن عـلى عبـد الرحمن في القاهرة في الأول من تشرين الأول عام 1966) ناقشوا أيضا مع زعيم حزب الأمة السيد الـصادق الشروط التي قد يشاركوا على ضوئها في الحكومـة الائتلافيـة[1]. في الـشهر اللاحـق أجـرى زعـماء الختميـة، السيد علي والسيد محمد عثمان، مناقشات مع عبد الرحمن حول مسالة اندماج حزب الـشعب الـديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي، وأعلن السيد عـلي انـه مـن "الـضروري الإسراع في الانـدماج وبالتـالي التوصـل إلى اتفاق حول القضايا الهامة الراهنة، وليس اقلها مسالة دستور دائم". كما أطْلَعَ السيد محمد عثمان علي عبـد الرحمن حول المحادثات التي أجراها، خلال غياب الأخير في القاهرة، مع الأزهري[2]. ولكل هـذا فقـد انتهـت السنة دون إحراز تقدم حول اقتراح اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحـادي، ومـن بـين العوائق التي واجهها الاقتراح ذكرنا سابقاً إصرار حزب الشعب الديمقراطي عـلى حـل البرلمـان القـائم كـشرط مسبق[3]. ومن جانبه فقـد أفـاد الأزهـري بموافقتـه عـلى الانـدماج بـشرط إقـرار الـسيد عـلي عـلى ترشـيحه لرئاسة الجمهورية، وهذا المطلب يتناقض مع تفضيل الختميين المعلن للنظام البرلماني الكامل أكثر من النظام الرئاسي، وذلك كوسيلة لتجريـد المهـديين مـسبقاً مـن الهيمنـة. كـان حـزب الأمـة، بدرجـة ليـست اقـل مـن الأزهري والحزب الوطني الاتحادي، يرى فائدة لمستقبله في النظام الرئـاسي. وأخـيرا وافـق الـسيد عـلي عـلى شرط الأزهري في اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي، إذ انه أدرك ان النظام الرئاسي ربما لا مفر منه وان الأزهري إذا حصل على الرئاسـة سـيكون اقـل تهديـداً لنفـوذ أسرة الميرغنـي[4]. أمـا وقـد

(1) Egyptian Gazette , 2 October 1966 قيادة الختمية، لأجل تسريع وتسهيل عمليـة دمـج الحـزبين، جعلـت مـن ان الـسيد محمد عثمان المرغني المفاوض الرئيسي الأزهري لكونه يتمتع بصفات المرونة أكثر من على عبـد الـرحمن الأمـين. فعـلاً كانت المفاوضات ناجحة حيث جاءت ثمارها فيما بعد.

(2) The Vigilant, 1 December 1966 ; KNS, No.46, 3 December 1966.

(3) KNS, No.45 , 26 November 1966; The Vigilant ,5,14 December 1966.

(4) مقابلة مع الدكتور النور عبد المجيد، الخرطوم، 29 أيلول 1983.

تعززت ثقته هكذا، فقد أعاد الأزهري في خطابه من القصر، بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشر للاستقلال، الإعلان عن تأييده للتوصية التي تقدمت بها اللجنة الدستورية الوطنية من اجل تعيين رئيس للدولة، وقال انه إذا أيد البرلمان تعييناً كهذا فان ذلك سيؤمن الاستقرار، وهكذا يجعل من الممكن تحقيق أهداف البلاد، ولتهدئة مخاوف أولئك الذين يعتبرون ان النظام الرئاسي يقود إلى الدكتاتورية، أوضح ان الرئيس يمكن ان يطرد بتصويت من ثلثي أعضاء البرلمان[1]. في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1967 ذكر ان محمد زيادة، وزير الصناعة والتعدين من حزب الشعب الديمقراطي، أعلن ان ليست هناك من عوائق في طريق الاندماج وان حزب الشعب الديمقراطي لم يضع شروطاً[2]، والطريق الآن مفتوحة للمباشرة في اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي خاصة وان الاندماج يحظى بدعم مصر حسب أحمد سيد حمد[3]، وتبعاً لذلك أيد السيد علي والأزهري تعيين لجنة من ثمانية أعضاء(أربعة من كل حزب من الحزبين الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي) لوضع أساس لاندماجهما[4]. في 12 كانون الأول/ ديسمبر أعلن أنهما سينضمان سوياً تحت اسم الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي سيصبح الأزهري رئيساً له وعلى عبد الرحمن نائباً للرئيس وأحمد سيد حمد سكرتيراً عاماً[5]، ومنح السيد علي مباركته علناً لهذه الترتيبات باعتبارهما وسيلة للاستقرار السياسي، والمستقبل الأفضل للبلاد في ظل حكم ديمقراطي سليم ورعاية الإسلام[6].

كان البيان التأسيسي مزيجاً من برامج الحزبين قبل الاندماج، فقد أعلن البيان إيمانه بالاشتراكية كما تعكس تطلعات الشعب وروح الإسلام، وتحدث عن تحرير المرأة، ويتطلع نحو حل سيأسى لمشكلة الجنوب مما يؤدى إلى وحدة البلاد التامة، وفي السياسة الخارجية يؤيد الحزب عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة والنضال ضد الإمبريالية

(1) وزارة الإعلام، خطاب أزهري في القصر الجمهوري 3 كانون ثاني 1968 .

(2) KNS, No.42, 18 November 1967.

(3) احمد سيد حمد، الخرطوم، 30 تشرين أول 1983؛ محمود الفضلى، أم درمان، 28 آب 1983.

(4) KNS , NO. 43 , 25 November 1967.

(5) الأهرام، 12 كانون الأول 1967.

(6) بيان السيد على الميرغني في 12 كانون الأول 1967.

والعنصرية، ويعلن مساندته لحركات التحرر في العالم، والسودان بصفته جزءاً من الأمة العربية، يساند الثورة العربية والسعي نحو الوحدة القومية العربية، وفي نفس الوقت يقر الحزب بدور السودان بصفته جزءاً من القارة الأفريقية[1].

ولم يعش السيد علي إلا قليلاً ليشهد إنجاز الاندماج الذي كافح من اجله، فقد توفي في 22 شباط/ فبراير عام 1968، وترك الختمية وراءه وهى في وضع سياسي أفضل كثيراًً، كما ترك أيضا حلا لمسالة خلافته، وقد وضع لتجنب اى انقسام في الصف السياسي الختمي أو في أسرة الميرغني نفسها، وقبل دفنه تلا ابنه الأصغر، السيد احمد، وصية السيد على الأخيرة، ورغبته هي ان يخلف السيد محمد عثمان، كما رغب ان يدفن في الجامع الذي يحمل اسمه في الخرطوم بحري حيث كانت تبنى بمحاذاته كلية الدراسات الإسلامية. وتحدث الأزهري خلال مراسيم الدفن مناشدا السيد محمد عثمان، الذي تأكد الآن علناً انه رئيس الطريقة، مواصلة حياته الدينية والوطنية وفق نفس توجهات أبيه، ومعربا عن أمله بأن يتلقى (أي الأزهري) نفس الدعم والرعاية من لدنه كما تلقاها من السيد علي[2].

كانت المهمة الأولى الكبيرة التي واجهها السيد محمد عثمان هي إجراء الانتخابات بعد شهرين على نطاق البلاد كلها، وأهمية المصالحة بين الأزهري والختميين ومساندتهما المشتركة للحزب الاتحادي الديمقراطي يمكن رؤيتها فعلا من خلال نتيجة الانتخابات، فقد فاز الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ 101 من المقاعد من مجموع 218 مقعداً، وتبين هذه النتيجة ضعف حزب الأمة المنقسم، والذي كانت مقاعده الست والستون بين جناحيه المتنافسين، 36 لجناح الإمام الهادي و30 فقط لجناح السيد الصادق[3].

على الرغم من ان حزب علي عبد الرحمن ساهم بشكل جوهري في انتصار الحزب الاتحادي الديمقراطي إلا انه لم يستطع الحصول على رئاسة الوزراء، وكان ذلك بصورة رئيسيه نتيجة للعداء الشخصي للشخصيات المهمة، من الحرس القديم، في الحزب الوطني الاتحادي. وفي الواقع فان الحزب الوطني

---

(1) الحزب الاتحادي الديمقراطي 13 كانون الأول 1967 انظر ملحق رقم 3.

(2) الأيام 23 شباط 1968.

(3) Bechtold, Politics in the Sudan, p 249.

الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لم يتفقا بأي شكل على مضامين ارتباطهما في حزب واحد، ومكن هذا الوضع داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي الإمام تعزيز مركزه، ورغم انه لم تكن لديه سوى اقليه في البرلمان، فقد كان قادرا على الثبات على مطالبته بخمسة مناصب وزارية في الحكومة الائتلافية الجديدة بما فيها رئاسة الوزراء[1]، وأصدر بيانا "أعاد قراره بان يرى ائتلاف الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وقد تحطم بدلاً من ان يتخلى عن رئاسة الوزراء"[2]. ولمصلحة الائتلاف اقتنع علي عبد الرحمن، وبصعوبة، على التخلي عن مطالبه في رئاسة الوزراء، وقبل بدلاً عنه منصب وزير الشوؤن الخارجية. كما تلقى نكسه أخرى عندما عرقل الأزهري حقه في تقديم قائمته من الوزراء المزمع تعيينهم إلى رئيس الوزراء[3]. على أية حال، فبعد أسبوع من الشجار تشكلت حكومة بائتلاف الحزب الاتحادي الديمقراطي مع جناح الإمام في حزب الأمة، وقد حصل الأخير على أربعة وزارات إضافة إلى رئاسة الوزارة (التي عهد بها إلى محمد احمد محجوب) وأعطيت تسع وزارات للحزب الاتحادي الديمقراطي، وبقى الأزهري رئيساً لمجلس السيادة[4].

إنها لملاحظة محزنة لعجز السياسيين المدنيين عن مجابهة مشاكل السودان العديدة، ان القضية الوحيدة التي بدت انها تشغل اهتمام الائتلاف الجديد هي مسالة ما إذا كان النظام الحكومي سيصبح رئاسياً أم برلمانيا، وحتى الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يكن متفقاً حول هذه المسالة، فأولئك الذين يمثلون تقاليد علي عبد الرحمن، في حزب الشعب الديمقراطي، يؤيدون نظاماً برلمانيا صارماً، بينما تدعم مجموعة الحزب الوطني الاتحادي القديمة طموحات الأزهري الرئاسية. كان الاهتمام العاجل لمجموعة على عبد الرحمن هي كسب الإمام الهادي إلى جانب وجهة نظرهم، فإذا كان جناح الإمام من حزب الأمة

---

(1) KNS, NO18, 18 AMY 1968.

(2) KNS , NO 19 MAY، 1968.

(3) NO , 20, 1 JUNE 1968 KNS

(4) Bechtold, Politics in the Sudan p, 255

وجناح الصادق لا يزالان على طرفي نقيض في جوانب أخرى فانهما كلاهـما يفـضلان نظامـاً رئاسـياً[1]. وربمـا زعزعا سويةً فرص المهدي في الحصول على الرئاسة لكن فقط لحساب ان يجد السودان نفسه في ظل رئيس مهدى، وهو ما سيكون بالنسبة للختميين من أي من الجماعتين أسوأ نتيجة على الإطلاق.

ومن هنا محاولات علي عبد الرحمن لإقناع الإمام الهادي بـان مـصالح الـسودان تكمـن عـلى أفـضل وجه في تبني نظام برلماني صارم، لكن جهوده فشلت، وفضلاً عن ذلك فان السيد محمـد عـثمان، رغـم انـه يخشى بشكل مماثل العواقب المحتملة المترتبة على نظام رئاسي، كان على نحو جلي لا يشعر بالثقة الكافيـة ليبتدئ بقوة إلى جانب نظام برلماني وضد الخيار الآخـر، إذ انـه عـين حـديثاً زعـيماً للطريقـة[2]، والتـصريح الوحيد الذي أعلنه في الذكرى السنوية لوفاة والده- هـو انـه مـصمم عـلى مواصـلة هـدف الـسيد عـلي في تأسيس جمهورية إسلامية[3].

وخلال ذلك كان رئيس الوزراء محمد احمد محجوب في موقف صعب، فعلى الرغم مـن ان جنـاحي حزب الأمة متفقان على النظام الرئاسي، إلا ان مصالحتهما التامة لم تتحقق[4]، وفضلاً عن ذلك وكـما أوضـح هو لاحقاً، فالتفاهم الذي من الواضح انه قد تم التوصل إليه بين الإمام الهادي والصديق بـان الأول يجـب ان يهدف إلى الحصول على الرئاسة لنفسه ورئاسـة الـوزراء للأخـير، كـان إهانـة شخـصية لمحجـوب إذ انـه يتضمن في نظره استعدادهم لتجاهل الولاء للحزب، هذا الولاء الذي طالما أبداه هو، وكذلك فقد احتج على تدخل زعيمي حزب الأمة في إدارته (أي إدارة رئيس الوزراء)؛ وفي 24 نيسان/ أبريـل قـدم اسـتقالته. وعـلى أية حال، فقد تدخل الإمام الهادي والسيد محمد عـثمان والأزهـري جميعـاً لإقناعـه بالبقـاء في منـصبه إلى حين[5].

---

(1) الميثاق الإسلامي، 20 شباط 1969.

(2) الميثاق الإسلامي، 19 شباط 1969.

(3) الميثاق الإسلامي، 17 شباط 1969.

(4) استنادا إلى بيان الإمام الهادي في 7 تشرين الثاني 1968 الذي كان قد أعلن فيه إنهاء الخلاف بين جناحي حـزب الأمـة. إلا انه لم يصدر رسميا شيء عن دمج الجناحين إلا في 2 نيسان 1969. KCA, 14-21 June 1969, p.23401.

(5) Mahgoub, Democracy, 1974, p.224.

بعد ان كانت إعادة توحيد حزب الأمة على وشك ان تخطو خطواتها الأخيرة، صرح السيد صديق ان التعاون مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي تحقق يوماً ما، مستحيل.ولتهدئة مخاوف الحزب الاتحادي الديمقراطي أعلن زعيم جناح الإمام ان الائـتلاف مـع الحـزب الاتحـادي الـديمقراطي سيـستمر في مواصـلة أهدافه، والتي وصفها بأنها إقرار دستور دائم وانتخاب رئـيس للجمهوريـة، وأضـاف ان ليـست هنـاك مـن ضرورة لإجراء تغيير في الحكومة[1]. استمر التشاحن حول نظام الحكـم المتبقـي حتـى 23 مـايس/ مـايو، إذ توصلت الأحزاب الحاكمة إلى تسوية مبهمة اتفقوا في ظلها على ان الدستور يجـب ان يكـون إسـلاميا، وان نصه سيصاغ في ستة أشهر، كما ستجرى الانتخابات الرئاسية في مستهل عام 1970، وأعلن الأزهـري مرشـحاً عن الحزب الاتحادي الـديمقراطي والإمـام الهـادي مرشـحاً عـن الأمـة[2]. ومـرة أخـرى لم يتخـذوا خطـوات للانكباب على مشاكل البلاد الحقيقية.

مهما يكن من أمر، فان جميع هذه المناورات السياسية والشخصية انتهـت بـالانقلاب الـذي اسـتولى على السلطة في 25 مايس/ مايو عام 1969 بقيادة جعفر النميري. ويجب ان لا يلـوم الـسياسيون المـدنيون سوى أنفسهم لإعادة فرض الحكم العسكري، لقد فشلت تجربة السودان الثانية في الديمقراطيـة كـسابقتها على نحو مخزٍ.

ان السؤال المتبقي الذي سنتناوله في الفصل الأخير، هو لو ان السيد علي كـان قـد لعـب عـلى مـدى السنين، وخاصة السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من حياته، دوراً أكثر حسماً في الشوؤن العامة ومارس القيادة السياسية بشكل أكبر، فهل ان تاريخ السودان كان سيتخذ مساراً مختلفاً ؟

---

(1) KNS, NO.42, 2 November 1968.

(2) Mahgoub, Democracy, pp.225-226.

الفصل التاسع

الخاتمـــة والملاحق

الخاتمة

في السنوات الخمس عشر الأولى من الحكم الثنائي أبدت الحكومة على نحو واضح معارضتها لأي أحياء للادعاءات المهدية، ولم يتردد السيد علي خلال هذه الفترة عن التعاون مع المهمة الرئيسية للحكومة في التهدئة وإعادة الإدارة.

غيرت الحرب العالمية الأولى ونتيجتها المباشرة هذا الموقف، وإذ كانت الحكومة تخشى أن السيد عبد الرحمن، الذي كان نفوذه الاجتماعي والطائفي يتنامى على نحو جلي، يمكن أن يرمي بثقله إلى جانب الأتراك والألمان فقد شعرت انها مجبرة على السعي نحو علاقات أفضل معه. على الرغم ان من الطبيعي ان لا يسر السيد علي بهذا، لكن ولاءه للقضية البريطانية لم يتأثر وعمل نيابة عن بريطانيا بصفته وسيطاً مساعداً على نحو رائع مع الشريف حسين في الحجاز. وعرّض ظهور الوطنية المصرية، التي تبعت الحرب مباشرة وأدت إلى خلاف إنكليزي-مصري حاد وبداية الهيجان الوطني في السودان، عرض السيد علي لمشاكل تكتيكية، لكن من الجدير بالذكر انه ظل يؤكد للسلطات البريطانية سراً معارضته التامة لأية زيادة للنفوذ المصري في السودان.

حملت انتفاضة عام 1924 السيد علي على إعادة تحديد موقفه إذ كان قلقاً من النفوذ المتزايد للسيد عبد الرحمن، وبدأ بالانسحاب من المسرح السياسي بالنائي بنفسه عن الحكومة الإنكليزية في السودان كطريقة لإعطاء اهتمام مقابل للوطنية المصرية. ومهما يكن من أمر، فقد فضل يتجنب أي نزاع مباشر مع الحكومة، وحاول تطوير موارده المادية والطائفية بطريقة مشابهة كثيراً لما كان يفعله السيد عبد الرحمن بنجاح. وتجنبت الحكومة من جانبها الانحياز في المنافسة المتنامية بين السيدين، وقرر السيد علي الالتزام بالصمت في هذا الوقت فيما يتعلق بمطامح مصر الواضحة في السودان.

ومرة أخرى فليس هناك من دليل، في هذه المرحلة أو حتى عندما تم التوصل إلى الاتفاقية الانكلو-مصرية لعام 1936، على ان السيد علي كان يفكر في استغلال هذه

المطامح القومية المصرية في السودان كوسيلة لمواجهة الادعاءات المهدية. وفي الواقع فأن كلا السيدين كانا معارضين لإعادة النفوذ المصري في بلدهما، على الرغم من ان السيد علي بشكل خاص أحجم عن الإعلان عن وجهات نظره.

خلق تأسيس مؤتمر الخريجين عام 1938 مشكلة جديدة للسيد علي، ولم يبد السيد عبد الرحمن أي تردد في السعي إلى زيادة نفوذه داخله إلى الحد الأقصى. ان واقعة سياسية من هذا النوع كانت مما يستهجنه السيد علي الذي يميل دوماً إلى ان الو لاءات الدينية تمنحه قاعدة قوية أفضل من التدخل السياسي السافر. وعلى الرغم من ذلك، فقد امتعض من الاهتمام المتزايد باطراد الذي يثيره النشاط السياسي للسيد عبد الرحمن لدى الحكومة، فقط الظهور اللاحق للزعماء المعادين للمهدية في مؤتمر الخريجين هو الذي مكن السيد علي من لعب دور-خلف الكواليس أيضا-في شؤون المؤتمر.

على أية حال فقد كان الخريجون المعادون للمهدية ممتعضين أيضا من الهيمنة البريطانية، ولهذا السبب- أن لم يكن مبديا- كانوا متلهفين لتأمين الدعم المصري. أصبحت التطلعات الوطنية السودانية بشكل مطرد أكثر قوة خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ان السيد علي لم يتخل مطلقاً عن دعمه الرسمي لبريطانيا والحكومة الإنكليزية في السودان فإنه كان يراقب بفزع متزايد نجاح منافسه في تحويل الدعم الذي يقدمه بشكل ملحوظ للمجهود الحربي البريطاني لصالحه.

أسس الوحدويون الموالون لمصر ومؤيدو المهدية حزبيهما السياسيين المتنافسين عند نهاية الحرب-حزب الأشقاء وحزب الأمة على التوالي، وشكل هذا التطور بالنسبة للسيد علي ما يمكن اعتباره المشكلة المركزية لما تبقى من حياته. فهل كان عليه، أو لم يكن عليه، الدخول إلى الساحة السياسية والرمي بثقله خلف الحزب المعادي للمهدية وسياساته الموالية لمصر والمعادية لبريطانيا؟ ولابد أنه أدرك ان التأييد السافر للأشقاء سيلحق ضرراً بالغاً بعلاقاته مع الحكومة في السودان، وعليه سيعود بالنفع على السيد عبد الرحمن، ومن الجهة الأخرى فأن بقاءه بعيداً بصفته شخصية دينية فحسب تاركاً أتباعه دون أن يتخذ وضع الزعامة السياسية بوضوح أو يتخلى عن صمته التقليدي،

سيفيد خصمه أيضاً، فقد قدم تأييداً مبطناً للأشقاء بينما أستمر في الوقت نفسه في التأكيد للحكومة بأنه لا يشاطر الأشقاء سياستهم المعادية للحكومة، وكان غموضه الواضح مربكاً للحكومة. وفضلاً عن ذلك فعندما أصبح دعمه المقنع للأشقاء سافراً سعى إلى تحويل هذا الوضع لصالحه بالـضغط عـلى الحكومـة مـن أجـل الحد من تأييدها الجلي لمنافسه.

وقد يبدو من المثير للدهشة ان السيد علي طوال هذه الفترة لم يفكر إطلاقا في تشكيل حزب ختمـي على وجه التحديد كحزب مضاد لحزب الأمة المهدي، ويكون متميزاً عـن حـزب الأشـقاء. وهنـاك تفـسيران محتملان لهذا الموقف: إذ مادام ذلك سيعنى اختباراً مباشراً للقوة مع منافـسه الـسيد عبـد الـرحمن فربمـا كان ينأى بنفسه عن تحد كهذا لم يكن واثقاً من الظفر فيه، والسبب الأكـثر جـدارة مـن ذلـك ربمـا يكـون إيمانه الصادق بأن زعامة الطريقة هي مركز ديني فحسب وأن حزباً مؤلفا من أتباعـه سـينتظر منـه نوعـاً من القيادة السياسية السافرة، مما يعتبره أمراً غير مناسب لرجل دين. وأياً كان دافعه فأنه لم يتخذ مبـادرة سياسية بصفة شخصية مفضلاً البقاء في خلفية الصورة والسماح لأتباعـه بالعمـل وفـق ميـولهم الـسياسية. وإذ ان نزعتهم الطبيعية هي مشايعة الراية الوحيدة المعادية للمهدية، فـأن اغلـبهم قبلـوا بزعامـة حـزب الأشقياء بشكل لا مفر منه سواء كانوا يشاطرون الحزب الأخير حماسة في الولاء لمصر ومعـاداة بريطانيـا أو لا يشاطرونه ذلـك، وفي هـذه الملابـسات لم يكـن منـاص أن تتعـرض للخطـر محاولـة الحكومـة التقليديـة بالحفاظ على التوازن في تعاليمها مع الطائفتين.

أن قرار الحكومة في تأسيس مجلس استشاري لشمال السودان في عام 1944 شكل مشكلة صعبة للسيد علي، فهو ما كان يستطيع المجازفة في الإساءة البالغة للحكومة بالمعارضة العلنية لسياستها في استشارة ممـثلي الشعب، وعليه فقد شعر أنه مجبر على قبول عضوية الشرف في المجلس؛ لكنه فعل ذلك عـلى كـره منـه إذ أن مقاطعة حزب الأشقاء جعلته يشارك في مجلس استشاري جل أتباعه مـن أتبـاع الـسيد عبـد الـرحمن. ومهـما يكن من أمر فان العداء المتزايـد للمهديـة، الـذي كـان أحيانـاً يميـز مـؤتمر الخـريجين، قـدم لـه ميـداناً بـديلاً

لممارسة نفوذه؛ والمثل الأكثر وضوحاً لانغماسه في شؤون المؤتمر في هذه المرحلة يبينه دعمه غير المشروط للأزهري في محاولته الناجحة للظفر برئاسة المؤتمر ضد ترشيح منافسه الموالي للمهدية إبراهيم أحمد.

في نفس الوقت ظل يثير حيرة الحكومة حول مدى ارتباطه بالأشقاء بإنكاره المستمر للحكومة ان تكون له أدنى رغبة في الانغماس شخصياً في السياسة، ويشير تقرير الحكومة في ذلك الوقت إلى أن السيد علي عندما ألح عليه لبيان سبب دعم الختميين لحزب الأشقاء شبه ارتباطهما بالحلف الروسي- البريطاني ضد ألمانيا أثناء الحرب العالمية[1].

عندما وافقت بريطانيا في نهاية عام 1945 على التفاوض مجدداً حول الاتفاقية الانكلو- مصرية لعام 1936 نشأ عن ذلك إرباك في السودان، وقد أعطت الحكومة ضمانات بقدر تعلق الأمر بمستقبل السودان فأنه سيكون هناك تشاور سياسي كامل مع السودانيين. وعلى الرغم من التأكيد فقد شكلت الأحزاب الموالية لمصر والمعادية لها، وهو ما أفزع الحكومة، وفداً مشتركاً للذهاب إلى القاهرة والسعي نحو سودان ديمقراطي حر موحد مع مصر ومتحالف مع بريطانيا[2]. ورغم ان السياسيين من جميع الأحزاب قد وافقوا على هذه الصيغة مبدئياً، ووافق عليها السيد على سراً، لكن الاتفاق سرعان ما أنهار حول طبيعة الاتحاد المتخيل؛ والمشاركون المعارضون لان تتضمن الوحدة ان يحتل السودان موقعاً ثانوياً بالنسبة لمصر في دولة واحدة انسحبوا من الوفد، وقد بقي موقف السيد علي غامضاً.

وهدف الحكومة المستمر في التعامل مع السيد علي على نحو متكافئ جزئيا، بلاشك على أمل جر السيد علي وأتباعه بعيدا عن الارتباط بالأشقاء- توضح ثانية عقب إفشاء صدقي من جانبه للصحافة في القاهرة لبنود بروتوكول السودان الذي كان قد وقعه مع بيفن بالأحرف الأولى. وكان رد فعل السيد عبد الرحمن هو الإصرار على زيارة لندن

FO 371/53328 (J336/24/16), SPIS No.55, December 1945 (1)

(2) دار الوثائق المركزية، قسم المتنوعات، وثيقة اتفاق الأحزاب المؤتلفة، في مخطوط مشروع دراسة عن حزب الأمة والسيد عبد الرحمن.

لاستكشاف ما يجري، وتبعاً لذلك وجهت الحكومة البريطانية دعوة مماثلة للسيد علي، وبالرغم من انه رفض الدعوة (لأسباب صحية) إلا ان جوابه أضاف ان السيد عبد الرحمن لا يمثل إرادة الشعب.

واتخذ موقفاً مشابهاً لموقفه السابق عندما أحالت مصر الخلاف إلى الأمم المتحدة، إذ أرسل السيد عبد الرحمن وفدا إلى ليك سيكس برئاسة نجله صديق، فكان رد السيد علي ببساطة هو إرسال برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة مفادها ان السيد عبد الرحمن "يمثل أقلية" فقط. وقد سببت الطبيعة السلبية لبرقيته انقساماً داخل الوفد الوحدوي المنافس للوفد المهدي إذ حذفت أية أشارة إلى قضية الوحدة، ولذلك حملت بعض أعضاء الوفد على الشك بأن زعامة الختمية لم تكن متحمسة في تأييدهم، وامتنع السيد علي على نحو مميز عن إلزام نفسه بشيء على أمل ان يقلل إلى أقصى حد من الخلاف في المعسكر المعادي للمهدية.

ان انطباع كاتب هذه السطور هو ان نفور السيد علي، بصفته زعيماً دينيا، من لعب دور سياسي علني كان صادقا، لكن انغماس منافسه اللا محدود في السياسة أجبره على تعديل موقفه- لكن فقط إلى حد ما، وقد حافظ حتى الآن على تنظيم طريقته بشكله الديني التقليدي لكنه بنى تدريجاً موقفاً أكثر مرونة لمواجهة التهديد السياسي للمهدية، فبالإضافة إلى دعمه لتأسيس صحيفة ختمية هي (صوت السودان) سعى إلى وقف تدهور نفوذ طريقته بإنشاء منظمات الشباب والاتحادات الختمية، وكانت النشاطات الخيرية لعناصر هذه المنظمات تشير إلى أن أهدافا سياسية تكمن وراءها رغم إنها تقدم على انها مبادرات دينية واجتماعات محض.

وإذا كان السيد علي خلال هذه الفترة يرتاب في سياسة الحكومة (وخاصة لاختيارها أغلبية من مؤيدي المهدية لشغل المقاعد الثمانية في المجلس الاستشاري عن طريق الترشيح) فقد انزعج هو والكثير من الختميين من سياسة الحكومة المصرية أيضا، إذ رفضت الأخيرة في مجلس الأمن النظر في مبدأ تقرير المصير للسودان. ويبدو ان فشل الدعوى المصرية في الأمم المتحدة شجعه لبعض الوقت على تحسين علاقاته مع

البريطانيين؛ وقد شعرت الحكومة في السودان بالرضا لتعاونه وتدخله، بناء على طلبهـا، في إضراب الـسكك الحديدية في عطبرة عام 1948، لكن عندما اقتربت الانتخابات للجمعية التشريعية الجديدة انتكس الـسيد علي إلى موقفـه غـير المتعـاون موصـياً أتباعـه بمقاطعتهـا، وكـان ذلـك لإيمانـه بـأن حـزب الأمـة سـيفوز في الانتخابات في كل الحالات، ولم يتبع جميع الختميين في الواقع نصيحته، وشارك عـدد مـن الـزعماء القبليـين الختميين وانتخبوا، وعند ذاك لم يثر السيد علي اعتراضا واحتفظ بعلاقات جيدة معهم.

في الواقع أن الختميين لم يكونوا بأية حال مجمعين على معارضتهم للجمعية التشريعية، فقـد ضـغط المعتدلون من جانبهم من أجل تعديلات معينة في الدستور ليس إلا؛ وسعت الحكومة، التـي كانـت تواقـة كدأبها دوماً إلى إقناع الختميين بالتخلي عن معارضتهم وجرهم بعيدا عن الأشقاء، سعت إلى فتح حوار مـع ممثليهم. وكان عمل الحكومة هذا كافيا لإثارة احتجاج السيد عبد الرحمن لكنه لم يكن كافياً لإقناع الـسيد علي بالخروج عن صمته والقيام بمبادرة، وعليه فأن الحوار لم يحقق شيئاً لكن الـسيد عـلي وجـد نفـسه في مواجهة خلاف متصاعد بين أتباعه. فإذا كان المعتـدلون يتخـذون موقفـاً ايجابيـاً مـن الجمعيـة التـشريعية ويقبلون بتبني الحكومة للحد الأدنى من الإصلاحات الدستورية التي يطالبون بها، فان الأكثر تطرفـاً التزمـوا بتعهدهم للأشقاء بعدم المشاركة مهما تكن الشروط.

تأكدت ورطة السيد علي عندما ناشد حزب الأمة الجبهة الوطنية والاتحاديين العمل معـه في اللجنـة المقترح إنشاؤها للنظر في تعديل قانون الجمعية التـشريعية وتقـديم التوصـيات، فتـشبثت الفئـة المواليـة للأشقاء من بين أتباعه عـلى عـدم التعـاون، بيـنما وافقـت الفئـة الختميـة المنافـسة لهـا عـلى المـشاركة في اللجنة. ومن الواضح ان السيد عـلي كـان يمـنح مباركتـه لموافقـة الفئـة الأخـيرة عـلى المـشاركة في اللجنـة، ورغم هـذا فعنـدما تـشكلت اللجنـة في آذار عـام 1951 كانـت وجهـة نظـره انـه لم يستـشر إطلاقـاً حـول اختيار الأعضاء الختميين الذين عينوا في اللجنة، وان سياسته في عدم إلـزام نفـسه عـلى نحـو محـدد في أي مــشروع مثـير للجـدل- وخاصـة إذا كـان مـشروعا معرضـاً للإخفـاق- يمكـن تفـسيره بـدون شـك في

تصميمه على الحفاظ على ولاء أتباعه المنقسمين سياسـياً، وفي الواقـع لـيس هنـاك مـن سـبب قـوي يـدعو هؤلاء المتحدين في معتقداتهم الدينية لان يتفقوا بالضرورة في المسائل السياسية، ولو أن السيد عـلي أعلـن صراحة وقوفه إلى جانب الآراء السياسية لفئة من أتباعه فأنه كان سيجازف بفقدان ولاء الفئة الأخرى. وفي أية حال فأن ولاء كثير من السودانيين العاديين، ختميين كانوا أو غـير ختميـين، يحترمـون الـزعماء الـدينيين لأنهم بالتحديد ينأون بأنفسهم عن السياسة، وبالنسبة للسيد علي فأن التدخل السياسي كان دوماً شيئاً غير مرغوب فيه وهو مقبول فقط عندما يدفعه خوفه من المهدية إلى ضرورة التدخل.

عندما ألغت مصر في تشرين الأول عام 1951 اتفاقية عام 1936 من جانب واحد، لم يدل السيد علي بأي تعليق، وهو يعرف بالطبع ان الحكومة البريطانية ستدعم القصر في الخرطوم في مقاومـة أي خطوة مصرية تترتب على ذلك لفـرض الـسيادة عـلى الـسودان. وعـلى أيـة حـال رغـم ان هنـاك آراء مختلفة حول حجم معرفته بهذه المحادثات، وفي أي حال فـأن ثـورة الـضباط الأحـرار في مـصر عقـب شهور قليلة من ذلك أذنت بحقبة جديدة، وتخليهم الواضح عن المخططـات المـصرية في الـسودان-أو على الأقل الادعاءات الملكية السابقة بالسيادة عليه- بعث الارتياح لدى الـسيد عـلي كـما هـو الحـال بالنسبة لحكومتي بريطانيا والسودان. وكان الرد الفوري للأحزاب الوحدوية في السودان هـو الوحـدة فيما بينها وأعترف بالسيد علي راعيا لهم، لكن هذا لم يعن ان السيد علي لم يكـن يواجـه المـشاكل، إذ ان التوحيد كان يخفي قدراً كبيراً من الخلافات الداخلية. وبقي السيد علي متردداً؛ وعندما وقع نجيب في تشرين الأول عام 1952 اتفاقيه مع جميع الأحزاب السودانية، بما فيهـا حـزب الأمـة، فقـد جعلتـه هواجسه يلتزم بالصمت حتى أقرت نفس الأحزاب سويةً ما فعلته منفردة، وذلك بالتوقيع على اتفاق العاشر من كانون الثاني، بمساندة وجهة نظر مصر في المفاوضات مـع بريطانيـا. ولم يكـن لـدى الـسيد علي من خيار سوى تقديم تأييده العلني لهذا الاتفاق الانكلو- مصري في 12 شباط المتعلـق بمـستقبل

السودان، فلا بد أنه أيد بنوده مادامت هذه البنود تعكس أساسا وجهة النظر المصرية التي كان قد تعهد بمساندتها في الشهر السابق.

خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ذلك، استغل السيد علي أوراقه بمهارة مبقياً على تماسك قوي داخل الحزب الوطني الاتحادي دون الانغماس مباشرةً في المناوشات الداخلية للحزب عندما كانت تظهر مثل هذه المناوشات، وحتى عندما طرد الأزهري وزراءه الختميين الثلاثة البارزين، الذين انشقوا نتيجة لذلك عن الحزب الوطني الاتحادي وشكلوا حزب الاستقلال الجمهوري، لم يأبه السيد علي للأمر وبدا راضياً لبعض الوقت وهو يرى الأزهري يقود حكومته نحو الاستقلال. ومهما يكن من أمر فعندما لم يظهر الأزهري تردداً في الاتجاه نحو الابتعاد عن مصر وبدأ مباحثات مع أحزاب المعارضة السودانية، وخاصة حزب الأمة (اعتبارا من نيسان عام 1955) قام السيد علي بمبادرة غير متوقعة إذ امتعض من تصميم الأزهري الواضح على الهيمنة على مجرى الأحداث لوحده دون اعتبار للطوائف وخاصة الختمية، وكانت مبادرة السيد علي هذه هي الدعوة إلى استفتاء لتقرير مستقبل البلاد، وفيما إذا كان مدركاً لصعوبة الاقتراح، إذ كان غير عملي فعلاً، فانه على الأقل سيظهر للشعب إصراره على إنهم هم-وليس الأزهري- من يجب ان يتخذ القرار. وهناك أيضاً لم يشر بصورة علنية إلى وجهات نظره في قضية الوحدة أو الرابطة مع مصر مستقبلاً، ولو انه أعلن عن تأييده لارتباط دستوري مع مصر فربما كان قد غير مجرى الأحداث، وفي الواقع فان من المؤكد تقريباً انه يفضل الاستقلال التام، ولكن دائماً بشرط أن يعني هذا جمهورية ديمقراطية وليس ملكية مهدية، وقد أجبرت تكتيكاته السيد عبد الرحمن، الذي كان أيضا يكره أن يرى العلماني الأزهري وقد حصد الجائزة، على الإقرار بفكرة الاستفتاء وإعلان تأييده لنظام جمهوري ديمقراطي، وهكذا تخلى أخيراً عن مطامحه الملكية التي كان السيد علي يرتاب فيه بسببها، وأسفر ذلك على تحالف غير مسبوق بين السيدين وتعميق الفجوة بين السيد علي والأزهري، وكانت هزيمة الأزهري في 10 تشرين الثاني عام 1955 مؤشراً واضحاً على هذا.

نجح الأزهري في العودة إلى السلطة وبدا على الأقل وهو يأخذ بنظر الاعتبار الدعوة المشتركة للسيدين من أجل حكومة وطنية والسماح لأشخاص يمثلانهما في دخول الوزارة. وفي الواقع فقد فاق الأزهري منتقديه براعة، بمن فيهم السيد علي، ونجح في تدبير إنجاز الاستقلال مع نفسه في الخفاء.

عندما تحقق الاستقلال سارت العلاقات بين السيد علي والأزهري من سيء إلى أسوأ، فمن الطبيعي أن السيد علي كان يريد أن يلعب الختميون دوراً في توجيه شؤون الدولة أكثر بروزاً من العلمانيين، أما الأزهري الذي ازدادت ثقته بنفسه فقد كان مهتماً بأن تقدم التنازلات له، وما أفزع السيد علي حتى أكثر من ذلك هي التقارير التي تفيد بأن الأزهري يزمع الاعتماد على دعم المهديين وتقديم رئاسة الجمهورية إلى السيد عبد الرحمن. في هذه الملابسات أتخذ السيد علي نفس القرار الذي رفض بحزم اتخاذه منذ ظهور الأحزاب السياسية في السودان، أعني إقرار تأسيس حزب سياسي لأتباعه، وكانت النتيجة هي إنشاء حزب الشعب الديمقراطي وولادة قوة سياسية يمكن، إذا أمكن التوصل إلى تفاهم مع حزب الأمة، أن تشكل حكومة ذات توجه غير علماني.

وهذا الذي حدث فعلاً في تموز عام 1956، وكان من المتوقع ان ائتلافاً كهذا ما كان ليستمر دون صعوبات وما كان ليؤذن بوقف التنافس بين السيدين. ولعدم ارتياحه لنفوذ السيد عبد الرحمن المتعاظم وعدم مقدرته على التوجه بأنظاره إلى الأزهري (الذي جافاه الآن تماماً) لتعزيز نفوذه، فقد سعى السيد علي لأن يبين أن له مناصرين آخرين أقوياء، وذلك عن طريق التقرب من المصريين بشكل واهن نوعاً ما. فقد أبدى حزبه تعاطفاً تجاه مصر خلال أزمة السويس وتدخل السيد علي علناً في نزاع حلايب وقد حصل تدخله على دعم عبد الناصر.

وتعثر التحالف طويلاً ولمدة سنتين لكن عدم كفايته كان السبب الرئيسي في انقلاب عبود العسكري في نهاية عام 1958، ولأن عبود كان عضواً في الطريقة الختمية ولأن النظام العسكري بدأ للسيد علي أقل شراً من التهديد بإحلال تحالف بين المهديين والأزهري محل التحالف بين حزب الشعب الديمقراطي والأمة فقد قدم السيد علي

مباركته للانقلاب بشكل غير مشروط، وخلال معظم عهده واجه عبود عداءً من المهـديين أكبر بكثير مـن عداء الختميين، ومع ذلك عنـدما أصبحت عزلـة النظـام العـسكري المتزايـدة سـبباً للمظـاهرات الـشعبية المعادية عام 1964 أعرب السيد علي عن استيائه من معالجة عبود لشؤون البلاد بالإعلان عن تعاطفـه مـع المتظـاهرين ودعوتـه للعـودة إلى الديمقراطيـة. وعـلى الـرغم مـن ان هـذا وضـع سـياسي حـزب الـشعب الديمقراطي مؤقتاً في مقدمة المسرح السياسي، إلا ان الحزب سرعان ما وجد نفسه يواجه تحالفاً مـن حـزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي وجبهة الميثاق الإسلامي في (الجبهة الوطنيـة الموحـدة) التـي تـم أحياؤهـا. فاستدار حزب الشعب الديمقراطي-وقد عزل-نحو الشيوعيين والمشاعر القومية العربيـة بحثـاً عـن التأييـد، لكن رئيس حزب الشعب الديمقراطي، وقد أدرك ضعف الحزب، قـرر مقاطعـة الانتخابـات العامـة في عـام 1965؛ ونجم عن قراره بشكل طبيعي إقصاء الختميين لأول مرة منذ الاستقلال عن المشاركة في إدارة البلاد. وعلى الرغم من أن الحزب لم يكف إطلاقا عن اعتبار السيد علي راعياً له، فان تدهوره الواضح حمل السيد علي على اتخاذ مبادرة سياسية جديدة ربما كانت على نفس الدرجـة مـن الأهميـة في الـتخلي عـن المبـادئ التي عاش عليها طويلاً مثلها مثل قراره منذ عقد مضى بإنشاء حـزب سـياسي ختمـي: وهـذه المبـادرة هـي التخويل لأول مرة لأعضاء من أسرتـه بالمـشاركة شخـصياً في اللجنـة التنفيذيـة للحـزب، وقـد أصبح نجلـه الأصغر، السيد أحمد، عضواً في اللجنة وواحداً من قياديي الحزب البارزين.

يجب التذكير بأن السيد علي قد بدأ يشيخ، وبدأت الهوة بين الأجيال تفعل فعلتها وخاصة في مواجهة حزب الأمة الذي يقوده الآن رجال أكثر شباباً بعد وفاة السيد عبد الرحمن، لكنه بقي على نحو قاطع زعـيم طريقته والراعي المعترف به لحزب الشعب الديمقراطي الختمـي، وبالتأكيـد فقـد كـان عـلى وعـي بالفائـدة التي يمكن أن تعود على حركته من الانشقاق داخل حزب الأمة بعد ثورة تشرين الأول، على الـرغم مـن أن حزب الشعب الديمقراطي فشل في استغلال الفرصـة التـي أتيحـت لـه للـسعي مـن أجـل تقـارب مـع أحـد

جناحي الأمة. وفي الواقع فأن الأزهري كان هو الرابح إذ تمكن من إثارة أحد جناحي حزب الأمة ضد الآخر وهكذا استطاع أن يحصل على دور مسيطر داخل الحكومة.

ولاحقاً، وعندما تم رأب الصدع داخل حزب الأمة، بذلت جهود حول اندماج حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي، وجرت المفاوضات ببطء ودون نجاح، ولم يتم التغلب على العقبات أخيراً إلا نتيجة للضغط الشخصي من السيد علي ونجله الأكبر السيد محمد عثمان عام 1967 وذلك قبل وقت قصير من وفاة الأول. لكن محاولة خلق ديمقراطية برلمانية فعاله تحطمت مرة أخرى إذ تقدم النميري وفرض اوتوقراطية عسكرية ثانية.

تتبعنا في هذه الخاتمة حتى الآن مجرى تطور موقف السيد علي تجاه القضايا السياسية وتنامي مشاركته فيها باطراد، وبقي أن نؤكد طبيعة وقيمة مساهمته في مجرى تاريخ السودان خلال حياته ونرى فيما إذا كانت التكتيكات التي تبناها يمكن الحكم عليها من خلال استعادة أحداث الماضي على انها قد وضعت بدقة لتخدم مصالح البلاد كما كان يراها هو.

كما أكدنا سابقاً فقد كان هدفاه الرئيسيان-بغض النظر عن ازدهار البلاد الذي تفانى فيه- هما من جانب تعزيز وحدة ونفوذ وولاء الطريقة التي كان يتزعمها من جانب آخر منع أحياء الهيمنة المهدية القديمة التي يخشاها كثيراً، وطالما كانت تظهر معارضتها لأي بعث جدي للمهدية وتقاوم ادعاءات السيد عبد الرحمن في ان يصبح زعيم البلاد في المستقبل. فان السيد علي لم ير سبباً للانغماس في السياسة وكان قانعاً بالمحافظة على دوره بصفته زعيماً دينياً والذي يعده الوظيفة الملائمة لأي رئيس من رؤساء الطرق، "ذلك لم يمنعه بالطبع من السعي إلى توسيع القاعدة الاقتصادية والمالية لعائلة الميرغني، ولسوء حظه لم تكن لديه ولا لدى معاونيه نفس القدرة في هذا المجال كتلك التي لدى منافسيه المهديين". وطول هذه الفترة عومل باحترام من قبل الحكومة بصفته زعيم أهم طريقة غير مهدية حينذاك، وكانت علاقته مع الحكومة في الخرطوم منسجمة بشكل عقلاني

وكان حريصاً على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع مصر حيث أقامت أسرته روابط منذ أمد بعيد.

وهذا الوضع المريح لم يستمر في الثلاثينات، وإذ كان عقد الثلاثينات يتقدم كانت ثروة السيد عبد الرحمن وتطلعاته السياسية تتصاعد، والنزاع بين البريطانيين والمصريين يشتد، والنشاط السياسي للسودانيين المتعلمين يبدأ في التشكل. وقد فرضت الحرب العالمية الثانية بمعنى ما انقطاعاً في هذه العملية؛ لكن قبل أن تنتهي الحرب كان المسرح مهيئاً مسبقاً لتحديات ثورية لاستقرار السودان السياسي، وذلك بتأسيس أحزاب سياسية منظمة، وهيمنة المواجهة بين الأشقاء الموالين لمصر وحزب الأمة المطالب بالاستقلال على المشهد السياسي، وفي هذه الملابسات ثارت التساؤلات بشكل واضح حول مدى صحة عزلة السيد علي السياسية، وتفاقمت محنته إذ كانت سياسة الحكومة هي تشجيع مشاركة السودانيين بشكل اكبر في إدارة شؤون بلادهم والتي كانت عواطفها، في المواجهة بين الفئات الموالية لمصر والمعادية لها، تميل على نحو واضح إلى الفئة الأخيرة التي يتزعمها المنافس الطائفي للسيد علي، وكما وصفنا سابقاً فقد كان رد فعله على هذه الضغوط المتناقضة ملتبساً نوعاً ما، وبينما استمر في الامتناع عن أي تدخل سياسي من قبل عائلته إضافة إليه شخصياً، فقد سمح لأتباعه وشجعهم بهدوء على دعم الأشقاء المعادين للمهدية، ولكنه أكد للحكومة أنه لا يشاطر الحزب سياسته المعادية لبريطانيا والموالية لمصر، ولقد كان ذلك موقفاً صعباً. وما كان يمكنه المجازفة في تحد سياسي مباشر بين الطائفة التي يقودها والطائفة المهدية المنافسة، والأقوى الآن، مما قد يقحم البلاد أيضا في كابوس حرب أهلية قوية.

وحقيقة أنه ينفر أساساً من مزج الدين بالسياسة فإن ذلك لا ينتقص من حكمة تحفظه، وبتعاونه في تخفيف التوترات السياسية ورفضه قيادة أتباعه نحو معركة ضد المهدية أفاد البلاد أياً كان حجم الغيظ الذي تسببه سلبيته للحكومة في مقاومتها للمطامح المصرية وعزمها على تشجيع مشاركة السودانيين بشكل أكبر في الإدارة الحكومية، وحتى مقاطعة الختميين، بتوجيه منه، للانتخابات إلى الجمعية التشريعية الأولى في عام 1948

يمكن تبريره وفق نفس الدلالة، فإذا تنازل عن تلك الجمعية لهيمنة المهديين فان ذاك سيمنح البلاد فترة استراحة يمكن ان يتبلور فيها الاختيار الغريزي للأكثرية، بمن فيهم أغلبية الختميين، للاستقلال، وهو ما حدث فعلاً دون غليان اجتماعي أو عنف طائفي. ونتيجة لذلك فان انتصار القوى المعادية للمهدية والمعادية لبريطانيا في انتخابات عام 1954 لم يشكل بداية لفرض السيادة المصرية التي ترقبتها الفئة المتطرفة الموالية لمصر، ولكن أغلبية النشطين سياسياً لم يعودوا يرونها- أي السيادة المصرية- البديل الوحيد عن السيطرة البريطانية الطويلة. إن سقوط الملكية في مصر وتنصل الضباط الأحرار الثوريين من الادعاء الملكي القديم بالسيادة على السودان مكن الأزهري من الانسحاب تدريجياً من الحضن المصري ومواصلة اختياره الكامن للاستقلال.وبعد تقلبات عدة شعر انه قوى بما فيه الكفاية للخروج إلى العلن، وتمكن أخيرا من إرضاء التطلعات الوطنية لجميع السودانيين الذين أرادوا الاستقلال دون أن يقدم تنازلات للمهدية. ومهما يكن من أمر فان عدم اكتراث الأزهري بشكل متزايد للنفوذ الحقيقي للطوائف، وبوجه خاص طائفة السيد علي طبعاً، كانت خيبة أمل كبيرة للأخير ويمكن اعتبارها خطأً تكتيكياً من الأزهري، والفضل يعود إلى مغالاة المصريين وقبول الحاكم العام ومرؤوسيه البريطانيين لمجرى الأحداث في تحول السودان نحو الاستقلال على أساس ديمقراطي، وهذا على الأقل هو ما كان السيد علي بتكتيكه الهادئ يطمح إلى تحقيقه.

لكن الديمقراطية العلمانية تماماً المجردة من الأساس الديني ليست هي الديمقراطية التي يسعى إليها السيد علي، والتعبئة السياسية للختميين لم تعد تستتبع الاستغراق في التنافس بين مصر وبريطانيا؛ وإذ تخلى منافسه المهدي عن مطامحه الملكية علناً، هذه المطامح التي كانت تثير ريبة السيد علي وآخرون قبل الاستقلال، فأن الاعتراضات التي مارسها السيد علي باستمرار ضد السماح لأتباعه بالدخول في المعترك السياسي كحزب تم التغلب عليها أخيراً الآن، حتى ان السيد علي سمح بتحالف الحزب الختمي مع حزب الأمة، فقد كان مصراً على إبعاد السياسيين العلمانيين عن السيطرة على مصير البلاد. وإذا ظلت الشكوك والتحاسد بين الأحزاب تدمر فاعلية الديمقراطية البرلمانية في

الجمهورية الفتية فان تلك مأساة خبرتها بصورة عامة البلدان التي خرجت من الوصاية الاستعمارية، لكن هذا لا يبرر نقد قرار السيد علي في تخويل الختميين للسعي من أجل نفوذ اكبر بدخول السياسة كحزب. وخطؤه، إن كان قد أخطأ، هو البقاء دوماً في خلفية الصورة والامتناع عن القيام بمبادرة شخصية قوية، وبقى مخلصاً لمبدئه الذي مارسه طوال حياته والقائل بأن وظيفة الزعيم الديني الرئيسية هي التوجيه الروحي. ولا بد ان انهيار الحكومة المدنية بسبب عدم فاعلية السياسيين ومشاكستهم كانت تجربة أزالت الغشاوة عن عيني السيد علي، فهو عندما لم يعترض على فرض عبود للحكم العسكري فلا شك انه اعتبره أهوّن الشرين وذا طابع مؤقت، وعندما أثبت نظام عبود عدم فاعليته بالإضافة إلى دكتاتوريته فانه لم يتردد في منح تأييده لثورة تشرين الأول التي طالبت بعودة الحكم المدني. وقد أستعيدت الحكومة البرلمانية ولكن السياسيين المدنيين فشلوا في مهمتهم مرة أخرى؛ والتحالفات بين الأحزاب، وحزب الشعب الديمقراطي نفسه، الذي كان السيد علي وعائلته- لم يكن أحد منهم يشغل منصباً فيه- يمارسون عليه سيطرة جزئية بدا انه قد فقد الاتجاه والإحساس بالهدف. وفي هذه الملابسات اتخذ السيد علي خطوة أخرى تجاه الانغماس الشخصي في السياسة بالسماح لأعضاء أسرته بلعب دور تنفيذي داخل الحزب الختمي، وذلك في جهد أخير منه لاستعادة نفوذها وتماسكها الهادف. وأصبح الآن شيخا طاعناً في السن لدرجة انه لاسيتطيع دخول المعترك السياسي بنفسه، فضلاً عن عزوفه أساساً عن ذلك، وربما ليس هناك من شخص تمكن، في هذه المرحلة من تطور السودان السياسي، على حفز السياسيين المحترفين عبر الأنظمة التعاونية التي تتطلبها الديمقراطية، وإذا كان السيد علي قد يأس فقد أحتفظ بيأسه لنفسه، وهو على الأقل قد جنبه الموت مهانة رؤية الحكومة البرلمانية وقد طردت مرة أخرى من قبل دكتاتورية عسكرية.

لقد بذل قصارى جهده بهدوء طوال السنين ليجعل من الممكن لبلده أن يتطور تطوراً سياسياً سلمياً، ويحاجج البعض بأنه لو كان قد اكره نفسه منذ البدء- أو حتى منذ الوقت الذي تبلور فيه النشاط السياسي في السودان-وتقدم بصفته زعيماً سياسياً لكان

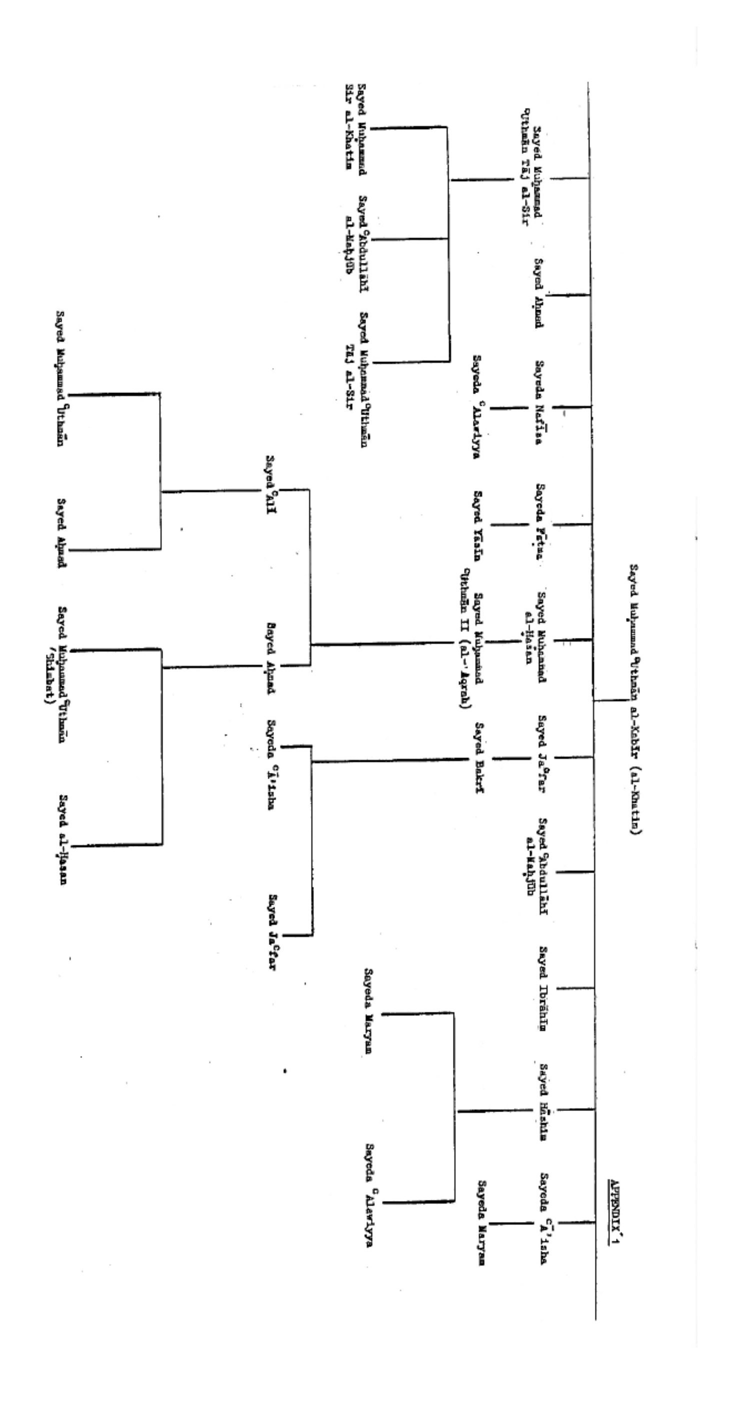
مسار تاريخ السودان مختلفاً. ومن وجهة نظر كاتب هذه السطور فان رفضه أن يفعـل ذلـك كـان مـبرراً: فقد كان رجل دين وليس رجل حملات انتخابية، وبصفته رجل دين فان الأجيال القادمة ستكرمه.

انتهى بعونـه تعالى

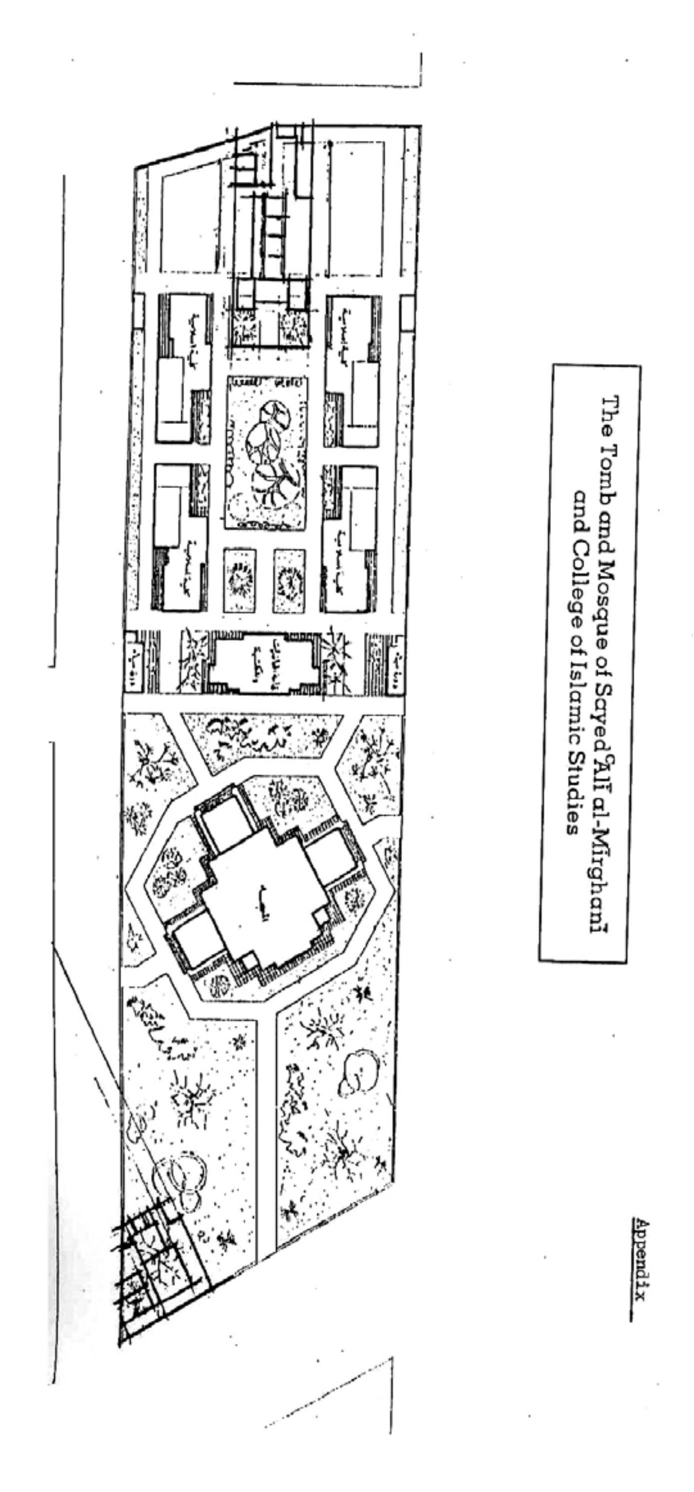
المؤلف: أ.د. ظاهر جاسم محمد

العراق/ بغداد

ملحق رقم (1) شجرة النسب



ملحق رقم (2) المسجد والجامعة:



المصادر والمراجع

المصــادر والمـراجـــع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

(1) دار الوثائق المركزية (الخرطوم) :

هذا الأرشيف يحتوي على خزيناً من الوثائق، ومصنف تصنيفاً دقيقـاً، ويعـد مـصدراً أساسـيا لدراسـة تاريخ السودان. وأهم الأقسام التي تم الرجوع إليها هي:

1. Blue Nile province - 1/39/277, 1/39/297, 1/2/14, 1/17/105, 1/20/131, 1/18/110, 1/18/14.
2. Civil Secretary's Office - 2/6/24, 2/32/24.
3. Dakhlia - 112/11/77.
4. Department Report - 1/1/4, 5/42/191, 13/2/10.
5. Intelligence Department - 6/1/1. 6/4/15. 6/4/24. 6/8/2425. 1/17/83. 2/2-11. 2/48/406. 2/48/411. 2/49/416 . 4/9/44 .7/4-10. 7/4-7. 2/32/260. 2/32/261. 2/32/263. 2/32/270. 2/32/271. 2/5-18.
6. Khartoum province - 1/6/123.
7. Lands- 3/11/108.
8. Mahdiyya - 3/1/2.
9. Miscellaneous - 1/23/258. 1/86/1401. 6/2/37. 6/35/344. 1/82/1315. 1/42/872. 1/101/586. 13/2/10. 1/63/1126.
10. Northern province - 1/1/5. 1/20/199. 1/25/260-263.
11. Palace - 4/9/44. 1/4/15.
12. Security - 6/9/52. 7/1/1 . 6/9/55.

(2) أرشيف الحكومة المصرية بالقاهرة (قصر عابدين):

وهو يحتوي على وثائق قيمة حول النشاط العسكري للمهدية في السودان، وتفاصيل التعـاون بـين العائلـة الميرغني والإدارة المصرية ضـد المهديـة. والمراسـلات الحكوميـة بـين بريطانيـا ومـصر بـشأن ثـورة 1924 في السودان. أهم الأقسام التي تم الرجوع إليها هي:

1. مجموعة المعية السنية / وارد تلغراف السودان - وبصورة خاصة الملفات التي هي تحت عنـوان الميرغنية والمهدية.
2. محفوظات مجلس الوزراء - 3/ب - السودان.

(3) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

1- WO: 33. تحتوي على تقارير قسم المخابرات في حكومة السودان 1919-1925.

2-FO: 78 Turkey - Egypt, Political 1780 - 1905.

3- FO: 141 Egypt, Embassy and Consular Archives 1900-1951

تحتوي على المراسلات المتبادلة بين القنصل البريطاني في مصر والحاكم العام في السودان، وبين القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية بشأن قضايا السودان.

4- FO: 371 Egypt Political 1906 - 1957 (replacing FO 78).

يتضمن هذا الأرشيف المراسلات بين القاهرة - لندن والخرطوم وفيه تقارير مخابرات حكومة السودان إلى سنة 1953 ويحتوي كذلك على التقارير النصف الشهرية الصادرة عن هيئة تجارة المملكة المتحدة.

5- FO: 372 General Correspondences - Treaties.

6- FO: 407 Egypt and the Sudan. 1839 - 1954.

7-FO: 633 Cromer Papers.

8- FO: 882 War of 1914 - 1918: Arab Bureau Papers.

(4) أرشيف السودان في: **School of Oriental Studies, Durham.**

يحتوي الأرشيف على الأوراق الخاصة للموظفين البريطانيين الذين عملوا في السودان وبالتحديد أوراق الجنرال ونجت وروبرتسون ، وهي محفوظة ومصنفة في صناديق، والصناديق التي تم الرجوع إليها تحمل الأرقام التالية :

186. 101. 181. 273. 272. 400. 271. 269. 262. 194. 199. 236. 135. 197. 284. 201. 202. 438. 524. 525.

(5) **Cabinet Papers:**

1- 129/60 C. (53) 121, The Sudan, 7 April 1953.

2- 129/61 C. (53) 197, The Sudan, 7 July 1953.

3- 129/67 C. (54) 104, The Sudan, 4 March 1954.

(6) **The Church Missionary Society Archives, London :**

يحتوي هذا الأرشيف على الرسائل المتبادلة بين موظفي الإرساليات التبشيرية المسيحية في السودان ومقر قيادتهم في لندن ، وهي توضح بالتفصيل سياسة حكومة السودان تجاه الإرساليات المسيحية العاملة هناك .

The Bodleian Library, Oxford: (7)

تحتوي على أوراق ملنر .Milner Papers

Parliamentary Papers: (8)

1- House of Commons. Vol . LVI. 1913. Col. 2290-2293. Vol . 185. 1925. Col. 36-37.

2- C. 4392 Vol . LxxIx . 1884 / 1885.

3- Cd. 95 Vol. cv , 1900 .

4- Cmd . 2742 Vol . xxx . 1926.

5- Cmd . 5360 Vol . xxIx . 1936/1937.

6- Cmd. 575-589 Vol. xxVII . 1939 No. 3

تحتوي هذه الأخيرة على مراسلات الشريف حسين - مكما هون كاملة.

(9) المخطوطات :

1. احمد بن إدريس النصيح ، مخطوط الإبانة النورية في شأن صاحب الطريقة الختمية، (1310 هجرية)، دار الوثائق المركزية، الخرطوم. منوعات، 1/63/1126.
2. إسماعيل الولي ، العهود الوفية الجلية في كيفية صفات الطريقة الإسماعيلية (د.ت). دار الوثائق المركزية، الخرطوم. منوعات، 1/82/1315.

ثانياً : الكتب والمقالات العربية :

1. إبراهيم فوزي، السودان بين يدي غوردون وكتشنر، 2ج، جريدة المؤيد، القاهرة، 1901.
2. إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، 1970.
3. اتحاد الختمية المركز العام، الرسالة الأولى، مطبعة السلام، الخرطوم، 1955.
4. احمد حمروش، قصة 23 يوليو - مجتمع عبد الناصر - دار الموقف العربي، القاهرة، (د.ت).

5. أحمد خير المحامي، كفاح جيل، الدار السودانية،(د.ت).

6. احمد سعيد علي، (تحقيق)، مجموعة النفحات الربانية، مطبعة مصطفى البـابي الحلبـي، مـصر، 1950.

7. احمد سليمان، ومشيناها خطاً، دار الفكر للطباعة والنشر، الخرطوم، 1983.

8. احمد عطية الـلـه، قاموس الثورة المصرية، مكتبة الانكلو - المصرية، القاهرة، 1954.

9. احمد محمد شاموق، الثورة الظافرة، ط2، دار الفكر،الخرطوم،1981 .

10. ------------------، ديسمبر 1955، مطبعة العاصمة، القاهرة، 1981.

11. إسماعيل الأزهري يتحدث في القصر الجمهوري، 13 كانون الثاني 1968، وزارة الإعـلام، الخرطـوم، 1968.

12. إسماعيل عبد القادر الكردفاني، سعادة المستهدي بمسيرة الإمام المهدي، (تحقيق) محمد إبـراهيم أبو سليم، ط2، دار الجيل، بيروت، 1982.

13. الأمانة العامة للختمية ، مناقب السيد علي الميرغني ، شركة الطباعة بالألوان، الخرطوم، 1970.

14. أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى، 3ج، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1934.

15. البرلمان السوداني الثاني - ملخص المباحثات الأسبوعي 20-21 مايو 1958، طبع شركة موكاركديل ، الخرطوم ، 1958 .

16. التجاني عامر، النيل الأبيض قديماً وحديثاً، دار الصحافة، الخرطوم، 1980.

17. التحقيق في الأسباب التي أدت إلى انقلاب 17 نوفمبر 1958، وزارة العدل، الخرطوم، 1965.

18. جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، العروة الوثقى والثورة التحررية الكبرى، ط2، دار العرب، 1958.

19. الحزب الاتحادي الديمقراطي، بيان التأسيس، 13 كانون الأول 1967.

20. حزب الشعب الديمقراطي، دستور حزب الشعب الديمقراطي، مطبعة مصر، الخرطوم، 1965.

21. حسن مأمون، " الميرغني كما عرفته " ، مجلة الحياة ، الخرطوم ، ابريل 1947

22. حسن نجيله، ملامح من المجتمع السوداني، 2ج، الدار السودانية، الخرطوم، 1972-1980.

23. حسين عبد القادر، تاريخ الصحافة في السودان 1899 - 1919، 2ج، دار النهضة العربية، (د.ت).

24. حكومة السودان، تقرير عن إدارة حكومة السودان 1950-1951، الخرطوم، 1955.

25. الحكومة الملكية المصرية، مجموعة الكتب والوثائق المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة وإدارة السودان في شأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في السودان، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1949.

26. خضر حمد، مذكرات خضر حمد، مكتبة الشرق والغرب، الشارقة، 1980.

27. خطاب رئيس حزب الشعب الديمقراطي في 25 آب 1956، مطبعة مصر، الخرطوم، 1956.

28. خليل ثابت بك، " الصحافة والطباعة "، مجلة المقطم، م3 عدد 96، 1940.

29. الدرديري محمد عثمان، مذكراتي 1914-1958، مطبعة التمدن، الخرطوم، 1961.

30. رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، 1979.

31. رسالة السيد علي الميرغني، 12 ديسمبر 1967. (كراس صادر من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي بمناسبة التأسيس، 13 ديسمبر 1967).

32. زاهر رياض، مصر وافريقية ، مكتبة الانجلو - مصرية ، القاهرة ، 1976 .

33. سليمان كشه، سوق الذكريات، 2ج، مطبوعات شركة الطبع والنشر، الخرطوم، 1963.

34. -------------------، وثبة السودان الأولى، (د.ت).

35. السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا، القاهرة، 1960.

36. شيخ الدين عثمان باشري الجنيدي، مذكرات الجنيدي ، (د.ت).

37. عبد الرحمن المهدي، جهاد في سبيل الاستقلال، (تحقيق) الصادق المهدي، المطبعة الحكومية، الخرطوم، (د.ت).

38. عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، مطبعة شركة الطباعة والنشر، 1955.

39. عبد الرحمن قسم السيد، الأندية العمالية والحركة الوطنية في السودان، مطبعة التمدن، الخرطوم، 1978 .

40. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر 1918- 1936، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1983.

41. عبد الكريم محمود غرايبة، دراسات في تاريخ أفريقيا العربية، مطبعة جامعة دمشق، 1960.

42. عبد اللطيف البغدادي، مذكرات البغدادي، 2ج، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (د.ت).

43. عبد الله المحجوب الميرغني، الرسائل الميرغنية، ط2، البابي الحلبي، مصر، 1979.

44. عثمان سيد احمد إسماعيل، الختمية والأنصار، الشركة السودانية للتوزيع، الخرطوم، (د.ت).

45. علي خشبة، "الختمية"، مجلة مصر والسودان، عدد 10 تموز 1954.

46. علي عبد الرحمن الأمين، الديمقراطية والاشتراكية في السودان، المكتبة العصرية، بيروت، 1970.

47. عوض الكرسني، " بين الختمية والمجاذيب "، مجلة الثقافة الجديدة، عدد 18، 1981.

48. فومبل لبيب، " الميرغني الذي بكاه وادي النيل " ، مجلة مصر والسودان ، عدد 64-122 ، 1 مارس ، 1968 .

49. لائحة اتحادات مجتمعات (الحضرات) الختمية الميرغنية، 1949.

50. لائحة نظام المجتمعات (الحضرات) الختمية الميرغنية ، 1949 .

51. محجوب عمر باشري، رواد الفكر السوداني، دار العالم الإسلامي، بيروت، 1981.

52. محجوب محمد صالح، الصحافة السودانية في نصف قرن 1903-953، 2ج، مطبعة جامعة الخرطوم، 1971.

53. محزون، ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الإنكليزية، الإسكندرية، 1931.

54. محمد إبراهيم أبو سليم، (تحقيق)، مخطوط الابانه ، المكتبة الإسلامية ، الخرطوم 1982 .

55. ------------------------، (تحقيق)، مذكرات عثمان دقنة ، دار التأليف والترجمة والنشر ، الخرطوم ، 1974 .

56. ------------------------، المرشد لوثائق المهدية، دار الوثائق المركزية، 1969.

57. ------------------------، منشورات المهدية، دار الجيل، بيروت، 1979.

58. محمد أبو القاسم حاج محمد، السودان - المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الكتب للنشر، بيروت، 1980.

59. محمد احمد السلمابي، رحلة مع الزعيم الأكبر، 1949.

60. محمد احمد محمجوب وعبدالحليم ، موت دنيا ، 1946 .

61. محمد النور ود ضيف الله، كتاب الطبقات، (تحقيق) يوسف فضل، وحدة أبحاث السودان، جامعة الخرطوم، 1971.

62. محمد سعيد القذال، المهدية والحبشة، دار التأليف والترجمة، الخرطوم، 1970.

63. محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام 1954-1963، مكتبة الفجر، ود مدني، 1971 .

64. ------------، من مذكرات نائب سوداني، دار الثقافة، بيروت، 1968.

65. محمد صالح ضرار، تاريخ سواكن والبحر الأحمر، الدار السودانية، 1981.

66. محمد صبيح، كنت في السودان، دار الثقافة العامة، القاهرة، 1946.

67. محمد عبد المجيد السراج، المناهج العلية في تراجم السادة الميرغنية، النهضة السودانية، الخرطوم، 1955.

68. محمد عثمان الميرغني، تاج التفاسير، 2ج، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1392 هجرية.

69. محمد عمر بشير، الجلاء والاستقلال، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1975.

70. محمد نجيب، كلمتي للتاريخ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1981.

71. -----------، مذكرات محمد نجيب - كنت رئيساً لمصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1984.

72. محمد ياسين، " ملامح من التجربة الديمقراطية السودانية "، مجلة البرلمان، عدد 2، آب 1983.

73. مذكرة مرسلة إلى رئيس وأعضاء المجلس العسكري السوداني، 29 تشرين الثاني 1960.

74. معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، مشروع رصد وكتابة الحركة الوطنية السودانية، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

75. المكتب العام لشؤون الختمية، بيانات الميرغني في ثورة 21 أكتوبر 1965، الدار السودانية للطباعة والنشر، (د.ت).

76. مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت، 1964.

77. ------------، السودان والثورة المهدية، 2ج، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1979.

78. موسى المبارك، تاريخ دار فور السياسي 1882-1898، قسم التأليف والنشر، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1970.

79. نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان، دار الثقافة، بيروت، 1967.

80. نوال عبد العزيز راضي، دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية، دار الأنصار القاهرة، 1982.

81. يحيى محمد عبد القادر ، شخصيات من السودان ، 3ج، مطبعة مصر والتمدن، الخرطوم ، 1952-1956 .

82. يوسف نحاس، ذكريات سعد عبد العزيز ورفاقه في ثورة 1919، دار النيل، القاهرة، 1952.

ثالثاً: الكتب والمقالات الأجنبية:

1. Abbas, Makki, The Sudan Question, Faber and Faber , London , 1952. .

2. Abd al - Rahim , Muddathir , Imperialism and Nationalism in the Sudan , Oxford university Press , London 1969 .

3. ____________ , " Arabism African and self - identification in the Sudan " , in Hasan , Yusuf Fadl .(ed) Sudan in Africa , Khartoum university press , 1970 .
4. Abu Hasabu , Afaf Abdel Majid , Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918-1948 , Ithaca press , London , 1985 .
5. Abu Nasr , Jamil , M. The Tijaniyya , Oxford university press, London , 1965 .
6. Anglo - Egyptian Sudan Handbook, Foreign Office, No. 98, (H.M.S.O., London, 1920).
7. Antonio's , G. The Arab Awakening, Hamish Hamilton, London, 1938.
8. Archer, G. Personal and Historical Memoirs of an East African Adminstrator , Oliver and Boyd , London , 1963 .
9. Baker, P.R. King Hussain and the Kingdom of Hejaz , The Oleander press , Cambridge , 1974 .
10. Bechtold , P.K. Politics in the Sudan , Praeger , New York , 1976 .
11. Bedri , Babikr , The Memoirs of Babikr Bedri , Vol. 1 , trans. Bedri , Y. and Scott , G. London , 1969 ; vol. 2 , trans. Bedri, Y. and Hogg , P. London , 1980 .
12. Beshir,M.O , The Southern Sudan , C. Hurst , London , 1968
13. ________, Educational Development in the Sudan 1898 -
14. Clarendon Press, Oxford, 1969.
15. ________, The Southern Sudan from Conflict To Peace,
16. C.Hurst , London , 1975 .
17. ________, Revolution and Nationalism in the Sudan, 2nd
18. edn , Rex Collings , London , 1977 .
19. Burchardt, J.L. Travels in Nuba , John Murray ,London,1822
20. Le Chatelier , A. Les Conferies Musulmanes du Hedjaz , Ernest Leroux , Paris , 1887 .
21. Collins,C. " Colonial and class struggle in Sudan " , Merip Report , No. 46 , 1976 .
22. Collins,R.O and Deng , F.M. (eds) The British in the Sudan 1898 - 1956 , Macmillan , London , 1984 .
23. Cromer, E.B. Modern Egypt, 2vols. Macmillan, London, 1908.
24. Daly, M.W. British Adminstration and the Northern Sudan 1917 - 1924, Nederlands Historisch Archaeologisch Institute, Te Istanbul , 1980 .
25. ________, Empire on the Nile, Cambridge university press, 1986.
26. Duncan, J.S.R. The Sudan, William Blackwood, London, 1952.

27. _______ , The Sudan's Path to Independence , William Blackwood , London , 1957

28. Evans, I.L, The British in Tropical Africa, Cambridge, University press 1929.

29. Fabunmi , L.A. The Sudan in Anglo - Egyptian Relations, Longmans, London, 1960.

30. Fawzi , S.E , The Labour Movement in the Sudan , Oxford University Press , London , 1957 .

31. Fleming,G.J. 'Kassala' , Sudan notes and Records ,vol. v,No.2 1922.

32. Gleichen , A.E.W. Report on the Nile and Country between Dongola , Suakin , Kassala and Omdurman , War office , London , 1898 .

33. _______, (ed) , the Anglo - Egyptian Sudan , 2vols. (H.M.S.O , London , 1905) .

34. Haddad, G.M, Revolutions and Military Rule in the Middle East, 3 vols. Robert Speller, New York, 1965 - 1973 .

35. Hargreaves , J.D. The European Partition of west Africa in Ajayi, J.F.A and Crowder, M. (ed), The History of West Africa, 2vols. Longmans, London, 1971 - 1974.

36. Hasan , Yusuf Fadl , ' The Sudanese Revolution of October 1964 ' , The Journal of Modern Africa Studies , Vol. 5, 1967.

37. Henderson, K.D.D.The Making of the Modern Sudan, Faber and Faber, London, 1953.

38. _________, Sudan Republic , Ernest Benn , London , 1965 .

39. _________, Set Under Authority, Castle Cary Press, Somerset, 1987.

40. Hill,R. Slatin Pasha, Oxford University Press , London , 1965

41. _______ , A Biographical Dictionary of the Sudan , 2nd edn , Frank Cass , London , 1967 .

42. _______ , On the Frontiers of Islam Clarendon Press , Oxford , 1970

43. Hillelson , S. ' Religion in the Sudan ' , in Hamilton , J.A.(ed), the Anglo - Egyptian Sudan From Within , Faber& Faber , London , 1935 .

44. Holt , P.M. ' Sudanese Nationalism and self - Determination', in Laqueur , W.Z.(ed.) The Middle East in Transition , Frederick Praeger, New York , 1958 .

45. ________, Holly Families and Islam in the Sudan , Prince ton University , 1967 .

46. ________, and Daly , M.W . The History of the Sudan , 3rd edn . weidenfeld and Nicolson , London , 1979 .

47. Ibrahim , H.A. The 1936 Anglo - Egyptian Treaty , Khartoum university press , 1976 .

48. _______, Mahdist rising Against the Condominium Government in the Sudan 1900-1927. The International Journal of African Historical Studies, vol.12. No.3, 1979.

49. _______, Iperialism and Neo-Mahdism in the Sudan, The international Journal of African Hisorical Studies, vol. 13, no.2, 1980.

50. _______, Neo - Mahdism as a factor integration in the Sudan and Nigeria, The Arab Historian, vol.xx11, 1982 .

51. The Independence of the Sudan, No.3310, (C.O.I. London, 20.4.1956) .

52. Jackson, H.C. Osman Digna , Methuen , London , 1926.

53. _______,The Fighting Sudanese , Mac Millan , London , 1954.

54. _______, Sudan Days and Ways , Mac Millan , London , 1954 .

55. _______, Behind the Modern Sudan , Mac Millan , London , 1955 .

56. Jackson, W. Withdrawal from Empire, B.T. Batsford , London , 1986

57. Jureidini , L.B. ' Ali Dinar of Darfur ' , The Moslem world , vol.6 , No.4 (1916) .

58. Kedouri , E. In the Anglo - Arab Labyrinth, Cambridge University press, London, 1976.

59. Kennedy - Cooke, B. Kassala At war, Civil Secretary's Department , information office , Khartoum , 1943 .

60. Langer, W.L, The Diplomacy of Imperialism, 2nd edn , Alfred A. Knopf , New York , 1951 .

61. LLoyd , G.A.Egypt since Cromer , 2vols. , Macmillan London, 1933 - 1934 .

62. LLoyd, S.Suez 1956, Jonathan Cape, London, 1978.

63. Mac Michael , H.A. A history of the Arabs in the Sudan, 2vols. Cambridge university press, London, 1922 .

64. _________, The Anglo - Egyptian Sudan, Faber and Faber, London, 1934.

65. _________, The Sudan, Ernest Benn, London, 1954.

66. Al - Mahdi , Mandour , A short History of the sudan , Oxford university press , London , 1965 .

67. Mahgoub , Mohamed Ahmed , Democracy on Trail . Andre Deutsch, London, 1974.

68. Morlowe , J. Mission to Khartoum , Victor Gollancz , London, 1969 .

69. Mayall , R.C. ' The Sudan and Constitution ' , The Ashrdge journal , vol. III . Part 1, (1951) .

70. Nachtigal , G. Sahara and Sudan , trans. by Fisher , 4 vols. C.Hurst , London 1971- 87 .
71. Neguib , Mohammed , Egypt's Destiny , Victor Gollancz , London , 1955 .
72. Nelson, H.D. (ed.), Sudan, 3rd edn , Us. Government printing Office, Washington, 1983.
73. Niblock , T. Class and power in Sudan , Mac Millan press , London , 1987 .
74. Nyquist , T.E. ' The Sudan : Prelude to Election's , The Middle East journal , vol. 19 , No. 3 (1965) .
75. Qayyum , S.A. Egypt Reborn , S.Chand , RAM Nagar , New Delhi , 1973 .
76. Robertson, J. Transition in Africa, C. Hurst, London, 1974.
77. Sanderson, G.N. England, Europe and the Upper Nile 1882 - 1899, Edinburgh university press, Edinburgh, 1965.
78. Schuster, G. Private Work and Public causes, D. Brown, Wales, 1979.
79. Segal, R. Political African, Stevens, London, 1961.
80. Shibeika , M. British policy in the Sudan 1882-1902 , Oxford university press , London , 1952 .
81. _______, The Independent Sudan, Robert Speller, New York, 1959.
82. Shuckburgh , E. Descent to Suez , Weidenfeld and Nicolson , London , 1987 .
83. Storrs, R. Orientations, Ivor Nicholson, London, 1937.
84. The Sudan, No. 3962, C.O.I, London, December 1958.
85. The Sudan 1899 - 1953, C.O.I, London, n.d.
86. Sudan Almanac, The Republic of the Sudan, Khartoum, 1958.
87. The Sudan Book of Loyalty, The Sudan Times, Khartoum, 1915.
88. The Sudan, Fabian Publications, London, 1945.
89. Theobold , A.B. The Mahdiya , Longmans , London , 1951.
90. ________, Ali Dinar , Longmans , London , 1965 .
91. Toussoun , Omar , Memorandum on the Question of the Sudan , Societe de publications Egyptiennes , 1936 .
92. Trimingham , J.S. Islam in the sudan , Frank Cass , London , 1949 .
93. Voll , J.O. The British, The 'Ulama' and popular Islam, International Journal of middle East studies, vol.2.
94. _________ And voll , S.P. The Sudan, Unity and Diversity in Multicultural state, Croom Helm, London, 1985.
95. Wai , D.M 'Political Trends in the Sudan and the future of the South , Wai ,D.M. (ed.) The Southern Sudan , Frank Cass,London , 1973 .

96. Warburgh , G. 'The Religious policy in the Northern Sudan , Asian and African Studies , Vol.7 (1971).

97. _________, The Sudan under Wingate, Frank Cass, London, 1971.

98. _________, Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, Frank Cass, London, 1978.

99. Wingate, F.R. Mahdism and the Egyptian Sudan, Mac Millan , London , 1891 .

100. Woodward, P.Condominium and Sudanese Nationalism, Rex Collings, London, 1979.

101. ________, ' Parties and Parliaments ' Abd al-Rahim , M.,Badal , R. , Hardallo, A. , and Woodward, P.,(eds.) Sudan since Independence, Gower, England & U.S.A., 1986.

102. Wright, P. Conflict on the Nile, William Heinemann, London, 1972.

103. Wylde , A.B. 83 to 87 in the Soudan , 2nd edn. , 2 vols. Remington, London, 1888.

104. Zeine , Z.N. the Struggle for Arab Independence , Khayat's , Beirut , 1960 .

رابعاً: الأطروحات باللغة الإنكليزية:

1. Bakheit, G.M.A British Administration and Sudanese Nationalism 1919 - 1939, PhD Thesis, University of Cambridge, 1965.

2. Bukari, S.A.R. Military Aspect of Internal Security in the Anglo - Egyptian Sudan 1898-1925, Mphil Thesis, University of London, 1972.

3. Cudsi , A.S. The Rise of Political parties in the Sudan, 1936-1946, PhD thesis, University of London , 1978 .

4. Ibrahim , M.A. The History of the Ismailiyya Tariqa in the Sudan, 1792 - 1914, PhD thesis, University of London, 1980.

5. Nicholson, D.H.A History of the Anglo - Egyptian Sudan, PhD thesis, University of Wisconsin, 1935.

6. Nuqdalla , S.A.M. The Sudanese political leadership, PhD thesis, Victoria University of Manchester, 1973.

7. Rahman , M.M. The Islamic Policies of the Sudanese Government 1899-1924 , M.A.thesis , University of Durham , 1967.

8. Voll,J.O. A History of the Khatmiyyah Targah in the Sudan, Ph.D thesis, University of Harvard, 1969.

9. Warburg, G. Administration in the Anglo- Egyptian Sudan 1899-1916, PhD thesis, University of London, 1968.

خامسا: الأطروحات باللغة العربية:

1. الناصر عبد اللـه أبو كروق، تاريخ مدينة كسلا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1967.
2. يحيى محمد إبراهيم، تاريخ التعليم الديني في السودان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1980.
3. عوض السيد مصطفى، الطريقة المجذوبية، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 1977.

سادساً: الصحف العربية:

1. آخر لحظة، القاهرة. 1952.
2. الأمة، الخرطوم، 1949، 1950، 1953.
3. الاهرام، القاهرة. 1947، 1952، 1953، 1954، 1964.
4. الايام، الخرطوم. 1954، 1956، 1957، 1958، 1959، 1966، 1968.
5. التلغراف، الخرطوم، 1953، 1956، 1958، 1968.
6. الجماهير، الخرطوم، 1965، 1967.
7. الحضارة، الخرطوم، 1919، 1920، 1924، 1933.
8. الرأي العام، الخرطوم، 1946، 1947، 1948، 1952، 1953، 1954، 1956، 1957، 1958، 1960، 1965، 1968.
9. السودان الجديد، الخرطوم، 1953، 1958.
10. العلم، الخرطوم. 1957، 1958.
11. اللواء، القاهرة، 1919.
12. المؤتمر، الخرطوم، 1952.
13. الميثاق الاسلامي، الخرطوم، 1969.

14. الميدان، الخرطوم، 1957، 1965.

15. النداء، الخرطوم، 1956.

16. النيل، الخرطوم، 1946، 1953، 1954، 1958.

17. صـــوت الـــسودان، الخرطـــوم، 1943، 1944، 1945، 1946، 1947، 1948، 1949، 1950، 1952، 1954، 1955، 1956، 1957، 1958، 1960، 1963، 1965، 1966، 1968.

18. وادي النيل، الخرطوم، 1953.

سابعاً: الصحف الأجنبية:

1. Daily star, Beirut, 1966, 1967.
2. Daily Telegraph, London, 1965.
3. Egyptian Gazette, Cairo, 1901, 1922, 1964, 1965, 1966, 1967.
4. Egyptian Mail, Cairo, 1964.
5. Le Monde, Paris, 1966.
6. London Gazette, London, 1900.
7. New York Times, 1958, 1965.
8. Sudan weekly News, Khartoum, 1955.
9. The Economist, London, 1953, 1967.
10. The Financial Times, London, 1965.
11. The Guardian, London, 1966.
12. The Sudan Daily, Khartoum, 1960, 1961.
13. The Sudan Gazette, Khartoum, 1902, 1914.
14. The Sudan Times, Khartoum, 1905.
15. The Times , London , 1901 , 1903 , 1908 , 1925 , 1950 , 1951 , 1954 , 1955 , 1956 , 1964 , 1965 , 1966 , 1967 , 1968, 1981 .
16. The Vigilant, Khartoum, 1965, 1966, 1967.

ثامنا: الدوريات العربية:

البرلمـان، الخرطـوم، 1983.الحيـاة، الخرطـوم، 1947، 1957، 1968.الخرطـوم، الخرطـوم، 1968.الدســـتور، لنـــدن، 1981.العـــالم العـــربي، القـــاهرة، 1952.العلـــم، لنـــدن،

1983.الفتح، الخرطوم، 1983.القلم ، الخرطوم ، 1968 .النهضة السودانية، الخرطوم، 1931.روز اليوسف ، القاهرة، 1968. مسامرات الجيب، القاهرة، 1946.

تاسعاً : الدوريات الأجنبية :

1. The American Review, 1911.
2. Baghdad News Agency, 1964, 1967.
3. Keessing's Contemporary Archives, 1954, 1955, 1959, 1961, 1967, 1969.
4. Khartoum News Services, 1966, 1967, 1968.
5. The Middle East Journal, 1956, 1965, 1966, 1967.
6. The Middle East News Agency, 1965.
7. The Middle East & North Africa, 1978 - 1979.
8. The Middle Eastern Affairs, 1953, 1955.
9. New China Agency, 1964.
10. The Spectator, London, 1914.
11. Sudanese press Agency, 1957 - 1959.
12. Sudan monthly, Khartoum, 1963.
13. Sudan News, London, 1957 -1958.
14. Sudanow, Khartoum, 1981.
15. Summary of World Broadcasts, 1955 - 1958.

عاشراً : اللقاءات والمكاتبات الشخصية :

السيد إبراهيم المحس. السيد إبراهيم عثمان عشق. السيد احمد الميرغني (شقيق شيخ الطريقة). السيد احمد خير المحامي. الدكتور احمد سيد حمد. السيد احمد محمد ياسين. السيد التجاني عامر. السيد إسماعيل العتباني . الدكتور النور عبد المجيد. الخليفة اوكش صبرو. الخليفة الجيلاني. السيد سر الختم الخليفة. السيد علي حامد. السيد علي حسن عبد اللـه. السيد عمر سرور. الخليفة محجوب. السيد محجوب علي مختار. الشيخ محمد احمد أبو سن (الملقب بشيخ العرب). السيد محمد عبد الجواد. السيد محمد طه الريفي. السيد محمد عثمان الميرغني (شيخ الطريقة الختمية). السيد محمود الفضلي. الدكتور مدثر عبد الرحيم. الخليفة مزمل احمد البدوي. السيد سليمان مكاوي اكرت. السيد يحيى الكوارتي. K.D.D. Henderson.

المحتويات

الفصل الرابع

الموقف السياسي والاقتصادي المتغير

الفصل الخامس

الأثر الختمي ونمو حركة الخريجين

الفصل السادس

الختمية والطريق إلى الاستقلال

الفصل السابع

أثر الختمية بعد الاستقلال

الفصل الثامن

إسهامات الختمية 1964 - 1968

الفصل التاسع